

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_234954**

UNIVERSAL  
LIBRARY







وَمِنْ مَوَاصِلِ صَلَواتِ اللَّهِ وَهُوَ نَبِيُّهُ

بِعون الملك المبيد القوي المتين في استعلاء الياقوت حسن الرساليد المسماة



ابن البحر المعظم والشمس العظمى مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحكيم اذخر الله في حرمه النعيم

في المطبع المصطفاه محمد حسان مطبع

## فهرست الكلام المتين في تحرير البراهين

	شعبة	مقاصد		مقاصد	شعبة
	٢٨	المقصد السابع والعشرون في برهان لزوم مساواة الأضلاع		المقصد الأول في برهان التطبيق	٣
	≈	المقصد الثامن والعشرون في برهان المعية		المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى	١٨
	≈	المقصد التاسع والعشرون في برهان الطفرة		المقصد الثالث في برهان المنصف	≈
	٢٩	المقصد الثلاثون في برهان تماثل المتوازيين		المقصد الرابع في برهان التضعيف	١٥
	≈	المقصد الحادي والثلاثون في برهان جهره لا يحصر		المقصد الخامس في البرهان العرشي	٢٠
	٣٠	المقصد الثاني والثلاثون في برهان العسل ويجو استخراج		المقصد السادس في برهان الزوج والفرز	٢١
	≈	المقصد الثالث والثلاثون في برهان كفة القطرين هون		المقصد السابع في برهان الزيادة	≈
	≈	المقصد الرابع والثلاثون في برهان التصريف هون استخراج أيضا		المقصد الثامن في برهان النسبة	≈
	≈	المقصد الخامس والثلاثون في برهان التقسيم هون استخراج أيضا		المقصد التاسع في برهان اختلاف النصفين	≈
	≈	المقصد السادس والثلاثون في برهان ضرب العدد هون استخراج أيضا		المقصد العاشر في برهان التحريك	٢٢
	≈	المقصد السابع والثلاثون في البرهان السلمي		المقصد الحادي عشر في برهان المساواة	≈
	٣١	المقصد الثامن والثلاثون في برهان الأربعة المتكافئة		المقصد الثاني عشر في برهان الأعظمية	٢٣
	≈	المقصد التاسع والثلاثون في برهان الترس		المقصد الثالث عشر في البرهان الحدسي	≈
	٣٢	المقصد الأربعون في برهان تحرك الخط		المقصد الرابع عشر في برهان الاشتغال	≈
	٣٣	المقصد الحادي والأربعون في الاسد الاخضر		المقصد الخامس عشر في برهان المسامحة	≈
	≈	المقصد الثاني والأربعون في برهان الوساطة المحضة		المقصد السادس عشر في برهان الموازاة	٢٤
	≈	المقصد الثالث والأربعون في برهان الوسيط والطرف		المقصد السابع عشر في برهان المسامحة البهجة	≈
	٣٤	المقصد الرابع والأربعون في برهان التفاضل		المقصد الثامن عشر في برهان التخلص	٢٤
	٣٥	المقصد الخامس والأربعون في برهان العلية		المقصد التاسع عشر في برهان التلاقي	≈
	٣٨	المقصد السادس والأربعون في برهان القطع السلسلة		المقصد العشرون في برهان المقاطعة بالمسامحة	≈
	≈	المقصد السابع والأربعون في برهان الترتب		المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوتين	≈
	≈	المقصد الثامن والأربعون في برهان البندوب والشجر		المقصد الثاني والعشرون في برهان التخلصين	≈
	٣٩	المقصد التاسع والأربعون في برهان تحقق الطرفين		المقصد الثالث والعشرون في برهان كثرة الأضلاع	≈
	≈	المقصد الخمسون في برهان الحروف		المقصد الرابع والعشرون في برهان تحرك الكرتين	٢٨
	≈	المقصد الحادي والخمسون في برهان الحصول العرض		المقصد الخامس والعشرون في برهان خلوا يحيز	≈
	٥٠	المقصد الثاني والخمسون في برهان التناسب		المقصد السادس والعشرون في برهان طرح الوسيط	≈

تحرير البراهين

Chèque de 1000

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا من هو البر بان على كل شيء ولا بر بان عليه ولك الشكر يا من منه يتبدى كل شيء ويرجع اليه شهيد لك لا آذ الا انت الذي  
 معلوما غير متناهية وقد ورائه غير واقفة ليس لسانه تقف له به وانصلي واسلم على جيبك محاربا طغى اليه حتى نالذ بعفته اليسا ليعلموا انهم  
 وما عليه وعلى الة وجميع النزين هم منوا على المقدمات وقوموا بانواع التقويمات وكلمهم يرجع اليه وبعد فيقول الغارث في بحر الخطبات  
 المكنتى بابي الحسنات فحمد الله على عبد المحي الكنتى الا انما الا انى تجاء الامم من ذهاب الحذر والشمى وحفظه عن موجبات الغي اربع شهور في  
 المشارق والمغرب ذى الفضل الموابب ولانا الحاج محمد عبد الحامى العدين اذ جنة النعيم منه وتحنه شريفة الى الطابيعين  
 وهدية لطيفة الى الماهرين سمائة بالكلام المتين في تحريم الربا بين اهل القبائل البراهين مستقلة على برابرين البطل اللاتماهى  
 والقول بقول وامى التى اوردوا فى كتبهم متفرقة وادرجوا فى زيرهم من مشقة جهتها فى هذه الرسالة جميعا لطيفا وكشفت القناع عن  
 وجهه اكشفا حثيثا اوردت فيها ما وما عليها وادرسيت فيها ما انما انما من اهل الامم من اذ انما استفدت من كتب الفضل الى الرتبة والعلوية  
 نشانا اليه ما تحدثت به فربما حتى الجرحية مرتبا على مقاصدى للسمات مراد من نفسه اعلى فيقول حى للمبارك مول يستقبل المناظر فيها جلا فيه  
 هذه كنة لا بل سحر لابن جبرائيل وقد قيل كلم ترك الاول للماخر وكنت كست فى هذه الايام مستغلا بتا ليف المعارف بما فى حوشى شرح الموقف  
 عديم الفرصة للدخول فى هذه المواقف غير ان اصغر على هذا المجمع بعض اصحابي فواصل اجابى اعصارا بليغا ولم تترك لي عذرا اعتذره به بل عذرا  
 خفيفا فاقفت عنان القلم عن تأليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والمسؤول ان يسلك فى طريق  
 ويخفى من مكابيل الجدار العناد ولما اختمته وتوفيق السد العالي اتمته خدمت به حضرة من تخلق بافلاق الكمال تحلى على الاقبال فضلا  
 لا تقدر وشاملة لا تنتمى الى امدد والنواقب العلية والناصب لبهية آصف السلطنة الاصفية وزير الرياسة النظامية الثواب  
 محنار الملك تراب عليخان سالار جنك بسحا ورا لا زالت منته فائشة على ارباب الفضل والكمال ونعمة سائلة  
 الى اصحاب العواجل والى انا اشرف فى المقصود والسدد والى المنه والوجود اعلم ان الشئى كما كان او متكما مقدارا كان او جسما ما ويا  
 كان او مجردا ان كان اعدىتهى اليه وانتماء يقف لديه يسمى شئنا هيا وان الكرمين له صدى غير متناه علم اللاتماهى تقيس منسلة  
 عشيرين احدى اللاتماهى الفعله وهو ان يصف الشئى بانص ليعرجم النهاية ولا يوجد له سد فى نفسه الا انما انما اولى اللاتماهى المقصود به هو

له  
 لما كان السد ما هو  
 تقيس من الجوانب  
 الكمال الا انما علم  
 بالجميع من النذر  
 القوت بالنظر الى  
 الكمال تحلى على  
 تقيس من فاعلم  
 بالجميع من البعيد  
 فالانوار والاعمال  
 كمال العلم من  
 تقيس من  
 حوت  
 فية الى  
 ما وكل على  
 من ان القادير  
 خارجة عن الجود  
 العدل  
 كلفه  
 سادة

ان يكون الشئ وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم لقال للاعداد  
ومعلومات الدتعالى وقد وراثة انها غير متناهية فانها ليس لها حد لا يتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي  
وقد قصدوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس باطلا بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل استحتم اللاتناهي بالمعنى الاول  
فلا يمكن ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل واستدلوا عليه بانه لا يمكن لبعضها تحصى الكميات وبعضها تختص بالكميات وبعضها  
تختص بالمجردات وبعضها تختص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تختص بالمعقولات وبعضها تعم الكل المقصد الاول في  
برهان التطبيق وهو يعلم الكل سمي بكونه محتاجا الى التطبيق وفيه نصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور وما يرو عليه و  
ما يجب عنه اعلم انهم فرووه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة متباعدة من مبدئ معين  
كاشلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نعرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى  
مبدئ ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء  
للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدئ الى ما لا يتناهي فاما ان تذهب السلسلة الى غير النهاية او تنتهي الثانية  
فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل ان كان الثاني يلزم تناسي السلسلة الثانية فيلزم تناسي الاول  
ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه باضرورة وذلك ما اردناه وسيرو عليه بوجوه منها انه يجوز ان يكون  
فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من الحالات وحكمين لئلا يختار الشق الاول من الشقين المتساويين  
بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض الحال المتساويين لئلا يختار الشق الثاني  
ويقول ثبوت المتناهي انما كان على تقدير فرض الحال لم يلزم منه ثبوت في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب  
وجوابه ان كون فرض السلسلة والتطبيق ممكنا سرديا لا مجال لتجوز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية  
في عالم الواقع مجمعة مترتبة ووجدت السلسلة بل ارباب ولولم يفرضه فافرض لم العينة وسببه وفرضه وكذا التطبيق انما هو لانها  
المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عرض العدد للموجودات من الاوليات فان كل ما وجد شئ في عالم الواقع عرض  
له عدد واقطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عرض الاعداد ولما من الزيادة والمساواة او نقصان ايضا من الاوليات  
وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العرض والتوجه اليه فلما يكون محالا لان اعتباره الممكن وفرضه لا يكون محالا  
ومنها انه اذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والذاتي بايقاع الحوادث بين متجانسين بالكميات  
بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحملي او بالذاتي واقع في استراد الاتصال كان بجذبه بعض معين  
يمانه من الآخر كما اختار العلامة الجولفوي في الشمس البارعة ورو عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما  
يفهم بلزوم القطع الجملتين اذا تاتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتجربك السلسلة الغير  
المتناهية بكلها وتجرىك الغير المتناهي باطل **قال** ريش الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لانهاية متحركا وذلك الحركة  
لا يعقل الاعلى جرمين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال  
مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان  
غير متناه في جهة دون جهة فربما يمكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخل من جهة المقابلة لهما ولا يخل فان لم  
يخل فما انتقل وان انتقل فاجتبه الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يحل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين

فان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم لقال للاعداد

وقد قصدوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس باطلا بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل استحتم اللاتناهي بالمعنى الاول

فلا يمكن ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل واستدلوا عليه بانه لا يمكن لبعضها تحصى الكميات وبعضها تختص بالكميات

تختص بالمجردات وبعضها تختص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تختص بالمعقولات وبعضها تعم الكل المقصد الاول في

برهان التطبيق وهو يعلم الكل سمي بكونه محتاجا الى التطبيق وفيه نصول الفصل الاول في تقريره المشهور وما يرو عليه و

ما يجب عنه اعلم انهم فرووه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة متباعدة من مبدئ معين

فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل ان كان الثاني يلزم تناسي السلسلة الثانية فيلزم تناسي الاول ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه باضرورة وذلك ما اردناه وسيرو عليه بوجوه منها انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من الحالات وحكمين لئلا يختار الشق الاول من الشقين المتساويين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض الحال المتساويين لئلا يختار الشق الثاني ويقول ثبوت المتناهي انما كان على تقدير فرض الحال لم يلزم منه ثبوت في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب وجوابه ان كون فرض السلسلة والتطبيق ممكنا سرديا لا مجال لتجوز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجمعة مترتبة ووجدت السلسلة بل ارباب ولولم يفرضه فافرض لم العينة وسببه وفرضه وكذا التطبيق انما هو لانها المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عرض العدد للموجودات من الاوليات فان كل ما وجد شئ في عالم الواقع عرض له عدد واقطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عرض الاعداد ولما من الزيادة والمساواة او نقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العرض والتوجه اليه فلما يكون محالا لان اعتباره الممكن وفرضه لا يكون محالا ومنها انه اذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والذاتي بايقاع الحوادث بين متجانسين بالكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحملي او بالذاتي واقع في استراد الاتصال كان بجذبه بعض معين يمانه من الآخر كما اختار العلامة الجولفوي في الشمس البارعة ورو عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يفهم بلزوم القطع الجملتين اذا تاتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتجربك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتجرىك الغير المتناهي باطل قال ريش الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لانهاية متحركا وذلك الحركة لا يعقل الاعلى جرمين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما يمكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخل من جهة المقابلة لهما ولا يخل فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فاجتبه الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يحل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين



انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب شرط الاجل تحقق  
الامتياز المشروط في تحقق التطبيق للاجل ان اصل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه ان لا يتوقف ولو توقف  
فلا فرق بهذا بين تحقيق هذا المقام انتهى لمضاهة قول معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من مختصات فرجته ولم يستعمل للتطبيق  
في هذا المعنى اصلا الا اصطلاحا ولا لغة وايضا انكار الامتياز في نفس الامر في الغير المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في النفس الامر  
ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل باعداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب بان  
يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
فرض الفاضل على انه يمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين احوال مجتمعتين بتطبيق كل من احوالهما باحد الاخرى كل معين بمعين  
بالمعنى المذكور فالفرق تحكم وقال السيد الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب بتعيين عند العقل  
اجمالا فاذا طبقناهما تطبيقا عاليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب المتناهي ولا يبقى في العيين للاتساق والانتظام بالضرورة  
يكون في جانب اللاتناهي انتهى ورواه شرح المحققين والدي واستأذى نور الهدى في حل المعاد في شرح العقائد بقوله لولا  
ان التطبيق لو كان في الخارج ينفذ فيه الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجرد حكم بان آحاد السلسلتين بازا آحاد الاخر  
فلا ينفذ الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى واحتمل في هذا المقام على ما في حل المعاد  
وغيره ان يقال اذا فرضت مجملتان غير متميزتين من ترتيب في الخارج ففي كل احد منهما اول ثان وثالث وهكذا الى غير النهاية  
فالاول من الجملة الاولى بازا الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد مجملتين يتحقق في الواقع ليس في حيزنا او غير  
سواء علمناه او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق بنفس الامر لا غير ولا شك في كون آحاد احدى مجملتين المفروضتين  
زيادة على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اى لاحظنا الانطباق بنفس الامر وانتقلت الزيادة والنقصان الى جانب  
اللاتناهي بالضرورة لانتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة ووض ان اول جملة الصغر  
مقابل ثلثي الكبرى فالزيادة في احدى السلسلتين في جانب المبدؤ ليس كذلك في الحقيقة فان في المبدؤ يكون الاول محازيا للاول  
وان لم يكن بينهما محازاة مكانية فاذا طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقهما بنفس الامر فليست الزيادة في المبدؤ ولان في الاوساط  
بل تظهر بعد العشرة و هذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مرتبة فانه يمكن في حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها كجانب المبدأيات  
توضيح النشاء الذي يقال ومنها ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا وظاهرا وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لا متصفا  
الاسور الغير المتناهية مفصلا في الذهن لان في الخارج لان في كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد في السلسلة الابض متناهية الجواب عن من جوه احداهما بان  
التطبيق على حقيقته معناه سهل فانه ليس المراد من التطبيق الخارجى اى الاجزاء او التفصيل بل معناها انطباق النفس الامرى به تحقيق وان لم يوجد  
في زمان الابض متناهية وثانيتها ما ذكره الفاضل الشيرازى في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود  
كل جز في زمانه والتطبيق في كل زمان للقيضة وجود المنطبقين تماما في زمان التطبيق بل كفى في ذلك وقوع كل احد في زمان  
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتبارها في زمان متناهية انتهى وثالثتها  
ما قولهم قد صرحوا بان الله تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بانطواء في علمه بانه والفاضل  
بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلية وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة اليها واما بالنسبة  
الى الله تعالى فكما هو موجوده حافى عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الاسور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

فان قيل ان  
الامر بالاجمالي  
هو الذي لا يتوقف  
على الترتيب

وهذا  
انما هو  
الامر بالاجمالي  
وهو الذي لا يتوقف  
على الترتيب

اليه تعالى وبالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة اليه والنسبة الى علمنا وهذا القدر كافت في هذا المقام ومنها ما اورده محقق  
 الصناعة في القسب السادس من كتاب القسبات بقوله اما السبيل التطبيقية فلا تفتك بجزواه ولا تقول على برهانيتها بل ان فيه لسيا  
 مغالطيا فالامتنانها هي في جهة واحدة ربما انطقت اليها المقادير من الجهة الاخرى التي هي بجهة التناهي لاس من  
 جهة اللاتناهي كما في سلسلة المات لغير نهاية وسلسلة الالوت لاللي نهاية وليس تصح تحريك اللاتناهي من جهة اللانهاية واخرجه  
 بجمليته عن درجته وحيزه ومربته وعن الدرجات التي لاحاده بالاسرفاذن اذا طبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهييتين  
 المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا ومسا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز  
 الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومربته ولا يزال ينتقل الى الاواسط مادام الفرض والوجه متما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد  
 معينة ودرجة بعينها ابدأ ولا تبلغ اقصى الحدود و آخر الدرجات عوض فاذا انما الضرر عمل التطبيق التقف التفاوت بالمفاضلة على  
 ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتر القدر الزايد في مقتر تلك المرتبة وبالجملة لا مصير للمقادير الى جهة اللانهاية ابدأ بل انها ابدأ في  
 جهة التناهي انا في حد الطرف وانا في شيء من حدود الاواسط انتهى وفيه ما اورد وكل من نظر فيه ان هذا الخاتمة في صورة ملاحظة  
 العقل الامور الغير المتناهيية تفضيلا وتطبيق كل من احاد احدى الجهلتين بكل احد من احاد الاخرى ايقينا فان العقل غير قادر على  
 ذلك فلا محالة يقف على حد واما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناهيية اجمالا لا يذم الا انها الى حد صلا لان العقل ان لا يلاحظ  
 الغير المتناهيية كلها على سبيل الاجمال الملاحظة الاجمالية كافتة في ما نحن فيه كما يظهر بالتأمل واليضا قد حققنا ان التطبيق مناه  
 انظار الانطباق النفس الامرسي والتطابق الواقعي فان احتمال الوجود والعقل حتى يقال بالضرر التطبيق بوقف الاعتقال او  
 الحق عن ذي ايضا ان هذا البرهان في ملاحظة لكن لا لما ذكره صاحب القسبات فانه باء غاية البرودة بل لان التطبيق بالمعنى المحقق  
 لا يثبت التناهي فان غاية ما يذم منه ان بازا كل اول من الجملة الكبرى اول من الصغرى واطل ثان ثان وهكذا لكن لا يذم منه التناهي  
 فان الجهلتين موجودتان وفي كل منهما اول ثان وثالث الى غير ذلك وكل منهما موضع ليس للاخرى فكل منهما في موضعه يتصف بكون  
 مثله من الاخرى ولا يذم التناهي الا اذا تكرر الثاني فكانه والتطبيق على الاول هكذا واذا ليس ليس نعمه بيطبق احدى السلسلتين  
 الاخرى في اناج بالبرهان التناهي في جانب اللاتناهي بالضرورة وباجتهاد اجراء هذا البرهان في صورة التطبيق الخارجى صحيح واما اطلاقا  
 فكلا فاحفظ هذا فانه فيه وان كان افسا واكثر من كل ما تم لاجراء هذا البرهان في كل موضع لكن في صلحا ايضا اذ يندفع بالنقض اللاحق  
 وغيره ومنها ان بطلان كون الكل مساويا لجزءه غير ظاهرا بل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنب الطاووس فانه اعظم من الطاووس  
 فما ظنك بالتساوي وجوابه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البدهييات والنظريات وتتشكك في الاوليات ولا يفهم  
 الطاووس اسم لمجموع ذنبه وابعاده للماعداه فقط والذي لا ادنى تأمل يعرف قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا  
 مساويا لكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من البدهييات الاولية فان قلت المدرك بالجنس ليس الا ذات الكل والجزء  
 واما وصف الاعظمية في غير مدرك بالجنس فكما انه مدرك بالجنس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فاما ان كل كل اعظم من الجزء  
 في غير مدرك بالجنس قطعا واذا كان كذلك لم يكن الحكم بان الكل اعظم من الجزء من الاوليات قلت ليس الشرط في الاوليات ان تدرك  
 بالجنس بل هي عبارة عن قضايا يكون تصور طرفها كافيا في الجزم بالحكم ومنها كذلك وقد عرفت عليه بوجوه احدها ما ذكره  
 الامام الرازي في المحصل من انه لو لم يكن الكل ايدا على الجزء لكان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فجميع في ذلك الجزء الاذ يكونه  
 موجودا او معدوما وحدثه المحقق القاسمي في نقد المحصل ان هذا البيان ينبغي ان يكون الكل هو الجزء مع زيادة ولا يفتى بكون الكل

والتناهي  
 والبرهان  
 والاعتدال

والتناهي

والتناهي  
 والبرهان  
 والاعتدال

اعظم من الجزر الا اذا فولو كان جرت على ثبوت هذا الحكم كان مصادرة على المطلوب وثانيتها ان لو لم يكن الكل اعظم من الجزر لم يكن  
 للجزر الاخر اثر البتة فلا يكون الجزر جزرا بذاته **وثالثتها** ان الجزر يعبر عنه من الاعداد الواحد والكل لمريضه الكثرة كالاشنين مثلا  
 ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فالكل اعظم من الجزر **ورابعها** ان الكل عبارة عن الجزر والشيء الاخر في الكل مرتبة لا تكون  
 بحذاتها مرتبة في الجزر وهذا هو معنى الاعظمية ومنها ما ذكره القاضي الكوناسوي في منيات شرحه للمسلم بقوله الحق ان الامور الغير  
 التناهيية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها من خواص الحكم من حيث التناهي وبعده تنافي المحذور في  
 الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع التوافق بين آحادها وبداية قولهم الكل اعظم من الجزر في التناهي مسلم لان في التناهي  
 فلا يتم اكثر البراهين كالطباق والتضايق والتضايق والتضايق والتضايق **ورد** حسن المحققين في شرح مسلم بان قولنا الكل اعظم من  
 الجزر بدعي مطلقا سواء كان في التناهي او غير التناهي **واقول** هذا القدر من الرد غير مفيد فان القاضي مانع فخره بالكون بالاعظمية  
 المقيدة بالمنوعة واذ ليس فليس **والاولى** ان يقال الكل اذا تصور بصفة اللانهاهي وكذا الجزر فيقبض العقل عن تجزئته الاعظمية  
 والاصغرية بل لا ريب لكن لا يكونها كلا جزرا بل يكونها غير متناهيين **والكل** الجزر الواقعان في القضية المعروفة ليسا متقيدين بصورتها  
 بصفة اللانهاهي والابصفة التناهي بل بما تصور ان من حيث نفس منهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل في الجزر علم قطعا ان  
 الكل اعظم من الجزر ويجوز ان يثبت بجزر تصورهما الاعظمية لا يكون بد من صدقه في جميع افرادهما هوشان الكليات ومن افاده  
 الغير التناهي ايضا يحكم فيه بالاعظمية ايضا ومنها انه قد تقر في مداركهم ان الاستلزام بين الحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة  
 وقالوا لافرق بين الحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبيعية وعقائدية وعدمه لعدمها فاذا صح عند العقل ان يكون بين محالين  
 علاقة اللزوم بعد فرض وجودهما جاز ان يحكم بكونهما متلازمين والافلاذ فيعروا عليه ان المقدم المحال يجب بان لا يكون متافيا للتالي  
 حتى لو كان متافيا لم يكن بينهما ملازمة فان المناقاة تصحح الافكالك الملازمة تمنع فلو كان المقدم المحال مع كونه متافيا للتالي مستلزما  
 له في نفس الامر لزم صحة الافكالك ومنه وهو جماع للتناهيين اذا عرفت هذا فنقول في تقريره بان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه  
 لو كانت الامور الغير المتناهيية موجودة لزم اما التساوي بين الكل والجزر واما التناهي فان كان انشائي فيها والاول محال فيستلزم  
 المحال محال لعدم التناهي محال للتناهي ثابت ومن المعلوم ان فيه استلزام عدم التناهي للتناهي ومنها مناقاة وضوح فكيف  
 الاستلزام وهذا الايراد لا يخص بهذا الموضوع بل يجري في القياسات الخلفية وانما كما اثبتت في الشيء على تقدير فرض عدمه بقولهم  
 عدم الزمان يستلزم وجوده وجماع النقيضين موجب لارتفاعهما ونحو ذلك **وجوابه** بن جوين احدهما ما اختاره محقق الصناعة  
 في الموفق المبين حيث قال ان ابطال الاستلزام مفهوم ممكن او محال ما ينافيه فاشان الاقيسة الخلفية التي يثبت بها الشيء على تقدير  
 فرض عدمه ويلزم فيها الشيء من فرض نقيضه ليس يقال عدم الزمان بل وجوده قبلية زمانية وبعده زمانية بعدية زمانية مستلزم لوجوده  
 ولانهاهي الابدان ويجب التناهي يقال لك ان عنيت ان من هناك ان استحصال المفروض الوقوع لو كان حاصله في نفس الامر كان  
 عدمه واقعا فيها ولو كان المتحقق في نفس الامر هو نقيض الشيء كان الشيء يتحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة الباطلة  
 وان عنيت ان يمين بالبيانات ان لو فرض شيء من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع  
 من حيث انه فرض للنقيضين وفرض لعدم الشيء ووجوده معا فذلك ما يرد من الركون في تلك المواضع وليس فيه استيجاب استلزام  
 الشيء ما ينافيه بل انما استيجاب امتناع الشيء لكونه مسادا لاجتماع النقيضين واما بحجة الفرض الذي في البيانات الخلفية هو تقدير الشيء  
 على انه فرض محال لانه فرض محقق فيقال ان لو فرضنا هذا الشيء وتصورناه لعلمنا تحقق عدمه لانه لو تحقق هذا الشيء في الواقع لكان غير

اعظم من الجزر  
 والاشنان ما فوق الواحد اعظم منه  
 والكل اعظم من الجزر  
 ان الجزر يعبر عنه من الاعداد الواحد والكل لمريضه الكثرة كالاشنين مثلا  
 ان الجزر بدعي مطلقا سواء كان في التناهي او غير التناهي  
 ان يقال الكل اذا تصور بصفة اللانهاهي وكذا الجزر فيقبض العقل عن تجزئته الاعظمية

والاشنان ما فوق الواحد اعظم منه

اعظم من الجزر

ان هذا الذي هو  
 يطلبه الربوبون  
 في قضية الاستلزام  
 ١٢ منه سلمه

متحققا في الواقع وهذا اصل معتبر في تعرف الحقائق واسع النفع في المواضع العلمية والمواقع البرهانية فان الاستحسان المفروض بحسب مفهومه  
 التمثل في لحاظ العقل يحكم عليه باستلزامه لاجتماع التنايين بحسب مفهومه التمثل في لحاظ العقل وسماها بها تيمنا لان في لحاظ العقل  
 ليس التمثل تحيلا بل من التمانات انتهى كلامه لمخصص عباراته المطبقة وتبعه القاضى الكوناموسى في شرح سلم العلوم كما هو اوجبه  
 في جميع تصانيفه ورواه العلامة السندى في شرح السلم بقوله لا تعلم ما اذا اراد ان ارادته في القياسات الخلفية ليس يحكم بلزوم  
 الشئ لنقيضه بلا وساطة بل يحكم بواسطة البيانات فانه انما لا يعلم الا بالعلم ما اذا اراد ان ارادته في القياسات الخلفية ليس يحكم بلزوم  
 انه قد يكون خفيا بسبب كونه لوساطة محتاجا الى البيانات كما اني استلزام عدم الزمان لوجوده واستلزام عدم التناهي والتلازم  
 بواسطة لا يتكرو ان ارادته لا يحكم فيها بالزوم من الشئ ونقيضه بحسب تحققهما في الواقع بل يحكم بان فرض احد جانبي الذين تمتثل في لحاظ  
 العقل يستلزم فرض العقل تمتثل معه ثم يحكم بان ما فرضه وتمثله يستلزم لفرض نقيضه من الحقائق الباطنة في نفس الامر كما يفهم من آخر  
 كلامه فحال كذا ترى فان لم يوجد تحققه في نفس الامر تحقق نقيضه معها وان فرض احبب تمتل في ان تمتل النقيض هو لا يكون  
 من الحقائق الباطنة في نفس الامر انتهى ووقع هذا الرد بطين الاول ما ذكره الفاضل البرهانى في حاشى شرح سلم بقوله  
 يجوز ان يقال ان السيد الباقى اراد الشق الثانى ولا يوجب عليه ما اورده بقوله فان لم يوجد نقيضه لا اذا اعترف بايجاب تمتل  
 في الذين تمتل النقيض فلا يصح نفي الاستلزام مطلقا الذى هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطنة على انما نقول ان تحقق الاستلزام  
 في الوجود الذهنى وظاهره انه ليس خصوصية الوجود الذهنى دخل في الاستلزام فليس الاما هيته الملزوم والملازم غير منفك عنها في اي  
 وجود كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى اقول لا يجوز ان يقال ما قال فان مناط كونه من الحقائق الباطنة ليس الاستلزام  
 الخارجى اذ لم يعترف بالسيد الباقى انزم عليه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطنة والاعتراف بايجاب تمتل في الذين تمتل  
 نقيضه لا يوجب ذلك على انما نقول انما يمكن خصوصية الوجود الذهنى دخل ثبت لزوم في نفس الامر وهذا لا ينافى ما ذكره السيد  
 فلا يجوز ان يكون هذا توجيها لكلامه الشافى ما ذكره الفاضل المذكور في حاشى بقوله اراد السيد الباقى شقا ثانيا وهو ان يحكم في القياسات  
 الخلفية بان الخضم ان زعم ان امر استحسان الزمان والاتناهي الابداء متملا تحقق في الواقع منحن لنا مقدمات صادقة تدل على التحقق  
 في الواقع ليس النقيض ما زعمه الخضم بقصودهم وهذا معنى محقول كات لدفع ما زعمه القائل ان في القياسات الخلفية يحكم باستلزام الشئ  
 لنقيضه انتهى اقول هذا معنى غير محقول فان المقدمات الدالة على التحقق في الواقع ليس النقيض ما زعمه الخضم ان دلت على نقيضه  
 على تقدير تحقق ما زعمه الخضم على الظاهر من تقرير البرهان فذلك هو الاستلزام ويجرى في المشتقان اللذان اوردهما المورد وان دلت  
 على غير ذلك فالكلام فيه خارج عما نحن فيه كما لا يخفى عليه من الادنى مسكة وثانيتها اذ هو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا يتناهي  
 الا على علاقة فائتية من ذاتي الملزوم والملازم وهي علاقة استحالة الانفكاك بالنظر الى ذات الملزوم ولا استبعادا في ان يكون  
 الشئ المحال كعدم التناهي بالنظر الى نفس انه مستلزم لنقيضه او ضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة استلزامه للمستلزم  
 تحققه على تقدير هذا المحال فنقيضه او ضده كما في ما نحن فيه فان وجود المقدار الغير التناهي ملزوم لا يمكن التطبيق وهو ملزوم للتناهي او  
 مساواة الكل للجزء وحيث يكون الاستلزام نظريا بمتناسب بالاستدلال وبالجملة مبنى الاستلزام ليس الا ان يوجد بين امرين علاقة ذاتية  
 تحيل انفكاك احدهما عن الآخر سواء كانا محالين او ممكنين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتأخرين من ان المحال لا يستلزم ضد  
 لكنه المحقق ويستقيم عليه جميع البرهان ولا يحتاج الى ما ذكره من التكاليف المشتملة على التعسفات الفصل الثانى في ذكر ما  
 اشترطوا لاجراء البرهان مع ما فتح عليها القادحون قد طاموك بالبرهان اعلم ان الفلاسفة ذكروا الاجراء هذا البرهان

شرح السلم  
 الكوناموسى  
 شرح سلم العلوم  
 الكوناموسى  
 شرح سلم العلوم

شرح السلم  
 الكوناموسى  
 شرح سلم العلوم  
 الكوناموسى  
 شرح سلم العلوم  
 الكوناموسى  
 شرح سلم العلوم

شروط ثلثة وفعوا عليها فردوا عدة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل في الزمن او في الخارج **والثاني** وجودها  
 مجتمعة في زمان واحد او في آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اى ترتيب وضعيا كان او طبعيا او غير ذلك **اما الشرط**  
**الاول** فقد اجمع على الاشتراط به الفلاسفة والمتكلمون وقالوا باسرها لا بد لجران هذا البرهان من ان يضبط الامور الغير  
 المتناهية وجودها فلا يجزى في المعدومات التي لا يضبطها وجود بالفعل ووجهه بان الامور التي لا يضبطها وجود ليس فيها جملتان في  
 نفس الامر تطبقان ليلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ما له وجود في نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق فيه يلزم اما انقطاعه في  
 نفس الامر فيكون بالالتناهي في الواقع متناهما او معدومة في نفس الامر فيلزم تساوي الزيادة والنقصان وكل منهما محال لعدم التناهي  
 في نفس الامر محال والسر فيه ان الفرض من اجراء هذا البرهان وامثاله انها هو اثبات التناهي في نفس الامر بالاطال للالتناهي فيه وهو ما  
 يبطل بهذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر ليلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات الصرفة ليس فيها جملتان  
 فلا تطبق فلا ثبوت للتناهي في نفس الامر لا يقال المعدومات حاضرة عنده تعالى في عالم الدهر تجري البرهان فيها باعتبار حضورها  
 الدهري لانا نقول الحاضرة في الدهر انما هي المعدومات التي ضبطها وجودا وضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها في نفس الامر  
 اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجزى هذا البرهان بينها كما لا يخفى على من تأمل **واما الثاني** فقد ذكرها  
 الفلاسفة خاصة وفعوا عليه عدم جريانها في الاشياء المتعاقبة الوجود كما لا عدد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث  
 اليومية ووجهه بان اذا كانت الاحاد موجودة معا بالفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم لان وقوع  
 احاد احدى الجملتين ليس في الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذمى ايضا لاستحالة وجود  
 مفصلة في الزمن فوجه من المعلوم انه لا يتصور وقوع بعضهما بارا لبعضها الا اذا كانت موجودة تفضيلا معا اما في الخارج او في الزمن  
 واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازى في نهاية العقول انى كنت مترودا اليهين سنة في ان برهان التطبيق بل هو جارى في صورة  
 التعاقب حتى ظهر لي بعد فهمها انه جارى فيها **وقال** الفاضل الشيرازى في حواشى القديمة وانا اقول كنت مترودا في ذلك مدة قليلة  
 حتى ظهر لي انه ليس جارى فيها انتهى **وقال** الفاضل الشيرازى في تعليقاته وانا اقول ان القديمة النظر الصائب الوجود ان سليمان هذا البرهان  
 على تقدير تمامه جارى في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترودا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه  
 لا شك في جريان البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتيب اما عدم جريانه في غير الترتيب فلما استطلع غمريب عليه  
 من ان في صورة عدم الترتيب لا تتعين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتيب لا يجزى واما جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليهم من  
 ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرض جملتان يطبق احادهما على احاد الاخرى تطبيقا عقليا فيظهر الخلف وهو كما يجزى  
 في الامور المجتمعة كذلك يجزى في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الاحاد في زمان متناه في الخارج او الزمن  
 كما تم تحقيقه بل على ان يوجد جميع الاحاد مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تنهاى الحركات الفلكية ونحوها **واما لو**  
 عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع احادها فالبرهان لا يجزى فيها وتارة بان التطبيق انما  
 يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الاحاد فالدليل كوسلم  
 جريانه فيها فالمدعى ايضا غير تخلف عنه وفيه بحث انا في الاول فلان التطبيق العقلى لا يتوقف على اجتماع الاحاد لا سيما اذا اراد من  
 التطبيق اظهار الانطباق النفس الامرى واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان  
 وجودها على التعاقب يتلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزءه وهو محال بالبداهة فان طبيعة العدد وسواها كانت

بحث الشرط الاول

على  
 ان  
 لا  
 يكون  
 على  
 الشرط  
 الثاني  
 ان  
 يكون  
 على  
 الشرط  
 الثالث

ان  
 يكون  
 على  
 الشرط  
 الرابع  
 ان  
 يكون  
 على  
 الشرط  
 الخامس

آحاد مجتمع او متعاقبة تاتي عن قبول المساواة لجزءه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان تحميلا لم يجب  
 في الخارج فان وجود الاحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج والاشتباه مما وقع من حيث  
 ان الواهم يذهب الي ان تلك الامور المتعاقبة مجتمع في محل واحد على قياس الامور التي تمر علينا واحدا بعد واحد  
 ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك قلت الموجود في كل قطعة من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان  
 كان متناهيها لكن جميع الاحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد موجود في نفس الامر **علمان**  
 للموجود عندهم نحو آخر لعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود في الزمان لكنها مجتمعة  
 الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادئ العالية بانظروا  
 في علمها بذاتها او بحصول صورها فيها على اختلاف الرايين فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدواني في المنوج  
 العلوم ووقع العلامة الخولفوري العللاوة وما بعد بقوله في الشمس البارقة وكفى الاجتماع الدهري او في المحضور عند البار  
 انتهض البرهان على تنافيها في جانب الايضاح وهذا كما يخالف اصول الفلسفة فيضاد قوانين الالهة انتهى وفيه نظر ظاهر فان  
 المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهري فلما الرام عليهم بهذا الطريق فظهر ان تيد الاجتماع لغوي اجراء هذا البرهان وامثاله **ولم**  
 تركه المتكلمون وقالوا هذا البرهان يجري في كل ما ضبطه وجود بصفة اللاتناهي سواء كانت الاحاد مجتمع او متعاقبة **وقد** اورد عليهم  
 ايضا بوجوه احدها انقض بالاعداد فان البرهان جاري في ما بان لفرض حلتين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد  
 الى ما لا يتناهي وجملة اخرى من اثنين الى ما لا يتناهي ونطبق احاد احدهما باحاد الاخرى فان ذهبتنا الى غير النهاية تلتزم مساواة  
 الكل للجزء والا فالصغرى تفسلم هية والكبرى ليست بزيادة عليها الا بقدر تناد فنكون متناهيته ايضا فيلزم تنامي الاعداد وهو  
 خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقعة عند حد **واجاب** عنه عظمه المحققين في الموقف وتنفه اثاره العلامة البحراني في شرحه  
 بان جميع يستدل بالتطبيق على طبلان اما بوجوه ما ضبطه وجود ولا يكون امر او مهيما حتى يكون القطاع بالاعتبار بجملة من  
 الاعداد فانها هيمية محضه فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فيقطع بالقطع الوهم  
 فلا يلزم محذورا قول فيجبت انه ان اراد يكون الاعداد و هية محضه انها اختراعية لا وجود لها في نفس الامر بلذاتها ولا يتناهي  
 فهو ممنوع بل باطل كما صرح به وان اراو بانها غير موجودة في نفس الامر بل يتناول بمباشرة اشترعاها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها  
 كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المنتهية تفصيلا حتى يقال انه يقطع هنا بالقطع الوهم بل هو عبارة  
 عن اظهار الانطباق النفس الامري وحكم العقل بكما حكوا ويؤمن في زمان متناه سواء كانت الامور مجتمع او متعاقبة ولا يوجد فيها  
 بالموجودات اناجيه **وقال** الفاضل نحو الساسي في حواشي القديمة بما ذكره الامام الرازي في شرح عيون الحكمة في دفع  
 عنهم المتكلمون انا حالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمع او متعاقبة وسواء كان مهيما ترتب او لا لكن انا اقول  
 في وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد متناهي فلم يبق له ان يستحالته كما هو مستقول عنهم انتهى **ويرو** عليه ان غرض الناقل  
 ليس الا ان الذين يجري في مراتب الاعداد والمدلول اختلف وبما ذكره الا في الفخر لعدم وجود جميع الاعداد في وقت متناه  
 مسلم واما عدم وجودها مطلقا فيفسلم فان مراتب الاعداد موجودة في امتداد استقبالي غير متناه ضرورة  
 كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لا يكون الا في ما وجد في نفس الامر بصفة  
 اللاتناهي كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود في نفس الامر

في العلم بما لا يتناهي  
 في العلم بما لا يتناهي

في العلم بما لا يتناهي  
 في العلم بما لا يتناهي

في العلم بما لا يتناهي  
 في العلم بما لا يتناهي

في العلم بما لا يتناهي  
 في العلم بما لا يتناهي

منها في اى زمان فرض ليس الا القدر المتناهي وما سواه معدوم عن نفس الامر في ذلك الزمان وما ذكره المؤيدون  
انها موجودة بصفة اللاتناهي في زمان غير متناه غير وارده على المتكلمين فانه مبنى على وجودها في الدهر وانما على  
ان الاعداد الزمانية ليست باعدام حقيقة انما هي غيبوبات زمانية كما حقه المحققون من الفلاسفة وكلا الامرين غير منزهين عن  
التكلمين فهم ليسوا بقائلين بالوجود الدبرى ولا بالغيبوبة الزمانية بل بهم يقولون كل واحد في الزمان الحاضر فهو موجود ومضى  
وكما يحى معدوم في نفس الامر ولا يلتفتون الى الدقائق الفلسفية فاللايراد عليهم بالبناء عليها لا يلحق نعمهم يرد عليهم انهم قائلين  
باحاطة علم الوجب تعالى بكل احد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فيهم جريان البرهان في الاعداد بالنسبة الى علم  
تعالى فانه اما ان لا يعلم جميع مراتب الاعداد او يعلم فان كان لا يعلم يلزم جهل بعض الاشياء والآية تعالى عن ذلك ان كان  
يعلم يلزم وجود الاعداد الغير المتناهية في ذاته تعالى بالفعل تجري البرهان فيلزم مناهيا فالنقض بها باق الى الآن كما كان  
**فان قلت** ان اختنا الشق الاول لنقول لا يلزم جهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون معلوما والامور  
الغير المتناهية بصفة اللاتناهي تباي بذاتها عن ان تعلم لان كل ما يعلم لا بد ان يكون محجورا وذلك ما لو اني القدرة انها لا تتعلق  
بالممتنع ولا يلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شأنه ان يكون مقدورا والممتنع تباي بذاتها عن ان يكون مقدورا  
**قلت** ان اريد ان يكون المعلومات محجورا وان المعلومات لا بد ان يكون داخل في عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان اريد ان  
المعلوم لا بد ان يكون له نهاية ونحو مسلم لكنه لا يتبع في علم الغير المتناهية فان كل معلوم منها وكل علم من علومها امر محجور وله نهاية الا  
لا يخفى في عدد الاجزاء وكيف لا يكون معدوم في علم الاعداد الغير المتناهية فانه اما ان يعلم جميع الجزئيات المستقبلة والتمتية  
تفصيلا او لا يعلم فان كان لا يعلم يلزم الجهل ببعض الاشياء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان كان يعلم الاعداد العارضة لهما  
ايضا وهي غير متناهية من جانب المبدء والمنتهى كليهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهى فقط عند المتكلمين فيلزم علم الاعداد  
الغير المتناهية تفصيلا وذلك ما اردناه **فان قلت** ان اختنا الشق الثاني ونقول علم الله تعالى بالغير المتناهية هيته انما هي  
بالاجمال فلا يلزم وجود الامور الغير المتناهية تفصيلا الذي هو مناط جريان البرهان **قلت** هذا لا يخلو عن شأنه نسبة  
الجهل اليه تعالى فان علم الجزئى من حيث موجوده في انما هو ما كان تفصيلا وهل هذا لا كما يقول الحكماء من انه تعالى لا يعلم الجزئيات  
من حيث هي كذلك وانما علمها على الوجود الكلى تعالى الله عما ينسبون اليه وثانيتها النقص بعلم الله تعالى فانها غير متناهية  
والبرهان يجري فيها فيلزم ان تكون متناهية و**اجواب** عنه ان هذا لا يرد على المتكلمين فان العلم عندهم مقته بسيطة ذات  
تعلقات اولية الى المعلومات فلا تكثر في ذاته تعالى حتى يجري البرهان نعم هذا وارد على من قال بان علمه تعالى يحصل صور الاعداد  
بينما كما هو بدهن سبب رئيس الصناعة وتابعيه وهو قول باطل بوجه كثيرة قد بسطت نبذا منها في مصباح الدبجى في لوازم الهدى  
**وثالثها** النقص معلومات الله تعالى فانها غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعدد ونحوه فيجري البرهان فيها  
ومثبت تماهيا و**اجواب** عنه على ما ذكره المحقق الله والى في شرح العقيدة العنصرية وغيره ان الممكنات المنصفة بالوجود  
الخارجى على تقدير حدوث العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية لان الاحداث لها مبدء واحداث الاستقبالية  
لا تبلغ مبلغ اللاتناهي فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد التطبيق ان كان بحسب وجودها في  
علم الله تعالى في هناك تحفة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها في الخارج في متناهية **واقول** فيه وكذا في الذي قبله نظر  
الا ما قيل ان علمه تعالى ليس بزمانى كعلمنا فاننا نعلم زيانا سويوها ووجدنا الآن او وجدنا في ما ينص على الكلى عنه تعالى سوسهية

قال من في  
وارجى من المتكلمين  
في حق الاعداد  
انه متناهي في  
الفصل على علمه  
بوجوده في كل  
جمله كالمكان  
من الاعداد في  
تعدد الاعداد  
على ترتيبه  
لان علم الله  
بشيء من  
الاعداد  
مستقبلة  
معلومات  
لان العلم  
بشئ من  
الاعداد  
مستقبلة  
معلومات  
لان العلم  
بشئ من  
الاعداد  
مستقبلة  
معلومات

في تخالف الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا مبني على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة بتجود في الدهر والواقع  
 والمتكلمون لا يقولون به فالإيراد عليهم بهذا اللفظ غير صحيح بل لنا سلمنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانما لاكثر في  
 علم الواجب تعالى لكن لا ريب في انه تعالى تعلقات ازيله بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث بتجود سن الازل والآن  
 في كل وقت فجزى البرهان فيها ونظير الاتناهيها فينبط ان الاتناهي المعلومات لا يقال هذه التعلقات امور وحيث لا وجود لها في  
 الخارج فيفوت منها جزى البرهان **لانا نقول** قد نظر في مقوله ان الاستراحيات بعد العلم بها تصير الضمايمه من المعلومات  
 ان الله تعالى لا يدان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظ القاعدة احاطة علمه فتكون في حكم الموجودات فانهم **وللحق**  
**واللهي** قول الذي نجى الحكماء والتكلمين كلهم عن ورطه ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جزى البرهان مخصوص بشيئا  
 القابله للتطبيق التجري والتطبيق العقلي غير كاف وان شئت ز اذلة التوضيح ستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما  
 ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد بالعقل الاجمالي او التفصيلي كما سيس الى ان يكون المراد بالتطبيق العقل  
 التفصيلي لكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناهية على سبيل التفصيل محالا واما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه  
 لا يظهر الخلف في زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد بالعقل الاجمالي سواء كان المراد بحكم العقل كلياً بان كل واحد  
 واحد من احواد احدى الجانبين بان كل واحد واحد من احواد الاخرى او كان المراد بانظار الانطباق النفس الامرى وذلك لانه  
 لما وجدت الجملتان في الواقع اختلفت احدهما بالكلية واخرها بالجزئية ومبداء الصغرى بازا اثنان من الكبرى فالعقل ان كان  
 يحكم بان كلا من باحاد الصغرى بازا كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي  
 الا ترى انما اذا اخذنا جملة من الواحد الى الايتناهي واخرى من العشرة الى الايتناهي فالعقل يحكم بان بازا كل من الاولى واحد  
 من الثانية الى الايتناهي والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتناهيهما فالكبرى تصنف في نفس الامر  
 اعظم من الصغرى وحكم العقل كما ذكرنا لانيافيتعين ان يكون المراد بالتطبيق التجري بالجزء او الفرع فان اذا جرت الثانية الى الاولى  
 في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا في نظر الخلف قطعاً ومثبت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في  
 الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وطبيقت بينهما في الخارج فانهم فان هذا وان كان مخالفا لما سود المتأخرون  
 اورا قه الا ان العارون بالحق الخارج عن جفيف التقليد السجت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة في  
 وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية عند حكم لكن لما لم يكن لها ترتيب لم يحجر البرهان فيه ووجهه بان لما كانت  
 الاحاد غير مرتبة تبه لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الاحاد مفصلة وليس لها نظام متنسق حتى يلزم من وقوع المبداء بازا المبداء وقوع الثاني  
 بازا الثاني وهكذا فيحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد بازا كل واحد واحد والعقل لا يقدر على استحضار الا نهائية له  
 مفصلاً لا دفعة ولا في زمان متناهية فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين باسرها بل ينقطع بالقطع الملاحظة واستوضوح ذلك بتجرب  
 التطبيق بين جليلين ممدودين على الاستواردين اعداد المحصى فانه كيفية التطبيق في الارلين تطبيق طرفيها اذ يلزم من ذلك وقوع  
 كل جزى بازا كل جزى ولا يكفي في اعداد المحصى ذلك بل لا بد فيها من عقل كل واحد واحد علحده **والايراد** وعليه من جانب التكلمين  
 التاكيد لهذا الشرط من وجوه منها انه لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الاحاد مفصلاً او يكفي ملاحظتها مجعلاً على الاول  
 لا يمكن التطبيق في المترتبة ايضا وعلى الثاني يجري في غير المترتبة ايضا فانما العلم انه لا يخلو اما ان يكون في الجملة الزايدة ما لا يكون بازا شئ  
 من الناقصة او لا على الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي **واجاب** عن الحقن الدواني في رساله اثبات الواجب

بجانب الشرط الثالث

بجانب الشرط الثالث

بقوله وجه التفضي عن على ما صنع بالباطن ان يمكن في غير المترتبة ان نختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما نظرت  
 في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلما زادت في جانب التناهي فلا تطابق ولا في الاوساط لا التساق فلذلك  
 في الجانب الآخر لزوم التساوي قطعاً انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد  
 مستصلاً بل يكفي ملاحظتها على الاجمال ان يفرض كل جزء بازا جزواً آخر ولو توقفت على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق الى الترتيب  
 الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتيب والوجود يكون الآحاد واقعة لبعضها بازا وبعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما  
 لانما القول بامعنى وقوع بعضهما بازا وبعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتيب في الخارج فينبذ كالتحقق  
 الفرق اذا الكلام في ان بدون ذلك الترتيب تحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان لبعضها يتطبق على بعضها في الخارج فليس  
 كذلك كيف لا لا تطابق امر لغيره العقل من كل منهما وان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم قطع السلسلتين لجواز  
 ان تكون زيادة التزايد في الاوساط انتهى **وتعقبه** الصمد الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله في بحث اذ لو كان التطبيق  
 يفرض كل جزء بازا جزواً آخر كما حسبه بالتوقع كل منهما بازا آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي متعني فيكون اجمالها واذا كان  
 اجمالها لم يستلزم افراد بعضها عن بعض فتم تعيين بحسب فرض ان اى جزواً من هذه السلسلة منطبق على اى جزواً من الاخرى فمن اين علم  
 ان الزيادة في الاخر لاني الاوساط سلمنا ان يجوز في التطبيق الاجمالي لتعيين المنطوقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية الزم  
 منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والردوى انها متناهية في نفس الامر  
 من ذلك الجانب ذلك غير لازم وعندى ان الطابق اجزا السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطوقين ههنا ان  
 كل منهما معروفنا لترتبه من مراتب لعدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقاً على الجزء الاول من الاخرى والثاني  
 بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ونحوي التطبيق بالنسبة الى الانطباق انتهى **ملخصاً** اقول فيبحث اما اولاً فلا بد ان  
 مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطوقين وكونه اجمالاً لا ينافي في التعيين فان للعقل ان يحفظ  
 اجمالاً ان كل معرفته لمرتبه العدد من احدهما بازا ومثله من الاخرى واما ثانياً فالان فرض التعيين ليس من الفرض المحال  
 ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد تصفت في نفس الامر بمرتبه من مراتب الاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل  
 بكون كل من آحاد احدهما بازا ومثله من الاخرى فلا يمتنع ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لاني نفس الامر  
 واما ثانياً فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامرى لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا  
 بالبقا ومنها ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتيب بينهما فتوجد السلسلتان المترتبتان  
 ويجرى البرهان ووجه الصمد الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة باننا يلزم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتيب في نفس الامر  
 او مترتبة فيها من الجانبين ان يكون ترتيبها محالاً مستلزماً لاجمال هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخصرته المحقق الدراني في  
 انمؤرج العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل في ذلك الفرض منظر لهما  
 فليس منشأ المحال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية لينظر حال الامور الواقعية بل صرح الرشيد في كثير  
 من المسائل الطبيعية المبينة على مثل ذلك بان من قبيل القروض المستعملة في الرياضيات اقول فيبحث لان الامور الفرض  
 المترتبة ليس فيها ترتيب في نفس الامر ولا يعرفها اول وثان وثالث وهكذا فيكون فرض الترتيب فيها منظر لهما بل يكون  
 ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق للنفس الامر لا يثبت التناهي

على ما هو في نسخة  
 الشيرازي  
 من نسخة

وهذا  
 اي هو لا يطابق  
 الدراني  
 من نسخة

النفس الامرى فيها كما لا يخفى ومنها ان لالمو الغير المتناهية مطلقا تلمزم الترتيب لان المجموع يتوقف على المجموع بل وانما هذا  
المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد آخر وكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة لغير التناهي في المجموعات والمجموع الذي  
تمتني ليس سلسلة المجموعات يكون الاحالة مجرية لا يكون بعدة مجموع آخر وذلك هو الانسان فالجموعات الموجودة هناك تنتهي  
بعده متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهي كما ذكره المحقق الدراني في شرح العقائد العنصرية ونحوه **وقيل**  
سخت من وجوه احد بان هذا متوقف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعبد كلامه  
السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحتها وهو ممنوع كما استشهد به عن ارسطاطاليس  
من ان العدد مركب من الوحدات لاسن الاعداد قلت هذا الكلام انما ينشأ اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لو حالته  
واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلك انتهى لخصا فان هذا الكلام من ذال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلامه  
السابق توقف الكل على الجزء مع ان العدد لا يتكرب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الوحدة او الوحدات  
المحضة كما حققه الشيخ الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حاشي الجديده على لواء الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال  
بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك للمجموع الثالث وهكذا كان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا  
يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة وثانيتها ان العدد الاقل  
والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضاتنا فلا تجتمع المجموعات حتى يحري البرهان الاترى ان تسع آحاد اذ الفهم اليها واحد البقي تسع  
صا عشرة وكذا معروض التسعة ووقعه الفاضل المآة آبادى في حاشي شرح العقائد الجلالى لانه بعد الفهم واحد للمجموع  
عشرة او معروض العشرة ليس ان التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صا عشرة فضلا للعشرة بل معروض  
التسعة معروض ما كما كان وتالشهانه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لاني مجموع الزمان ولا في جز منه اعدم وجوده في مجموع  
الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انقضى بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء  
مستلزم لانقضاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جز من الزمان فظاهر كذا اورد والفصل  
الجللى وخدمته استاذنا سائذنا المشتمح بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على انضمام فعدم ورود ما اوردوا في  
فان الزمان والحركة موجودا متصلان عند الفلاسفة وان كان حقيقيا فلذلك لان البعض للمجموع المتبقي اقبله موجوده في البعض  
الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير متكرر ليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان وان الكل موجود  
في قدر الزمان ورابعها وهو اقوالها ما ذكره حسن المحققين في حاشية المتعلقة بحواشى الرسالة القطبية بقوله فيه نظر وفيه  
ان المجموعات في صورة وجود الامو الغير المتناهية يجوز ان يكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو متوقف على  
اعتبار المعتبر وقد لا يخرج الاعتبار من القوة الى الضعف فعلى تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبرها وجود المجموع فلا يلزم لنا اعتبار مجموع  
آخر فضلا عن مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير التناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل التصود  
فان المحقق ان يقول يحري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادئ الفياضية وهي قاطرة على اعتبار الغير التناهي لتفصيلها  
كما نقرر في موضعه ونها مسماها ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تنهاى المجموعات لانها بمنزلة الاحاد المترتبة  
ولا يلزم من تنهاى آحاد المجموع الاول كيف وكل من تملك المجموعات شتم على آحاد غير متناهية فلا تيمر التقريب ووقعه المحقق  
بنفسه في رسالته اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تنهاى المجموعات تنهى بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي عدة المجموعات

دمنها  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

التناهي الى مجموع الايكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموع  
ومنها اننا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتيب بينها فانه  
لا شك في ان نفس الاب جزء للعدة المعتدة ليست عدة معتدة والالم يحجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعتد يتقدم  
على المعلول فيكون منها ترتيب نفرض جملة مركبة من نفوس ابارز يد مثلا وطين بينها ووقعه الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجرية  
المجديفة بانه لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس ابارز يد مثلا غير متناهية لاحتقال انتفاء افراد الانسان  
بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد اخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقد دفع  
ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة ورده  
المحقق الدراني في المنوج العلوم بقوله لا يعجزني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولما ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق  
فان توسط البدن لا يظهر الترتيب بين النفوس غير قارح في ترتيب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان نفس  
كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو محيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت  
ترتيب النفوس بواسطة الابدان منقطع الابدان من البين فتمسك بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى ثم قال  
والوجه في الجواب عن قولهم انهم لا يقولون بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقرض  
الافراد الانسانية بل الحيوانات التنفسية في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العاتية ثم تحدث الانسان بالتوالد  
ويكون ذلك للانسان مويديا خاصيته بقدرها على استنباط الصنابع التي يحتاج اليها بنوعه وذكروا شمس الامين الشهروري  
في كتابه المسمى بشجرة الآيات كيفيت تولد هذا الانسان مفصلا وذكروا ان هذا الامر الذي منسبه اليه ليس صدورته بالتولد بل  
التوالد وان التولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية  
غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قد جامع اهتمام سلسلة التوالد انتهى  
وقد لقرر الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار صدورها فيتم البرهان فيها واجب عنه بوجوب **الاول**  
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل واكثر في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينها ورده المحقق الدراني  
في رساله اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتوالت افرادها ازلها وابدائها كما هو مذهبهم فوجه لا محالة سلسلة منها  
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنة جملة اخرى لاحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت  
مترتبة بحسب الزمنة صدورها لكان مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الا اذا من تلك الهيئة وروبان اعادة السلسلة بمقتضى  
ترتيب باعتبار ما يجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذات اوصاف تقتضي الطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل هنا  
**الفصل الثالث** في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور قد لقرر بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير  
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف اعادة غير متناهية وهكذا فمن كل بلزاء كل واحد من سلسلة الكل  
سلسلة غير متناهية ام للفع الاول يلزم ان لا تشمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناسي تلك السلاسل  
وهو يتلزم تناسي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب لما خذ من دليل التطبيق  
تفسير آخر كلها وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لابدان اجزائها اعداد فنفس الجملتين بللج عبد  
وهي مرتبة بالضرورة وتطبق بينها الى ان يحصل المطلوب آخرنا خذ جملة الواحدة من المعدودات وجملة الاخرى الصغرى من الاعداد

اي هو الاكثر من  
البرهان  
على  
اي هو الاكثر من  
البرهان  
بما لقول بوان  
بمعنى الروايات  
ببديه الحكيم  
فما اغتصت  
منه  
على  
على  
نور  
بمعنى  
بمعنى  
بمعنى  
بمعنى

او بالعكس ونطبق بينهما لينظر المطلوب آخره ياخذ مجموعات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة الحدودات وسلسلة  
 الاعداد وان يكون سبده مجموعات اندرهما ناقصا بواحد من سبده الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخره رسم بعض تلك الآحاد  
 الغير المتناهية الى بعضها ولو لم تكن من قبل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر تبرك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخره  
 من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي في المنتهى ثم نركب جسما آخر تبرك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق  
 بينهما فيحصل المراد آخره لنفرض جملتين احداهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق  
 بين هذين المقدارين ونظرا الخلف فيظهر المقصود بانضمام ان تناهى شئ يستتبعه تناهى ما ليساويه آخره لو كانت الغير المتناهية مجردة  
 وكانت في الكثرة متعددة غير متناهية لاستتباع وجود الشئيين في مكان وان نفرض الجملتين من تلك الالكثرة فيظهر تناهيهما ويلزم  
 منه تناهي الكمات وهذه التقاطير سبعة من نتائج فحجتي القربح **الفصل الرابع** في مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهي  
 كثيرة منها النفوس المجردة فان التشككين اجروا فيه واثبتوا به تناهيهما كما في نصيبك واختار العلماء ابو نفوسى عدم جريانها فيها  
 وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانما هل تكون غير متناهية في العدد والقوة فليس الكلام فيها  
 الا يقابرها في الموضوع ولا شئ من البرهان يتناول تلك على ما شرح الشيخ في الشفا اثني **ثم قال** بعد ما حمل التطبيق على الاعداد في  
 العلوم التعليمية وكانك قد دريت بها وعييت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات وتمسك به في البطلان  
 تسلسل العدل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتأخرين وتوهميشاتهم وان غلب عليك التقلية وآثرت تقليد الامور  
 على الاحياء فتذكر ما سلفنا نقله عن الشيخ فقله ودون بهؤلاء فانهم مع تعرضه بهذا البرهان للتطبيق ولقول عليه لما نص على عدم تناول هذه  
 البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك تكما منته على هذا البرهان بعد تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من بطلان عدم تناهي  
 النفوس المفارقة بهذا البرهان واكثر ازم الفلاسفة اتمى ولا يخفى عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دللت على ما ذكره  
 لكن عبارته الاخرى كتبه والله على الشمول كقوله في الشفا حين تقريره بان التطبيق مستحيل ان يكون مقادرا واعداد في حدود  
 لما ترتب في الطبع او في الوضع حاصل موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله في النجاة لا يتاقي ان يكون كم متصل  
 موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدو مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطرته ولبنه ان يوجد مقدر  
 ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاقي البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل  
 متناه الخ فاحق ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية ومنها احداث  
 الماضية اجروا على المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة التعاليتية **قال** المحقق الطوسي في نقده المحصل بقية علينا ان نذكر ما هو الصحيح  
 فيما قالوا في مسألة الاحداث فنقول للدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعوات  
 الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد اولها ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول  
 الاول قالوا في وجوب تناهي الاحداث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعتبر عليه بان حكم الكل بما يتناول حكم  
 على الاحداث ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الاحداث الماضية فتكون متناهية وتعرض بمجالات العدد مقدراته فان الاول  
 اكثر من الثانية مع كونها غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الاحداث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئية من الآن مثلا ذاهبة في الماضي تارة  
 مبتدئية من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي والماضى والمبقت احدهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدء ان متطابقين  
 استحتمسا وبما استحتم كون المبتدئية من السنة الماضية زيادة على المبتدئية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون ايدا فان

الفصل الرابع في مواضع اجروا فيها هذا البرهان

فاحق ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية ومنها احداث الماضية اجروا على المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة التعاليتية قال المحقق الطوسي في نقده المحصل بقية علينا ان نذكر ما هو الصحيح فيما قالوا في مسألة الاحداث فنقول للدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعوات الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد اولها ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول الاول قالوا في وجوب تناهي الاحداث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعتبر عليه بان حكم الكل بما يتناول حكم على الاحداث ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الاحداث الماضية فتكون متناهية وتعرض بمجالات العدد مقدراته فان الاول اكثر من الثانية مع كونها غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الاحداث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئية من الآن مثلا ذاهبة في الماضي تارة مبتدئية من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي والماضى والمبقت احدهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدء ان متطابقين استحتمسا وبما استحتم كون المبتدئية من السنة الماضية زيادة على المبتدئية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون ايدا فان

ان تكون المبتدئة من السنة الماضية في جانب الماضى القصر من المبتدئة من الآن في ذلك الجانب  
ولا يمكن ذلك الا بانتهاء وقبل انتهاء المبتدئة من الآن ويكون الانقاص متناهيًا والنزاع عليه بقدر متناه  
فيكون الكل متناهيًا واعتبر من عليه انخصر بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام  
المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معًا فضلاً عن  
التطبيق بينهما فاذا كان هذا الدليل موقوفاً على حصول الكمال في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي  
لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير موقوف في هذا حال كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقاً على الوجود  
وبكونه لاحقاً عما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث ان كل واحد منها سابق  
وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتبائن بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم سابق  
ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذا تقدم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه يتم  
ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيما انتهى كلامه ومنها الصور العلمية لكاشياتها التي هي ذات الوجوب كما هو  
نزهة بكنس الصناعة واتباعه والحق في بحث علمه تعالى على طريق التمكن انما يعلم الكون بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى  
طريق الفلاسفة انه علم بما سواه عين انما كما حققناه في مصباح الدرج في لوازمه الذي نلناه من العلم الذي يدعى الدرج ومنها اجزاء الام  
التي التناهيته بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية ومنها الابداء الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة  
واحدة او في هنتين او جهات كما هو شروح في محله ومنها حركات الافلاك القديمة كما هو ذهب الفلاسفة اجري في التمكن  
البرهان اثبتوا انها هي كما يتوصل في المواقف وغيره المقصد الثاني في ذكر برهان الشيخ السيد الهادي في حواشي شرح المواصف  
وسماه بالعودة الوتقى وتقريره ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوتقى غير متناهية يمكن اخراج الاجزاء الغير المتناهية عنها متصلة  
بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل اخراج الجزء  
من الكل ما ينجو كان يمكن فالما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله ولا الاول ظاهراً لبطلان الثاني يلزم منه ان يكون  
ابتداء السلسلة انهما والآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه اقول فيه  
مخالفة ظاهره فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يقين اذا كان المخرج متناهيًا واذا لم يكن كما لا يخفى المقصد الثالث  
في برهان النصف وهو من مشتملات قريحة الفلاسفة البهادري كما اجتمع في حواشي سلم العلوم وتقريره ما ذكره في رسالة مفردة مبتدئة  
بقوله برهان نسخ في بطلان لاتناهي الابداء وسميته برهان النصف فهذا ولا يقدر وهو ان كل متناهي متناهية كان او غير متناه  
ليس الا لانتصاف واحد الا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك على تقدير تقدير المنتصف ليكن في خطاب لفظناج منتصفاً  
بهذه الصورة آ - ب فخطا آ وح ب متساويان وكذلك خطا ا و ب بالفرض فكلما كان خط  
وب مساوياً لخط ا و خط ا و ب اعظم من خط ا ح فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط ا و ب اعظم من خط ا ح فان احد المتساويين  
اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خط ا ح ب متساويين لزم ان يكون و ب اعظم من ح ب فان كان  
اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول ح ب اعظم من و ب فاح ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط و ب اعظم  
من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل مترتبين وذلك ما اردناه وتعد هذا ذلك لقول لو كان خط ا ب خطا غير متناهية يلزم  
ان تكون نقطة ح منتصفاً لتساوي طرفيها ويظهر ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر مثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة و

المقصد الثاني في برهان الوتقى  
المقصد الثالث في برهان المنتصف  
المقصد الرابع في برهان المنتصف

ايضا منتصفه فيتعدو في المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلان بالقدرته الممهدة  
 وهذا على تقدير ان يكون خطاب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آفتراض مثلها فمضموعه وتلزم الاحتمال  
 المذكورة وبهذا الحال لم يلزم من فرض المثل فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وتبطلان هذا الشق او غير  
 ايضا لا يخلو عن اطلاق فلنذكر في موضع آخر ان شارح الذي اعاد لانتباهي انتهى كلامه **وقال** الفاضل المحجوب في  
 معراج الغرور شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقته هذا البرهان الا انه يريد عليه المنع الذي يريد على برهان التضاعت اذ استحالة كون الكل  
 اعظم من الجزئي الغير المتناهي الممنوع لا بد من دليل ودعوى البداية لا تكفي لجواز كونها هامة انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقته  
 هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة وضحة لا تسمع كما حققنا من قبل بل لانه اذا اراد من قوله كل ممتد ليس الا  
 منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلّم لكنه غير مضمّر فان للاستمداد الغير المتناهي ايضا ليس  
 الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا يتبين لان العين المنتصف فرع لعين المبدؤ والمنتهى واذا ليس في غير المتناهي فليس وان  
 اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في احسن ممتاز عن الغير فهو ممنوع لا بد من دليل نعم هو صحيح في المتناهي وقباس غير المتناهي عليه  
 مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فانهم **المقصد الرابع** في برهان  
 التضعيف وتقليسي بالتضاعت **وتوضيحه** يقتضيه تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عدد اكان مؤجدا  
 فان الضعف عبارة عن شئ مثل من فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفا **الثانية** ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد انضمام احد الزايد  
 عليه اذا كانت مرتبة لان المبدؤ لا يقبل الزيادة والالم يكن مبدؤ وكذا الاوساط لان نظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل  
 للتضعيف فان كل مرتبة منه اضعف وكل يصح ان تراعى قبل التضعيف الاحتمال والابطال للتقنية بذخلة **الرابعة** ان  
 كل ما هو خارج من القوة الى الفعل محروض للعدد بالضرورة متناهيان كان اضعف من تناه او اتمتت هذه المقدمات وكل منها من  
 البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل كانت معروضة لعدد بالمقدرة الاخرة فيقبل ذلك العدد للتضعيف  
 بحكم المقدرة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم **الاولى** ولا تكون زيادته الا بعد انضمام المزيد عليه بحكم **الثانية** فيلزم تناهي ما يفرض عدم  
 تناهيه وذلك ما اردناه **والعكس** يقطن من ايهما ان هذا البرهان يجري في كل واحد لصفته اللاتماهي بالفعل سواء كان على التقا  
 او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتيب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستعملة على اسي المتكلمين القائلين  
 بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء والمعية الالهية يجري في الحركات الفلكية والفصول  
 المجردة والمبادى العلية وغير ذلك فان القدرة الضرورية ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لا بد ان يكون معروضا  
 للعدد سواء كان التمييز فيها بحسب الحاج او الذين او اللتفات فقط كما في الممتنات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجز  
 في ما هو معروض للعدد وهو انما دية فان المجدات لا تنصف بالكثره اذ معروضا بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات  
 العينية وانما هي طبيعة مادية كما قرئ في موضعه ولتعبه القاضي الكوفي في حاشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون  
 مجموع امور لا تقبل بينها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالقة عشرة والعقول المجردة عشرة فلا تخصيص للمادية بعروض العدد  
**واورد** على هذا البرهان بوجه **احد** ان النقص بالاجزاء التخيلية للمقدار فانها غير متناهية عند سمو البرهان جار فيها ويجوز  
 عند ان من شروطها برهان هذا البرهان يخرج الغير المتناهية لصفة اللاتماهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التخيلية قبل ان تراعى ليست  
 معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود ولعل الالتفات اليها لا تكون الامتتائية في اي زمان وحدث وثانيتها المنع على العدة

مع  
 ابي العزى  
 ابو نصر  
 كبرية

المقصد الرابع في برهان التضعيف

مع  
 ابي العزى  
 ابو نصر  
 كبرية

الثالثة كما قال الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي ون غيره انتهى وورد  
 حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمته بالدليل **والمثلثا** ناقلا عن القاضي الكوفي بقوله  
 الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من عوارض الكثر من حيث المتناهي بعد  
 تعيين المحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم النقصان التوافق بين آحادها انتهى وفيه من ظاهر فان  
 بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لاجمال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة والجهاد هو  
 اقوال ما اورده حسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في اجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة  
 من القوة لكن لا نسلم كونها معروفة للعدد اى لا يصح منها انتزاع عدد غير متناهية تشمل على الوحدات الغير المتناهية الا انتزاع  
 المفصلة والاستدلال على كونها معروفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان الاستقنيات سوا كان  
 عددا او معدودا لا تبلغ الى حد اللانهاهي والاصارث كقيمتها الامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللانهاهي  
 فتفكر فانه دقيق انتهى وقد يقرر البرهان بدون الضمام المقدمه الثالثة بانها اذا لقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية فنفي  
 جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات ما خوزة منها ويجب ان تكون آحادها صدمي الحيلتين ضعف من الاخرى فجملة الوحدات  
 ضعف الاخرى وعداد التضعيف ازيد من الاصل فزيادة الزايد بعد الضرام آحاد المزيد عليه فنكزم الزيادة في جانب عدم التناهي  
 وهي طلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكثر من حيث التناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي العدد وورد  
 عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات التضاعفة اجزاء لها فبما سلمه الاثنينيات شتملة  
 على سعة الوحدات الزايدة من المبدأ الى الاثنينيات واجاب عن المقرر في حاشية بان العدد والوحدة مما يتكبر روعه  
 فآحاد كل واحد من الحيلتين معروفة للوحدة فكما ان كل عدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا يرب في ان عدد  
 آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات باعتبار الزيادة بعد الضرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ والقيمتها والاورساط  
 منتظمة متواليه انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متواليه منتظمة لكننا اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات وعدو آحاد  
 جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد الاثنينيات بعد الضرام بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين  
 ونظر الى مجرد العدد والعارض لهما يكون اخذ الحيلتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى المقصد انما مس في البرهان الثاني  
 والشهورة تسميته برهان الحيليات لا اعتبارهم بالحيليات في تقريره ولقريبه على في حكمة الاشراف انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية  
 لكان باين مبدرا وبين كل واحد من الآحاد التي قبله اقدر غير متناه او متناهيها والاول يستلزم كون غير المتناهي مصورا بين  
 حاصرين وهو مجال الثاني يستلزم تناهي الفعل لان الكل لا يزيد على باين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه وورد  
 عليه بوجوبين **الاول** ما اورده فخر الافاضل في حاشية على شرح الهداية الجديد لبقوله لا يخفى قبارة التريدي بل الوجوه الاكثفاء  
 بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من ارب المحصلين ومثل هذا التشقيق ذايغ شايغ عندهم في كثير من المواضع  
 فلا قبارة **والثاني** انه لا يلزم من تناهي البعد من المبدأ وكل نقطة فرضت تناهي الكل او حكم الكل المجموعه قد يخالف  
 حكم كل واحد من هذا الحكم من قبيل ان يقال باين اوب اقل من ذراع واما من بوح اقل منه فيلزم ان يكون باين اوح  
 اقل من ذراع وهو بايلد ودفعه قطب المحققين في شرح حكمة الاشراف بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعه بل الحكم  
 على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على اذ كان باين كل واحد اى واحد دون الذراع فالحكم دون الذراع وهو حق فهو

حاشية على قوله الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي ون غيره انتهى وورد حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمته بالدليل والمثلثا ناقلا عن القاضي الكوفي بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من عوارض الكثر من حيث المتناهي بعد تعيين المحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم النقصان التوافق بين آحادها انتهى وفيه من ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لاجمال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة والجهاد هو اقوال ما اورده حسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في اجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لا نسلم كونها معروفة للعدد اى لا يصح منها انتزاع عدد غير متناهية تشمل على الوحدات الغير المتناهية الا انتزاع المفصلة والاستدلال على كونها معروفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان الاستقنيات سوا كان عددا او معدودا لا تبلغ الى حد اللانهاهي والاصارث كقيمتها الامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللانهاهي فتفكر فانه دقيق انتهى وقد يقرر البرهان بدون الضمام المقدمه الثالثة بانها اذا لقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية فنفي جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات ما خوزة منها ويجب ان تكون آحادها صدمي الحيلتين ضعف من الاخرى فجملة الوحدات ضعف الاخرى وعداد التضعيف ازيد من الاصل فزيادة الزايد بعد الضرام آحاد المزيد عليه فنكزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهي طلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكثر من حيث التناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي العدد وورد عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات التضاعفة اجزاء لها فبما سلمه الاثنينيات شتملة على سعة الوحدات الزايدة من المبدأ الى الاثنينيات واجاب عن المقرر في حاشية بان العدد والوحدة مما يتكبر روعه فآحاد كل واحد من الحيلتين معروفة للوحدة فكما ان كل عدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا يرب في ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات باعتبار الزيادة بعد الضرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ والقيمتها والاورساط منتظمة متواليه انتهى اقول الاوساط وان كانت متواليه منتظمة لكننا اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات وعدو آحاد جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد الاثنينيات بعد الضرام بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد والعارض لهما يكون اخذ الحيلتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى المقصد انما مس في البرهان الثاني والشهورة تسميته برهان الحيليات لا اعتبارهم بالحيليات في تقريره ولقريبه على في حكمة الاشراف انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية لكان باين مبدرا وبين كل واحد من الآحاد التي قبله اقدر غير متناه او متناهيها والاول يستلزم كون غير المتناهي مصورا بين حاصرين وهو مجال الثاني يستلزم تناهي الفعل لان الكل لا يزيد على باين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه وورد عليه بوجوبين الاول ما اورده فخر الافاضل في حاشية على شرح الهداية الجديد لبقوله لا يخفى قبارة التريدي بل الوجوه الاكثفاء بالشق الاول انتهى اقول تعيين الطريق ليس من ارب المحصلين ومثل هذا التشقيق ذايغ شايغ عندهم في كثير من المواضع فلا قبارة والثاني انه لا يلزم من تناهي البعد من المبدأ وكل نقطة فرضت تناهي الكل او حكم الكل المجموعه قد يخالف حكم كل واحد من هذا الحكم من قبيل ان يقال باين اوب اقل من ذراع واما من بوح اقل منه فيلزم ان يكون باين اوح اقل من ذراع وهو بايلد ودفعه قطب المحققين في شرح حكمة الاشراف بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعه بل الحكم على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على اذ كان باين كل واحد اى واحد دون الذراع فالحكم دون الذراع وهو حق فهو



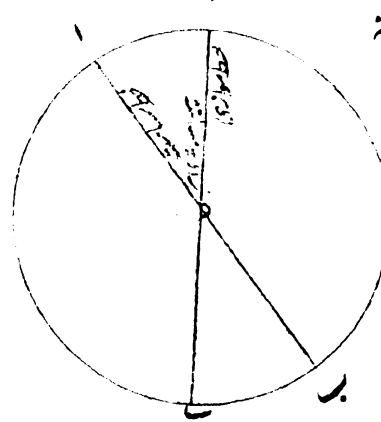
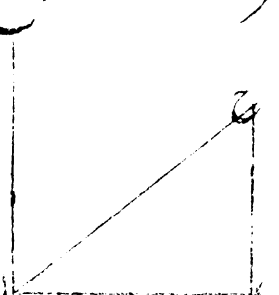
او فردا بالتثنية فان كان فردا فبالتقاسم واحد يصير زوجا واذا كان زوجا صح التقاسم بمقتساوين ومورد القسمة بحسبان يكون احد  
من عدد والسلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدأ متناه ومنه الى الجانب الاخر غير متناه مع انها متساوية وان هذا خلف وانما  
حكمتنا بتناهي الاول لانه محصور بين اخصرين ومحصور في غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الاخر  
ووان الاواسط في نما يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الا في ما يكون كذلك فلا نصير قول لمان ان يمنع المقدمه  
الثانية ولقول لا يميز من التعيين بملقاع عرض العدد بل هو من خواص التعيين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو  
بهنا لا يتقارر لللازم لا سيما اذا كان لازما لها به يستلزم اتقارر المازوم وكيف لا والعقل يحجز من قولنا كلما كان الشيء معروضا للعدد  
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يحجز في عكس نقضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد فمع هذا العكس كيف  
يحجز عرض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتب عليه على شرط القياس نقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو غير قابل للزيادة  
واما يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهي لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه  
واما الكبرى فلما لم يحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما يتبعين معروض للعدد وهو ايضا  
لما منع ان يمنع المقدمه الثالثة ولقول لا نسب ان كل عدد متناه هيا كان او غير متناه يكون نازوجا وفردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا  
والعقل يحجز من قولنا كل ما يكون زوجا يكون تقسما بمقتساوين فحجز من عكس نقضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمقتساوين لا يكون  
زوجا ونظمه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس منقسم بمقتساوين فنتج الغير المتناهي ليس زوجا واذا ثبت ان ليس زوجا  
ثبت ان ليس فردا ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدد والملكة فالعدد زوجا غير ما يكون من شأنه ان يقسم بمقتساوين لا يكون منقسما  
بهما وان شئت ترتب القياس كذلك الغير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمقتساوين وكل ما لا يمكن التقسام بمقتساوين لا يمكن كونه زوجا  
فنتج الغير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا ومع الحجز  
بهذه المقدمات كيف يصح العقل قولنا كل عدد نازوج وفردا المقصود انهما مشرفان استخراجهما من الافاضل وسماه برهان التحريك  
ولتقريبه على ما اردوه هو في خواصه ثمة هاتية الحكمة للمبيد اي انه لو كان البدي غير متناه لا يمكن اخراج خط من مبدأ معين كقطعة آلا الى النهاية  
وان نسبة خط آخر في غير من نقطة  
آه و بهر خط سب رد لوله يمكن ساويا  
خط سب و با تمام في خاوت جهة عدد  
ه سبك موضع ملاقاته الخط من راس  
نقطة سب ما بينه وبين متناهي خط آه  
من انهما يص المتناهي وغير المتناهي  
انما كلف المقدمه الحاصري عكسه في استخراج ذلك الفخر ايضا سماه برهان المداوة ولتقريبه انه لو كان البدي غير متناه فم  
مساراة العقل للجزء والجزء والجزء وهكذا استحالته بينه وبين الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن فيه تعيين اجزا غير متناه  
محل منهما غير متناه بان يفصل من الكل قطعا شبة مثلا والباقي يكون غير متناه لاجل حاله ثم يفصل من الباقي مقدا شبة اخر وهكذا الى  
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مسارا للاخر وللكل واللازم المتناهي عند فرض التطبيق اقول فيه ايضا على نحو  
ما ان المساراة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزوا من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يضاد الزيادة

هذا هو المقصود  
بالتقسيم  
بالتقسيم  
بالتقسيم

ان نسبة خط آخر في غير من نقطة  
آه و بهر خط سب رد لوله يمكن ساويا  
خط سب و با تمام في خاوت جهة عدد  
ه سبك موضع ملاقاته الخط من راس  
نقطة سب ما بينه وبين متناهي خط آه  
من انهما يص المتناهي وغير المتناهي

ان نسبة خط آخر في غير من نقطة  
آه و بهر خط سب رد لوله يمكن ساويا  
خط سب و با تمام في خاوت جهة عدد  
ه سبك موضع ملاقاته الخط من راس  
نقطة سب ما بينه وبين متناهي خط آه  
من انهما يص المتناهي وغير المتناهي  
انما كلف المقدمه الحاصري عكسه في استخراج ذلك الفخر ايضا سماه برهان المداوة ولتقريبه انه لو كان البدي غير متناه فم  
مساراة العقل للجزء والجزء والجزء وهكذا استحالته بينه وبين الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن فيه تعيين اجزا غير متناه  
محل منهما غير متناه بان يفصل من الكل قطعا شبة مثلا والباقي يكون غير متناه لاجل حاله ثم يفصل من الباقي مقدا شبة اخر وهكذا الى  
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مسارا للاخر وللكل واللازم المتناهي عند فرض التطبيق اقول فيه ايضا على نحو  
ما ان المساراة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزوا من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يضاد الزيادة

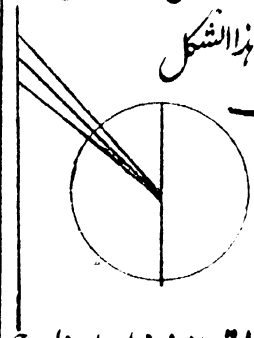
والتقصان المقصد الثاني عشر في ما يخرج ذلك الفخر ايضا ومما يبرهان الا عظيمة وتقريره انه لو كان لبي غير متناه  
 لكان الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع لبي غير متناه  
 يكون جزر الجزر وجزر جزر الجزر وهكذا مساويا لكل كاهم والاعظم من المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب  
**اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل المقصد الثالث عشر في برهان الشيخ لبعض الاعلام في شرحه لمدارية الحكمة  
 حيث قال وقد ظهر لي برهان سميت بالبرهان الحدي وهو انه لو امكن وجود لبي غير متناه لزم ان يحصل الغير المتناهي بين الحدين و  
 ذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزا غير متناهية بحسب البعد وبحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد  
 الغير المتناهي ممتدا من مبدئ معين فمادم لم يتحقق تجزئ اى جزء كان مبتدئا من المبدئ الذي هو مبدئ الكل لم يتحقق البعد الذي  
 هو الكل فلزم تحقق جزر غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الاخر لا محالة ولا يخفى في هذا البرهان عند تحقق الحد منى و**اقول**  
 بل في خفا وعند صاحب الحكمة الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزر مبدئه ونهايه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي  
 فمنوع على ان اجزا البعد وان كان غير متناه ليست التحليلية فلا توقف المقصد الرابع عشر في برهان ذكره ذلك  
 الشارح ايضا وارى التسمية ببرهان الاحتمال وتقريره ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط  
 غير متناه لمكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد  
 من نقطة اولى طرفه عمود اعلى غير متعمل به وهو خط  
 الـ بـ والنصل بين خطين بخط اح فنقول على تقدير كون  
 غير متناهية بين ذين النقطا المقرونتين في آية لكل خط  
 خط اح على نقاط غير متناهية كما يفعل مع كونه محصولا  
 فخر الاناضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لئان نقول لو امكن تحقق خط متناهى لكان ذلك متناهى لان  
 نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة عند من ثبته بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اى زمان كان انقطعا  
 متناهية وان كان فهو عند الفيزيائيين عند جلات غير المتناهي فكم من فرق بينهما المقصد الخامس عشر في برهان المسألة  
 وتقريره على اني شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود لبي غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنقل  
 كره خرج من مركزه ونسببه خط متناه موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ونسببه حذو اذ انحوت  
 الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا له فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا لاي بحيث يقطع ولو  
 بعد الاخراج فهذه المسامته حادثة  
 لا يكون قبله فلما بان يكون  
 المسامته بينهما مسبوقة  
 بل لا يفرض او لا لا يكون او لا  
 فنقول كل نقطة قرصت فيها  
 فرضنا فيه وحكمنا بانها اول  
 اخرى وكانت المسامته الحاصلة



المقصد الثاني عشر في برهان المسألة  
 المقصد الثالث عشر في برهان المسألة  
 المقصد الرابع عشر في برهان المسألة

المقصد الخامس عشر في برهان المسألة  
 اي الامام فخر الدين  
 الرازي ج ١٢  
 منه سلمه

فان فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان تحصل فيه نقطة هي اول نقطه المسامته وان لا تحصل من هذا جمع بين المقصيين وهو  
 محال فنكون ذلك الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا وان شئت زيادة التوضيح فهدر متين احد طمانه اذا كان  
 الخط المتناهي الخارج عن مركز الكره سوا ذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكره انتقل ذلك الخط من الموازاة الى  
 المسامته ثم لا تزال تستدير وتمتقل المسامته الى نقطه اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي واخرتها ان  
 اقلديس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم واذا كان كذلك فلان نقطة في الخط  
 الغير المتناهي الا ويمكننا ان نصل بينها وبين مركز الكره بخط مستقيم اذا عرفت هذا فنقول ان ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة  
 الى المسامته فاذا سامت نقطة الطبق على الخط الوصل بين تلك النقطة وبين مركز الكره يكون انطباقه على الخط الوصل بين  
 النقطتين



الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الوصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل  
 وكل مسامته لا بد ان تكون على زاوية حادثة عند المركز بين خط ثابت  
 مواز وبين المتحرك والزاوية المذكورة قابلة للقسمه الى غير النهاية فجزء منها تكون  
 المسامته مع نقطة اخرى سابقة على الاول المحالة وقد ليعتبر كون الخط الموازي نصف  
 قطر كره كما في الشمس البازغة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط

الموازي سوا كان نصف قطر الكره او اقل واكثر اذا تحرك لا بد ان يصير الى المسامته وقد ليقرب فرض خط مواز خارج  
 عن نقطة للغير المتناهي ثم تحركه الى جهة المسامته من دون فرض كره وتحريرا كما في المحصل والطوالع والمقصود حاصل على كل  
 تقدير واورو على هذا البرهان بوجوده احد ما اوردته المحقق الطوسي في نقله المحصل من ان الامور الواقعة في زمان ما تكون  
 او لا يكونا ان هو سبب ذلك الزمان كالحركة فان سببها هو الان الذي لم يشترح المتحرك في الحركة بعد نظر ان بعد ذلك الان  
 فان الحركة قد غربت عنها جزو حتى وصل ذلك الجزر لقبيل القسمة الى الا انما يتله وكذلك مسامته الخط المحو بعد الموازاة فانها تقع في زمان  
 بخلاف مسامته الخط الواقعة في ان سبب المسامته يكون ان الموازاة وكل ان بعد ذلك الان يكون الخط مسامتا بعد ان غير  
 من المسامته شئ منقسم الى الا انما يتله وبان من ذلك ان المحال ليس بلازم وتوضيحه على ما ذكره العلامة ابرجاني في حواشي  
 المحامات وغيره من انه ان اريد بقوله لا بد للمسامته الحادثة من اوله لا بد لها من زمان هو اول زمان وجوده فسلم لكن لا يلزم  
 من ذلك ان يكون هناك نقطة هي اول ما يمكن ان يفرض المسامته معها اذ الزمان قابل للقسمه لا الى النهاية كالحركة كما في بعض  
 هذا الزمان تنقصه هذه الحركة وان اريد ان لا بد من ان هو اول آيات وجودها فهو متوحد كيف والمسامته في هذا الزمان اينسبته  
 فهي حاصلة في جميع الاجزاء المفروضة في زمان الحركة وثانيهما ما اوردته الامام الرازي في شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا  
 الدليل لعينه يدل على ان لانهاية للابعاد وبينا ان عظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم فليفرض لكرة التي ذكرتموها وهي غير كره  
 العالم خرج من مركزها خط موازي لذلك المحور فاذا دارت الكره حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فقطرت  
 زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة الى هذه المسامته ولا شك ان تلك الزاوية قابلة للقسمه فانما الخارج يمكن عند زاوية  
 اضيق منها ويكون طرفه لا محالة مسامتا للنقطة فوق طرف محور العالم وذلك اردناه وقال عضد المحققين في المواقف هذا  
 محالا وورد له كيف فان المسامته مع نقطة لا وجود لها لا يعقل والوجه البحث لا عبرة به انتهى وشيذه العلامة ابرجاني في نشره  
 بقوله تحقيقه ان اللازم ما ذكره نقطة موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكامر في تناسي الابعاد الموجودة في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان مسامته  
 الزاوية  
 في حواشي  
 العلامة  
 ابرجاني  
 في شرح  
 عيون الحكمة  
 في حواشي  
 المحامات  
 وغيره

دون الموهومة الصرفة انتهى **اقول** هذا الدفع مع تخيغه خارج عن ايرة التحقيق فان غرض المناقض ليس الا الالتزام بان يكلم  
 يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضى ان يوجد فوق محور العالم شئ مع انكم لا تقولون به وهذا الالتزام لا يدفع بما ذكره كما لا يخفى  
 وثالثها انما لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا وسامته ثانيا اذا  
 يجوز ان يكون بعض هذه الامور محالاً في نفسه ويكون كل منها ممكناً في نفسه وجماعها محالاً كما جماع قيام زيد مع عدمه **وجوابه**  
 ان العلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض مجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن المفروض ما يحكم العقل ببداهة جوازها كالفروض  
 الهندسية وهي ايضا منها ومنه ليس لا محابرة ورعاها انما لا نسلم ان المسامحة ببعض الزاوية او الحركة قبل المسامحة اي حاصلتها كلياً  
 وانما يلزم اذا كان لبعضها وجود بالفعل حتى يمكن ان توجد مسامحة لكنها يتسامان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لا تمنع  
 حركة قطران الحركة على قوس منها بل تمنع الحركة مطلقاً فالشبهة انما وقعت من وضعها بالقوة مكانها بالفعل ووقعه بعضهم بان  
 ما ذكرناه احكام عويته الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كسائر الازمنة مسامحة ليس المدعى الا انه لا بد للمسامحة الواحدة من اول نقطة في الزمان  
 لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للدولية وفيه حيث نانه لا يلزم من حدوث المسامحة الا ان يكون لها زمان هو اول الزمنة  
 حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المسامحة وذلك لانه لا بد لحدوث المسامحة من حركة واقعة في ما  
 فاذا وجدت كانت المسامحة حاصله في كل ان لا يفسر في ذلك الزمان وتلك لانات المفروقة فيه لا تقف عند تلك المسامحات  
 الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولي يقف الوهم عند ما هناك **قلت** المسامحة آية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقه باخرى قلت  
 مسامحة الخط للنقطة آية واما المسامحة المذكورة فهي مسامحة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الوجود وحركة في زمان فليس هناك  
 مسامحة الابد هي موجودة في الوهم باخرى الى غير النهاية وقد يمنع هذا البحث بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج  
 فلا بد ان يتعين فيه نقطة هي اول نقط المسامحة اذ لا بد هناك من مسامحة غير مسبوقه باخرى والالتزام وجود مسامحات غير متناهية  
 العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح الموقف ونحنا مسهما انما لا نسلم وجود اول نقطة المسامحة بعين ما ذكرتم بان  
 نقول اذ تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم يجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهي نقطة هي اول نقط المسامحة لان المسامحة  
 انما تكون بزواوية وحركة منقسمتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى **وجوابه** من جوبين الاول  
 انما بينا لزوم ذلك بان المسامحة لما اول لكونها حادثة وهو يكون منقطعة ضرورة وليس امتناع اللازم لا يدل على عدم ملازمتها  
 والواجب مثل في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي والثاني انما نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط  
 من الموازاة الى المسامحة فاما ان يوجد اول نقط المسامحة او لا يوجد وكلاهما محال بليكم ووليدنا روح لا مسامحة للاير او كما لا يخفى  
 كذا في الحاكيات وهذا تقرير آخر للبرهان المذكور ذكره في الشمس البارحة بقوله وقد لاح كى بعد اية برهان في الوجه في تفويض البرهان اقا  
 اية وهي انما تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه نزول الموازاة وتحدث المسامحة قطعاً لكن حدوثها  
 في الموازاة مع الغير المتناهي محال ولو حدثت كانت في اي ان يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تصور المسامحة مع تلك  
 النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها معنى بالقضاء للمسامحة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتلته  
 ذلك في زمان متناهي فمك ان نقول ان يلزم ان يكون زمان المسامحة غير متناه في جانب المضى فلا يكون حادثة او انه يلزم  
 ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامحة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامحة من  
 القوة الى الفعل انتهى **وقال** حسن المحققين في حواشي الشمس البارحة هذا البرهان وان ذكر بعض المحققين سابقاً ولم يتفق المرجح

والمعنى

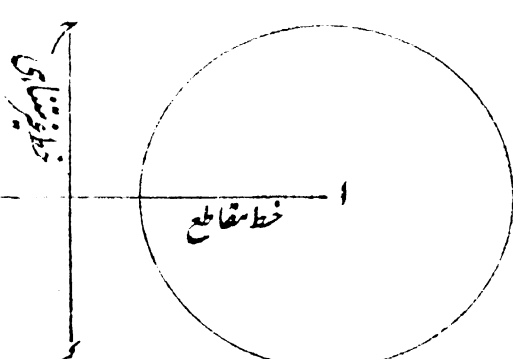
والمعنى

والمعنى

والمعنى

والمعنى

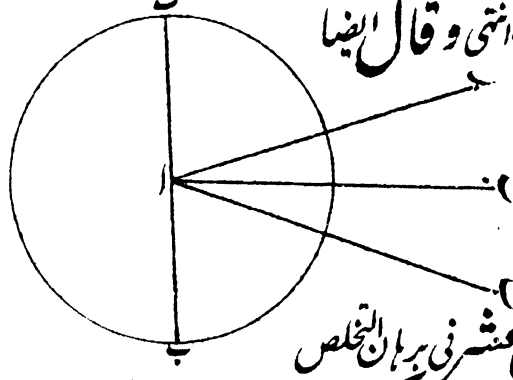
له صنف اليه وتوارى على قلبه لكن فيه حاشية عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوارزمي وغيره من  
المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهي ان الزمان المتناسق كاساعة  
يجوز ان يكون معيار المسامتة مع الخط الغير المتناسق وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير  
المتناسق الذي سمده سبدر الخط وننتهي لحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناسق في نصف ساعة مثلا والذراع  
الذي يصله فوقه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا يقطع الاجزاء المساوية الغير المتناسقة في الساعة مثلا في اجزائها المتناسقة الغير  
المتناسقة والحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى مسامتة بل هو الظاهر بل اني قد  
في الامور المتناجية ايضا ولبيان همدسي ايضا مخافة التطويل لا يخص ذكره وافا وجدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء والاولياء  
نظام الملة والدين قدس سره في ازاحتها بان مسامتة الخط المتناسق بغيره حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناسق بالحركة في الزمان  
المتناسق وان كانت مختلفة بالسرعة والبطء فبما شئت مع بعضا طويلا انظر الى كرمه الظاهر والخفي وعرضت بالفرق بين الحركة على الخط الغير  
المتناسق وبين الحركة مع المسامتة مع فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهيته وان كانت مختلفة واما المسامتة فلا يظهر  
الاستحالة في الحركة المتفاوتة بالنظر الى ما يسامتها فبغير المباشرة لم يستقر الا على تمامية الحجة ويستقر اني على عدم تماثلها انتهى كلامه  
ولمقتضى الساعات عشر في برهان الموازاة وبكس لما قبله استخرج العلامة الراسي حيث قال في الحاشيات بعد ذكر برهان المسامتة  
ويحتمل نقول بان ازيد البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتة لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي  
نقطة هي آخر نقطة المسامتة وهو باطل بان الموازاة ان المسامتة كانت وابقيت فلا بد ان يكون اما نهاية واما بطلان اللازم فان  
كل نقطة وضعت في الخط الغير المتناهي انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة مع الان النقطة  
المفروضة يكون على سمت من سمت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة للقطر قطعوا والمسامتة بين  
تمك الزاوية او بعض تلك الحركة تكون بعد المسامتة بانها فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال اذ كان في ذلك  
البرهان برهان المسامتة فلنسلمه بما برهان الموازاة انتهى وفي مثل ما في اصله نقضا وبرا انا افضل المقصد السابع عشر في  
برهان اورده صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسامتة وعلى تقدير جعله ملحدا كما هو المتداول بينهم احب بان يسمى  
برهان المسامتة بعد المقاطعة ولتقريره على ما في التلويحات وغيره انه ان سجت اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دائرة خرج عن مركزها  
خط غير متناه وهو خط ا ب مقاطعا لخط آخر غير متناه وهو خط ج د  
واخرج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدائرة تحرك  
الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الخط ثم الى  
مقاطعة فاذا سامت قبل المقاطعة خارج عن الدائرة ما سيقاها  
لابد من اول نقطة للمسامتة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من  
نقطة وغير المتناهي لتقبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك بعد كل  
نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية قال ابن  
كثير في شرح التلويحات اختار فرض العود لادريس تميم الدورة مع ان العرض يحصل على التقديرين بل ان تمام الدورة يقتضي المسامتة  
بما في جداول المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان فرض العود يتم البرهان على تقدير كون خط ج د لا يتناهي من جهتين وكونه لا يتناهي



تكملة  
البرهان  
على  
عدم  
تماثلها  
انتهى  
كلامه  
المقصود  
ببرهان  
الموازاة  
ان  
المسامتة  
لا  
تقاطع  
الخط  
الغير  
متناهي

من جهة واحدة واما بفرض تميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط ج غير متساوي من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قوله فاذا تحركت الدائرة الخ معناها انما المفروض ان خط ا ب ملازم لمركز الدائرة فاذا تحركت ا نصف الدورة فلا بد وان يصير خط ا ب مقلعا

مما شابه هذه الصورة انتهى **وقال ايضا** بان يقال لو جاز لا اتنا المستديرة التخلص وهو محال فكذا التعميم اشارة الى التسمية هذا المقصد الثامن عشر في برهان التخلص



من تقارير برهان الموازاة و ذكر صاحب الموازاة و اول برهان المساواة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو سر الاول وهو لزيادة تحقيقه وتقديره ان يفرض خطين غير متناهيين منقاطعين ثم يفرض ان كانا ملازمان الى الموازاة فلابد في الموازاة من ان يتخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك لان نقطة اى نهايتهما ويلزم الخلف **وقال** شارحة قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر برهان التخلص انما يتضح اذا فرض كمره خرج من مركزها خط غير متناهي تقاطع لآخر غير متناهي ايضا فاذا تحركت الكرة فنقبل تمام الدورة لابلان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تماهيها وبرهان الموازاة ما خود منه فنظير ان برهان المساواة والتخلص اجته الى اصل واحد انتهى **اقول** في كلام كل من الماتن والشارح خطأ من وجه

اما في كلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المساواة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك في برهان المساواة واما في كلام الشارح فهو انه جعل هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور في ليس الا الذي سميناه برهان المساواة بعد المقابلة المقصد التاسع عشر في برهان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرك احدهما الى الآخر تلاقيا فلا بد ان يتحقق نقطة اى اول نقط الملاقاة لمام فيلزم تماهي الخطين كذا في نحو اى الفخرية المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة وهو عكس لما ذكر في التلويحات وتقديره ظاهر مما سبق

وهذا وان لم يكن مفردا عند بعضهم لكن لما افردوا برهان التلاقي وجب عليهم افراده **المقصد الحادي والعشرون** في برهان المساوتين وتقديره انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لا يمكن ان يفرض خط سوا كان متناهييا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلك الخط من التوازي الى المساواة لزم ان يتحرك نقطة المساواة مع الخطين الذين احدهما اقرب من المتحرك مسافتين غير متناهييتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط المتحرك المنتقل من التوازي الى المساواة بطيئا لكون مسافته اقل من هذا حال هذا اذا كان ذلك الخط متناهييا وعلى تقدير عدم تماهيها يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونها مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والا قرب البطء وفيه لا يخفى بعد الاطاحة بما ذكرنا قبل **المقصد الثاني والعشرون** في برهان التخلصين وهو

عكس برهان المساوتين **قال** فخر الاناضلي في حواشي شرح الهداية انت خبير بان جعل برهان التلاقي برهان آخر سوى برهان التخلصين كذا التخلصين سوى المساوتين لا يخلو عن شيء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير انتهى **المقصد الثالث والعشرون** في برهان نقله في الحواشي الفخرية عن بعض الشروح و ارمى التسمية ببرهان

المقصد الثامن عشر في برهان التخلص

المقصد التاسع عشر في برهان التلاقي

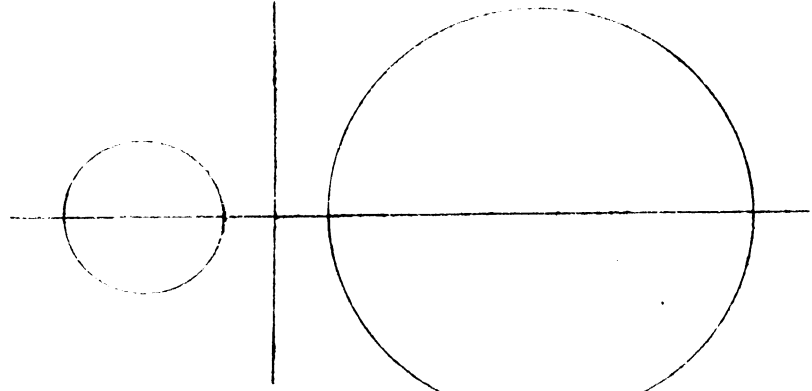
المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة

المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوتين

المقصد الثاني والعشرون في برهان التخلصين

كثرة الاضافات وتقريرها ولو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض  
تطبيق كل قسم من قسم الآخر تطابق والالزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم عظيمنة اجز من الكل  
بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل اقول فيا كمر في برهان النصف تمت ذكر المقصد الرابع العشر  
في برهان ارمى تسميته برهان تحرك الكرتين وتقريره انه لو امتدت الابعاد في جهات الى غير النهاية فرضنا كرتين  
احدهما فوق الاخرى مثلا وصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لالاى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق  
من مركز الفوق قانية جزر للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول  
نفسهما نصف الدويرية التحتانية من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزر وبالعكس وهو حال ضرورة **قال** فخر الاف  
لا تخفى على المنصف ان هذا باحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي  
محال لم يندفع بالفرض المذكور اذ لما منع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور استتم **اقول**  
رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الاكثر الاضافات وان لزمت منه محالات آخر  
و المقصود بالذات هنا كون الكل جزر والجزر كلا وما ذكره من المنع كما بره اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة  
كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون** في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية  
نقلنا عن بعض الشروح و ارمى تسميته برهان علواجز وتقريره انه لو امكن تحقق بعدي غير متناه مبتدئ من سبب معين  
لا يمكن توهم حركة الى جانب السبب على الاتقانة فيلزم علواجز في الجانب الاخر بمقدار مسافة حركة فيلزم تناهيه وفيه  
ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة الغير المتناهي **تم ذكر المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلنا  
عنه و ارمى تسميته برهان طرح الوسط وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فيلزم ان يخرج جزر من الوسط وتوهم  
التصال الباقين لزم تناهيهما بمثل ما مر من علواجز ويلزم من تناهي الخط تجامه وفيه ايضا مثل ما في سابقه فلا تغفل  
**المقصد السابع والعشرون** في برهان ارمى تسميته برهان ازدياد مسافة الابطار وتقريره انه لو امكن  
عدم تناهي الابعاد لكان ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه مواز لهما فاذا ايسل الخط المتناهي من الموازاة  
الى المسامته لزم ان يكون مسافة المسامات الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامات في الابعاد مع كون  
الاتصال في المسامات في الخط الاقرب ابطار هذا خلف وفيه اذ جار في المتناهي ايضا ما هو جواكم فهو جوا بسا  
**المقصد الثامن والعشرون** في ما اوردته في الحواشي الفخرية نقلنا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي  
البعاد لكان ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احد الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة  
الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعاد مع استحالة ذلك التقدم نظور ان الخط المتحرك  
كان موازيا لها محسب والتحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كلا منهما سما و ارمى  
تسميته بها البرهان برهان العينة ونحوه فخر الافاضل يمنع جواز الحركة على غير المتناهي والقول  
بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطرة لا يدفع المنع وفيه ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط  
مع تحرك دايرة مكابرة **المقصد التاسع والعشرون** في برهان جله صاحب الحواشي الفخرية من الاحتمال  
على السابق و ارمى جله على تسميته برهان الطفرة وتقريره انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

المقصد السابع والعشرون في برهان كون الاقرب  
طوله كونه في الزاوية  
طوله كونه في الزاوية  
المقصد الثامن والعشرون في برهان ان  
المقصد الثامن والعشرون في برهان ان  
المقصد الثامن والعشرون في برهان ان



في متناه مستقيما وعن جنبية كترين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الوصل بين المراكزين  
 لذلك الخط على زوايا تقويم ويخرج ذلك الخط الوصل الى الجهتين لا الى النهاية ثم يفرض ان تحرك الكرتان حول مركزيهما متساوية  
 قدر ابع مختلفا بجهة وتجر كما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ولصير تقاطع الخارج من مركز القوية مع الخط الاول تحت نقطة  
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعدين باثنين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل  
 من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تماما فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القوية يتحرك  
 وانما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة وخصه فخر الافان  
 بان موازاة الخطين انما يتصير بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض الاستدلال ليس  
 الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور محسوس لا يمكن ان ينكره الا سوسطاطي وذلك موقوف على قطع المسافة  
 الغير المتناهية وفي المطلوب **المقصود الثلثون** في برهان ذكره شراح اليهاكل واحترى ان السبي برهان تلاقى المتوازنين  
 وتقريره انا اذا فرضنا خطا غير متناه فوضنا دايته واخرجا احد قطارها الى غير النهاية تقاطعا للخط المذكور على قوسهم ثم كرنا الدائرة  
 ربع الدور فلما بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا يفصل فعلى الاول  
 يلزم تلاقى المتوازنين وتوادي التقاطعين في الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه وخصه  
 بعضهم بانما نختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والحال انما هو قطع  
 المتناهي كذلك وقد مر باله وابعليه فتذكر **المقصود الحادي والثلثون** في برهان اوردته السيد السمرقندي في  
 حواشي شرح اليهاكل وارضى تسميته برهان حصره بالاحصر وتقريره انه لو

المقصود الثالثون في برهان السبي  
 المقصود الثالثون في برهان السبي

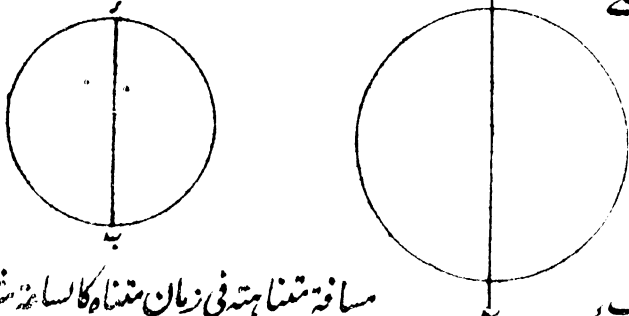
من مبدء واحد كنقطة اخط غير متناه وهو خط آد الغير المتناهي من  
 المذكور آب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه  
 نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون  
 فيكون ج د اعظم من ب د وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه  
 للزاوية المنفرجة والثواني للحاوة كما تشهد المقدمات المنسوبة  
 بين ج د اعظم من ب د وكذا ج ه اعظم من ب ه وكذا ج ه اعظم من ب ه  
 ما يبيح في البرهان السلمى معنا فانظره مفتشا **وقال** فخر الافاضل



المقصود الثالثون في برهان السبي

آج فنقول كمين وصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وتر للقائمة و نسوق البرهان  
 وهو انصرنا حتى المقصد الثاني والثالثون في برهان استخراجته سميت ببرهان الوصل وهو قريب من برهان أشكال  
 وتقريره انه لو لم يكن لاتناهي الابعاد لا يمكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا في جهة او في احد ما ونفرض بعد آخر متناهي  
 كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحد والغير المتناهية  
 بالفعل في التناهي هذا خلف المقصد الثالث والثالثون في ما استخراجته ايضا سميت ببرهان حركة القطين هو

انا فرضنا كرتين قطر احدهما المسمى  
 آب غير متناه في جهة قطر اخر  
 المسمى ب و متناه الى المحيط غير  
 متجاور عنه وفرضنا ان حركتهما  
 مساوية جهة وقدر سرعة وطول  
 وزمانا وحركتهما فيلزم ان يقطع ب

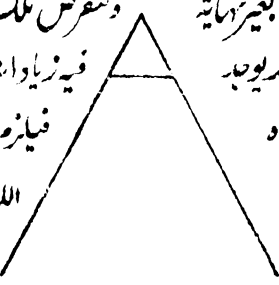


مساوة متناهية في زمان متناه كاساوية مثلا وفي ذلك  
 الزمان يقطع آب بمثل تلك الحركة مساوة غير متناهية هذا خلف المقصد الرابع والثالثون في ما استخراجته ايضا  
 سميت ببرهان التنصيف وهو انه لو كان بعدا او عددا غير متناه بالفعل لقبيل التنصيف لا محالة لان كل كرم فهو قبيل القيمة  
 لذاته كما تقر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه المقصد الخامس والثالثون في ما استخراجته ايضا سميت  
 ببرهان الانقسام وهو انه لو كان كرم غير متناه لقبيل الانقسام الى الكسور واللامتبق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه  
 المقصد السادس والثالثون في ما استخراجته ايضا سميت ببرهان عرض الحد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية  
 فلا يخلو انا ان عرضها من حيث هي عددا ولم يعرض لا يسيل الى الثاني لما تقر عند ترجم من ان كل ما وجد في الخارج ينسج عنه الحد  
 ولا يسيل الى الاول فانه لو عرض له عددا من لا يقضي فلا يسيل الى وجود الغير المتناهي فان قلت لعل عرض الحد يكون  
 من خواص التناهي قلت هب انه كذلك لكن الجهور يطبقوا على عرض الحد لكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كلامهم  
 المقصد السابع والثالثون في البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذي يسمونه بالسلكية وتقدم فصلان الاول  
 في تقريره المشهور المنقول عن قدام الحكماء وهو انه لو كان امتدادا غير متناه لا يمكن وجود غير المتناهي محصورا بين الحاصرين  
 بوجه لقيض التالي ستلزم لطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لا يمكن وجود ساق في مثلث خرجا  
 من مبدؤا هين الى غير النهاية وعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفرج اكثر فزيدا وان الانفرج  
 بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين هين على نسق الانفرج كان البعدين  
 الساقين غير متناه فينحصر الغير المتناهي من البعدين حاصرين وبها الساقان هذا محال  
 واحتمل عليه رئيس الصناعة في الشفا باننا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير  
 متناه بين الخططين غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية  
 لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعدا يزيد الى غير النهاية  
 بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعده متناه لا بقدر

سميت ببرهان الحركة  
 وهو انصرنا حتى المقصد الثاني والثالثون في برهان استخراجته سميت ببرهان الوصل وهو قريب من برهان أشكال  
 وتقريره انه لو لم يكن لاتناهي الابعاد لا يمكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا في جهة او في احد ما ونفرض بعد آخر متناهي  
 كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحد والغير المتناهية  
 بالفعل في التناهي هذا خلف المقصد الثالث والثالثون في ما استخراجته ايضا سميت ببرهان حركة القطين هو

حركة القطين  
 المقصد الثالث والثالثون في برهان استخراجته  
 حركة القطين هو انصرنا حتى المقصد الثاني والثالثون في برهان استخراجته سميت ببرهان الوصل وهو قريب من برهان أشكال  
 وتقريره انه لو لم يكن لاتناهي الابعاد لا يمكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا في جهة او في احد ما ونفرض بعد آخر متناهي  
 كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحد والغير المتناهية  
 بالفعل في التناهي هذا خلف المقصد الثالث والثالثون في ما استخراجته ايضا سميت ببرهان حركة القطين هو

متناه والزاوية على المتناهي بقدر متناه ومتناه وهذا كالعديل الزيادة الى غير المتناهية مع ان كل مرتبة من مراتب في النظام الغير المتناهي  
عدومتناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان شئت اصبحت انه لا بد من بغير متناه فليكن  
على الخططين الذي يمين الى غير النهاية لقطعتين متقابلتين وتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخططين في  
زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية  
ويفرض تلك الزيادات متساوية فلما  
كان كل زيادة توجد في بعد في موجودة في ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد  
فيكون ذلك البعد زيادا على البعد الاصغر بالانتهية له فيكون غير متناه  
العلامة الراسية في الحركات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان  
الغير المتناهية متساوية لا يوجد في شئ من تلك الزيادات الغير المتناهية  
على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فان ان يثبت كجست على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان  
ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد او يزداد المقدار فلما ازداد  
الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يثبت سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلما قام  
في فرض تساوي الزيادات انتهت **ثم قال** ولكن ان محقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين  
متقابلتين على الخططين الغير المتناهيين واوصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا اخر يزيد عليه بقدر ثم ابعادا  
اخر متر ابدا بذلك المقدار فلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان  
زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزداد البعد  
تلك النسبة حيث فرضت الزوايا متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه فالفرض كجست على الزيادات الغير المتناهية  
على البعد الاصل ايضا كلما يزداد البعد على البعد واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد  
فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد ولكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي فلو اذ كانت الزيادات  
متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يزد ان الخلف لان النسبة لا تكون محفوظة انتهى كلامه ويرد عليه من وجوه احد ما اقول  
ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور نظرا فان اخذ فيه مقدرة وهي ان كل زيادة توجد في بعد في موجودة في ما فوقه ومن العلوم ان  
مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بغير متناه وذلك اراده نعم المناقش ان يشرح  
في هذه المقدمة لكنه امر اخر غير ورود المنع السابق فالقول بان غير ساقط قط وتمامها ما اقول ايضا ان الزيادات المتقاطعة  
اذا كانت متناقصة ليكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به  
الامام الراسي في شرح الاسئلة **وقال** المحقق الدواني في بحث القسام الجبر من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية  
اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلما لا يري ان الضافات الذراع المتزايدة  
الغير المتناهية بمغنى نصف ونصف ونصف وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى ورواه الصدر الكعاصر في  
حواشي الجريدة بقوله هذا نظير الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار جميعها  
غير متناه ومن ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجبرم وان كان قابلا للقسم الى غير النهاية لكن يمنع ان  
يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل واللازم ان يكون مقداره غير متناه وكما صرح الشارح بذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون



على  
اي هو الخططين  
الذي في حواشي  
الامام الراسي

في حواشي

على

الامام الراسي في حواشي  
شرح التجريد القديمة المقادير  
الغير المتناهية

المقادير المتناهية مقدار جميعها غير متناهية والتناقضة لا يكون مقدارها غير متناهية والتنوير الذي ذكره في بيان لك هو ما  
من شتر ارك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على اثنين احدهما لا يشتهر الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل  
كما حقق في مؤنعه والثاني ما يكون بحيث اى جملة اخذت وجبت فاضلا عليها والكلام منها في غير المتناهي بالمعنى الثاني فيهما  
الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول وبين المعنيين بون بعد ان انتهى كلامه وتوجه في هذا الرد المسمى في شرح  
هداية الحكمة وفيه وبين ظاهر على ما افاده المحقق في حيدريته وتوجه العلوم شرح في حوشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان  
الاجزاء التحليلية شأنها انها وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحجم حتى لو قال احد ان الذراع بعينها لا يزيد وانقص  
صا كان او لا ينسب الى السفة كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكذلك الاجزاء  
المتناقضة لا يزيد بها الحجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبة سواء في افادة الحجم وان شئت زيا  
التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى تسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جعنا ما يزيد المقدار على ما كان  
لان جميعها لا يكون الا بضم بعضها الى البعض فاذا ضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا ضم معه ثالث حصلت ثلثته اذرع وهكذا  
فيحصل بعضها مقدار غير متناهية وكذا اذا كانت تزيادة بالطريق الاول واما اذا كانت متناقضة بان لضعفا المقدار ثم لضعفا  
النصف ثم لضعفا النصف النصف الى غير النهاية فخرج ليس بان يجمع نصف نصف النصف الى النصف النصف النصف النصف النصف  
الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جعبان يجمع نصف نصف النصف مثلا الى المثلثة ثم يجمع نصف النصف النصف النصف النصف  
مع تزيينه فلا يحصل منه الاستعداد وانه يظهر ان عمل المحاكم لانها زيادات تقدرية كلما تزداد واد المقدار لا يخرج في الشها  
ان ناذرة من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما نرمض من ذلك زيادة البعد غير نهاية لا وجود البعد لزيادة البعد غير نهاية بين الخطيين  
وذلك هو استحليل والعجب انه بعد ما اورثه من الايراد على الشيخ كيف نخل عن انه يتوجه على ما حقق في غاية الظهور كذا ذكره  
فخر الافاضل ورأى العجا ان النظام من المعتزلة وهو سبب في ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل في كل جسم فاستدلوا على  
البطلان ببيان التناسب وهو اننا اذا اجزاء متناهية من جسم مجموعها يكون جسامع كونه كما من اجزاء متناهية ثم نقول ان زيادة  
الحجم وان تقاصد ليس الا بازيد الاجزاء وان تقاصد فنجيب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احوام الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها  
ولما كان نسبة جسمه الى احوامها نسبة المتناهي الى المتناهي وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك واورده عليه بان كون  
نسبة ازوياد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية فيجوز ان تكون نسبة صمته والثانية من  
العددية فيما لا يتماثلان اذ عرفت هذا فنقول مثل هذا الايراد الوارد على بربان التناسب يرد هنا ايضا بان يقال لا سلم  
كون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد مثل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات والاول من النسب المقدارية والثاني من النسب العددية  
يجوز ان يكون لعدد الى عدد نسبة لا توجد بين المقادير كما برهن عليه في الهندسة ووقفه فخر الافاضل بان هذا لا يتوجه على الحكم  
لان كل عدد في الصورة المذكورة له قدر فرض الزيادات متساوية كما ذكره فنكون نسبة المقدارية هنا كالنسبة العددية  
بالضرورة وخامسها ما اورده العلامة الشهير ابي في شرح هداية الحكمة بقوله بقي في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعى  
على الكل الافرادى غير صحيح فلا يذم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيللى عدد الزيادات  
الموجودة في ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات  
متناهية ليلزم خلف المذكور ان يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد انتهى ووقفه

الغرض من هذا الكلام  
انما هو بيان ان النسبة  
بين المتناهى والمتناهى  
لا تكون كالنسبة بين  
المتناهى والمتناهى  
بل تكون كالنسبة بين  
المتناهى والمتناهى  
وهذا هو المقصود من  
هذا الكلام

احسن المحققين في حواشي لقبوله لم يبق في كلامه نظرا لوصور كلامه حسب ما صنواه سابقا من ان الزيادات الغير المتناهية بالفعل  
 في خطوط عرضية غير متناهية كذلك لا تصور الا لو توغها في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور ورجاه من  
 مرتبة متناهية من الخطيين اي مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناه  
 بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى **اقول** بل النظر في كلامه باق والتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادات  
 الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناه بالفعل كما حسب في التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناه  
 لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل كما لا تخفى وسأوسها ما  
**اقول** اننا سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات لكنه لا يلزم منه وجود ما  
 فان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرضها عدد من الاعداد كما تم تحقيقه فلا يلزم تحافظ النسبة هناك  
**الفصل الثاني في تقريرات البرهان السليم على الوجه الاخر اعلم** انه لما كان يرد على التقرير المشهور المنع المذكور وروا ابينا عليه  
 عنه وقرره بوجه آخر منهم مع خصته بخصيصا ثانيا ونحوه من طولها تطويلا كما فيا فقره رئيس الصناعات تهمة مقدمات حيث قال  
 في الاشارات يجب ان يكون محققا عندك انه لا يمتد بعد في ملاء وخلا وان جاز وجوده الى غير النهاية والامن الجاز ان يفرض لهما  
 غير متناهيين عن بعد واحد ولا ينزل البعد بينهما بتزايد ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما العادة تزايد بقدر واحد من الزيادات و  
 من الجاز ان يفرض هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض لغير نهاية ولان كل زيادة  
 يوجد فانها مع المزيد عليه قد يوجد في بعد واحد واي زيادات امكن ان يكون هناك بعد شمل على جميع ذلك الممكن الا فيكون  
 امكان وقوع الابعاد الى ليس للزياد عليه مكان فيكون كما يمكن وجود شمل على محدود من جملة غير المحدود **قال** لا تأثم الرادي  
 في شرحه ذرة مسناة امي شامة علمي الابعاد وبنية على اربع مقدمات الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممنوعة يصح ان يخرج  
 من نقطة واحدة امتداد ان غير متناهيين لان البعد بينهما تزايد كما في مثلث متساوي الساقين الى غير النهاية الثانية انه يجوز ان يوجد  
 بينهما العادة تزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زاياد عليه بنصف ذراع والثالث زاياد عليه  
 ايضا بنصف ذراع ولم حرج او ينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليعيد ليعيد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه  
 في الطول الاترى ان اذا انصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه صا واذنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي ولم حرج الى  
 غير النهاية وهذا غير ممنوع بحسب الغرض بسبب احتمال كل مقدار لان انقسامات الغير المتناهية فكانت الزيادات التي يمكن ضمها الى الاصل  
 غير متناهية والاصل تزايد الى نهاية مع ان لا ينتهي الى مساواة الخط الاول النصف فنعلم ان هذه الزيادات اذا كانت متناهية  
 لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا كانت بقدر واحد وكانت متزايدة فالمطلوب حاصل لما كان  
 المثل موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي في حصول الزايد الثالثة انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة  
 بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض لغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فانها  
 مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل بعد اخذته وجرت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ونخرج الى المتن فنقول انما  
 قيد الخلل في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلل عنده ممنوع الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهي بل يصح ان يقال ان  
 وجوده لكان متناهيًا وقوله والامن الجاز ان بيان المقدمتين الاولى وقوله ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما الخ اشاره الى  
 المقدمتين الثانية وقوله ومن الجاز ان يفرض الخ اشاره الى المقدمتين الثالثة وقوله ولان كل زيادة الخ اشاره الى المقدمتين الرابعة وقوله

حواشي المحققين  
 في حواشي لقبوله لم يبق في كلامه نظرا لوصور كلامه حسب ما صنواه سابقا من ان الزيادات الغير المتناهية بالفعل  
 في خطوط عرضية غير متناهية كذلك لا تصور الا لو توغها في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور ورجاه من  
 مرتبة متناهية من الخطيين اي مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناه  
 بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى  
 بل النظر في كلامه باق والتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناه  
 بالفعل كما حسب في التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناه لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل كما لا تخفى  
 وسأوسها ما  
 اننا سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات لكنه لا يلزم منه وجود ما فان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرضها عدد من الاعداد كما تم تحقيقه فلا يلزم تحافظ النسبة هناك  
**الفصل الثاني في تقريرات البرهان السليم على الوجه الاخر اعلم** انه لما كان يرد على التقرير المشهور المنع المذكور وروا ابينا عليه عنه وقرره بوجه آخر منهم مع خصته بخصيصا ثانيا ونحوه من طولها تطويلا كما فيا فقره رئيس الصناعات تهمة مقدمات حيث قال في الاشارات يجب ان يكون محققا عندك انه لا يمتد بعد في ملاء وخلا وان جاز وجوده الى غير النهاية والامن الجاز ان يفرض لهما غير متناهيين عن بعد واحد ولا ينزل البعد بينهما بتزايد ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما العادة تزايد بقدر واحد من الزيادات ومن الجاز ان يفرض هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض لغير نهاية ولان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد يوجد في بعد واحد واي زيادات امكن ان يكون هناك بعد شمل على جميع ذلك الممكن الا فيكون امكان وقوع الابعاد الى ليس للزياد عليه مكان فيكون كما يمكن وجود شمل على محدود من جملة غير المحدود **قال** لا تأثم الرادي في شرحه ذرة مسناة امي شامة علمي الابعاد وبنية على اربع مقدمات الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممنوعة يصح ان يخرج من نقطة واحدة امتداد ان غير متناهيين لان البعد بينهما تزايد كما في مثلث متساوي الساقين الى غير النهاية الثانية انه يجوز ان يوجد بينهما العادة تزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زاياد عليه بنصف ذراع والثالث زاياد عليه ايضا بنصف ذراع ولم حرج او ينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليعيد ليعيد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه في الطول الاترى ان اذا انصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه صا واذنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي ولم حرج الى غير النهاية وهذا غير ممنوع بحسب الغرض بسبب احتمال كل مقدار لان انقسامات الغير المتناهية فكانت الزيادات التي يمكن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل تزايد الى نهاية مع ان لا ينتهي الى مساواة الخط الاول النصف فنعلم ان هذه الزيادات اذا كانت متناهية لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا كانت بقدر واحد وكانت متزايدة فالمطلوب حاصل لما كان المثل موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي في حصول الزايد الثالثة انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض لغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل بعد اخذته وجرت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ونخرج الى المتن فنقول انما قيد الخلل في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلل عنده ممنوع الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهي بل يصح ان يقال ان وجوده لكان متناهيًا وقوله والامن الجاز ان بيان المقدمتين الاولى وقوله ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما الخ اشاره الى المقدمتين الثانية وقوله ومن الجاز ان يفرض الخ اشاره الى المقدمتين الثالثة وقوله ولان كل زيادة الخ اشاره الى المقدمتين الرابعة وقوله

واية زيادات امكن في الحجة ومعناه كل واحد من الزيادات ممكن وجودها فانما يمكن ان تشمل عليهما بعد وتبين هذه لقضيتها  
 بقوله والانيكون اسكان الخ انتهى كلامه وفيه كلام من وجوه احد ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر  
 لان المخط والمكان قابلا للقسمة لالي نهاية لكن خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل  
 كان البعث مثل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار زيدا وحسب زياد الاجزاء فاذا  
 كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون بالابتناء محصورا بين الحاصرين انتهى اقول في خطا نظاير لما من  
 ان جميع الزيادات المتناقضة لا يجعل المقدار غير متناه وتاينها ما اقول ان الزيادات المتناقضة وان لم تعد اللاتناهي  
 كما تحققت لكنها هنا تفسره بالضرورة وذلك لانا اذا اضعنا المخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زيادا  
 عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا مجال ليشمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم  
 اذا جعلنا البعد الثالث زيادا على البعد نصف النصف وبه شتمل على ما تحته ايضا فيكون بقدر ثلثة ارباع ومثل ذلك  
 وكل بعد شتمل على ما تحته مع شئ زياد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقض فاذا ذهبت الزيادات المتناقضة الى غير  
 النهاية لزم بالمقدمات الممهدة بالزم على تقدير التساوي والسر في ان الاجزاء المتناقضة المقدارية اذا جمعها لا يكون  
 جمعا الا بتداخل بعضها في بعض فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما هو هنا زيادات على سبيل التناقض كل بعد زياد على ما تحته  
 فليس يجوز الزياد المتناقض قبل مع ما تحته فاجمع هنا فيفيد اللاتناهي فانهم فانه دقيق وبالتامل حقيق وثالثها اورده المحقق عليه السلام  
 في شرحه بقوله كقولنا ان يكون قوله واية زيادات امكن متعلقا بمقدمة البعثة اي واية زيادات امكن اذا اخذت معها فانها لا  
 تكون موجودة مع المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معللة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك  
 اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذا كان يمكن ان يوجد بعد شتمل على جميع  
 الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان محتمل ولا لايراد لفظ ان وجه  
 انتهى كلامه ثم قال الاسم وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد شتمل على زيادات غير متناهية ولا  
 يكون والثاني بالمثل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد الا واحد لوجوب لفظهما مع فرض  
 اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد اخر فاذا صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد  
 صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على المجموع انه حصل في بعد فاذا وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد شتمل على  
 الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلاتناهي الابداد يودي الى اقسام كلها باطله  
 وجميع هذه المقدمات بنيت الامقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل  
 حاصلا في بعد فان المطالب ان يطالب عليه بالبرهان لكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والاستسقط انتهى ووجه  
 المحقق الطوسي بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد مجموع  
 يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله واية زيادات امكن غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من  
 تفسيره المذكور مقدمة غير جلية والملة على الوجه الذي فسره فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع في بعد وكان مجموع  
 الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد انتهى وفيه اورده العلامة الرازي في المحاكمات من انه ان  
 اراد بالمجموع المتناهي فسلم ان كل مجموع متناه في بعد لكن لا يلزم من ان مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد بطريق

اي هو لانا  
 تطبيقا  
 مع ١٢  
 سلمه  
 في شرحه  
 غير الدين  
 مع ١٢  
 سلمه  
 اي هو لانا  
 تطبيقا  
 مع ١٢  
 سلمه  
 في شرحه  
 غير الدين  
 مع ١٢  
 سلمه

المجموع سواء كان متناهيًا أو غير متناهٍ فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية لو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات المطلوب ثم قال الامام فان قيل الحجته مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الا مع فرض تنهاى الاستدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليكم مبنى على مقدمته لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك اننا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون شتملا على تلك الزيادة الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لاننا نقول القول يكونانما غير متناهيين يودى الى القول يكونانما متناهيين فيكون خلفا وذلك لاننا نقول اما ان يكون بعد شتملا على جميع الزيادات ولا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان شتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن شتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد شتملا على الجميع كان في تلك الزيادات بعد غير شتملا عليه الذي هو غير شتملا عليه يجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور هو بدمه بالحجة انتهى كلامه

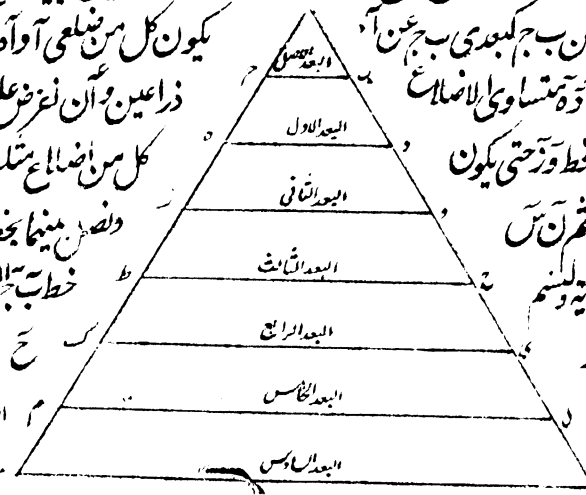
تقرير آخر قال العلامة الرازي في المحاكمات بحث في هذا المقام ان يوجب الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية جاز ان يوجب امتدادا غير متناهيين خارجا من نقطة واحدة لا يزال البعد بينما يتزايد و جاز ان يكون تزايدا للابعاد المتزايدة بقدر واحد و جاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاتها الى غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد شتملا على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد شتملا على تلك الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه ذلك لانه لو لم يكن يارات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد ونسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيًا وايضا لما كان زيادة البعد شتملا على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بضرورة ويتكسب نفس التقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يمكن عدد الزيادات غير متناهية فمن الزيادات زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد و ح ينقطع الاستدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فمعي وجود بعد شتملا على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون بالاثناهي محصورا بين حاصرين انه محال انتهى وفيه خدشة من وجوه الاول انه ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيًا لانه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهية سلم ولا مخدور اذ كل مرتبة متناهية الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عدد المتناهيين بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فمنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناهية وكل زيادة في بعد متناهية كذا اورده فخر الافاضل والثاني ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناهية بمعنى انه لا يقف عند حد لانه غير متناهية بالفعل و ح يكون زيادة البعد نسبة عدد الزيادات ايضا غير متناهية بالمعنى المذكور ولا يلزم من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد والثالث ما في بعض تعليقات المحكمات ان وجود بعد شتملا على الزيادات الغير المتناهية باجمعا غير موجود لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد و نه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناهية والناقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناهية وكذا ما و نه الى ان يشته و روه فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناهية محصور بين حاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول وما دونه غير متناهية ايضا وهذا ما نشاء الاس من فرض اللاتناهي فهو مريد لمطلوبنا وهكذا قول من جانب المحاكم اقول بل هو مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناهية في سلسلة الابعاد الذي عليه مدار تقرير المحاكم بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

ارجع الى  
تكملة  
في التمهيد

تكملة  
في التمهيد  
في التمهيد

كون مادونه من الابداد متناهيته وهو ظاهر واذا لم يكن وجوده بطلان بطل وجوده فان الموقوف عليه اذ البطل بطل الموقوف عليه  
**ثم اقول** العقل يحيز في قولنا كما كان البعد غير متناه لم يكن مصورا بين الحاصرين في محض في عكس تقبيضه وهو كما كان محصورا بين  
 الحاصرين لم يكن غير متناه من العلوم ان الابداد بين الخطين الممتدين لالاي نهاية كلهما محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فاعكس  
 الدليل والقلب المدعى تقرير آخر قال ملازاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدسة حتى الاقناع بحيث يندفع عنه  
 المنع الابهتيد مقدمات الأولى ان الخطين الممتدين من سبدر واحد الى غير النهاية يمكن ان تفرض في الابداد غير متناهية بحسب  
 العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من سبدر واحد مثل نقطة آخطان مستقيمان غير متناهيين لا يمكن ان نفرض على  
 الخطين نقطتين متساويتين البعد عن نقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج  
 حتى يكون آ ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ونفرض ان كل من الاضلاع ذراع ا ن  
 البعد عن نقطة ب ج كنقطة د ه بحيث يكون بعدا ه ا عن ب ج كبعدي ب ج عن آ  
 حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع  
 نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطة و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون  
 آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليها ح ط ثم ح ك ثم ك ل ثم ل م ثم م ن  
 ح ط حتى ك ل م ك ل م على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم  
 الآ ل الذي بعده اعني دة البعد الاول و ز البعد الثاني و  
 البعد الثالث وعلى هذا الترتيب التامية ان كل من تلك  
 مشتمل على البعد الذي قبله على زيادة مثلا البعد الاول اعني دة

منه في التقديرات  
 من الابداد



مشتمل على البعد الخامس ب ج وزيادة ذراع فبس عليه فومنا زيادات غير متناهية بعد الابداد الغير المتناهية التي فوق البعد  
 الاصل الثالث ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابداد المشتملة على تلك الزيادات  
 واللام يوجد فوق تلك الابداد ايضا فليزوم ان يوجد في تلك الابداد بعدوا اخر الابداد ويلزم من بذاتنا هي الخطين على تقدير  
 عدم تناهيهما وان محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث  
 مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلثة مشتمل عليهما الا  
 الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلثة فنقول ان امتد الخطان الخارجان من سبدر  
 واحد الى غير النهاية لمزمن يوجد بينهما البعد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بكل المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحسب  
 المقادير الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في البعد واحد والبعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية  
 غير متناهية وذلك طارداناه وفيه ايضا نظرن حزين الاول في قوله في المقدمة الثالثة واللام يوجد فوق تلك الابداد  
 بعدا فلو فان عدم وجود بعد فوق تلك الابداد لا يلزم منه تناهي الابداد لحواز ان يكون ذلك لعدم التناهي بمعنى: لا يقضي  
 فلما فوق هناك لالاتها مما بحسب لعدم ولا بد لشيء ذلك من دليل والثاني انما ذالراد بقوله كل جملة في المقدمة الثالثة  
 ان اراد بان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في بؤس لم يكن لا يلزم منه وجود بعد مشتمل على جملة الغير المتناهية  
 وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية منسوخ بل هو عين النزاع ولو ثبت هذا لكان في مؤنة تمهيد المقدمات فان قلت

مخاف ان الثالث  
 مشتمل على كل من  
 الابداد الثاني على  
 قدر زيادته على  
 فانه غير متناهية  
 فافضل من قبله  
 الذي ان ان فيه  
 لان البعد  
 الثالث لا يوجد  
 سطح البعد  
 فلو على زيادته  
 من مجموع على البعد  
 لئلا يكون على البعد  
 المتناهية

اذا ثبت ان كل واحد من تلك لزيادات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد قلت كلا فان حكم الكل الافرادي لا يلزم ان يجري على الكل المجموع الا ترى اني يجوز ان يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان لا يصح ان يقال هذا الرغيف يشبع جميع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجليلاني في حواشي شرح الهداية للميرزا محمد باقر الخراساني لرفع هذا اليراد اعلم ان ضابطه معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الافرادي في بعض المواضع وتجد اني بعض المواضع هي انه لو حكم على الفرد على جميع تقادير وجوده على سواها كان مع افراد اولاف لا تفاوت في الحكم بين الكل الافرادي والكل المجموع مثلا اذا قلنا هذا الفرد من الممكن مجتنب الى العلة ففي هذه الصورة لا يختلف الحكم سواء اعتبر مع فردا اخر من الممكن او لا نحكم الكل الافرادي والمجموع واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون بعض مختلف حكم الكل المجموع والافرادي كقولنا كل انسان يشبع هذا الرغيف وايضا هذا اليراد فان حكم الكل المجموع يخالف حكم الافرادي اذا عرفت هذا فنقول المقدرة الثالثة وهي ان كل جملة من الزيادات سواء كانت معها جملة اخرى من الزيادات او لا يكون في بعد التبعه والا يلزم المتناهي لا يدخل في هذا الحكم لخصوصية جملة دون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلا في بعد يكون على جميع تقادير وجوده سواء كانت معها جملة اخرى ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجوده تلك الجملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافرادي والكل المجموع فلا بد ان يكون الكل المجموع ايضا في بعد التبعه لخصوصية قولنا هذا مع كونه مذكورا في قبسات الباقر الخفيف جدا لان الحكم على جميع تقادير شئ امر بالحكم على المجموع امر آخر فلا يلزم من الحكم على جميع تقادير شئ الحكم على المجموع كما لا يخفى على من ادنى مسكة لتقرير آخره او رده المحقق البصير في كتاب الايمان والاعتقاد وجعله اوفى وهو ان يفرض ساقا مثلت ذهبيا لاني نهاية ويفرض في الانفراج بينهما البعاد غير متناهية فوق البعد الاصل اية عليه تنزيهة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية والبعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فان كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك البعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يكون بعد التبعه على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشمل عليه وعلى المزيد عليه بعدا آخر فو قد فلا جرم يكون هو آخر البعاد الانفراجية هذا خلف فان كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صلح غير المتناهي بالفعل محصورا بين الحاصرين وان قلت تعلم ان الخدشات الواردة على تقرير الحكم لا يغير ملازده واردة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل تقرير آخر قال الشيخ المقتول في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي الممكن ساقا نخرجها من سبدها وانها غير النهاية ومعلوم ان السابقين كلما كانا اكبر كانا مكان الانفراج اكثر في زيادة وان كان الانفراج بزيادة السابقين ومعلوم ان السابقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين السابقين غير لعدم نهاية الانفراج في خط البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما الساقان وهو محال **قال** ابن كونه في شرحه بعدا قرره على الوجه التفصيل المشهور عندهم وعندى ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا اوضح واظهر من التفصيل انتهى **اقول** لا يخفى ان مجرد ادعاء ان الوضاعة انما هو في التفصيل والاجمال محل في المرام وان كان المراد انه لا يراد عليه الايرادات الواردة على التفصيل فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة على التقارير التفصيلية كلما واردة عليه فامى يلمور فيه بل كل من تقارير هذا البرهان لا يخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان طالوا الاذيال لاثباته لكنه لم يثبت ولين يصلح العطار ما افنده الدهر وكذا شئته ببرهان نسج العنكبوت بل هو ان من نسج العنكبوت لتقرير آخر افاده استاذ اساتذة الهند في حواشيه على شرح الهداية الصدرى وهو ان الخطين اذا استادا فلا شئته في انبساط العرض في كل موضع فرض

اي هذا الرغيف  
يشبع جميع  
افراد الانسان

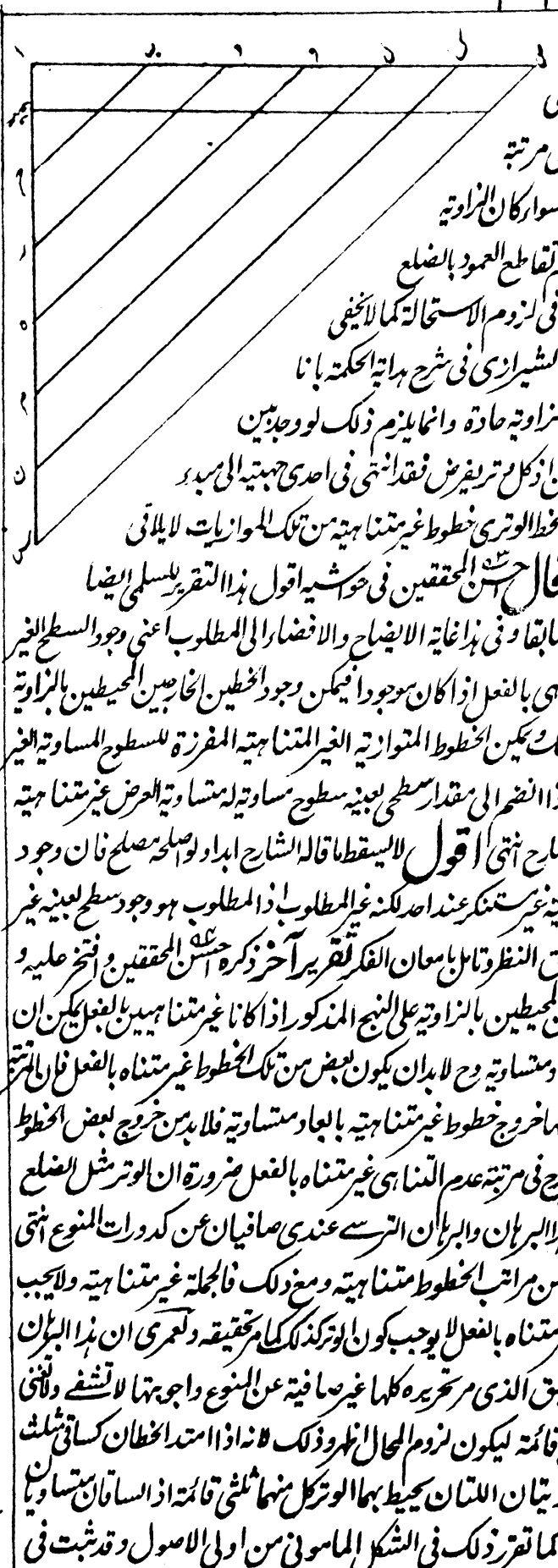
على  
ان السيد  
الفاضل

على  
ان السيد  
الفاضل

على  
ان السيد  
الفاضل



# الاول ما ذكره الفاضل للبكنة وغيره من



محتسب شرح الهداية الصمدية من ان الاستحالة في

تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة

عدم التناهي بين ساقى مثلث وهو لازم قطعاً سواء كان الزاوية

حادّة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها في الحادة لعدم تقاطع العمود بالضلع

الآخر انما يتحقق في صورة الحادة ولا غرض به يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى

على من لم يتقبل صحيح **والثاني** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بانها

لا تسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين

الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل متر يفرض نقداً انتهى في احدى جهتيه الى مبدؤ

خط من المخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك المخطوط وترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى

شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** حسن المحققين في حاشية اقول بهذا التقرير ليسلي ايضا

موضح للمرام وان كان اصل التقرير هو الذي ذكرناه سابقاً وفي هذا غاية الايضاح والانضار الى المطلوب اعني وجود السطح الغير

المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجوداً فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية

بالفعل وكذا المخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن المخطوط المتوازية الغير المتناهية المفترزة للسطوح المتساوية الغير

المتناهية في العدد وكذلك والامكان مصلح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية

العدد وجب عدم تنهايه بجملة بل ففعل وح لسيقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدالاً لو اصله مصلح فان وجود

عدم تنهايه بجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير متكرر عند احد لكن غير المطلوب هو وجود سطح بعينه غير

متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر وتامل ما معان الفكر لتقرير آخر ذكره حسن المحققين في فتح عليه و

هو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان

تفرض خطوط عرضية غير متناهية على تنيك الخطين باجاء متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك المخطوط غير متناه بالفعل فان الترتيب

المتناهي من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية باجاء متساوية فلا بد من خروج بعض المخطوط

العرضية من مرتبة عدم تنهايه ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع

والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك وعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندي صافيان عن كدرات المنوع انتهى

بلخصاً **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب المخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب

في ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يجب كون الوتر كذلك كما تحقيقه وعمري ان هذا البرهان

والبرهان الترسى الذي سيأتي ذكره والبرهان التطبيق الذي مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبها لا تشفى ولا تفي

عن جمع تقرير آخره تفرض اوية الافراج ثلثي قائمة ليكون لزوم الحال انه وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقى مثلث

والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذا اساقان متساويين

فالزاوية بين المحاذيتان على القاعدة متساويتان كما تقر ذلك في الشكل الماسوني من اولي الاصول وقد ثبت في

شرح الهداية الصمدية  
 الشيرازي  
 في حاشية  
 اقول بهذا التقرير ليسلي ايضا  
 موضح للمرام  
 وان كان اصل التقرير هو الذي  
 ذكرناه سابقاً وفي هذا غاية  
 الايضاح والانضار الى المطلوب  
 اعني وجود السطح الغير  
 المتناهي بالفعل بين حاصرين  
 فان السطح الغير المتناهي  
 بالفعل اذا كان موجوداً  
 فيمكن وجود الخطين  
 الخارجين المحيطين بالزاوية  
 بالفعل وكذا المخطوط  
 العرضية الغير المتناهية  
 يمكن كذلك يمكن  
 المخطوط المتوازية  
 الغير المتناهية المفترزة  
 للسطوح المتساوية الغير  
 المتناهية في العدد  
 وكذلك والامكان مصلح  
 للفعلية فاذا انضم  
 الى مقدار سطح بعينه  
 سطوح مساوية له  
 متساوية العرض  
 غير متناهية  
 العدد وجب عدم  
 تنهايه بجملة بل  
 ففعل وح لسيقط  
 ما قاله الشارح  
 انتهى اقول لا  
 يسقط ما قاله  
 الشارح ابدالاً  
 لو اصله مصلح  
 فان وجود عدم  
 تنهايه بجملة  
 بسبب انضمام  
 السطوح الغير  
 المتناهية غير  
 متكرر عند  
 احد لكن غير  
 المطلوب هو  
 وجود سطح  
 بعينه غير  
 متناه بين  
 حاصرين وهو  
 غير ثابت  
 كما لا يخفى  
 على من وفق  
 النظر وتامل  
 ما معان الفكر  
 لتقرير آخر  
 ذكره حسن  
 المحققين في  
 فتح عليه و  
 هو الذي اشار  
 اليه في الكلام  
 السابق فقال  
 ان الخطين  
 المحيطين  
 بالزاوية على  
 النج المذكور  
 اذا كانا غير  
 متناهيين  
 بالفعل يمكن  
 ان تفرض  
 خطوط  
 عرضية غير  
 متناهية على  
 تنيك الخطين  
 باجاء متساوية  
 وح لا بد ان  
 يكون بعض  
 من تلك  
 المخطوط  
 غير متناه  
 بالفعل فان  
 الترتيب  
 المتناهي من  
 الخطين اي  
 مرتبة كانت  
 من التناهي  
 لا يمكن  
 منها خروج  
 خطوط غير  
 متناهية  
 باجاء متساوية  
 فلا بد من  
 خروج بعض  
 المخطوط  
 العرضية من  
 مرتبة عدم  
 تنهايه ولا  
 شك ان  
 الوتر مثل  
 الضلع  
 والضلع غير  
 متناه  
 بالفعل  
 فالوتر  
 كذلك  
 وعمري ان  
 هذا  
 البرهان  
 والبرهان  
 الترسى  
 عندي  
 صافيان  
 عن كدرات  
 المنوع  
 انتهى  
 بلخصاً  
 اقول هذا  
 ايضا مجرد  
 دعوى فان  
 كل مرتبة  
 من مراتب  
 المخطوط  
 متناهية  
 ومع ذلك  
 فالجملة  
 غير متناهية  
 ولا يجب  
 في ذلك  
 خروج خط  
 غير متناه  
 بالفعل  
 وكون  
 الضلع غير  
 متناه  
 بالفعل  
 لا يجب  
 كون الوتر  
 كذلك  
 كما تحقيقه  
 وعمري ان  
 هذا  
 البرهان  
 والبرهان  
 الترسى  
 الذي سيأتي  
 ذكره  
 والبرهان  
 التطبيق  
 الذي مر  
 تحريره  
 كلها غير  
 صافية  
 عن المنوع  
 واجوبها  
 لا تشفى  
 ولا تفي  
 عن جمع  
 تقرير آخره  
 تفرض  
 اوية  
 الافراج  
 ثلثي  
 قائمة  
 ليكون  
 لزوم  
 الحال  
 انه وذلك  
 لانه  
 اذا امتد  
 الخطان  
 كساقى  
 مثلث  
 والزاوية  
 بينهما  
 بقدر  
 ثلثي  
 قائمة  
 لزم  
 ان يكون  
 الزاويتان  
 اللتان  
 يحيط  
 بهما  
 الوتر  
 كل  
 منهما  
 ثلثي  
 قائمة  
 اذا  
 اساقان  
 متساويين  
 فالزاوية  
 بين  
 المحاذيتان  
 على  
 القاعدة  
 متساويتان  
 كما تقر  
 ذلك في  
 الشكل  
 الماسوني  
 من اولي  
 الاصول  
 وقد ثبت  
 في

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث مثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر مثلثي قائمته  
 اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وحيث يتساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوى الاضلاع لما ثبتت في  
 الاصول ايضا ففرض زاوية الانفراج مثلثة قائمته يوجب ان يكون الانفراج بينهما مائلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير  
 ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضع في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما وفيه انه على هذا ايضا لا يندفع  
 بالذبح السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما افترض حد من الامتداد يكون من الممتدين  
 قدر مساويا لما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ويجرد هذا لا يلزم انما اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج  
 غير متناه كذا ذكره العلامة السندي في حواشي شمس البازغة وقال العلامة الجوفوري في شمس البازغة لعقل  
 يحكم قطعاً باللزوم قطعاً بين الاتناهي الامتداد بالفعل وبين الاتناهي الانفراج المترادف معه كذلك اذ خرج الامتداد  
 اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المترادف معه عن التناهي غير متصور وتما يصلح بينهما على ذلك انه لا يرتاب في  
 ان خروج خطين محيطين بزوايا لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في  
 الانفراج لم يمتحج الى الاتناهي السطح في الجهتين انتهى وفيه ما فيه انا اولاً فلانه ان اراد لاتناهي الانفراج لاتناهي عملة الانفراج  
 فالملامزة مسلمة لكنه لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكمن فرق بينهما وان اراد لاتناهي كل انفراج من مراتب  
 الانفراج فلزمه للاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين التراجع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل كما سيما  
 في هذا البحث الموسع الطويل واما ثانياً فانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلاً وفي جهة اخرى متناهياً لكن  
 لا يتناهى معين بل ان يكون في جانب المبدأ مثلاً ذراع ثم يزداد في جهة اخرى كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين  
 المذكورين على النحو المذكور فما جعلنا للتبني على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ومنهم من يزن  
 ترايد الانفراج بقدر ترايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزداد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي  
 من حاصرين انحصاراً ظاهر اشمس انفسان الحال انما يلزم من فرض لاتناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه  
 ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي كما من الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه واجاب بان اذا كانت الابعاد غير متناهياً  
 في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهراً فانما اذ قسمنا جسماً مستديراً كالترس ستة اقسام متساوية ويخرج  
 المخطوط الى غير النهاية ليقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين بينهما الساقان على الوجه المذكور لان اوجهما مثلثا قائمته  
 ناذ افرضنا بعدا بينهما في اى موضع كان حدثت زاويتان متساويتان من مثلث متساوي الساقين فيكون كل  
 من الزاويتين مثلثة قائمته فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد نظر ان كل انفراج بين خطين انما هو بقدر امتدادهما فاما  
 ان يكون متناهما مجموع الستة متناه او يكون غير متناه فيلزم منحصاراً بالاتناهي بين حاصرين وقال العلامة الاز  
 في الحاكيات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة افترض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون اياها  
 متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية الامتداد المخطوط الى غير النهاية والفتشم سعة العالم الى ستة اقسام يلزم  
 اخلف انتهى وقال فخر الافاضل انا اقول على هذا الجواب يؤل البرهان السلم الى التراس مع ان كلا منهما برهان على حدة  
 كما هو المفسور في شرح الموقف والتجريد والوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلم انما يجري في غير التناهي في الجهات  
 او الجهتين انتهى واقول توقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد كما فوق جهة واحدة وان كان مشهوراً في ما هم

سطح  
 الى الوتر  
 عند الصعود  
 الى السطح  
 من السطح  
 الى السطح  
 من السطح

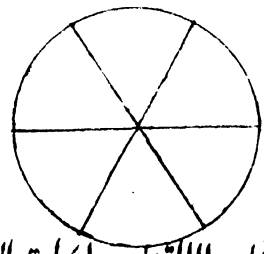
منه  
 من السطح  
 الى السطح  
 من السطح  
 الى السطح  
 من السطح

حتى قال صاحب الموقف اعلم ان هذا الوجه يدل بطلان عدم تناسل الابعاد من جميع الجهات ولو جوز مجوزا سطوانة غير متناهي  
لم يتم ذلك انتهى ونشد في الشمس لبارزعة وغيره لكنه غير مرضي عند مني فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية  
ومن المعلوم ان الانفراج يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه لزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا  
بين الحاصرين فنزوم الحال انما مداره على امتداد الخطين الى النهاية وامتدادها كذلك يعني اعدم التناسل في جهة فان قلت  
لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية ووجه العرض متناهية كيف يذم عدم تناسل الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في  
جهة العرض قلت مدار نزوم عدم تناسل الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل كل يكون نزوم الحال على  
هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فانهم يذموا لهذا طعننا الكلام في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنا ما شافيا العكس لا يحده في  
غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالجهد على العامة جدا وفي المقصد الثامن والثلاثون في برهان سماه صاحب  
الموقف سلمي وارسى تسميته ببرهان الاربعة المتناهيته وهو قريب من البرهان السلمي المذكور ومقريره انما يفرض سا  
مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذمرا من اذا  
كان الامتداد ذراعا ونقص كما اذا انعكس فللانفراج الى الساقين نسبة مخصوصته بالغة ما بلغ فان الخطين متقيان فلا يتباعدان لا على النسق  
واحد فاذا امتد اعشيرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشيرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعوا واذا امتد  
ثلاثين كان ثلثته اذرع وعليه نفس فلوزذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبة الى غير المتناهي  
الكذب الى غير النهاية نسبة المتناهي هو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حالان باسما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد  
الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها في ما بين المتناهي وغير المتناهي للتعاقب  
جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال لذباب غير متناه ايضا لاننا نقول فيلزم ان يخصص بالمتناهي بين الحاصرين كذا في شرح  
الموقف اقول فينبغي ان يظن انه فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذي هو سبب الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج  
الى الانفراج المعين في نظام الزوايا الى غير النهاية حتى يلزم مثل الزوم بل كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال باسما الى غير النهاية  
وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فمما لفت  
وبالتامل حقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الترتيبي ومقريره على ما هو مشهور عند علماء الهندسة  
ان يقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام  
وكل اوتية منها ثلثا قايمة وتساوي الزوايا مع تساوي  
السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فقول  
هذه المخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم  
وان كان الاول يلزم تناسل سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو برات لا يفيدها التناسل ولما كانت  
سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين المخطوط الستة وكان كل منها متناهيما كانت سعة العالم متناهية  
هذا خلف والذليل على ان كلامنا في ثلثا قايمة ما ثبت في الثالث عشر من ادلى الاصول ان حطا اذا وقع على خط  
فالزاويتان الحادثتان عن الجهتين قايمةتان او متعادلتان لهما ولعلم من ان الزوايا الاربعة الحادثة عن اربعة جوانب  
قوايم او مساوية لهما وذا ظهر ان الاربعة اذا سمتت على الست فكل مستمر فكلها ثلثا قايمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت

الموقف الثامن والثلاثون في برهان الترتيبي

الموقف التاسع والثلاثون في برهان الترتيبي

الموقف التاسع والثلاثون في برهان الترتيبي  
الموقف التاسع والثلاثون في برهان الترتيبي  
الموقف التاسع والثلاثون في برهان الترتيبي



السطوح فلانه قد ثبت في الخامس من اولي الاصول ان الزاويتين اللتين على قاعدة المثلث المتساوي الساقين متساويتان  
ولما كان الزاوية المحاذية عند المقطع ثلثا قائمة يكون كل من الزاويتان المحاذيتين عند الوتر ايضا ثلثا قائمة لما ثبت في  
الشكل الثاني والعشرين من اولي الاصول ان الزوايا المثلث للمثلث متساوية تقايمتين للازيد ولا نقص لما ثبت  
تساوي الزوايا الثلث ثبت تساوي المثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها انه اذا تساوى زاويتان في ضلع  
من مثلث زاويتين وضلعهما من مثلث آخر تساوى المثلث للمثلث فيثبت تساوي المثلثات السته بعضها لبعض المثلث  
ليس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثة فثبت تساوي السطوح السته وذلك طر اذناه وقد ثبت تساوي  
زاويتي الوتر لزاوية المقطع باذ لو كمن كل منهما ثلثا قائمة لكان كل منهما زايدا عنه او ناقصا عنه او احدهما ناقصا عنه  
والثاني زايدا عنه والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم على هذا ان يكون الزوايا المثلث للمثلث اكثر من قائمتين  
او اقل وهو خلاف ما تقر في الثاني والعشرين واما الثالث فلانه قد ثبت في الشكل التاسع عشر من اولي الاصول ان  
الزاوية العظمى من المثلث يوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والاخر اصغر هذا  
خله ويمكن اثبات المطلوب بوجه اخر وهو انه ثبت في الرابع من اولي الاصول انه اذا تساوى ضلعان وزاوية  
من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر تساوى المثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات  
متساوية بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها ثلثي قائمة لزم تساوي المثلثات باسرها وذلك اذناه ولكن  
اثبات المطلوب بنا على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العمود النهائي بين الجانبين وكذا  
خط اخر مقاطعه وكذا خط ثالث مقاطعه كما مساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض وقد يفرس غير احتياجا  
الى الستة وتحصيل الزوايا الست وابانه تساويهما وغير ذلك من التطويلات التي في التفسير المشهور بان يقال لو تحقق البعد  
الغير المتناهي لامن لنا اخذنا متقاطعين على نقطة في ذلك البعد لالي نهاية بالفعل في الجانبين فنحصل اربع زوايا توهم  
بالعبارة فنقول بايمن كل خطين من السطح اما ان يكون متناهي او غير متناه على الثاني يلزم حصره بالاتناهي من الحاصلين  
وعلى الاول مثبت المطلوب ولا يخفى عليك بان كل من تقاريره على ما اوضحه بحر العلوم رح وغيره من ان السطح اذا  
كان غير متناه في الجهات فاحاط بالخطوط المقروضة الغير المتناهي طول وعرضه والخط المقاطع له على قائمة الغير المتناهي طول وعرضه  
الى سمت تلك الخطوط التقاطع على المركز فان كان المقصود في الاستدلال ان السطوح المنصوطة بين كل ساقين متناهية مجموعها  
متناهية فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تباين السطح لان السطح في الطول والاف العرض لانه لم يلزم منه التناهي في الجانب غايه ما يلزم  
كل ايرة لفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطا متناهية ولا يلزم منه تناهي السطح البتة وكوفي هذا القدر في اثبات التناهي  
في جهة من الجهات لما اجتمع الى محل المسافة الطولية من اثبات تساوي المثلثات والزوايا وغير ذلك وان كان المقصود  
ان الخطوط كلها امتدت حدثت في كل مرتبة مثلث متساوي الاضلاع ويكون لوتر مساوي للضلع فاذا امتدت الى غير النهاية  
يكون هناك وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناهية فالاضلاع متناهية لتساوية للسطوح ايضا متساوية فهذا أقرب  
من البرهان السلم بل كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع شئ زايدا عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية  
لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يبدئ مثلث كما لا يخفى المقصد الرابعون ما صنع للفواصل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين  
وارى التسمية بمران تحرك الخط وهو انه لو وجد خط غير متناه في جانب ولم يكن جوهريا فلا محالة تحقق السطح غير متناه في جانب

المقدّم بالاعتماد  
في شرح العلامة  
الأمير سلمة  
في بيان  
السطوح  
المنصوطة  
بين  
الجانبين  
المتناهيين

وح نقول مفروض خطا آخر موازيا له في ذلك السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا  
الى جانب المفروض اول مع فرض تقار موضع الخطين فم يلزم ملاقاته الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا  
عند المسامته اذا خرجا الى غير النهاية واذ اتلقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لانهما لهما نقطتين  
ان يتلاقيا بوسطهما فيلزم ان يتحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من سدد  
الخطين الى موضع الملاقاة كان مقدارا متناهيا واذ فصل من غير المتناهي القدر المتناهي يبقى الغير المتناهي اقول  
هنا قريب من برهان المسامته فله ما له وعليه عليه فنذكر المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب  
الى الفارابي المعروف بالاسد الاخضر وهو انه اذا كان من احد من آحاد السلسلة الذاتية بالفعل مرتبة الى النهاية  
الا وهو كولو احد في انه ليس يوجد الا يوجد آخر وراه ومن قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها  
لا تدخل في الوجود ما لم يكن شيء من دراهمها موجودا من قبل فاذا نبدأه العقل قاضية بان من اين يوجد في تلك السلسلة  
شيء حتى يوجد شيء بالبعد كذا في الاسفار اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد  
الا يوجد وراه آخر لفرض الترتيب لكن لا يلزم من ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا يوجد الا يوجد السلسلة  
فان من الاحكام ما يجري على الكل للافرادي ولا يجري على الكل للجوئ المقصد الثاني والاربعون في ما ذكره  
رئيس الصناعة في الشفا و اري تسميته ببران الوساطة المحففة وهو انه لو وجدت الاسور الغير المتناهية المرتبة لزم  
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لا الى نهاية  
فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضاييف للطرف والمتضايقان متكافيان في الوجود وفيه  
بحسب على ما اورده المحقق الدواني في انموذج العلوم اما اوله فلا بد منقوض بالحركة الفلكية السريعة اذ الموجود من الحركة  
عندهم ليس الا التوسط كما حققوه وليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ  
كل احد له اطراف اضافية واما ثانيا وهو محل انه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شيء اصلا فلا ظهر  
ان الوسط مضاييف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك يتحقق ههنا واما ثالثا فلان عدم  
الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا لازم للتسلسل بين الاسور المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا تيمسه الاستدلال به وهو  
ليس احلي منه واما رابعا فالنقص بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعر به كما حققنا من قبل  
فيلزم وجود الوسط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف وهو قال  
رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفرض الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا  
معلولا وفرضنا له علة وعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول علة وعلته اذا اعتبرت  
جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلوماتية  
اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والاخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك الا الاخير ولا المتوسط الا  
المتوسط الذي هو العلة المهمة للمعلول علة لشيء واحد فقط والمعلول ليس علة لشيء وكل واحد من الثلثة خاصة  
فكانت خاصة الطرف المعلول انه ليس علة لشيء وخاصة الطرف الاخر انه علة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط علة  
لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا وفوق واحد وسواء ترتب ترتيبا متناهيما او ترتيبا غير متناه فانه

فانما  
المتوسط الحادي والاربعون في الاسد الاخضر  
المتوسط الثاني والاربعون في الشفا  
المتوسط الثالث والاربعون في الشفا  
المتوسط الرابع والاربعون في الشفا  
المتوسط الخامس والاربعون في الشفا  
المتوسط السادس والاربعون في الشفا  
المتوسط السابع والاربعون في الشفا  
المتوسط الثامن والاربعون في الشفا  
المتوسط التاسع والاربعون في الشفا  
المتوسط العاشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الحادي عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الثاني عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الثالث عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الرابع عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الخامس عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط السادس عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط السابع عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط الثامن عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط التاسع عشر والاربعون في الشفا  
المتوسط العشرون والاربعون في الشفا



لا تترك الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علته ومعلولية هذه العلة بازائها علية علته وهكذا الى ما لا يتناهي فلا زيادة بعدها  
 ولا نقصان كذا حقه القاصي الكوفي في شرح السلم وهو تحقيق حسن وقال المحقق الدواني في رسالة اثبات البوا  
 اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم  
 عدم جريانه لان العلية والمعلوليتح غير متناهيين فلا يظهر عدم كافتها ودرفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسله غير متناهية  
 من معلول معين وتضاعفنا في علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة في هذه متكافئة منصرف  
 ان العلة تضاعف العلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه اقول في بحث نظرها انه لا يخلو امانا ان يعتبر المضاعف  
 مع معلولية كل معلول علية او علية علية كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما تحققت ولا يحتاج الى وجود  
 علة محضه في جانب عدم التناهي وان كان الاول منع كونه غير صحيح غير مضاعف فان المعلول الاخير في صورة التسلسل  
 من الجانبين علة ايضا للمعلولية مضاعفا اي علية ايضا موجود في نفس الامر وانما التزم زيادة المعلولية بسبب عدم  
 الملاحظة الى ما تحت المعلول الاخير وقيل يورود على البرهان بوجوه اخرى منها ما نقله الفاضل الشيرازي في حواشي  
 شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران مترجمان لا يقررهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يتصور لانهما  
 في تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالي لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور التناهي العليات والمعلوليات  
 حتى يجري البرهان فيها وان اجري في موهوماتها اي ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حثية العلية والمعلولية لا حجر  
 البرهان لعدم التضايك وان اعتبرت تلك الحثية ليعود الكلام بان تينك لذاتين هذين الاعتبارين مران اعتباريا  
 ليسا في الخارج والذاتين تفصيلا ووجودا اجماليا لا يكفي و**اجواب** عنه من جمين الاول ان اختيار المشق  
 الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ولقولهما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون  
 لهما تقرر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات هما التقرر خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لهما تقرر خارجي مستقل كما صرح  
 به المحقق الدواني في مواضع من حواشي شرح التجرید وغيره ومن الكره كما جسد ومن تبعه من ناظرى لوار الهدي في زماننا  
 لم ينكره الا عن قلة تدبر وسور تفكر كما حققنا ذلك في نور الهدى لجملة لوار الهدى نظالعه ان شئت **والثاني** ان اختنا  
 الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحثيات ولقول لا يلزم من اعتبار الحثيات معها كونها  
 اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما فبتر الحثيات في الحظا دون الملحوظ والموجب للمعتبرية هو هذا اذا كما لا يخفى  
 ومنها ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب المستقبل ايضا مع ان عدم تناهي السلسلة في الاستقبال  
 عند المتكلمين ايضا و**اجواب** عنه ان شرط جريان هذا البرهان بن جميع البرهان وجود الغير المتناهي لصفة اللاتناهي  
 بالفعل في نفس الامر فلا يجري واحدهما في الغير المتناهي اللاتقضي وعدم التناهي عند المتكلمين في جانب الاستقبال انما هو  
 بالمعنى الثاني فلا يجري عندهم فيه ومنها ما اقول ان قاعدة تساوي المتضايقات وجودا وعددا منتقضة بالادلة  
 والنبوة على راي اهل الشرح فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوته رب العالم الوجود محضه من غير نبوة وفي ما  
 عداه من اولاده في بعضها نبوة مع الوجود وفي بعضها نبوة من غير الوجود الا عيسى على نبينا وعليه الصلوته والسلام فان فيه الوجود  
 لما ورد انه قيل من السماء فينكح ويولد له وليست فيه نبوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات في نبي آدم زادت الالوة بوجوه  
 ليست بازائها نبوة قتال لعل السدي حدث بعد ذلك امر المقصد الخامس والاربعون في برهان ذكره

على  
 كذا في حواشي  
 لا يتناهي  
 كذا في حواشي  
 لا يتناهي

على  
 كذا في حواشي  
 لا يتناهي

على  
 كذا في حواشي  
 لا يتناهي

على  
 كذا في حواشي  
 لا يتناهي

لا ثبات الواجب وتناهي سلسلة الممكنات واري التسمية بمراد العلوية وهو انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غير  
ان ينتهي الى علة مخضة فنسلك جملة هي نفس مجموعات الممكنات الموجودة المعلول كل واحد منهما بواجبها وذلك الجملة موجودة  
ممكن اما انه موجود فلا يخصص لجزئها في الموجودات معلوم ان المركب لا يعود الى العلة من شيء من اجزائه واما الامكان فلان مقتضاه  
الى جزئها الممكن واما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا واذا ثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول موجودا بالاستقلال اما  
نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزئها وهو ايضا محال لا يستلزمه كون ذلك الجزر علة لنفسه وغيره اذ لا معنى لايجاد الجملة  
الا بواجب جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجودا لبعض الاجزاء فينقطع اليه سلسلة المعلولات لان المجموع  
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشيء من اجزاء الجملة لانتفاء جميع العللين المستقلين على  
المعلول الواحد فيلزم تخلف من وجهين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها  
معلول لجزء آخر ولزم ههنا خلافة وقد اورد عليه بوجوه منها ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في التناهي لاني في التناهي  
وجوابه انه نزاع لفظي فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبار معقول في التناهي  
وغير التناهيته كليهما سواء سمي ذلك مجموعا او لم يسم ومنهما ان الاحاد الممكنة الذاتية الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة  
لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلة الموثرة والعللة الموثرة يجب اجتماعها مع معلولها  
كما اقرر في مقرر ومنها ان الاحاد على تقدير اجتماعها في الوجود وليعتبر تارة مع هيئة اجتماعية يصير بها شيئا واحدا واخر  
بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان الهيئة الوجدانية المعتبرة معها  
امر اعتباري يمتنع وجوده في الخارج واستحالة وجود الجزر مستلزمية لاستحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة  
الجميع لنفسه على معنى انه يلغى في وجوده نفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للتاني وهكذا  
فكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الاحاد لم يتحجج الى علة خارجة ولا امتناع  
في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع عين الاحاد ولا شك ان هذه الآحاد  
ممكنت بوجوده كقوله كما ان كل واحد منها موجود ممكن كما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجودة كافية كذلك الممكنات المتعددة  
الموجودة محتاجة الى علة موجودة كافية وحيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجودة واخذت في السلسلة كانت الموجودة  
لجميع الاحاد جميع تلك العسل فصح نقول جميع تلك العسل الموجودة الذي هو علة موجودة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة  
او داخلة فيها او خارجة عنها والاول محال لان العلة الموجودة لشيء يجب ان يتقدم بالوجود على المعلول وللمستحيل تقدم  
المجموع على نفسه الثاني بذي البطلان فتعين الثالث اقول هذا عجيب فانه لما اعتبرت الاحاد بنفسها من غير  
اعتبار الهيئة الوجدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مغايرة لمعلوليتها كل واحد واحدا فكيف يستفسر عن علة انه عينه او دخل في خارج  
وبما هو غرض المورد وهو الى الان اباق وهذا التفصيل لم يعط الاقوله واحجج منه قول المحقق الدراني المراد هو المتعدد  
بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود وجود  
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد والمض بل ملاحظة الهيئة فابن الكل من الجزر حتى يقال انه موجود بوجود  
جميع اجزائه ويستفسر عن علة لان الكل والجزر يتغايران ولو اعتبارا وههنا لا تغاير اصلا وتفسيره بالعدد لا يصح له فان من  
يقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الهيئة مطلقا بل عدم اعتبارها بذاتها كما صرح بالمحققون

فان  
تحت  
تحت

لا  
بالمعنى  
الذي  
هو  
المعنى  
المعبر  
به

له  
اي  
بالمعنى  
الذي  
هو  
المعنى  
المعبر  
به  
ص ١٢ منتهى

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه مهنا بل قد صرح به في شرح العقائد  
العصديه وحواشي شرح التجريد وغيره من تصانيفه ايضا والحج في الجواب عن الايراد ان يقال ان اختار الشق الاول  
لكن لا تعتبر الميتة الوحدانية في المعنوي حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه  
هذه المعنى ومنها ان العلة الموجدة للشئ لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة  
لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوده  
على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالاجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التأثير في تلك السلسلة  
واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزئ منها وهذا  
بمخلاف المجموع المركب من الواجب الممكنات فانه جاز ان يستقل باجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره  
ويكفي جملة فعله المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن الموتر لا يكون جزء منه وهذا هو المويد لطلوبنا ومنها  
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شئ عين وحدته ووحدة كل شئ عين وجوده ووجود المجموع ليس مغاير الوجود آحاده الا في  
اعتبار العقل كما تقر ذلك في مقوله نقول لا سلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجود  
الآحاد وتوكلهم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علة الآحاد وما يقال  
من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر  
والقول بان المتعدد قد يوجد مجمولا وهو بهذا الاعتبار واحد قد يؤخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما متما  
وجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال يتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذها العقل مجمولا او مفصلا لا  
يعطى له حكم التغاير في الخارج الا في اختلاف الملاحظة لا لوجب اختلاف الملاحظة والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد  
انما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من بظان الواقع لكنه لا لوجب ان يكون مجموع وجود تغاير في نفسه لوجود  
الآحاد فلا يجب ان يكون لكل علة مغايرة سوى علة الاجزاء فانهم فانه دقيق وبالتامل حقيق ومنها انه يجوز ان يكون  
الشئ علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في التامة تقدمها  
لنفسها بمرتين لان مجموع الاجزاء الماضية والصوتية جزء من العلة التامة فيكون مقدما عليها وهي مقدمة على المعلول لذ  
هو عبارة عن عين مجموعها و**اجواب** عنه على ما في شرح حكمة العين غير بان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل مستقلا  
بالتأثير بمعنى انه لا يستند المعلول الالبية توسط او بغير توسط والفاعل مستقل هذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن  
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غير  
**واورد عليه** اوله بان لو لم يكن فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في مركب اجزائه مرتبة زمانا  
كالسرب مثلا اما تحلف المعلول عن علة او تقدر عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عنه وجود اجزائه  
بين اجزائه اولم يكن فعلا الاول يلزم تحلف الجزء الثاني عن علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على كونه مستقلة  
وثانها ان الوجود فاعلا لثلاثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلة الثالثة علة مستقلة لمجموع المعلولات  
الثلاثة مع انه ليس علة لشئ منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط و**اجيب** عنها بان التحالف عن العلة التامة  
هذا المعنى غير متنع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع الابدانه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والمنع انما هو التحلف عن العلة التامة

ب

ب

ب

والقدر الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الخبز خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فاعلا لا ولم يكن وبهذا القدر كيفيتنا  
 في غرضنا وهو البطلان كون الخبز علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** في الجواب عن اصل الايراد اننا نختار ان المراد هو  
 العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكان في وجوده لم يستجج الى غير وفينسد باب اثبات التمام  
 من جهة الامكان **هذا** وقيل بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع  
 عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجملانية وغيرها **المقصد السادس والاربعون** في بيان  
**ارمى** تسميته ببيان القطع السلسلة وتقريره على ما في المواضع وغيرها انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بطرق  
 لا تحتاج الى البطلان التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهب التسلسل في العلة الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعده  
 سواء لكنه ليس كذلك فلما بدان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون** في بيان الترتب و  
 تقريره على ما في القيسات وغيرها ان كل سلسلة من علة معلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء  
 واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء بالبعد ذلك فاذا ن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على الترتب  
 يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلة لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والا لم يكن المعلولية قد استوعبت آحاد  
 السلسلة بالاسر والاحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتام مع وضع ان لا يكون هناك  
 علة واحدة للمجموع ولما انتفت السلسلة باسرها كلاما بالمتناقنين **المقصد الثامن والاربعون** في بيان كبر  
 العلامة الشهري في كتاب مصارع الحكماء للبطلان عدم تنامي افراد الانواع المولدة بسبيل التفاضل و **ارمى** تسميته  
 ببيان البذر والشجر وتقريره على سبيل التخصيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غير متناهية في الماكن  
 بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلما بدان يكون قبل كل شجر بذور موازله وقيل كل دجاجة بيضة مولدة لها قبل  
 كل شجر بذور يكون قبل كل بذور شجر لانه فرض عدم تنامي المولدات من الطرفين وكذلك في كل دجاجة وبيضة بل في سائر المولدات  
 فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل بان  
 يكون معدومة بعد معين في نفس الامر ولو كان ذلك بعد غير متناهية في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة  
 الى الفعل لا بد ان يكون معينا لعين شخصه مشتت على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بجملته من القوة من الاشياء التي  
 فانها لا مجموع لها عدم وجهها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذور سابق عليه فالشجر الذي  
 بازائه بذور والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذور وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومي لا بد له من الشجر السابق لما مر  
 فكل بذور موقوف على الشجر وبالعكس اذا كان قبل كل بذور شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لانفشاء  
 الى الدور **وقال** المحقق الطوسي في مصارع المصارع راو اعليه باعلات العلماء ليس يدور الا في اللفظ لان الشيء  
 اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دورا بل بما يتسلسل ان يسميته الدور بالتسلسل عند المصارع  
 وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد  
 موصوفة بعد معين ولو كان في كغير متناهية ولا معا كما مر ويكون كل واحد منهما مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد  
 جملة البذر المولدة لها ويحكم التفاضل بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكر  
 وكما فرضت في جملة الاشياء شجر مولد بالفتح صفة يكون في جملة البذر وبذور وهو مولد بالكر صرف ليحصل التكافؤ بينهما والا

في بيان قطع السلسلة  
 المقصد السادس والاربعون  
 المقصد السابع والاربعون في بيان الترتب

طه اي العلامة الشهري في كتاب مصارع الحكماء  
 المقصد الثامن والاربعون في بيان كبر العلامة

طه اي عنوان  
 في بيان الترتب  
 المقصد الثامن والاربعون

اكان كل من رمولد ومولد انهم حيث التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها  
سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذر وتكون تارة مساوية لجملة الاشجار بما فيها وتارة لبعضها ثم  
ذلك لبذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تماما وان كان بلا تناه لما فرض مولدا ويكون  
ايضا علمه لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذر والغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار تماما بحيث لا يشذ عن شي  
على ذلك لبذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذريعتين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التصانيف  
ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزايد قلت سبب لكن يقين الطريق ليس من باب المناظرة ثم جملة البذر والغير المتناهية  
من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازاها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر ويكون  
الاشجار يولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحدين هو مولد بالكسر صرف فيحصل الكفاية المطلوب فيكون جملة البذر وحيث  
عنه شيء موقوف على ذلك البذر المفروض وقل فيه هذا الشجر المولد بالكسر قد كان في الاشجار موقوفا على ذلك البذر وقل في ذلك البذر  
المفروض الى الشجر المفروض والعكس لعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه بخضا المقصد التاسع والاربعون في برهان  
ذكرة بعض المحققين واري التسمية برهان التوقف من الطرفين وهو انه لو لم يكن في الوجود وجب بل إمكانات غير  
متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد على وجود ما فاجاده موقوف على وجوده وبالعكس هو وجوب الدور  
قال كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام محل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والافظا هراة انما  
التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى المقصد المحسوسون في برهان البطلان بالتسلسل  
في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصديقات وتقريره انه لو لم يكن شيء من التصورات والتصديقات  
بديهي بل كان حصول كل مما فوقه لا الى النهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى ارتسام مبادي الغير  
المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيما بنا على حدوث النفوس كما هو المحقق على المشيئة  
فالملزوم مثله وقد يعلم الدليل حيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن بان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنهما  
متناه اما على تقدير حدوثها فظاهرا ولما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيلواني وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع  
الادراكات الحسولية واري التسمية برهان الحدوث ورو عليه من مجرد انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مقتضا  
حدوث النفس لا لوجوده على تقدير قدمها سلمنا ذلك لكننا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدرجة  
بالادراك الحسولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدا ووقد يرده على وجود مرتبة العقل الهيلواني على كل تقدير باستلزامه  
المحال كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نفيه ههنا خوفا عن الاطالة المقصد الحادي والعشرون  
في ما ذكره السيد الهروي في حواشي شرح التمهيد الجليلي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات  
والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداية فالملزوم مثله وجب الملازمة  
ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعروف بالكسر بالذات وبالمعروف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول  
كل مما فوقه كان كل منهما بالعرض واري التسمية برهان حصول العرضي واورده عليه ان هذا الدليل لا يستقيم على  
مذهبه من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعروف بالكسر بالذات وبالمعروف بالفتح بالعرض وهو مذموم سخيف  
لم يعلم الى الآن دليل قوي عليه الجهم هو على ان فيها حصولا بحصول المعروف بالكسر ولا ثم بتوسطه يحصل المعروف بالفتح فلو

الاشجار المولدة من البذر

المقصود التاسع والاربعون

المقصود الحادي والعشرون

كل منها على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه فان قلت المعروف عين المعرفة  
 ومساوي له لاسيما اذا كان جميع اجزائه حداتا ماله فان كان هناك حصولا يلزم ان يكون لشيء واحد حصولا لان  
 قلت العينية الذاتية لا تتأني المتأثرة الاعتبارية فبينهما تغايرا بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولا فانهم  
 المقصد الثاني والخمسون في برهان ذكره لا يبطال لا تنافي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام وسموه  
 برهان التناسب وتقريره انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل ناخذ منها جملة متناهية وتركيب منه  
 جسما ثم نقول من العلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى اجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازيد الحجم فتمتلكه  
 انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتقتا صهما فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الاجزاء ولما كانت الاجسام والابواب  
 متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي  
 وهو مستنع واوراد عليه بوجوه منها انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال  
 ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان حجمه زيدا وازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزائه متناهية نسبة حجمه الى  
 حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي ليس كذلك واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح  
 الاشراك بان النسبة هي اية احد المقادير من الآخر واذا قلنا اى هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثة اربعة او غير  
 ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسوب وضم اليه امثاله يصير مثلا للنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان ينسب  
 الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما مالم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولاً ثم نسبة حده  
 العلامة الرازي في المحاكات بان الجسم لو كان مثافا من اجساما وكان الحجم زيدا وحسب ازدياد اجزائه  
 وكل عدد يفرض من تلك الاجسام بل احد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة  
 فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل لفائدة تمام الحجته ومنها انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصميمة  
 التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا وجوابه ان كلامنا بعد التزم  
 تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر ليرجع لهما عاد مشتركة هو الجزء  
 الوجه فيكون النسبة بينهما ايضا عددية ولنذكر هنا حكاية لطيفة على في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد منظر  
 اصحاب الجزاء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزاء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا  
 يقطع جسمه مسافة محدود الا في زمان غير متناهية لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز اخر فاذا كانت  
 الاجسام غير متناهية كان زمان القطع غير متناهية فارتكبوا القول بالطفرة والزمواهم ايضا بان كون الجسم متناهيا على  
 ما يتناهي من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناهية فالتمزوا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام لزم اصحاب  
 تناهي الاجسام بتجزية اجزائه القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزء واحد الكون القريب البطيء من البعيد فالتمزوا  
 ان البطيء يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفلك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشبيح  
 بين الطائفتين بالطفرة والتفلك وذكر في الشفايذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفرقيان المناظرة  
 قال الفرقي الاول اى اصحاب الجزاء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي اطل  
 بيان الملازمة ان الاجسام لو كانت غير متناهية لكانت للجسم قسم والصفات في اقسام الى غير النهاية والحركة انما يتجزى

المقصد الثاني والخمسون في برهان التناسب  
 في شرح الاشراك بان النسبة هي اية احد المقادير من الآخر  
 واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح العلامة الرازي في المحاكات

تبلغ غاية المسافة او بلغت الى الغنصها وانما بلغت اليها وابلغت الى النصف لغنصها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف  
الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوا بها وضحة بنيت المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين  
فمن حاك حكي اني رايت شخصين تيمر كان احدهما سيرع الحركة جدا والاخر بطي الحركة في الغاية ولم يمتحن السيرع المبطر  
اصلا ومن قابل اني لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها بغلته ولا يفرغ من قطعها لانها مكتبة مما لا يتناهي  
والمثل الاول للقدمار والثاني للمتأخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاذ الى القول بالطفرة  
وهي ان تيجر جسم صا من المسافة ويحصل في صاخر من المسافة من غير ملاقاتة الوسط ومحاذاتة فاوردوا لوان ذلك  
مثلا و هو ان الدائرة العظيمة من الرحي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتهما متساويتين كانت  
المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير في الوسط ضرورة ان الرحي متصل بتميزم لبعضه بعض فتبين ان  
الصغيرة تتحرك وتقل طرفاتها والعظيم تتحرك ويكثر طرفاتها اما عددا ومقدرا حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما اتوا  
الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تكمين الصغيرة من السكون حتى  
حكمو بان الرحي يتفلك جزرا با عن الحركة فوقع احداهما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفليك خاتمة اخرج  
من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد بوجه منهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز  
فيه جانب عن جانب او لا تميز فان كان الاول لم يكن عدما محض لان النصف المحض للخصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل  
الامتياز بل للبدوان يكون امرا وجوديا ولا شك في انه يكون مشا لليرفيكون مقدر او جسما فالخارج عن كل اجسام  
جسم هذا خلف وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكم به العقل بدهته لانه جازم بان الطرف الذي  
يلك القطب الشمالي مثلا غير الذي يلي القطب الجنوبي وانكاره مكابرة و اجواب عن ان المتكلمين سلموا اجزاء غير متناهية  
خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة وفيه ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له الا في الذهن والذي لا  
وجود له الا في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان في ذلك ضيا كما زبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاجزاء في  
نفس الامر و ليعود الالتزام و اما الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يميز فيه جانب عن جانب وان الحكم بهذا التمييز  
هو الوجه لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا في المحصل ومنها ان ما ورا العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما  
يوازي النصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود وجوابه على ما في المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفوس الامر  
ومنها ان الوهم فضا واقفا على طرف العالم فان امكنه مديده في ما وراه فثم فضا وجودا لا استحالة مديده في عدم الفضا  
فيكون متقدرا ايضا لان ما يسوع اصبح اقل مما يسوع اليد وان لم يكن مديده فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين فثم بعد اما  
مجرد وادوى وجوابه على ما في حكمة العين وغيره ان اختار الشق الثاني ونقول ليس امتناع مديده هناك لعدم وجود  
جسم مانع بل لعدم فضا وهو شرط اقول في ضعف ظاهر فان منع الفضا هناك يكاد ان يكون مكابرة والاوله  
التي افادوا عليها في كتبهم كلها لا تخلو عن شئ ومنها ان جسم ما بهية كلية فيمكن لما افادوا غير متناهية عقلا فاذا وجدت  
تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية و اجاب عنه في حكمة العين وغيره باننا لا نسلم ان ما بهية الجسم كلية ليقضه  
امكان وجود الاجسام الغير المتناهية على اننا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها بغير نهاية  
لاننا في ما وديناه و قد رشح العلادة قطب المحققين في حوشى حكمة العين بان الحكم مدعى لاستناعها والامكان يتناهية

ما

ما

ما

ما

ما

نیز در بیان و شرح

انتهی و فيه ما فيه فان الحكيم انما يدعى امتناعا بالغير فالامكان الذاتي لا ينافية وقال الفاضل الشيرازي في حواشيه  
 اقول لنا ان نستمد للمنع المذكور في المتن بثلاثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليلا لا يمنع نفس لقصوره من كون  
 شركة بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الفرضية وثانيها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه  
 في افراد كثيرة مطلقا وثالثها انه يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستدفع  
 بالتخصيص الذي ذكره السيد في حواشيه حيث قال اي مكنة والالم تيم المقصود ويبقى الآخران ولم يتوجه في المتن والشرح  
 اليهما لعدم مطالبتهما الواقع فيصير كلاما جديليا انتهى هذا ولما اجر الكلام الى هذا المقام ختمته بختم الاختتام حامدا للخبر  
 العلامة ومصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس الرابع والعشرين من الربيع الآخر من اشهر رجب سنة  
 ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة سيد الثقلين عليه على آله صلوة رب المشركين حين اقامتني بالوطن حفظه  
 عن سرور الزمين والرجوع من الناظرين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا الى بالخير في الدنيا  
 والعقبى والنجاة عن كل ضير في الآخرة والاولى غسل لسان يرحمني بدعائهم سبحانه خير من امان خير من ارجاب

# ختم الطبع

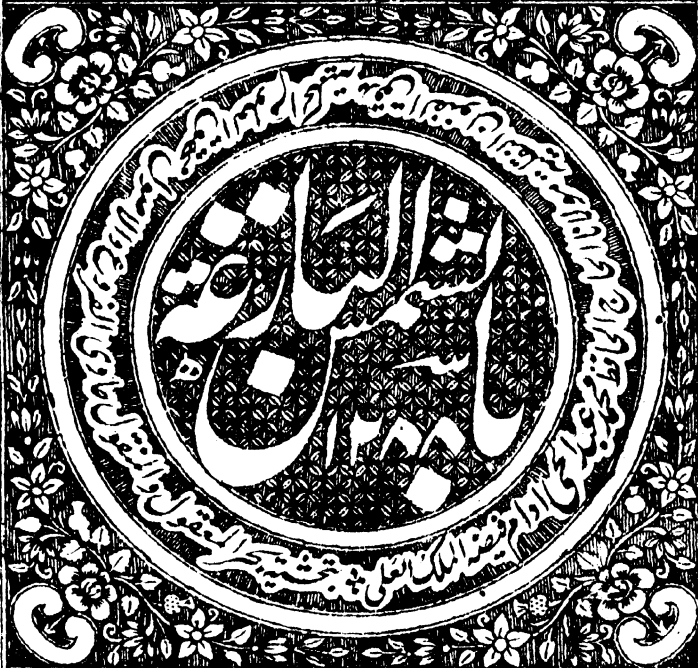
محمدك يا من قصرت عن اظهار صفاته لسان الحامدين ووعجزت عن ادراك سمات آياته عقول العارفين بدبت في الايسر  
 رسوله فاتم النبئين وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى اهل بيته واصحابه شدا وقواعد الاحكام وسوسوا اصول الدين  
 وبعد فهذا هو الكلام المتين بدل هو دستور الحق وتسطا ص اليقين في تنقيح البراهين الذي لم نظفر مثلها احد  
 من الفضلاء السابقين لانها كانت تشتتة في زبر المتقدمين ولم يطالع عليها احاد من العالمين فاللقطها خير اللقطة  
 بالمه والسايقين براسل المحققين فخر المدققين اعلم العلماء الماهرين في عقل الفضلاء المتبحرين جامع بحري المعقول  
 والمنقول وحاوي الفروع والاصول هو لاي البحر العلامة واستاذي السميع القمقام السنوقد يبلغ الحاج  
 الحافظ مولانا محمد عبد المحي ادام الله ظلته العالي بما نورث الايام وظلمت الليالي ابن العالم الجليل الفاضل  
 البليل المولوي محمد عبد الحكيم احد اسد في جنات النعيم ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة  
 ونهاية الرشاقة فاعتنى لطبا وجمد الزمان محمد عبدا الواحد خاندان ابن المغفور

محمد مصطفیٰ خاندان اسكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
 والمائتين من الهجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
 نادام ودو القسرين نمقه احوج المرؤبين الے  
 ربه العالی ذی العلیٰ السید محمد مرتضیٰ  
 غفر الله له ولوالديه يوم النحر اء  
 ۵ ۵ ۵ ۵ ۵ ۵

نیز در بیان و شرح

وَرَبُّكَ كَرِيمٌ  
عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
تَرْجُومَةُ التَّائِبِينَ شَرْحُ حِكْمَةِ الْبُرْهَانِ الْمُسْتَشَارِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
تَرْجُومَةُ التَّائِبِينَ شَرْحُ حِكْمَةِ الْبُرْهَانِ الْمُسْتَشَارِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
تَرْجُومَةُ التَّائِبِينَ شَرْحُ حِكْمَةِ الْبُرْهَانِ الْمُسْتَشَارِ



**ملحوظ**

من العلوم الاوائل التي اوردت في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

**من قوله** في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

**من قوله** في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

**من قوله** في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

**من قوله** في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

في تقديم الاولي على الاعلى ثم ان اول ما يسمي ان يحكي في العلم الاولي الموسوم بالطبيعي في الامور العامة  
للطبيعات وذاك كتاب سمع الطبيعي ثم يحكي في الاجسام والصور والحركات الاولي في عالم الطبيعة  
وفي احوال الاجسام التي لا تغدو ولا يفسد ومنها ما يفسد ومنها ما لا يفسد ومنها ما لا يفسد ومنها ما لا يفسد  
عناصرها وذاك كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولي العنصرية وفعالها لانها الصادرة عن  
من تاشيرات الاجزاء السابتة وهي الامزجة المتولدة منها وذاك كتاب الفاعل والافعال ثم في احوال  
طبقات الكائنات فينبغي ان يفسر في الاقسام العنصرية والاعنصرية فانها الى العناصر اقرب  
وذلك كتاب الكائنات العنصرية والمعان والمعدنية والاعنصرية والاعنصرية والاعنصرية والاعنصرية  
في النبات والحيوان وذاك كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات واذ كان كتابا في النبات  
والحيوان فمعه كتب شامية واذ كان الاهم من احوال النبات والحيوان باهي من تلقاها  
وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعلم النبات والحيوان وما يخص  
به الحيوان بل وما يخص به الانسان وكان الموقوف في كتابي النبات والحيوان من احوالها البتة  
مع كنه تبيها وشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب بنا على الاستقرار  
الذي ليس به لما في وتفرق ولم يكن تلك الاحوال صعبة عن تطويع الاختلاف بحسب الامكنة  
والاشغية بحسب المازمنة اليها رأينا حذفا مما احدث بهذا المختصا فقصرت عليه على استة الاولي من اجزاء  
الطبيعي وعقدنا لكل منها فقلت النفس الاولي في سمع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولي  
وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاولي في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعات  
وتعديله المبادي والاسباب مما اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو  
واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او لما هو ذاتي له ونوع  
من هذا صور كانت اواعراضا او شتقة منها والجسم هو الجوهري الذي يمكن ان يفرص فيه  
امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لها كوك وكونه بهذه الصفة هو صورة التي  
بها صار جسما وليست جسمية منبوطة بالاستعدادات الموجودة والمفرقة بالفضل فربما تغت  
تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجثة المذكورة وما يلحقه من تلك الجثة يسمى طبيعيا نسبيا  
الطبيعية وتعرفنا اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصد منها واذ يستتبع في العلم

من قوله في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
من قوله في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
من قوله في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

من قوله في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
من قوله في كتابنا من العلوم الاوائل  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا  
منها ما كان من العلوم التي لم تكن قد اوردت  
في كتابنا من العلوم الاوائل في كتابنا

في قوله  
 ان العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيفسلم منها  
 وبين في العلم الاعلى واما انيتها فتوضح مساواة اكانت مباديها واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة  
 من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فمبغى ان يتبدى في التعليم المشتركة فان العامة  
 كاجنسيات اعرف عن العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان العناية  
 التي تجريها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاحتم النظام بوجودها او شخصيات ايضا  
 مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والانتقاص النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه  
 اذا اشتركت قوة نفسانية توضح فالشخصيات اعرف اذ منها تيسر الكليات ومع ذلك فالشخصيات  
 يتبديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى بلغنا تصور الشخص انما كان شرح  
 زيد من حيث هو هذا الجسم ايق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي  
 الموضوع الاعلى فالشخص غير بما معنى انه عليه مبادي اربعة اثبات منها داخلان فيه الهبوطي والصوره  
 واما احق باسم المبادي واخران خارجان الفاعل والغايه وهما اخرى باسم الاسباب وله من جهة  
 ما هو متغير او مستكمل او كان زيادة مبدى متبع الاولين وهو اليوم اقول قد عرفت في كتابنا ان  
 ان من العلوم هو علمي ومنها علوم غيرية فالعلم الذي نحن بصدده اعني ابي علمي علم جزئي موضوعه الجسم  
 المحسوس من جهة ما هو واقع في التغيير وانه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وسنعرف الطبيعة بوجه  
 في عين اللواحق والعوارض الذاتية للجسم تلكا الجسم او النوع منه واللواحق ذاتي الاول نوع منه فالاول  
 نحو قولنا كل جسم فلان جسم في الثاني نحو ان الموارح رطب والثلث نحو ان الحركة تكون في متحولات  
 اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كل كما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي اذ ادت سرعة ثم اللواحق  
 الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ مسيل فمبدأ الميل صورة والصوره وان كانت جزئ  
 مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعه تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات  
 تكون بالحقه للمواد التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اجزا كما في قولنا كل جسم فلان  
 شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم السحري والجنات يجب ان يكون  
 فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجسم الذي يمكن ان يعرف

في قوله  
 ان العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيفسلم منها  
 وبين في العلم الاعلى واما انيتها فتوضح مساواة اكانت مباديها واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة  
 من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فمبغى ان يتبدى في التعليم المشتركة فان العامة  
 كاجنسيات اعرف عن العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان العناية  
 التي تجريها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاحتم النظام بوجودها او شخصيات ايضا  
 مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والانتقاص النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه  
 اذا اشتركت قوة نفسانية توضح فالشخصيات اعرف اذ منها تيسر الكليات ومع ذلك فالشخصيات  
 يتبديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى بلغنا تصور الشخص انما كان شرح  
 زيد من حيث هو هذا الجسم ايق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي  
 الموضوع الاعلى فالشخص غير بما معنى انه عليه مبادي اربعة اثبات منها داخلان فيه الهبوطي والصوره  
 واما احق باسم المبادي واخران خارجان الفاعل والغايه وهما اخرى باسم الاسباب وله من جهة  
 ما هو متغير او مستكمل او كان زيادة مبدى متبع الاولين وهو اليوم اقول قد عرفت في كتابنا ان  
 ان من العلوم هو علمي ومنها علوم غيرية فالعلم الذي نحن بصدده اعني ابي علمي علم جزئي موضوعه الجسم  
 المحسوس من جهة ما هو واقع في التغيير وانه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وسنعرف الطبيعة بوجه  
 في عين اللواحق والعوارض الذاتية للجسم تلكا الجسم او النوع منه واللواحق ذاتي الاول نوع منه فالاول  
 نحو قولنا كل جسم فلان جسم في الثاني نحو ان الموارح رطب والثلث نحو ان الحركة تكون في متحولات  
 اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كل كما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي اذ ادت سرعة ثم اللواحق  
 الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ مسيل فمبدأ الميل صورة والصوره وان كانت جزئ  
 مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعه تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات  
 تكون بالحقه للمواد التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اجزا كما في قولنا كل جسم فلان  
 شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم السحري والجنات يجب ان يكون  
 فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجسم الذي يمكن ان يعرف

في قوله  
 ان العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيفسلم منها  
 وبين في العلم الاعلى واما انيتها فتوضح مساواة اكانت مباديها واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة  
 من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فمبغى ان يتبدى في التعليم المشتركة فان العامة  
 كاجنسيات اعرف عن العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان العناية  
 التي تجريها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاحتم النظام بوجودها او شخصيات ايضا  
 مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والانتقاص النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه  
 اذا اشتركت قوة نفسانية توضح فالشخصيات اعرف اذ منها تيسر الكليات ومع ذلك فالشخصيات  
 يتبديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى بلغنا تصور الشخص انما كان شرح  
 زيد من حيث هو هذا الجسم ايق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي  
 الموضوع الاعلى فالشخص غير بما معنى انه عليه مبادي اربعة اثبات منها داخلان فيه الهبوطي والصوره  
 واما احق باسم المبادي واخران خارجان الفاعل والغايه وهما اخرى باسم الاسباب وله من جهة  
 ما هو متغير او مستكمل او كان زيادة مبدى متبع الاولين وهو اليوم اقول قد عرفت في كتابنا ان  
 ان من العلوم هو علمي ومنها علوم غيرية فالعلم الذي نحن بصدده اعني ابي علمي علم جزئي موضوعه الجسم  
 المحسوس من جهة ما هو واقع في التغيير وانه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وسنعرف الطبيعة بوجه  
 في عين اللواحق والعوارض الذاتية للجسم تلكا الجسم او النوع منه واللواحق ذاتي الاول نوع منه فالاول  
 نحو قولنا كل جسم فلان جسم في الثاني نحو ان الموارح رطب والثلث نحو ان الحركة تكون في متحولات  
 اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كل كما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي اذ ادت سرعة ثم اللواحق  
 الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ مسيل فمبدأ الميل صورة والصوره وان كانت جزئ  
 مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعه تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات  
 تكون بالحقه للمواد التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اجزا كما في قولنا كل جسم فلان  
 شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم السحري والجنات يجب ان يكون  
 فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجسم الذي يمكن ان يعرف

قوله  
الاصناف الاربعة عشر لكونها من جنس واحد

قوله  
الاصناف الاربعة عشر لكونها من جنس واحد

فيه استداوات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على رؤيا قامة فاما عرض فيهِ والاسمي بالاطول وما يفرض فيه ثانيا متقاطعا له على قامة سمى بالعرض وما يفرض ثانيا متقاطعا له الكسبي بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوه الطويل العرض العميق والاعرض بالعرض بهننا الجسم عرض للحالات حتى يتفحص الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض ما يقدر الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شئ مع بقا حقيقة ذلك الشئ واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطا بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل والمفروض كذا حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا ومفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة لئلا يفتى ذلك الجسمية وايضا كما استلزام امتدادات موزونة او مفروضة بالفعل فتعريف في الوجود او الفرض لم يتغير الجسمية وانما لم يقبل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لغيرها كما فعل بحسب تفسير الامري بعض الاجسام كما هو في الجواهر لكن الجسمية لا يتخييل بحال فرضها فيه وكل من جسم من حيث وقوعه في التغيير واليقظة من بعد جوده الصور والاشياء السمي طبيعيا نسبة الى الطبيعة واستمر فيها وانما نسبت اليها لان ذوقها الامور بعضها موزونة للطبيعة كالاجسام وبعضها انما ارضتها منها كاللواقح والوحي في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة انفس الصورة المقومة او كما انها جزئها يعرف كما ذكرتم في كون الصور من لواقح الاجسام وانما نتج في حكم ان الطبيعة انفس الصورة او كما انها جزئها كما مر انفا وسياتي توضيح فلا يكون الصور موضوعات لها بل هي اثر للطبيعة التي في الامام مثلا وفس على ذاتها علمه يستفيض في العلم الاعلى ان الاله والطبيعية لهامباؤا واسباب وقد تبين في كسب سبب ان العلم بكل الاله مبدرو سبب انما يتحقق ويكون علما يقينيامن جهة العلم بمبدوره وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حد ودا التي هي مباد وتصوية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل لمن معرفة مباد واسبابها او انية مباد المبادي والاسباب علم بهننا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكما يجب ان يعلم من احوالها جزئ عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية وانما ما هيتهما متحقق وتوضع بهننا ويكون من المبادي التصديقية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسبابها مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يتبين في التعليم المبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك بحسب الجنسيات والنوعيات

قوله  
الاصناف الاربعة عشر لكونها من جنس واحد

قوله  
الاصناف الاربعة عشر لكونها من جنس واحد

قوله  
الاصناف الاربعة عشر لكونها من جنس واحد

ان من انواعها ان يكون لها صفة واحدة  
منها ان يكون لها صفة واحدة  
منها ان يكون لها صفة واحدة  
منها ان يكون لها صفة واحدة

واعرف النوعيات بحجودها المشتبهة على جنسيات فان المعرفة بحجودها اقدم من معرفة المحدود وانما  
سائر الاسوع العامة والخاصة فلها اسوة بما فان الاعلم بوجوبها وابدائها انما اعلم من الجزئيات من جها  
متكثرة فيكون اعرف غالباً من الاخص وبالحجة فلما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها  
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها وما ذكرنا من اعرفية الاخص من الاخص  
مجرد ذلك هو المنطوق ومنها وانما عند الطبيعة فالعكس فان الغاية التي تقصد بها الطبيعة بالذات انما هي  
النوعيات والجنسيات فان النظام انما يتجه الى انواع فقط في الطبيعة الكلية واما الاجناس فلما تقصد بها  
بالفعل ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها وقت الطبيعة عندها ومقصودها بالذات عرف ما يقصد  
بالفعل وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاخص انما هو بين الانواع والاجناس فلا يريد ان الامر  
بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او جنسية ليس كذلك ان الشخصيات ليست مقصودة بالذات  
في الطبيعة الا ان الطبيعة التجريبية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية  
لا تنقض النظام الكلي بفسادها واما النسب بين الاسوع العامة والجنسيات والنوعيات بين الاشياء  
في الاعرفية العقلية فلا ان اعتبر عارفة مجرد العقل لا يدرك الشخصيات مجرد ذاته بل بالاشارة الى قوتها نفسها  
واما اذا اعتبر عارفة بالاشارة الى الكليات التي هي اشياء عارفة او منتهية من الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو  
اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتحصيل وان كان انما يتهدى من شخص لكن من شخص  
اشبه من نسبة المعنى العامي ثم يتهدى حتى يبلغ الشخص الصنف فاما اذا انما انما يتهدى من شخص  
هو هذا الجسم يكون سبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا سبق من ليلوا من حيث هو هذا الانسان  
وهذا سبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان  
معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصنف واما ما قبله شخص منته فان الشخص المنتهى يطلق على معنيين شخص  
الاشارة الى المعنى الواحد وهو غير معين من كلى كحيوان او انسان او حيوان اعني مفهوم فردية صفا في مفهوم  
جنس طبعي او نوع او صنف كعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كما ناسا كان فيمكن في نفس الامر  
ان يكون زيد او عمر او غيره مما والتالي فرد معين غير معلوم فهو في نفس الامر ما زيد او عمر او غيره مما ولا يصلح  
ان يكون ايها كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذين ان يكون ايها منهم صلوحا ناسيا من الشك والتجزؤ  
العقلي فلما ذكرنا مبادئ الموضوع الاخص لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التفسير يقول ان الجسم

واعرف النوعيات بحجودها المشتبهة على جنسيات فان المعرفة بحجودها اقدم من معرفة المحدود وانما  
سائر الاسوع العامة والخاصة فلها اسوة بما فان الاعلم بوجوبها وابدائها انما اعلم من الجزئيات من جها  
متكثرة فيكون اعرف غالباً من الاخص وبالحجة فلما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها  
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها وما ذكرنا من اعرفية الاخص من الاخص  
مجرد ذلك هو المنطوق ومنها وانما عند الطبيعة فالعكس فان الغاية التي تقصد بها الطبيعة بالذات انما هي  
النوعيات والجنسيات فان النظام انما يتجه الى انواع فقط في الطبيعة الكلية واما الاجناس فلما تقصد بها  
بالفعل ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها وقت الطبيعة عندها ومقصودها بالذات عرف ما يقصد  
بالفعل وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاخص انما هو بين الانواع والاجناس فلا يريد ان الامر  
بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او جنسية ليس كذلك ان الشخصيات ليست مقصودة بالذات  
في الطبيعة الا ان الطبيعة التجريبية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية  
لا تنقض النظام الكلي بفسادها واما النسب بين الاسوع العامة والجنسيات والنوعيات بين الاشياء  
في الاعرفية العقلية فلا ان اعتبر عارفة مجرد العقل لا يدرك الشخصيات مجرد ذاته بل بالاشارة الى قوتها نفسها  
واما اذا اعتبر عارفة بالاشارة الى الكليات التي هي اشياء عارفة او منتهية من الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو  
اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتحصيل وان كان انما يتهدى من شخص لكن من شخص  
اشبه من نسبة المعنى العامي ثم يتهدى حتى يبلغ الشخص الصنف فاما اذا انما انما يتهدى من شخص  
هو هذا الجسم يكون سبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا سبق من ليلوا من حيث هو هذا الانسان  
وهذا سبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان  
معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصنف واما ما قبله شخص منته فان الشخص المنتهى يطلق على معنيين شخص  
الاشارة الى المعنى الواحد وهو غير معين من كلى كحيوان او انسان او حيوان اعني مفهوم فردية صفا في مفهوم  
جنس طبعي او نوع او صنف كعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كما ناسا كان فيمكن في نفس الامر  
ان يكون زيد او عمر او غيره مما والتالي فرد معين غير معلوم فهو في نفس الامر ما زيد او عمر او غيره مما ولا يصلح  
ان يكون ايها كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذين ان يكون ايها منهم صلوحا ناسيا من الشك والتجزؤ  
العقلي فلما ذكرنا مبادئ الموضوع الاخص لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التفسير يقول ان الجسم

واعرف النوعيات بحجودها المشتبهة على جنسيات فان المعرفة بحجودها اقدم من معرفة المحدود وانما  
سائر الاسوع العامة والخاصة فلها اسوة بما فان الاعلم بوجوبها وابدائها انما اعلم من الجزئيات من جها  
متكثرة فيكون اعرف غالباً من الاخص وبالحجة فلما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها  
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئها وما ذكرنا من اعرفية الاخص من الاخص  
مجرد ذلك هو المنطوق ومنها وانما عند الطبيعة فالعكس فان الغاية التي تقصد بها الطبيعة بالذات انما هي  
النوعيات والجنسيات فان النظام انما يتجه الى انواع فقط في الطبيعة الكلية واما الاجناس فلما تقصد بها  
بالفعل ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها وقت الطبيعة عندها ومقصودها بالذات عرف ما يقصد  
بالفعل وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاخص انما هو بين الانواع والاجناس فلا يريد ان الامر  
بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او جنسية ليس كذلك ان الشخصيات ليست مقصودة بالذات  
في الطبيعة الا ان الطبيعة التجريبية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية  
لا تنقض النظام الكلي بفسادها واما النسب بين الاسوع العامة والجنسيات والنوعيات بين الاشياء  
في الاعرفية العقلية فلا ان اعتبر عارفة مجرد العقل لا يدرك الشخصيات مجرد ذاته بل بالاشارة الى قوتها نفسها  
واما اذا اعتبر عارفة بالاشارة الى الكليات التي هي اشياء عارفة او منتهية من الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو  
اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتحصيل وان كان انما يتهدى من شخص لكن من شخص  
اشبه من نسبة المعنى العامي ثم يتهدى حتى يبلغ الشخص الصنف فاما اذا انما انما يتهدى من شخص  
هو هذا الجسم يكون سبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا سبق من ليلوا من حيث هو هذا الانسان  
وهذا سبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان  
معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصنف واما ما قبله شخص منته فان الشخص المنتهى يطلق على معنيين شخص  
الاشارة الى المعنى الواحد وهو غير معين من كلى كحيوان او انسان او حيوان اعني مفهوم فردية صفا في مفهوم  
جنس طبعي او نوع او صنف كعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كما ناسا كان فيمكن في نفس الامر  
ان يكون زيد او عمر او غيره مما والتالي فرد معين غير معلوم فهو في نفس الامر ما زيد او عمر او غيره مما ولا يصلح  
ان يكون ايها كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذين ان يكون ايها منهم صلوحا ناسيا من الشك والتجزؤ  
العقلي فلما ذكرنا مبادئ الموضوع الاخص لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التفسير يقول ان الجسم



ان زاد علوه او يغير نيتا كما في الاشتقاق المذوق للنفس الذي يشترك في صور الحروف باسمها واما الطنفة فانها  
 مشتركة فيها الصور اطروف التي تتخذ متبايناً وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتابات لتمثيل انا خلقنا  
 الانسان من سلاسله من طين ومن جنته ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة اعتبار  
 تحايله اليها اسطقسا اذا اسطقس بسط اجزا المركب وترى ما يخص الميولي بما يقبل صورة جوهرية من الميولي  
 بهذا المعنى الاصل الميولي الاول القابل للصواعق والجمعية التي للسانها واما قبولها لصور المركبات  
 فبالواسطة فانها بعد ان تصور لصور البسائط تستعقب قبول صور المركبات وبه الميولي اعني الاول حتى  
 المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام بسيطة تخصوصها بالاضداد والامكانات فعادة مبدية  
 ومن الاصول لموضوعه الميزن على ما في الفلسفة الاولى ان الميولي الاول لا تقوم بدون جسمية والادون  
 نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن يتباينك مشيوايات غير الاله التي وهي تتكون  
 وتفسد وهي اجسامهم في انفسها كما تشب للسريوكما يخص الميولي بالقابل لاصوة الجوهرية فيخص الموضوع بها بكل  
 هيمنة عرضية فاذا تيسر الى مقبول احد يمكن ان يكون شيء ميولي موضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل  
 واضد ميولي وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالتصاير بالقياس الى نوعيات المركبات والى سميات  
 عرضية تحلها بهي واما مادة ربها نعمتي تطلق على ما يقبل امر يكون منتهقا ثانياً ان لم يكن حالاً فيها كالمركب المنفصل  
 ومنه يقدر في الفلسفة الاولى كل شئ مستوي بمادة ومدة ونفس الانسانية شئاً شئاً على ارضي المشايخين والمادة التي هي  
 مسبوقة بها انما هي البدن ولكنها شبيهة بالمقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة العلوية  
 البتة فان المادة غير من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فاعتلتان داخلتان في قوام  
 والاو في تصور على الخرافة امان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يقدر اليه التقوم  
 ولا يظهر له وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه بالنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان  
 فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل للمادة الاولى متقومته بالنفس بل بصور  
 العنصرية الحالية منها وكما النفس الانسانية متقومته بالمادة الاولى بل هي سفار قد لها بالقوام وان كان  
 البدن شرطاً في جهتها لكن للمادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القرية فهي البدن التي تشمل على الا  
 والقوى وتقوم بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا  
 بالمادة لكنه يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بفارقه كما في النفس والبدن المقولين للانسان وبما يطبق في

ان زاد علوه او يغير نيتا كما في الاشتقاق المذوق للنفس الذي يشترك في صور الحروف باسمها واما الطنفة فانها  
 مشتركة فيها الصور اطروف التي تتخذ متبايناً وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتابات لتمثيل انا خلقنا  
 الانسان من سلاسله من طين ومن جنته ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة اعتبار  
 تحايله اليها اسطقسا اذا اسطقس بسط اجزا المركب وترى ما يخص الميولي بما يقبل صورة جوهرية من الميولي  
 بهذا المعنى الاصل الميولي الاول القابل للصواعق والجمعية التي للسانها واما قبولها لصور المركبات  
 فبالواسطة فانها بعد ان تصور لصور البسائط تستعقب قبول صور المركبات وبه الميولي اعني الاول حتى  
 المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام بسيطة تخصوصها بالاضداد والامكانات فعادة مبدية  
 ومن الاصول لموضوعه الميزن على ما في الفلسفة الاولى ان الميولي الاول لا تقوم بدون جسمية والادون  
 نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن يتباينك مشيوايات غير الاله التي وهي تتكون  
 وتفسد وهي اجسامهم في انفسها كما تشب للسريوكما يخص الميولي بالقابل لاصوة الجوهرية فيخص الموضوع بها بكل  
 هيمنة عرضية فاذا تيسر الى مقبول احد يمكن ان يكون شيء ميولي موضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل  
 واضد ميولي وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالتصاير بالقياس الى نوعيات المركبات والى سميات  
 عرضية تحلها بهي واما مادة ربها نعمتي تطلق على ما يقبل امر يكون منتهقا ثانياً ان لم يكن حالاً فيها كالمركب المنفصل  
 ومنه يقدر في الفلسفة الاولى كل شئ مستوي بمادة ومدة ونفس الانسانية شئاً شئاً على ارضي المشايخين والمادة التي هي  
 مسبوقة بها انما هي البدن ولكنها شبيهة بالمقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة العلوية  
 البتة فان المادة غير من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فاعتلتان داخلتان في قوام  
 والاو في تصور على الخرافة امان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يقدر اليه التقوم  
 ولا يظهر له وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه بالنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان  
 فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل للمادة الاولى متقومته بالنفس بل بصور  
 العنصرية الحالية منها وكما النفس الانسانية متقومته بالمادة الاولى بل هي سفار قد لها بالقوام وان كان  
 البدن شرطاً في جهتها لكن للمادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القرية فهي البدن التي تشمل على الا  
 والقوى وتقوم بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا  
 بالمادة لكنه يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بفارقه كما في النفس والبدن المقولين للانسان وبما يطبق في

ان زاد علوه او يغير نيتا كما في الاشتقاق المذوق للنفس الذي يشترك في صور الحروف باسمها واما الطنفة فانها  
 مشتركة فيها الصور اطروف التي تتخذ متبايناً وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتابات لتمثيل انا خلقنا  
 الانسان من سلاسله من طين ومن جنته ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة اعتبار  
 تحايله اليها اسطقسا اذا اسطقس بسط اجزا المركب وترى ما يخص الميولي بما يقبل صورة جوهرية من الميولي  
 بهذا المعنى الاصل الميولي الاول القابل للصواعق والجمعية التي للسانها واما قبولها لصور المركبات  
 فبالواسطة فانها بعد ان تصور لصور البسائط تستعقب قبول صور المركبات وبه الميولي اعني الاول حتى  
 المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام بسيطة تخصوصها بالاضداد والامكانات فعادة مبدية  
 ومن الاصول لموضوعه الميزن على ما في الفلسفة الاولى ان الميولي الاول لا تقوم بدون جسمية والادون  
 نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن يتباينك مشيوايات غير الاله التي وهي تتكون  
 وتفسد وهي اجسامهم في انفسها كما تشب للسريوكما يخص الميولي بالقابل لاصوة الجوهرية فيخص الموضوع بها بكل  
 هيمنة عرضية فاذا تيسر الى مقبول احد يمكن ان يكون شيء ميولي موضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل  
 واضد ميولي وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالتصاير بالقياس الى نوعيات المركبات والى سميات  
 عرضية تحلها بهي واما مادة ربها نعمتي تطلق على ما يقبل امر يكون منتهقا ثانياً ان لم يكن حالاً فيها كالمركب المنفصل  
 ومنه يقدر في الفلسفة الاولى كل شئ مستوي بمادة ومدة ونفس الانسانية شئاً شئاً على ارضي المشايخين والمادة التي هي  
 مسبوقة بها انما هي البدن ولكنها شبيهة بالمقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة العلوية  
 البتة فان المادة غير من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فاعتلتان داخلتان في قوام  
 والاو في تصور على الخرافة امان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يقدر اليه التقوم  
 ولا يظهر له وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه بالنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان  
 فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل للمادة الاولى متقومته بالنفس بل بصور  
 العنصرية الحالية منها وكما النفس الانسانية متقومته بالمادة الاولى بل هي سفار قد لها بالقوام وان كان  
 البدن شرطاً في جهتها لكن للمادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القرية فهي البدن التي تشمل على الا  
 والقوى وتقوم بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا  
 بالمادة لكنه يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بفارقه كما في النفس والبدن المقولين للانسان وبما يطبق في

**قول**

كما في الصور الجوهرية الحادثة وبها المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتحصيل من كانت الصورة ورما يطلق على كل مقبول اما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها

كما في الصور الجوهرية الحادثة وبها المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتحصيل من كانت الصورة ورما يطلق على كل مقبول اما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
ليما هي مادة له ويوجد مادة بالقياس اليها كما والسا تطوفاً لا يكفي بل لا بد ان يكون معها غير ما وجد اما ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اجتماع الناس او من الاجتماع والتكريب فقط كما يحصل من اللينيات ونخشبات او من الاجتماع والتكريب مع الاستحالة كاللبنات من العناصر كالترابق من الحاصل فانها وان خلطت لتكون تريا قابا لفعلها لم يات عليها مادة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كما في جميعها قلت واما الصورة فنعمني بها هيته تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعمقنا اولها الناطقة ورما يخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالجوهرية ورما يخص بالشكل وبهيته للاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة ورما يقال للنوع وحقيقة كل شيء جوهر كان او عرضا نوعا او جنسا والمعقولات المفارقة للصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب فعرفان مما ذكرنا في المادة ونضع هنا ان من الصور ما يتكون بنفسه منها ما ليس كذلك قولنا الصورة فنعمني بها هيته تحل في المادة فيحصل منها مركب سواء كانت جوهرية هو العناصر وعرضية كصورة السرير والصورة قد تعمقنا او بها ما يحصل في القابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منها ما يحصل من الصورة بالجوهرية فلا يسمى للاعراض صوراً ومن الصورة الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو الجسم وهي الامتداد الممكن من فرض الابعاد والتمسك بالهوية على قوامه ورما يخص تخصيصاً زائداً على ذلك فيما بالجوهرية من الجوهرية ورما يخص ببعض العرضية فانه قد يخبرن لشكله وانه المعنى الاصلى وقد يخبرن بهية الاجتماع وقد يخبرن بصورة النظام المستحفظ كالشريعة ورما يفرض الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكانت ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وتيقن حقيقة كل شيء جوهر كان او عرضا نوعا او جنسا وكان لها كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة تجوز اولاً بالارادة تلك الحقيقة من حيثها ثم توسع ثانياً بالارادة الحقيقية مطلقاً منها وتيقن لغير المعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانهما صور جوهرية عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها ولعرفان نسبتان مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزئية لكونها كمالاً للمادة جزئية

لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها

لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها

**قول**  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها

لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها

**قول**  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها  
لان الصورة ليس لها وجودها في ذاتها بل هي صورة للمادة المتقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول يسمى عندها بالتحصيل من كان لعرض رما يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي بوجدتها ان تكون جزءا لها



بصورة كالاشدوا لها عن ما فيها من الميولي متغيرة بها الاستكمال اللهم الا ان يظهر الجسم بسيوطه مستكمل او متغير  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكفي فيما يتعلق بالاستكمال والتغير من بلوق وجوده استكمال او  
المتغير على ما استكمل او تغيره يسبق وجوده اتم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق لعدم  
عليه بل سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلاً من افيدي بالعدم عن قابل وجوده  
لئلا يبين بل يوضع ههنا يبين في الفلاسفة الاولى ثم انه انما يسمى بالعدم بغير الاصطلاح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج يولي في الشيء سبوقا من الشيء واما ان خص المبدء بها كما يكون ككسح كونها مع المبدء هو مبدء  
في الوجود فلا يكون بالعدم مبدء لها هو عدم لها الصورة والهيئة ضرورة استحالة محي عنها باوه فلا يكون مبدء  
للبسطة المتكامل والتغير او الكائن ان كل من استكمال والتغير والكون تاما جو بالنسبة تلك الصورة والهيئة فلا يجب  
العدم ثم الميولي تفرق كلاً من وجوده بالعدم بانها تحتاج كلاً منها ولاشي منها يجامع الاخر والصورة تفرق  
العدم بانها وجود انا على الوجود الذي للميولي بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على الميولي في الاعيان  
بل اذا قميس وجود الميولي الى هذه الصورة اذا المتكمن وجوده وكانت القوّة على قبولها موجودة فتعقل عدم  
الصورة عن وجود قابل لها فعدم الوجود بالذات انما تنوع الكذب بل لا تجر فعل من الوجود بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو  
القابل لوجود العدم ويكفي عدم وجوده بالقوّة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل لوجوده بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فساد عدم واذا فسدت كان قلت والاشترك في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كك من الاجسام ماهي قابلة للكون  
اي ما ميولا بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للمقسمين ميولي واحدة بعينها  
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون الفساد ولها ميولي واحدة فالعدم والاشترك في الصورة الواحدة بالعدم  
وذلك في العدم للمضات ايها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها هي الهيئة وهي واحدة بالعموم وان تعمدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوالها كونها بالمشتركة للاجسام والاشترك على نحوين فانه قد يكون في  
واحد بالعدم وكاب للبناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هنا كمن خصي يشتركة في العدم  
بل لهذا المخصوص الذي كذا في نفسه من الامرين كل يتلها فقد كذا الامر الكلي يشتركة في العدم كذا

بصورة كالاشدوا لها عن ما فيها من الميولي متغيرة بها الاستكمال اللهم الا ان يظهر الجسم بسيوطه مستكمل او متغير  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكفي فيما يتعلق بالاستكمال والتغير من بلوق وجوده استكمال او  
المتغير على ما استكمل او تغيره يسبق وجوده اتم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق لعدم  
عليه بل سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلاً من افيدي بالعدم عن قابل وجوده  
لئلا يبين بل يوضع ههنا يبين في الفلاسفة الاولى ثم انه انما يسمى بالعدم بغير الاصطلاح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج يولي في الشيء سبوقا من الشيء واما ان خص المبدء بها كما يكون ككسح كونها مع المبدء هو مبدء  
في الوجود فلا يكون بالعدم مبدء لها هو عدم لها الصورة والهيئة ضرورة استحالة محي عنها باوه فلا يكون مبدء  
للبسطة المتكامل والتغير او الكائن ان كل من استكمال والتغير والكون تاما جو بالنسبة تلك الصورة والهيئة فلا يجب  
العدم ثم الميولي تفرق كلاً من وجوده بالعدم بانها تحتاج كلاً منها ولاشي منها يجامع الاخر والصورة تفرق  
العدم بانها وجود انا على الوجود الذي للميولي بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على الميولي في الاعيان  
بل اذا قميس وجود الميولي الى هذه الصورة اذا المتكمن وجوده وكانت القوّة على قبولها موجودة فتعقل عدم  
الصورة عن وجود قابل لها فعدم الوجود بالذات انما تنوع الكذب بل لا تجر فعل من الوجود بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو  
القابل لوجود العدم ويكفي عدم وجوده بالقوّة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل لوجوده بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فساد عدم واذا فسدت كان قلت والاشترك في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كك من الاجسام ماهي قابلة للكون  
اي ما ميولا بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للمقسمين ميولي واحدة بعينها  
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون الفساد ولها ميولي واحدة فالعدم والاشترك في الصورة الواحدة بالعدم  
وذلك في العدم للمضات ايها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها هي الهيئة وهي واحدة بالعموم وان تعمدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوالها كونها بالمشتركة للاجسام والاشترك على نحوين فانه قد يكون في  
واحد بالعدم وكاب للبناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هنا كمن خصي يشتركة في العدم  
بل لهذا المخصوص الذي كذا في نفسه من الامرين كل يتلها فقد كذا الامر الكلي يشتركة في العدم كذا

بصورة كالاشدوا لها عن ما فيها من الميولي متغيرة بها الاستكمال اللهم الا ان يظهر الجسم بسيوطه مستكمل او متغير  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكفي فيما يتعلق بالاستكمال والتغير من بلوق وجوده استكمال او  
المتغير على ما استكمل او تغيره يسبق وجوده اتم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق لعدم  
عليه بل سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلاً من افيدي بالعدم عن قابل وجوده  
لئلا يبين بل يوضع ههنا يبين في الفلاسفة الاولى ثم انه انما يسمى بالعدم بغير الاصطلاح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج يولي في الشيء سبوقا من الشيء واما ان خص المبدء بها كما يكون ككسح كونها مع المبدء هو مبدء  
في الوجود فلا يكون بالعدم مبدء لها هو عدم لها الصورة والهيئة ضرورة استحالة محي عنها باوه فلا يكون مبدء  
للبسطة المتكامل والتغير او الكائن ان كل من استكمال والتغير والكون تاما جو بالنسبة تلك الصورة والهيئة فلا يجب  
العدم ثم الميولي تفرق كلاً من وجوده بالعدم بانها تحتاج كلاً منها ولاشي منها يجامع الاخر والصورة تفرق  
العدم بانها وجود انا على الوجود الذي للميولي بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على الميولي في الاعيان  
بل اذا قميس وجود الميولي الى هذه الصورة اذا المتكمن وجوده وكانت القوّة على قبولها موجودة فتعقل عدم  
الصورة عن وجود قابل لها فعدم الوجود بالذات انما تنوع الكذب بل لا تجر فعل من الوجود بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو  
القابل لوجود العدم ويكفي عدم وجوده بالقوّة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل لوجوده بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فساد عدم واذا فسدت كان قلت والاشترك في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كك من الاجسام ماهي قابلة للكون  
اي ما ميولا بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للمقسمين ميولي واحدة بعينها  
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون الفساد ولها ميولي واحدة فالعدم والاشترك في الصورة الواحدة بالعدم  
وذلك في العدم للمضات ايها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها هي الهيئة وهي واحدة بالعموم وان تعمدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوالها كونها بالمشتركة للاجسام والاشترك على نحوين فانه قد يكون في  
واحد بالعدم وكاب للبناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هنا كمن خصي يشتركة في العدم  
بل لهذا المخصوص الذي كذا في نفسه من الامرين كل يتلها فقد كذا الامر الكلي يشتركة في العدم كذا

عقله

الاجسام على كونها في العقل  
بعض الاجسام هي اولها من حيث ذاتها لا من حيث  
العقد بعضها فانها في العقل  
الاجسام على كونها في العقل  
بعض الاجسام هي اولها من حيث ذاتها لا من حيث  
العقد بعضها فانها في العقل

منها في صورة مشتركة الاجسام في الميولي ليس من النوا اول والاجسام على تخير منها ما هي قابلية للكون  
والفسا واي ما هيولا با بحيث تتحد بصورة وتختل في اخرى ومنها ما ليس كبل يتدبير ميولا بصورة واحدة فلا يكون  
للقسمين هيولى واحدة بالعد والاشكال كانت هيولى في عينها مستديرة بصورة وغير مستديرة لهما فمما يوجب ان الاجسام  
القابلة للكون انفسا ولها هيولى واحدة بالعد وكما اشترك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النوا  
الاول فان عدم اشكالها في صورة واحدة بالعد وظا وكذا في العدم الذي كالمنا فيه عن المضاد  
فانها واقعدت الصورة تعدت الا عدم المضاد لهما بل الاشتراك في هذه الثابتة من النوا الثاني فان  
الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لهما من الميولي وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وذلك تشترك في ان  
لا بد لهما من الصورة والاجسام مستديرة او لا مستديرة او لا كانه لا بد لهما مع ذلك من العدم وكل من الصورة والعدم معنى  
واحد وان تعدت افراة فلهذا اما الفاعل في الامور الطبيعية فيزاد به مبدأ الحركة في غير من حيث هو غيره  
ولولا ما اعتبرنا ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل فمبدأ الحركة في غير ما هيولى الصلح المادة او تتم يعطى  
الصورة ولعل يعطى الصورة المقوتة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالتحقيق لا يكون من الطبيعيات  
وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان هتاما ميا وعطيان تحقيق ذلك ان كان للطبيعية فاعل اصبا بالعد لا يكون  
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون عليه لما عليه خاصة فلا يحسب طبيعي بل هو انعم ان كان نحاها ما فاعل لكل نحاها  
سوى نفسه ان حيث عنده والما الوجود العموم المحمول على كل الفعل والحيثية لهما فحاج ان حيث عنده ان كيف يجب ان يكون  
قوة وكيف يكون نسبة الى حلولة الفاعل مشترك للطبيعية هو الطبيعية تحدث بانها مبدأ اول الحركة ما هو في وسكونه  
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان سباب حركة في متواليات لانه في الوجود والانسكون  
ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال حركات فظن بعنة ما صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها  
عنها انفسا اما لا ماطريقة واحدة او تفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستخالة البزور والظن نباتات وحيوانات  
او بارادة كتحرك الجيوانات الى جهات والاراي يجوز بين ان القسمين فيما يرمط طريقة واحدة او يفترق ما يدرنا ان الامر  
فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما طناه من صدره عن المتحركات انفسا فمعل من ان كاس من نارج غير محسوس كحسوس  
الذات غير محسوس لتاثيره ولكن يوضع ههنا ويرى عليه في العلم الاعلى ان مبادى نزه الحركات انما هي قوى في تلك  
الاجسام اما قوة تحرك على نارج واحد من غير ارادة وتتم طبيعيا او من ارادة وتتم في تلك اولا على نارج واحد من غير ارادة وتتم في نفسها  
بنائية او من ارادة وتسمى انفسا حيوانية وقد تم الطبيعية فمطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشتمل انفس

منها في صورة مشتركة الاجسام في الميولي ليس من النوا اول والاجسام على تخير منها ما هي قابلية للكون  
والفسا واي ما هيولا با بحيث تتحد بصورة وتختل في اخرى ومنها ما ليس كبل يتدبير ميولا بصورة واحدة فلا يكون  
للقسمين هيولى واحدة بالعد والاشكال كانت هيولى في عينها مستديرة بصورة وغير مستديرة لهما فمما يوجب ان الاجسام  
القابلة للكون انفسا ولها هيولى واحدة بالعد وكما اشترك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النوا  
الاول فان عدم اشكالها في صورة واحدة بالعد وظا وكذا في العدم الذي كالمنا فيه عن المضاد  
فانها واقعدت الصورة تعدت الا عدم المضاد لهما بل الاشتراك في هذه الثابتة من النوا الثاني فان  
الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لهما من الميولي وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وذلك تشترك في ان  
لا بد لهما من الصورة والاجسام مستديرة او لا مستديرة او لا كانه لا بد لهما مع ذلك من العدم وكل من الصورة والعدم معنى  
واحد وان تعدت افراة فلهذا اما الفاعل في الامور الطبيعية فيزاد به مبدأ الحركة في غير من حيث هو غيره  
ولولا ما اعتبرنا ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل فمبدأ الحركة في غير ما هيولى الصلح المادة او تتم يعطى  
الصورة ولعل يعطى الصورة المقوتة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالتحقيق لا يكون من الطبيعيات  
وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان هتاما ميا وعطيان تحقيق ذلك ان كان للطبيعية فاعل اصبا بالعد لا يكون  
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون عليه لما عليه خاصة فلا يحسب طبيعي بل هو انعم ان كان نحاها ما فاعل لكل نحاها  
سوى نفسه ان حيث عنده والما الوجود العموم المحمول على كل الفعل والحيثية لهما فحاج ان حيث عنده ان كيف يجب ان يكون  
قوة وكيف يكون نسبة الى حلولة الفاعل مشترك للطبيعية هو الطبيعية تحدث بانها مبدأ اول الحركة ما هو في وسكونه  
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان سباب حركة في متواليات لانه في الوجود والانسكون  
ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال حركات فظن بعنة ما صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها  
عنها انفسا اما لا ماطريقة واحدة او تفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستخالة البزور والظن نباتات وحيوانات  
او بارادة كتحرك الجيوانات الى جهات والاراي يجوز بين ان القسمين فيما يرمط طريقة واحدة او يفترق ما يدرنا ان الامر  
فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما طناه من صدره عن المتحركات انفسا فمعل من ان كاس من نارج غير محسوس كحسوس  
الذات غير محسوس لتاثيره ولكن يوضع ههنا ويرى عليه في العلم الاعلى ان مبادى نزه الحركات انما هي قوى في تلك  
الاجسام اما قوة تحرك على نارج واحد من غير ارادة وتتم طبيعيا او من ارادة وتتم في تلك اولا على نارج واحد من غير ارادة وتتم في نفسها  
بنائية او من ارادة وتسمى انفسا حيوانية وقد تم الطبيعية فمطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشتمل انفس

منها في صورة مشتركة الاجسام في الميولي ليس من النوا اول والاجسام على تخير منها ما هي قابلية للكون  
والفسا واي ما هيولا با بحيث تتحد بصورة وتختل في اخرى ومنها ما ليس كبل يتدبير ميولا بصورة واحدة فلا يكون  
للقسمين هيولى واحدة بالعد والاشكال كانت هيولى في عينها مستديرة بصورة وغير مستديرة لهما فمما يوجب ان الاجسام  
القابلة للكون انفسا ولها هيولى واحدة بالعد وكما اشترك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النوا  
الاول فان عدم اشكالها في صورة واحدة بالعد وظا وكذا في العدم الذي كالمنا فيه عن المضاد  
فانها واقعدت الصورة تعدت الا عدم المضاد لهما بل الاشتراك في هذه الثابتة من النوا الثاني فان  
الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لهما من الميولي وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وذلك تشترك في ان  
لا بد لهما من الصورة والاجسام مستديرة او لا مستديرة او لا كانه لا بد لهما مع ذلك من العدم وكل من الصورة والعدم معنى  
واحد وان تعدت افراة فلهذا اما الفاعل في الامور الطبيعية فيزاد به مبدأ الحركة في غير من حيث هو غيره  
ولولا ما اعتبرنا ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل فمبدأ الحركة في غير ما هيولى الصلح المادة او تتم يعطى  
الصورة ولعل يعطى الصورة المقوتة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالتحقيق لا يكون من الطبيعيات  
وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان هتاما ميا وعطيان تحقيق ذلك ان كان للطبيعية فاعل اصبا بالعد لا يكون  
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون عليه لما عليه خاصة فلا يحسب طبيعي بل هو انعم ان كان نحاها ما فاعل لكل نحاها  
سوى نفسه ان حيث عنده والما الوجود العموم المحمول على كل الفعل والحيثية لهما فحاج ان حيث عنده ان كيف يجب ان يكون  
قوة وكيف يكون نسبة الى حلولة الفاعل مشترك للطبيعية هو الطبيعية تحدث بانها مبدأ اول الحركة ما هو في وسكونه  
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان سباب حركة في متواليات لانه في الوجود والانسكون  
ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال حركات فظن بعنة ما صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها  
عنها انفسا اما لا ماطريقة واحدة او تفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستخالة البزور والظن نباتات وحيوانات  
او بارادة كتحرك الجيوانات الى جهات والاراي يجوز بين ان القسمين فيما يرمط طريقة واحدة او يفترق ما يدرنا ان الامر  
فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما طناه من صدره عن المتحركات انفسا فمعل من ان كاس من نارج غير محسوس كحسوس  
الذات غير محسوس لتاثيره ولكن يوضع ههنا ويرى عليه في العلم الاعلى ان مبادى نزه الحركات انما هي قوى في تلك  
الاجسام اما قوة تحرك على نارج واحد من غير ارادة وتتم طبيعيا او من ارادة وتتم في تلك اولا على نارج واحد من غير ارادة وتتم في نفسها  
بنائية او من ارادة وتسمى انفسا حيوانية وقد تم الطبيعية فمطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشتمل انفس

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

فيمثل النفس النباتية وانتمى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادته فيكون العنكبوت انما يشك  
بالطباع لكن المتعجبين عنها ههنا والاعراض الطبيعية بوجهها الطبيعية بالمعنى الاول هي بما يكون على الصلابة بينهما  
كما في السنان والورب كما يكون كانها جزئها كما في المركبات ثم الطبيعية تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى  
وجوهها كما يحسنه في كماله من غير ان يكون بعد ان يفيض التذليل الواجب في احتفاظها نوعا او على الاطلاق كما تعتقد من شخص  
للتدبير الواجب في احتفاظها الكل على نظامه لا وجودها متين وات قائمتي الاعيان بل انما هو في تصور قول  
والانما فعل في الامور الطبيعية فيكون بعد الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغارة بالاعتبار كما اذا  
عالج شخص نفسه فانها تاليعا ولا يحرك الى الصحة من حيث هو طبيبة وانما تعالج ويحرك من حيث هو علمي او علمي  
من جهة ما هو علمي غير الطب من جهة ما هو طبيبي يراد بالحركة الواقعة ههنا ما يطلق الخروج من قوة الى فضل  
سواء كان الى صورة جوهرية او هيئية او مادية او بدوية وسواء كانت الحركة المادية او هيئية او مادية او بدوية  
فانما وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني بالاصح بالفاعل صورة جوهرية كانت او هيئية  
والا لم يكن خروجها اليها لغيرها كالاستعداد في كماله الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله  
مما كان وان لم يكن الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله  
المقومة لانواع الطبيعة وهو الفاعل بالحققة للاجسام لا يكون من الطبيعيات ليس على الطبيعى بعد  
يضع ان ههنا هيئا ومعطيا ان يخلق ذلك في وجهه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات الالهية هي  
الفاعل الواحد بالعدد فان كان الطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البته والالكا  
فالاعلان والصفات الطبيعة في حيث لا تكون طبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليتها ايضا الطبيعيات  
ليس عليتها خاصة فكما انه عليتها علمها لئلا يكون الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله الاستعداد في كماله  
من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات عن علمها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذات ذلك الفاعل  
من افعالها الخاصة بها العلم كان من طبيعيات او موقعا على كل منها سوى نفسها في كماله الاستعداد في كماله  
من حيث انه من طبيعيات البته ومن حيث انه علمي ان يكون عليتها لها سواء منها علمية خاصة او بالفاعل  
الواجب بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الصفات الجزئية فان عليتها للطبيعيات علمية خاصة  
في نظر في ان كيف يجب ان يكون في قوته وكيف تسته الى معلولة والفاعل المشترك للطبيعيات بمنه الفاعل  
من الاشتراك هو الطبيعة وليس اشباهاها على الطبيعى كما ينشر اليه بل انما علمها ان يسلم وجودها

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...

من قولنا ان القوة انما هي  
القوة التي لا يكون موتها  
بغيرها وانما هي القوة التي لا  
يكون موتها بغيرها...





لكون ذلك في الوجود في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض

اداه ما يصدر من هذه الكائنات العقلية والاداء  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض

من ذلك في الوجود في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض

لكون الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة سواء اللازم طبيعية واحدة فانما يجب من في الاجسام التي قبلنا  
ما يصدر للارادة كبسوط الحجر لكن الراس لا يمنع من تجويز القسامين فيد ايضا فليس يقض عن ان يكون مما هو لازم  
طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان الموقوف في موضع على ان يكون لا يمكن ذلك  
وان الحركات العقلية المتشابهة كما تصد بارادة ثم ما ذكرناه من وجود تجويز في الوجود ايضا انما هو قبل  
الغشور على البرهان القائم عليه ما يتبادر الى الراجح على سبيل نظر التحسين والجره وهين فانه ما يدري ان  
الاراديا لا تجد له اسبابا خارجية لما رايته من صدور هذه الحركات انفسها فلقن تلك الحركات خارجيا غير محسوس  
الذات او محسوس لذات غير محسوس التاشير فان الحرك قد يكون محسوس لذات لكن لا يوقف على تاشيره في  
بإدى الراجح فانك ذاريت الحد يدحرك الى المغناطيس ولم تكن قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلمك  
لا تفتن لكون المغناطيس هو الحرك ولكن مما يسلم من تسليم الاله والמושوعه وتيرين عليه في علم  
الاعلى ان مساوي هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قومي في تلك الاجسام اي متعلقة  
بها اهم من ان تكون حادثة فيها اولادك اللغوي كون على ما شعر لك رغبة انما هو حرك على نرج واحد  
ارادة تسمى طبيعة او عن ارادة تسمى نفسا فكلية ولا على نرج واحد من غير ارادة تسمى نفسا نباتية وعن ارادة  
تسمى نفسا حيوانية فوجه بذلك متبادر الطبيعة عن المبادئ الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا  
وقد علم الطبيعة عن هذا المصنف فطلق نارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بل ارادة وان لم يكن لازما طريقة  
فتشغل نفس النباتية ونارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان ارادة فتشغل نفس  
الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العقل انما يشك بطباع  
لكن الطبيعة التي تخص عنها جهتها والاراديات الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول  
الاخص تسمى الطبيعة كما يكون هي الصورة بعينها كما في السائط العنصرية فان طبيعة الهابج صورة انما قامت  
بهيكوله نوعا وهي غير محسوسية وتصدر عنها آثار محسوسية وانما تصد عن الطبيعة الواحدة الاتماز الكثرة في جميع  
بجها كشيء قوالبه ووردة مثلا بالقياس الى المتاشرة والرطوبة بالقياس الى الموزة فيشكل له والميل بالفعل  
بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحية الغريبة وتمكين بالقياس الى الحية المناسبت قد تكون كالخيزر  
من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل بحقيقةها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة  
كان لا بد لها منها بل كان صحتها تجمع من عدة معان تتحد كالانسانية انفسها للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

من ذلك في الوجود في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض

من ذلك في الوجود في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض  
الوقوت والبرهان اللغوي ان في بعض

منه في انفس القوى النباتية والحيوانية فباطل وانفس كل من هذا الشجرة وقوا بالضرورة ما احتمال ان يكون كل من الفولين من هذا ولا فذلك  
 مع قوله  
 بتبين انفس الكائنات  
 في انفس القوى النباتية والحيوانية فباطل وانفس كل من هذا الشجرة وقوا بالضرورة ما احتمال ان يكون كل من الفولين من هذا ولا فذلك  
 في انفس القوى النباتية والحيوانية فباطل وانفس كل من هذا الشجرة وقوا بالضرورة ما احتمال ان يكون كل من الفولين من هذا ولا فذلك

النفوس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقوم على وجهين  
 جزئي وهى الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكلمة بضم مصاح شخص على سبيل التفسير من السبيل  
 المتعاطف الطبيعية على ذلك ما يحسب نوع نوع متماثل ما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع  
 من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع على انفسه لا وجود  
 للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذات قائمة فيما بل تا وجودها في  
 التصور وذلك لانه كما ان العنانية العالوية وتربت حال شخص بلع طبيعة وفيه مقبوضه لما يلزمه ويصلح كذا  
 وتربت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا خلق طبيعة واحدة في سبيل مقبوضه لمصلحة النوع او لكل  
 والخلق طبيع سارية في شخص نوع او في الاجسام كلما يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
 او لكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتيبها  
 على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او لكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحدة منها بالذات فالطبيعة اللاضية  
 انما تطلب اسفل الكون بل انما نظام لكل بل انما للارض والناثية انما تروم نحو المحيط لانه ملام للنا  
 لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك ذلك في انفسه صلاح الكل ويمكن نشو القينات وتعيين الحيوانات الغالبة  
 عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للساكنين في انفسها من صورة النظام الاكل كونه مضميا ما فيضقان  
 النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كما تسمى طبيعة على من من التعميل ويقدر هناك طبيعة  
 مدبرة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التعميل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام النائية التي هى  
 الاصل في استخفاظ النظام طبيعة كلية وانما نقل عن بعض الاوائل من ان كلام من الطبيعة الكلية التي  
 بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والناثية في الكل ونقل  
 عن آخرين من ان كلا منهما واحدة ذاتة وفيضائهما عن الواصل حتى وتقسيم بقسام الكل ويختلف في  
 القوايل كالشعاع المنحرف من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن هذا  
 ما ولا فهو ما لا يصح في القائل من الافاظ الماخوذة من الطبيعة اطبع وقد عرفت وما لا الطبيعة وهو الجسم  
 المتحرك والساكن بطباعه وما بال طبيعة وهو ما وجوده او قوا به فعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما  
 بالطبع وهو كل ما يلزمه ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجه الطبيعة بنايتها والحاج عن المجري الطبيعي عنى ما هو  
 بسبب غريب وبها لكن لا التماثل لعارش في المادة القابلة لفعلها كالارسل المسقطه وليسلمه مناه

انفس القوى النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقوم على وجهين  
 جزئي وهى الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكلمة بضم مصاح شخص على سبيل التفسير من السبيل  
 المتعاطف الطبيعية على ذلك ما يحسب نوع نوع متماثل ما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع  
 من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع على انفسه لا وجود  
 للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذات قائمة فيما بل تا وجودها في  
 التصور وذلك لانه كما ان العنانية العالوية وتربت حال شخص بلع طبيعة وفيه مقبوضه لما يلزمه ويصلح كذا  
 وتربت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا خلق طبيعة واحدة في سبيل مقبوضه لمصلحة النوع او لكل  
 والخلق طبيع سارية في شخص نوع او في الاجسام كلما يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
 او لكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتيبها  
 على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او لكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحدة منها بالذات فالطبيعة اللاضية  
 انما تطلب اسفل الكون بل انما نظام لكل بل انما للارض والناثية انما تروم نحو المحيط لانه ملام للنا  
 لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك ذلك في انفسه صلاح الكل ويمكن نشو القينات وتعيين الحيوانات الغالبة  
 عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للساكنين في انفسها من صورة النظام الاكل كونه مضميا ما فيضقان  
 النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كما تسمى طبيعة على من من التعميل ويقدر هناك طبيعة  
 مدبرة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التعميل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام النائية التي هى  
 الاصل في استخفاظ النظام طبيعة كلية وانما نقل عن بعض الاوائل من ان كلام من الطبيعة الكلية التي  
 بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والناثية في الكل ونقل  
 عن آخرين من ان كلا منهما واحدة ذاتة وفيضائهما عن الواصل حتى وتقسيم بقسام الكل ويختلف في  
 القوايل كالشعاع المنحرف من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن هذا  
 ما ولا فهو ما لا يصح في القائل من الافاظ الماخوذة من الطبيعة اطبع وقد عرفت وما لا الطبيعة وهو الجسم  
 المتحرك والساكن بطباعه وما بال طبيعة وهو ما وجوده او قوا به فعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما  
 بالطبع وهو كل ما يلزمه ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجه الطبيعة بنايتها والحاج عن المجري الطبيعي عنى ما هو  
 بسبب غريب وبها لكن لا التماثل لعارش في المادة القابلة لفعلها كالارسل المسقطه وليسلمه مناه

انفس القوى النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقوم على وجهين  
 جزئي وهى الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكلمة بضم مصاح شخص على سبيل التفسير من السبيل  
 المتعاطف الطبيعية على ذلك ما يحسب نوع نوع متماثل ما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع  
 من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من سبيل مقبوض للتبديل العاجب اختلاف النوع على انفسه لا وجود  
 للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذات قائمة فيما بل تا وجودها في  
 التصور وذلك لانه كما ان العنانية العالوية وتربت حال شخص بلع طبيعة وفيه مقبوضه لما يلزمه ويصلح كذا  
 وتربت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا خلق طبيعة واحدة في سبيل مقبوضه لمصلحة النوع او لكل  
 والخلق طبيع سارية في شخص نوع او في الاجسام كلما يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
 او لكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتيبها  
 على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او لكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحدة منها بالذات فالطبيعة اللاضية  
 انما تطلب اسفل الكون بل انما نظام لكل بل انما للارض والناثية انما تروم نحو المحيط لانه ملام للنا  
 لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك ذلك في انفسه صلاح الكل ويمكن نشو القينات وتعيين الحيوانات الغالبة  
 عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للساكنين في انفسها من صورة النظام الاكل كونه مضميا ما فيضقان  
 النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كما تسمى طبيعة على من من التعميل ويقدر هناك طبيعة  
 مدبرة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التعميل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام النائية التي هى  
 الاصل في استخفاظ النظام طبيعة كلية وانما نقل عن بعض الاوائل من ان كلام من الطبيعة الكلية التي  
 بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والناثية في الكل ونقل  
 عن آخرين من ان كلا منهما واحدة ذاتة وفيضائهما عن الواصل حتى وتقسيم بقسام الكل ويختلف في  
 القوايل كالشعاع المنحرف من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن هذا  
 ما ولا فهو ما لا يصح في القائل من الافاظ الماخوذة من الطبيعة اطبع وقد عرفت وما لا الطبيعة وهو الجسم  
 المتحرك والساكن بطباعه وما بال طبيعة وهو ما وجوده او قوا به فعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما  
 بالطبع وهو كل ما يلزمه ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجه الطبيعة بنايتها والحاج عن المجري الطبيعي عنى ما هو  
 بسبب غريب وبها لكن لا التماثل لعارش في المادة القابلة لفعلها كالارسل المسقطه وليسلمه مناه

قوله لا يكون عن المبدأ الاصل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد ربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كما لموت الخنازير عن مجرى طبيعة زيد مثلاً فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ما خلفها في بعض فلسفوا الاختيار وكان خلد المكان ليكون شخصاً اخر ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء بالخلو وهو بساك لفاظاً مستعملة فيما بينهم ما حوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفت ومنها ما للطبيعة وهو جسم متحرك بطبا علوا ساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود والاولى كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجد بالطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن مجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب ويكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعالها كالراس المسقط والاتباع الزائدة فيما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضت ما كمن ليسا على المجري الطبيعي لظلمة قسمة لذاتها بل بعارض كون المادة في كينيتها او كينيتها بحيث تعدل كالتماثل في السليم منها وتبين في فلسفة الاولى اذ لا يكون من المبدأ الاصل تعاليمه بل لاكتنا من يفعله ما يورث فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد من الاعمال الطبيعية واعلم ان قد يحتاج لمحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلمة فيكون الشيء خارجاً عن مجرى الطبيعي المقاس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كما لموت فانه خارج عن مجرى ابي الطبيعة بالنسبة الى الطبيعة الشخصية وليس لها في غاية بل هو فضاء منها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها في مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ليكون التي يليها فان صرف الخنازير من الانسان ونحوها الا ان النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع التي من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما خلفها في بعض حيث يكون الموت في حقه ورطاني في ذلك تشافوه فذلك بسبب الاختيار الطبيعية النوع ومنها افعال المكان فانه لولا الموت وكانت الاجيار مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصاحمهم ولم يفضل الا بالوسع اقل فليس بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد اشخاص النوع الذين ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء الاجيار برام الوجود فاجبت الحكمة الحقيقية للوجود والارعية للمعدلة ان تقيض هولاء الجسم ويخلفه امتا ثم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما الاصل الحركية والغاية الحقيقية للسبب الاجبار طبعاً للصورة في المادة وسعياً في الغاية في الاشارة على افعالها كما كانا سداً غير

قوله لا يكون عن المبدأ الاصل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد ربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كما لموت الخنازير عن مجرى طبيعة زيد مثلاً فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ما خلفها في بعض فلسفوا الاختيار وكان خلد المكان ليكون شخصاً اخر ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء بالخلو وهو بساك لفاظاً مستعملة فيما بينهم ما حوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفت ومنها ما للطبيعة وهو جسم متحرك بطبا علوا ساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود والاولى كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجد بالطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن مجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب ويكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعالها كالراس المسقط والاتباع الزائدة فيما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضت ما كمن ليسا على المجري الطبيعي لظلمة قسمة لذاتها بل بعارض كون المادة في كينيتها او كينيتها بحيث تعدل كالتماثل في السليم منها وتبين في فلسفة الاولى اذ لا يكون من المبدأ الاصل تعاليمه بل لاكتنا من يفعله ما يورث فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد من الاعمال الطبيعية واعلم ان قد يحتاج لمحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلمة فيكون الشيء خارجاً عن مجرى الطبيعي المقاس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كما لموت فانه خارج عن مجرى ابي الطبيعة بالنسبة الى الطبيعة الشخصية وليس لها في غاية بل هو فضاء منها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها في مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ليكون التي يليها فان صرف الخنازير من الانسان ونحوها الا ان النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع التي من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما خلفها في بعض حيث يكون الموت في حقه ورطاني في ذلك تشافوه فذلك بسبب الاختيار الطبيعية النوع ومنها افعال المكان فانه لولا الموت وكانت الاجيار مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصاحمهم ولم يفضل الا بالوسع اقل فليس بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد اشخاص النوع الذين ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء الاجيار برام الوجود فاجبت الحكمة الحقيقية للوجود والارعية للمعدلة ان تقيض هولاء الجسم ويخلفه امتا ثم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما الاصل الحركية والغاية الحقيقية للسبب الاجبار طبعاً للصورة في المادة وسعياً في الغاية في الاشارة على افعالها كما كانا سداً غير

قوله لا يكون عن المبدأ الاصل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد ربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كما لموت الخنازير عن مجرى طبيعة زيد مثلاً فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ما خلفها في بعض فلسفوا الاختيار وكان خلد المكان ليكون شخصاً اخر ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء بالخلو وهو بساك لفاظاً مستعملة فيما بينهم ما حوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفت ومنها ما للطبيعة وهو جسم متحرك بطبا علوا ساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود والاولى كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجد بالطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن مجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب ويكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعالها كالراس المسقط والاتباع الزائدة فيما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضت ما كمن ليسا على المجري الطبيعي لظلمة قسمة لذاتها بل بعارض كون المادة في كينيتها او كينيتها بحيث تعدل كالتماثل في السليم منها وتبين في فلسفة الاولى اذ لا يكون من المبدأ الاصل تعاليمه بل لاكتنا من يفعله ما يورث فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعهما الا على سبيل التصادي والتوليد من الاعمال الطبيعية واعلم ان قد يحتاج لمحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلمة فيكون الشيء خارجاً عن مجرى الطبيعي المقاس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كما لموت فانه خارج عن مجرى ابي الطبيعة بالنسبة الى الطبيعة الشخصية وليس لها في غاية بل هو فضاء منها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها في مقاصد تحلص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ليكون التي يليها فان صرف الخنازير من الانسان ونحوها الا ان النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع التي من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما خلفها في بعض حيث يكون الموت في حقه ورطاني في ذلك تشافوه فذلك بسبب الاختيار الطبيعية النوع ومنها افعال المكان فانه لولا الموت وكانت الاجيار مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصاحمهم ولم يفضل الا بالوسع اقل فليس بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد اشخاص النوع الذين ليسوا باحقا به وام العدم من هولاء الاجيار برام الوجود فاجبت الحكمة الحقيقية للوجود والارعية للمعدلة ان تقيض هولاء الجسم ويخلفه امتا ثم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما الاصل الحركية والغاية الحقيقية للسبب الاجبار طبعاً للصورة في المادة وسعياً في الغاية في الاشارة على افعالها كما كانا سداً غير





قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

كانت من تلك الاصل والمركبة كالبحر ان عقل العقل ليس له بحر والادوية الخاصة ما يختص بالصورة والاصلح للمال بالبحر هما  
من المصور كون الانسان لصورة والعامة كما يختص للمسرور والكبرى والصورة التي صفة لفصل الشيء ولكن عينا  
ان الصورة لفصل فحينها كافر في العادة تجلس الخاصة كشيء والفاعل الحاصل كالاراضي شجرية كشيء في العالم  
كالهوا المتغير لا شيا كشيء والغاية الخاصة كقارز غير حركة صدقفة اليه العائمة كاسمال الصفر اربعة سفرو تبا فانه عا  
ر وانشتر في المفسح والسادة الشخصية ما يكون مساوية لها بازاها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة  
الشخصية للمادة الشخصية والنوعية النوعي كهذا المختار الكبري والخش للكري والكلية ما يكون اعم كما تختص لها  
الكري في الجسم الكري في صورة الشخصية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كمنه الطبيب لعينه العلاج فهو  
جزئي وان كان عامالما كما يكون فاعلا لهذا العلاج كيون فاعلا لغيره الكل كالتبليغ في العلاج والغاية الشخصية  
كقبض يد على فلان غير المقصود من خبره والكلية كانتصا فة من الافعال مطلقا قلنت لفصل انشاست  
في الجنة والاتفاق وتاميل بها فقد جرت العادة بذكر ذلك تهنا ان من الافا ميين من ثملان يكون لجنبت  
معنى قائلما ان من العباد وان نبي الاشيا باسبابا موجدة ففعل عنها وبتا وعلما اجملون من الجنة والاتفاق  
فمن جملها في غير على كزوفوت فيه بزم الاغنياء بالجنة اسعد والشقي رزقه ولم ينجحت الجنة بل كل من جهر الى الذين  
ينالون من كل على لوق في شفي زلف من غير من اثبتة وعظم مرة فقالت فرقة انه سبب في كل من ان يتا العقل  
حتى ان من اتخذ باسما صناعية ودمعت طائفة ان صدق الاشيا لا بسبب في مقر اطيس واشيا عديرون  
تكون العالم كذالك دون الامور الجبرية وانما رفس وشيا له لا يعتقد من على جعل العالم كذالك لا اعوان  
الفاعل البتة ولكن بيرون الامور الجبرية الطبيعية كاشة لا غاية بل ضرورة المادة ليس ان الشمس في اجزائها  
العجالي الجوبالارد وبر فصارا تقريبا لفر من مطر بالضرورة فكيف ترخص الفطنة ان نظن ان ذلك المنافع  
المستتر عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع  
التشبهيات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في كون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما نوجب ضرورة فلهذا  
ان يغيره واما زانه نظام الفساد وخلق كان النشوة لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصح ان تزوسه  
الطبيعية وهو لا يعلم ان المادة وان كانت لم تقبل الاتك للصورة لكن يحصل هذه الصورة لهذه كما  
لان المادة لم تقبل الا ابا بل حصلت به المادة لهذه الصورة لاختصاصها بما يقبول هذه الصورة وليا في حدة  
الطبيعية الروية لم يكن لفعل الصا وخرها متوجها الى غاية فان الروية للاختيار لفعل من بين الافعال

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

قال في شرحه  
والله اعلم بالصواب

له قوله هو من  
 العقل فاما هو  
 من ان يكون  
 حيث يكون  
 معنى ان يكون  
 ابو توفيق  
 الصفة والاعمال  
 وله من قوله  
 في الطبيعة  
 العدم  
 في الطبيعة  
 في تلك  
 هو ان  
 هو يوسف  
 من قوله  
 ان النسيب  
 الاتفاق  
 في ان  
 ان يكون  
 في ان  
 في ان  
 في ان

يجوز اختيار كل منها لغاية ولو سلمت لنفس عن انواع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد  
 من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب انها لغاية والقوة النفسانية اذا  
 حركت عضوا فاما تحرك العضل والوزن فتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر تحريكها العضلة مع ان ذلك  
 الفعل اختياري واما التشبهيات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك  
 كل مادة الى الغاية ولا ان لا عدم افعا لها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت  
 حركة الطبيعة فضلها الى الصوة التي تستعملها ولا تعطلمها ونظام الذبول متاد الى غاية فان سببا لم يكن  
 الحرارة والطبيعة البدنية فاحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما لم يكن باطلا ولكن  
 كل ان من الوجود الاستعداد باقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن ان فعل  
 كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غير بائتم نحو الذبول والموت ان لم يكن بافعا بالقياس الى زيد في غاية وحيث  
 في النظام ومن تدبر في منافع اعضا الحيوان واجزا النباتات لم يرب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون  
 الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امور اضروية تحتاج اليها للغايات او ملزم للغايات وتحقيق الامور  
 التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كانت  
 بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له اذية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان  
 ان سبب اتفاقيا لها وصدورها من انما هو بانضمام ضميمته اليه في تلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة  
 الاولى ان شئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك واقبس اليه من  
 تلك الضميمة فالعنوان على اكثره ان سبب حرم الارض لبن البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له  
 وان نسب الى حفر غار في موضع قد دفن فيه كثر لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت  
 احضف انه انما يقال لما يودى الى شئ يعتمد به وبمبداه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت  
 ان يودى الى غاية محمودة وشقاوة ان يودى الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد ذكر  
 عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودا ما اعتد يقال له الميمون او  
 المشوم واما مبداه طبيعة فيقره الكاش من تلقا نفسه اقول لما ذكرت المبادئ العامة للطبيعية  
 وحصرتها في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعية تلك المبادئ بل يجوز  
 ان يكون مجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غاية او بلا غاية او يزعم ان من المبادئ البخت والاتقا

الالتفات الى قول من قال ان الالف في قوله تعالى  
مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة

والالتفات ايضا فيما لم يرد ان ذكر البحث والاتفاق وما متصل بهما ومحقق الامر في ذلك على ما قدرت العادة بول  
كان موضوع الاصل في قوله الفيلسوف الاول فيقول ان من الالفة من ان يكون للبحث والاتفاق معنى  
محقق فان ما يفهم منه وان يكون هناك علة مجزئة منسب اليها الاشارة ويغير عنها بالبحث والاتفاق كما يقال  
لمن حضره اعترضه على ان يكون في قوله الفيلسوف الثاني في قوله الفيلسوف الثاني في قوله الفيلسوف الثاني في قوله  
ممن له سبب فان هناك سببا موجبة يقطن بها من له فطانية ولا يعدل عنها فتارة العلة مجزئة الا انه علة  
فان من يحضره في موضع فله كثر فبين ان يوصله خبره في ذلك الموضوع الى اكثر من ميل على ان في شفهية لقيته  
ذلك في البيروني لا فرق ابا في ان الاشارة اسبابا موجبة البنية يقطن بها من تيسره ولكن لا يكون من ذلك  
ان لا يكون للبحث والاتفاق معنى محقق اصلا وانهم من اثبت البحث والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة اشد  
التي محل عن ان يتايد العقول التي انهم من استخارها بهر ما يعيدوه ولا يعلم لم يقطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية  
الحقيقية وانها وان في نسبة كل ما لم يذكر سببه الى سبب اخر غير الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه  
طائفة ان البحث بنوعه ورشي لا يسبب في بول وقد افترقا فرقة منهم كد مقراطيس وتلميذه فلوخوس و  
اشيا عما يرون تكون العالم كما من غير سبب موجبه ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور كجزئية مثل الحويثا  
والنباتات كانه بسبب مقتضية لها وهم في قولهم في قوله الفيلسوف الثالث في قوله الفيلسوف الثالث في قوله  
ما عظم الامر عليهم وقررة اخرى كانتا فاسن التبع لا يقدر من على القول بتكون العالم كذلك ولا يتكروا الفاعل  
ولكن يرون الامور كجزئية التي في عالم الطبيعة كانه عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان  
الشمس مثلا اذا اجترت فوصل الخيال الى الجبار ورو صارا ثم تقبل في منزل سطر بالضرورة تقع لتفطن لهذا  
السبب لضرورة لا لترخص الفطانة ان يظن ان ذلك كما هو لما اتفق من اجيال الارض والنباتات اعده  
اقوات الحيوانات والله ان يصف لك مفديسه ليلبارد وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها  
تحتاج الى سبب من سبب الامور التي في عالمنا  
لغايات كاحضار الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال لا غرض وصلاح وليست  
كذلك بل للاتفاق ملاقة مواد قابلة لصحة مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنانيا انما  
تقبل الحياة فاستخرجت والمادة التي خلقت منها الارض من خلاف ذلك يتوهم ان ذلك كما هو لمصلحة  
وهذا المنفعة التي قالوا وكيف يعقل الطبيعية لا اجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة  
لو كانت بالفعل للمصالح المريعة لم يقع استنويها والزوائد في الخلق ولم يقع الموت انما اعتبره يتاهاون

فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة

فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
فان الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة  
هي الالف في قوله تعالى مما خلقناهم من طين مطبوخة بالحرارة

**قوله**

لان النفس النيرة تزيد  
الاجزاء الاصلية في الاقمار  
علاوية تقضية الطبيعة والافلاك  
انتقامها من اياها كالاجزائية

**قوله**

لان النفس النيرة تزيد  
الاجزاء الاصلية في الاقمار  
علاوية تقضية الطبيعة والافلاك  
انتقامها من اياها كالاجزائية

**قوله**

لان النفس النيرة تزيد  
الاجزاء الاصلية في الاقمار  
علاوية تقضية الطبيعة والافلاك  
انتقامها من اياها كالاجزائية

بالغايات من النظام المشاهد الذي تقف في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة المادية  
فلا ينبغي ان يغيبنا ويزا من نظام الفساد فلو كان النشوة مثلاً الغاية فهو بلوغ المقدار الاثني بالانواع كان لذل  
الغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروم الطبيعة لمصاوتها اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلاً على ما عا الغايات  
فظام لا يكون ايهما كذلك وهو الارشاد عنهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن  
ذلك لا يجيب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة لثباتها  
وان لم تقبل الصورة الحرة لكن لم تصب بذلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم تهت ان يكون  
في الشياخه فاهت بهناك بمادة صالحة للحيوة فتصير بها وكل حال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت  
الى جدران مقلية والى سقف فظنك اني للاولى باجبا لثقلها ولثباتها ولانها كانت خفيفة لتعلقها وتطوفها  
لانها حصلت هذه الصورة لضرورة ثقلها وخفة الخشك ليتساوى في ان بقية واحدة اذا سقطت  
فيما جبه نبرة انبتت سنبلة فيرة او جبه شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء  
الارضية والهامة ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتصير في جوهر البروة او لشعيرة وترتيبها ثم ان يكون  
ذلك يقعه اجزاء مختلفة منه ما يصلح لتكون البروة واخرى لتكون الشعيرة فتجب بالقوة الكامنة في البروة من ان يصلح  
الاجزاء اربابا ومن ربهما انما اوكتها في حتمها ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة  
الجوهريه وسائر الهامة كالكييفية وشكل والابن والايون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من  
قابليتها واما ان يكون يصلح لتكون البروة صالحة لتكون شعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح  
ان كريك الطبيعة بل وادامها على قصد طبيعي ستم على الروام والاكثر ومن الظاهر ان قصد اذ المتكلمين  
معارضة ولا نعة قوة انما هو الى حيرت وكالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست كما  
رؤية لا يكون خلفا مستوجها الى غاية فالجواب عن منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذاتي مخالفة فلو كان  
هناك فعان بمتان ذات غايات متغاوية تجوز اختيار الفاعل كلاسيتها المناسبتة باعتبار قوة قد يفترق الروت  
لاختيار فعل من بينها وترجيحها على سائر التكون الفعل غايات واما اذا تعين الفعل المناسبتة يكون القصد  
متهما اليه بل ان تردده ولم ينجح الى رؤيته ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المقهضة  
من جهة القوى المتخالفة كان يصدر عنها الفعل على نية واحدة من غير رؤية مع كون هدفها غايات  
وما يتضح به وجود الغاية لافعال صادقة من غير رؤية التامل في حال الصناعة فانها منتهى الى غاية

ان يكون الصورة لضرورة المادة  
فقط واما الارشاد عنهم على ان  
المادة لا تقبل الا الصورة التي تلبست  
بها لانها كانت خفيفة لتعلقها  
وتطوفها لانهما لم تقبل الا  
الصورة التي تلبست بها لانها  
كانت خفيفة لتعلقها وتطوفها  
لانها حصلت هذه الصورة لضرورة  
ثقلها وخفة الخشك ليتساوى في  
ان بقية واحدة اذا سقطت في  
ما جبه نبرة انبتت سنبلة فيرة  
او جبه شعيرة انبتت سنبلة  
شعيرة فمن المعلوم ان المادة  
من الاجزاء الارضية والهامة  
ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها  
فتصير في جوهر البروة او  
لشعيرة وترتيبها ثم ان يكون  
ذلك يقعه اجزاء مختلفة منه ما  
يصلح لتكون البروة واخرى لتكون  
الشعيرة فتجب بالقوة الكامنة  
في البروة من ان يصلح الاجزاء  
اربابا ومن ربهما انما اوكتها  
في حتمها ما فيكون تلك القوة  
تحرك المادة بذاتها الى تلك  
الصورة الجوهريه وسائر الهامة  
كالكييفية وشكل والابن والايون  
ذلك لضرورة المادة وان كان  
لا بد من قابليتها واما ان يكون  
يصلح لتكون البروة صالحة  
لتكون شعيرة فيكون سقوط  
ضرورة المادة اظهر فلاح ان  
كريك الطبيعة بل وادامها على  
قصد طبيعي ستم على الروام  
والاكثر ومن الظاهر ان قصد  
اذ المتكلمين معارضة ولا نعة  
قوة انما هو الى حيرت وكالات  
هي الغايات الطبيعية واما قولهم  
ان الطبيعة اذ ليست كما رؤيته  
لا يكون خلفا مستوجها الى  
غاية فالجواب عن منع الملازمة  
فان الفاعل اذا كان ذاتي  
مخالفة فلو كان هناك فعان  
بمتان ذات غايات متغاوية  
تجوز اختيار الفاعل كلاسيتها  
المناسبتة باعتبار قوة قد  
يفترق الروت لا اختيار فعل من  
بينها وترجيحها على سائر  
التكون الفعل غايات واما اذا  
تعين الفعل المناسبتة يكون  
القصد متهما اليه بل ان تردده  
ولم ينجح الى رؤيته ولو سلمت  
النفس الانسانية عن النوازع  
المتخالفة والمعارضات المقهضة  
من جهة القوى المتخالفة كان  
يصدر عنها الفعل على نية  
واحدة من غير رؤية مع كون  
هدفها غايات وما يتضح به  
وجود الغاية لافعال صادقة  
من غير رؤية التامل في حال  
الصناعة فانها منتهى الى  
غاية

لان النفس النيرة تزيد  
الاجزاء الاصلية في الاقمار  
علاوية تقضية الطبيعة والافلاك  
انتقامها من اياها كالاجزائية

لان النفس النيرة تزيد  
الاجزاء الاصلية في الاقمار  
علاوية تقضية الطبيعة والافلاك  
انتقامها من اياها كالاجزائية

غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يخرج فيما الى روية بل المتعين فيما يتولد اذا روي فان من يعزب  
 العو والوقوع في اختياره بضره بضره ورام الوقوف على عدو النظرات تبدل تبهها وقد تقرر ان التبه بانها لو كانت  
 للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها  
 من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للوجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على  
 وجود المعلوم ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس الطبيعية شعور حتى يكون الغايات  
 موجودة في اذناها ووجوب ان الطبيعية تتعدد اصنافا وانما لا يري ذلك موافقا لما علم ولا اجتر على الترتيب  
 الايمان في الطبايع البسيطة الغضبية واجبين ان الطبايع خلقها ربها الحكيم تجتمعي في افعالها الى غايات مقصودة  
 للملكة العلوية البسيطة على نظام من العقول الثورية والنفوس الشريفة وحسبها الى تحقيق اللغز في ذلك  
 في الفلسفة الاولى انشاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل المصالح تطوبه لهما من الخيرات الكلمات  
 لم يقع التشبهات والزوائد في الخاتمة ولا الموت فاجواب ان التشبهات ونحوها منها ما هو مقصود  
 عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تنديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلبتها او ضعف  
 القوة او تخييرها واضطرارها فيكون اصبح قصرة مثلا او وجوده من فعل كعدم توليد الطبيعة الحية في  
 الكوسمين والنطفة في الخنثين وحسن التصبر ان الطبيعية تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
 بل بجزان تقصر عن ابلها عياياها والآن لا عملها فاعمالها غايات بل انما هي الغايات لافعالها ومنها ما  
 رباوات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فصلت حركت الطبيعة  
 فصلها الى الصورة التي تستعملها ولا تعطياها واما قولهم ان بازار نظام لكون نظام الفساد فهو كان  
 المشو لغايات كان الذبول لغايات فاجواب ان نظام الذبول ليس لغايات وان لم تكن غاية بجهة الطبيعة  
 الموكية بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السمت فيه هو مجرد تلك الطبيعة ولكن لسببها كبريا  
 من الحرارة وتلك الطبيعة وكل منهما غاية فاحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن  
 ما يمكن بايداعه ايداعه ولكن كل ثمان من المرد يقع الاستعداد اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر في العلوم  
 الخيرية فيكون ذلك سببا بعرض نظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة  
 التي فيما بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغايتها لهما فلا يريان يكون فعل غير بالغايتها لهما والذبول  
 حيث انه ذو نظام تتجلى في غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية نحو الموت وان

وقد تقرر ان من سئل عن غاياتها  
 ان الغايات الطبيعية هي التي لا يتوقف وجودها على وجودها  
 من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يخرج فيما الى روية بل المتعين فيما يتولد اذا روي فان من يعزب  
 العو والوقوع في اختياره بضره بضره ورام الوقوف على عدو النظرات تبدل تبهها وقد تقرر ان التبه بانها لو كانت  
 للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها  
 من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للوجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على  
 وجود المعلوم ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس الطبيعية شعور حتى يكون الغايات  
 موجودة في اذناها ووجوب ان الطبيعية تتعدد اصنافا وانما لا يري ذلك موافقا لما علم ولا اجتر على الترتيب  
 الايمان في الطبايع البسيطة الغضبية واجبين ان الطبايع خلقها ربها الحكيم تجتمعي في افعالها الى غايات مقصودة  
 للملكة العلوية البسيطة على نظام من العقول الثورية والنفوس الشريفة وحسبها الى تحقيق اللغز في ذلك  
 في الفلسفة الاولى انشاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل المصالح تطوبه لهما من الخيرات الكلمات  
 لم يقع التشبهات والزوائد في الخاتمة ولا الموت فاجواب ان التشبهات ونحوها منها ما هو مقصود  
 عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تنديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلبتها او ضعف  
 القوة او تخييرها واضطرارها فيكون اصبح قصرة مثلا او وجوده من فعل كعدم توليد الطبيعة الحية في  
 الكوسمين والنطفة في الخنثين وحسن التصبر ان الطبيعية تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
 بل بجزان تقصر عن ابلها عياياها والآن لا عملها فاعمالها غايات بل انما هي الغايات لافعالها ومنها ما  
 رباوات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فصلت حركت الطبيعة  
 فصلها الى الصورة التي تستعملها ولا تعطياها واما قولهم ان بازار نظام لكون نظام الفساد فهو كان  
 المشو لغايات كان الذبول لغايات فاجواب ان نظام الذبول ليس لغايات وان لم تكن غاية بجهة الطبيعة  
 الموكية بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السمت فيه هو مجرد تلك الطبيعة ولكن لسببها كبريا  
 من الحرارة وتلك الطبيعة وكل منهما غاية فاحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن  
 ما يمكن بايداعه ايداعه ولكن كل ثمان من المرد يقع الاستعداد اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر في العلوم  
 الخيرية فيكون ذلك سببا بعرض نظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة  
 التي فيما بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغايتها لهما فلا يريان يكون فعل غير بالغايتها لهما والذبول  
 حيث انه ذو نظام تتجلى في غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية نحو الموت وان

فان في ذلك ما هو مقصود  
 عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تنديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلبتها او ضعف  
 القوة او تخييرها واضطرارها فيكون اصبح قصرة مثلا او وجوده من فعل كعدم توليد الطبيعة الحية في  
 الكوسمين والنطفة في الخنثين وحسن التصبر ان الطبيعية تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
 بل بجزان تقصر عن ابلها عياياها والآن لا عملها فاعمالها غايات بل انما هي الغايات لافعالها ومنها ما  
 رباوات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فصلت حركت الطبيعة  
 فصلها الى الصورة التي تستعملها ولا تعطياها واما قولهم ان بازار نظام لكون نظام الفساد فهو كان  
 المشو لغايات كان الذبول لغايات فاجواب ان نظام الذبول ليس لغايات وان لم تكن غاية بجهة الطبيعة  
 الموكية بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السمت فيه هو مجرد تلك الطبيعة ولكن لسببها كبريا  
 من الحرارة وتلك الطبيعة وكل منهما غاية فاحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن  
 ما يمكن بايداعه ايداعه ولكن كل ثمان من المرد يقع الاستعداد اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر في العلوم  
 الخيرية فيكون ذلك سببا بعرض نظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة  
 التي فيما بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغايتها لهما فلا يريان يكون فعل غير بالغايتها لهما والذبول  
 حيث انه ذو نظام تتجلى في غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية نحو الموت وان



اتفاقي من جهة نحاط الى الكل بل كان واجبا عن سببية البحث كما نرى اخص من الاتفاق فانه انما يقع  
 حقيقة لما يودى الى شئ فيستدبره وسداه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة اجبت ان يودى الى غا  
 محمودة وشقاوتهم ان يودى الى غاية مذمومة فان استعمل البحث اسعيدها والشقي في غير الناطقين كان مجازا  
 وبما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضور حصول اسباب سعادة او مشقة فيستشعر من  
 حصوله عودا ما اعتيد من سعادة او الشقاوة ليقترن الميمون او اشوم واما مبداه طبيعة الارادة فيقول  
 الكائن من تلقا نفسه قلت **الفصل الرابع** في دخول العلة في الجواب عن طلب العلم وتعيين اشياء لعلها  
 في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بل علمنا هو بذكر العلة كلها الا ان تضمن السؤال بعضها فالبقية لكن  
 قد يفتى بالبعض او تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة  
 او السؤال كان لطلب سبب صدور ما عن الفاعل فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها  
 مع الاستعداد وكيفية في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تاوية العلة تماما فان الارادة  
 انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن لغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافا اليها  
 الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة قبلا لغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقات  
 الفاعل والاستعداد والاصل في اليبسولي فلا يسئل عنه بل من الاستعداد والتقريب انما يكون بصورة  
 فيجاب بغاية الفاعل للصورة فانه الفاعل للمادة كما اذا كان السؤال عن سبب تداءم كسب من مادة ثمانية  
 او بالصورة المقترنة واخرى لعل ان يتم طبيعى هو جزر الجسم المادة والصورة لكن اكثرها في المادة اعلم من حيث  
 القوة والصورة اعلم من حيث الفعل ما انفسا يابى من اجل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تصدق الا في مادة  
 ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية لمناسبة للطبيعى كالمهنية لا تعرض فيها عن  
 المادة صفحا فما ظنك بالطبيعى نفسه فاشد رسا وامن ذلك اى من فرض لصورة فافتقدنا الوقوف على خصائص  
 الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطا بعلة فاذا سئل عنها بل علم الجواب  
 الحقيقي ان تذكر العلة الحقيقية كلها فاذا ذكرت محتومة بذكر الغاية الحقيقية وقت السؤال الا ان يكون  
 بعضها متضمنة في السؤال فانما يوفى في الجواب بالبقية بالسر لكن قد يفتى بالبعض كما قد يفتى بالعلمة الغير  
 الحقيقية ومقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يفتى قائل فلان فلانا نجابا لعلنا  
 لفاعلية الفاعل كالفاعل كالفاعل لان يفتى فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشيه في الامور

من قول الامور الطبيعية  
 التي تختلف الاشياء في  
 الطبيعة فان منها الارادة  
 لا يمكن اجابا بوجوبه  
 فيعمل اجابا اصلا بل يوزن  
 فيعمل اجابا بوجوبه  
 لعل الجواب في  
 ومنها العلة العلة  
 والثانية دون المادة  
 كالعقول  
 محمد يوسف  
 من قول الامور الطبيعية  
 في العمل الاضيق  
 العيني  
 محمد يوسف  
 انهما في  
 بعد ان الغاية  
 العلم الفاعلية  
 الغاية  
 اذا تقبلها يصير  
 الفاعل  
 على  
 لفاعلية الفاعل  
 من سبب



لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

بأنه لا يقع قابلاً للصنيع فيقال إنه من الزجاج أو نيسال لمكان بدن الجيوان قابلاً للعلمت فيقال إنه مركب من اللين وال  
أو بالصورة التي بوسطتها تحصل الاستعداد كان نيسال لمصارت به في المبريدة فيقال إنه مركب من اللين وال  
ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدأ أن لا يخالف بينهما فيكون نيسال لمصارت به في المبريدة فيقال إنه مركب من اللين وال  
بعيد فيما أحري بان يتم بهما الطبيعي الباحت من الجسم المفاخص عر بوجوه انانية لكن الكثرة تصفية المادة  
العلم بالشي من حيث الترتيب في قوامه وجوده في نفس في لواحقه الذاتية وأكثره تصفية المادة والعلم من حيث  
الفعل كذلك فيكون الاهتمام بهما في الغاية انتمصوا وانفاذة الحاصلة من قبلها تهتوت على وقوم من الطبيعيين  
قد استعملوا المادة قائلين ان المقصود بالذات انها بالصورة والامادة فانما قصدت بغيرها في المادة انما  
من احاطت على بالصورة انتمصوا عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عما شغلها بالاعين في هذا الراس فاسد  
فان الصورة الطبيعية انتمصوا الى محل شغلها ليست يتفحص ان تعرض الى مادة كانت بل منجها ما يمكن في يدي  
الراس باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحسن في تعيين في مادة تشبهية فيها بالذات انتمصوا عنها  
بمواها كما السور والبياض ليست كالصورة التعليمية فيها بالذات انتمصوا الى ان تصوفي من اما النظر في  
حكمه بان لا بد انما من وضع في وجوب اختصاصها بموادها في الصورة الطبيعية يخرج الحاطة  
واذا كانت هيات النوعية متفكرة في ان تحصل الى بواجب وصية فالتحقق ذلك من جملها لم يستكمل بها وكيف  
يتحقق ذلك مع اجمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة وحساب تعليمية  
بجته بل لها بناسبتهم الطبيعي كالمبينة لا يؤمن فيها عن المادة عن جملها فاطناك بالطبع في نفسها انما كانت المبتنة  
مناسبة للطبع من حيث ان موضوعها هي الاجسام الاولى العلوية وسفلية دال من تصويح ابي كالتطبع في نظيره  
من ذبته انتماله على طبيعة والمبينة نظرفين جته تكبيره ووجوهه وقد يعرض ان شير كافي بعض المسائل  
لكو تيرجم العالم الارض كالتطبع في بيان العلم مقدماته ماخوذة مما توجه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة لو  
في المادة المشابهة فيسجل ان يكون مختلفا مان يكون هناك زاوية وخط مستقيم وسخ ذلك المبتنة  
بمجان الات اذ مقدماته في ملاحظة او هندسية ماخوذة من الحوادث وبانها في الوجود فيهم اي  
عظم المادة ورفضوا الصورة راغبين ان اذ احصلنا المادة مافات عنها انما اض ولو اوجع  
وقد قاس بعضهم الصناعات الطبيعية في ذلك على بعض الصناعات العلمية قائلاً ان مستنبت احد مثلاً  
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ايطر علي من الصوقا لشخ وشيدان يكون المادة التي قصر عليها هو لا نظرفين

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء

لأن قول  
بأنه لا يمكن أن يكون  
العلم بالصفات  
مستقلاً عن العلم  
بالأشياء



يلزم ان لا يتحقق السبب بل لو اوقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا يقطع نصفها ولا النصف الا يقطع  
 نصفه بل يلزم ان لا يتناسب في فلا يتناقض في زمان متناه في قطع ليس هناك نصف لربع الفصل بل اذا وخصت  
 القسمة وهي كما لا يخفى في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهية في كل ما كان ان القسمة لم يبق  
 الا يتناهى في فصول الفصل بل يلزم من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرهق مع ما مر  
 ان تدخلت لم يحصل حجم وان تماسك من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل  
 جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد او يزداد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كما لا يكون الجسم  
 المؤلف منها متناهيا وكانك علمت ما علمت ان المقادير والحركة المنطقية على المسافة والزمان المنطبق  
 على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وتطبيق عليها جزء اول اقول اعلم ان  
 الاتصال الجسم المفروض على عدم تافه في الحجم من الاجزاء بل كما وان لا يكون بينهما فرق في المودى ثم اذا  
 كان النظر في الجسم المفروض وهو هناك التالف في الحجم الاسن اجزاء لا تتجزى انما في الجهات اذ في بعضها  
 اذ يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى  
 ثبت اتصاله باطل الاجز التي لا تتجزى اذ اجز حقيقة ما كان منه التالف نعم بما يطلق ايضا على ما يمكن التحليل  
 والاعرف من عدم الفرق في المودى <sup>الاجزاء التي لا تتجزى</sup> واما بطلان تحليل الجسم لئلا يصف ذلك كما لا يراه ما سبق فاذا ابطال التاليف منها وتاميل اليمين  
 بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا لا يفتية كانت او تخيلية وهذا ما لا يابطلها <sup>اي بطلت اجزها مطلقا</sup>  
 واما بطلان جوهرية تجزئاتها لا يمكن قسمتها تجزئاتها انما لا يمكن قسمتها الى اجزاء لا يمكن بعدها وهذا هو الذي  
 فسياتيك في العلم الاعلى ثم لا يمكن انما كان القسمة الوهمية في الجهات لجسم من الضروريات وثبت شئ من تحليله  
 اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تنها في الاتقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي  
 ترجسنا الفصل اصالة وهو الحقيقة لازم اتصال الجسم فان الاتصال ان لم يكن حرج كون الاتقسام  
 فيه قابلية للتقسيم بقوتها لا يمكن انما لازم حتى رسم المتصل المنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون  
 الى امور تقسمة فلا تقسم الى غير تقسم ثم ان الاتصال ليس مع عدم وقوف قسمة على حد يلزمه كون تلك  
 الاقسام الممكنة المتناهية غير حاصلة في بعض كمن اناس من ظن خلاف ذلك فلهذه القبول تالف  
 الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستالف مع بطلانه بما مر هذا اجمال فانه في  
 هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرية ثم فان تصعب كيف يطل تاليفه بل بان في علم فضل عن الطبيعي

في قوله لا يتحقق السبب بل لو اوقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا يقطع نصفها ولا النصف الا يقطع  
 نصفه بل يلزم ان لا يتناسب في فلا يتناقض في زمان متناه في قطع ليس هناك نصف لربع الفصل بل اذا وخصت  
 القسمة وهي كما لا يخفى في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهية في كل ما كان ان القسمة لم يبق  
 الا يتناهى في فصول الفصل بل يلزم من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرهق مع ما مر  
 ان تدخلت لم يحصل حجم وان تماسك من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل  
 جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد او يزداد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كما لا يكون الجسم  
 المؤلف منها متناهيا وكانك علمت ما علمت ان المقادير والحركة المنطقية على المسافة والزمان المنطبق  
 على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وتطبيق عليها جزء اول اقول اعلم ان  
 الاتصال الجسم المفروض على عدم تافه في الحجم من الاجزاء بل كما وان لا يكون بينهما فرق في المودى ثم اذا  
 كان النظر في الجسم المفروض وهو هناك التالف في الحجم الاسن اجزاء لا تتجزى انما في الجهات اذ في بعضها  
 اذ يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى  
 ثبت اتصاله باطل الاجز التي لا تتجزى اذ اجز حقيقة ما كان منه التالف نعم بما يطلق ايضا على ما يمكن التحليل  
 والاعرف من عدم الفرق في المودى <sup>الاجزاء التي لا تتجزى</sup> واما بطلان تحليل الجسم لئلا يصف ذلك كما لا يراه ما سبق فاذا ابطال التاليف منها وتاميل اليمين  
 بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا لا يفتية كانت او تخيلية وهذا ما لا يابطلها <sup>اي بطلت اجزها مطلقا</sup>  
 واما بطلان جوهرية تجزئاتها لا يمكن قسمتها تجزئاتها انما لا يمكن قسمتها الى اجزاء لا يمكن بعدها وهذا هو الذي  
 فسياتيك في العلم الاعلى ثم لا يمكن انما كان القسمة الوهمية في الجهات لجسم من الضروريات وثبت شئ من تحليله  
 اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تنها في الاتقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي  
 ترجسنا الفصل اصالة وهو الحقيقة لازم اتصال الجسم فان الاتصال ان لم يكن حرج كون الاتقسام  
 فيه قابلية للتقسيم بقوتها لا يمكن انما لازم حتى رسم المتصل المنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون  
 الى امور تقسمة فلا تقسم الى غير تقسم ثم ان الاتصال ليس مع عدم وقوف قسمة على حد يلزمه كون تلك  
 الاقسام الممكنة المتناهية غير حاصلة في بعض كمن اناس من ظن خلاف ذلك فلهذه القبول تالف  
 الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستالف مع بطلانه بما مر هذا اجمال فانه في  
 هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرية ثم فان تصعب كيف يطل تاليفه بل بان في علم فضل عن الطبيعي

في قوله لا يتحقق السبب بل لو اوقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا يقطع نصفها ولا النصف الا يقطع  
 نصفه بل يلزم ان لا يتناسب في فلا يتناقض في زمان متناه في قطع ليس هناك نصف لربع الفصل بل اذا وخصت  
 القسمة وهي كما لا يخفى في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهية في كل ما كان ان القسمة لم يبق  
 الا يتناهى في فصول الفصل بل يلزم من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرهق مع ما مر  
 ان تدخلت لم يحصل حجم وان تماسك من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل  
 جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد او يزداد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كما لا يكون الجسم  
 المؤلف منها متناهيا وكانك علمت ما علمت ان المقادير والحركة المنطقية على المسافة والزمان المنطبق  
 على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وتطبيق عليها جزء اول اقول اعلم ان  
 الاتصال الجسم المفروض على عدم تافه في الحجم من الاجزاء بل كما وان لا يكون بينهما فرق في المودى ثم اذا  
 كان النظر في الجسم المفروض وهو هناك التالف في الحجم الاسن اجزاء لا تتجزى انما في الجهات اذ في بعضها  
 اذ يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى  
 ثبت اتصاله باطل الاجز التي لا تتجزى اذ اجز حقيقة ما كان منه التالف نعم بما يطلق ايضا على ما يمكن التحليل  
 والاعرف من عدم الفرق في المودى <sup>الاجزاء التي لا تتجزى</sup> واما بطلان تحليل الجسم لئلا يصف ذلك كما لا يراه ما سبق فاذا ابطال التاليف منها وتاميل اليمين  
 بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا لا يفتية كانت او تخيلية وهذا ما لا يابطلها <sup>اي بطلت اجزها مطلقا</sup>  
 واما بطلان جوهرية تجزئاتها لا يمكن قسمتها تجزئاتها انما لا يمكن قسمتها الى اجزاء لا يمكن بعدها وهذا هو الذي  
 فسياتيك في العلم الاعلى ثم لا يمكن انما كان القسمة الوهمية في الجهات لجسم من الضروريات وثبت شئ من تحليله  
 اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تنها في الاتقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي  
 ترجسنا الفصل اصالة وهو الحقيقة لازم اتصال الجسم فان الاتصال ان لم يكن حرج كون الاتقسام  
 فيه قابلية للتقسيم بقوتها لا يمكن انما لازم حتى رسم المتصل المنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون  
 الى امور تقسمة فلا تقسم الى غير تقسم ثم ان الاتصال ليس مع عدم وقوف قسمة على حد يلزمه كون تلك  
 الاقسام الممكنة المتناهية غير حاصلة في بعض كمن اناس من ظن خلاف ذلك فلهذه القبول تالف  
 الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستالف مع بطلانه بما مر هذا اجمال فانه في  
 هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرية ثم فان تصعب كيف يطل تاليفه بل بان في علم فضل عن الطبيعي





منه قوله لا يكون احد هاشغولا بالملاقات والآخر فارغا عننا والا كان محل الطرفين المتماثلين في  
الاشارة هاشغولا ولو بالقوة وقابل الا ان يفرض قهش شي ودون شي وقدره القوم في ايراد حج القاطعة على كاشق  
ما ذكرناه كفاية وللقائمين بتالف الجسم من اجزا لا تجزى شبات خلتها واهيته وقوى سبهم ما يسبب زيون هو  
غيره يتون الكبر وطا كما يحصر فيشكلون ونحو الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا في  
الزمان لسا وتقرر البلازمة بوجوب الاول لا يتخصص في الثالث بل في الماضي مستقبل معدومان قطعا فانه بعد  
ايضا اتفق الزمان بالكلية الثاني في حصرها وانتفا الحاضر وجوب انتفا الاخرين لان الماضي ما كان حاضر وقتها  
ما توقع ان يحضر ولم يحصل بعد انتفا الحاضر وجوب انتفا الزمان بطلانها لكنه موجودا في ضرورة فالحاضر موجودا وهو مقسم  
او لو قسمه فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيم تجزى اجزا الزمان والافا لا يكون الحاضر حاضرا في اذ كان الوجود  
من الزمان وهو الحاضر غير مقسم كان الموجود من الحركة وبى الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير مقسم وكذا المسافة  
هي امي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك ثبات تماثلية في الزمان واجزا غير مقسمة تماثلية من الحركة  
بازا بها واجزا تلك من المسافة فاجز المسافة ان كانت جوا برفرة تماثلية فاما الجسم الذي يتحرك عليه  
فوهو المطلوب وان كانت نقاطا تماثلية يجب ان يكون في اجزاه فرودة وتطهر من ذلك الجواب بالنقص  
عن الاستدلال المذكور انتفا النقي تالف الجسم من اجزا لا تجزى فان اقس ما يار من هذا التماثل في النقاط وما ذكره  
من وجوب قسمه في جزئين عند تقاسمها بالانقسام جارية فانه موجودا في اجزائه في اصل شبيهة في اول فصل  
باب الحركة وتعداد في باب الزمان ومحصلا ان يربحنا خلا ان الحاضر قد انقسم من الزمان فانه غير مقسم اصلا  
والزمان كما يسلج متصل ويتصل كما عرفت ان ينقسم الى ما لا ينقسمه اصلا لان طرف الزمان متصل مشترك  
بين اجزائه ان كان هناك تقاطع او قسمة واذ ليس للزمان تقاطع ولا انقسام لا بحسب الفرض فهو فليس هناك  
بفعل التية فغرفا فرض تقسيمه الى قسمين كما مضى في مستقبله فرض بينهما ان يكون سبدا الا حدهما وتتمى اذ خلا ان الحاضر  
الماضي مستقبله اشم لا يمكن ان يفرض ان آخره اذ انما يتفرق بفرض لانقسامه او الانقطاع عن غير الالاول  
فيكون الامالة بينهما زمان غير الماضي واما مستقبل من زمان الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل  
او لاجز بالفعل في متصل لكنهما موجودا في الماضي المتعدية التحليلية بمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم  
عدمهما في الآن الحاضر لان طلعا فيهما. طلقا في الماضي مستقبل من الزمان وجودا وبذلك المحزن  
غير ان يكون لوجودها ظرف لالزمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان مستقبلها

الاشارة هاشغولا ولو بالقوة وقابل الا ان يفرض قهش شي ودون شي وقدره القوم في ايراد حج القاطعة على كاشق  
ما ذكرناه كفاية وللقائمين بتالف الجسم من اجزا لا تجزى شبات خلتها واهيته وقوى سبهم ما يسبب زيون هو  
غيره يتون الكبر وطا كما يحصر فيشكلون ونحو الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا في  
الزمان لسا وتقرر البلازمة بوجوب الاول لا يتخصص في الثالث بل في الماضي مستقبل معدومان قطعا فانه بعد  
ايضا اتفق الزمان بالكلية الثاني في حصرها وانتفا الحاضر وجوب انتفا الاخرين لان الماضي ما كان حاضر وقتها  
ما توقع ان يحضر ولم يحصل بعد انتفا الحاضر وجوب انتفا الزمان بطلانها لكنه موجودا في ضرورة فالحاضر موجودا وهو مقسم  
او لو قسمه فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيم تجزى اجزا الزمان والافا لا يكون الحاضر حاضرا في اذ كان الوجود  
من الزمان وهو الحاضر غير مقسم كان الموجود من الحركة وبى الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير مقسم وكذا المسافة  
هي امي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك ثبات تماثلية في الزمان واجزا غير مقسمة تماثلية من الحركة  
بازا بها واجزا تلك من المسافة فاجز المسافة ان كانت جوا برفرة تماثلية فاما الجسم الذي يتحرك عليه  
فوهو المطلوب وان كانت نقاطا تماثلية يجب ان يكون في اجزاه فرودة وتطهر من ذلك الجواب بالنقص  
عن الاستدلال المذكور انتفا النقي تالف الجسم من اجزا لا تجزى فان اقس ما يار من هذا التماثل في النقاط وما ذكره  
من وجوب قسمه في جزئين عند تقاسمها بالانقسام جارية فانه موجودا في اجزائه في اصل شبيهة في اول فصل  
باب الحركة وتعداد في باب الزمان ومحصلا ان يربحنا خلا ان الحاضر قد انقسم من الزمان فانه غير مقسم اصلا  
والزمان كما يسلج متصل ويتصل كما عرفت ان ينقسم الى ما لا ينقسمه اصلا لان طرف الزمان متصل مشترك  
بين اجزائه ان كان هناك تقاطع او قسمة واذ ليس للزمان تقاطع ولا انقسام لا بحسب الفرض فهو فليس هناك  
بفعل التية فغرفا فرض تقسيمه الى قسمين كما مضى في مستقبله فرض بينهما ان يكون سبدا الا حدهما وتتمى اذ خلا ان الحاضر  
الماضي مستقبله اشم لا يمكن ان يفرض ان آخره اذ انما يتفرق بفرض لانقسامه او الانقطاع عن غير الالاول  
فيكون الامالة بينهما زمان غير الماضي واما مستقبل من زمان الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل  
او لاجز بالفعل في متصل لكنهما موجودا في الماضي المتعدية التحليلية بمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم  
عدمهما في الآن الحاضر لان طلعا فيهما. طلقا في الماضي مستقبل من الزمان وجودا وبذلك المحزن  
غير ان يكون لوجودها ظرف لالزمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان مستقبلها

منه قوله لا يكون احد هاشغولا بالملاقات والآخر فارغا عننا والا كان محل الطرفين المتماثلين في  
الاشارة هاشغولا ولو بالقوة وقابل الا ان يفرض قهش شي ودون شي وقدره القوم في ايراد حج القاطعة على كاشق  
ما ذكرناه كفاية وللقائمين بتالف الجسم من اجزا لا تجزى شبات خلتها واهيته وقوى سبهم ما يسبب زيون هو  
غيره يتون الكبر وطا كما يحصر فيشكلون ونحو الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا في  
الزمان لسا وتقرر البلازمة بوجوب الاول لا يتخصص في الثالث بل في الماضي مستقبل معدومان قطعا فانه بعد  
ايضا اتفق الزمان بالكلية الثاني في حصرها وانتفا الحاضر وجوب انتفا الاخرين لان الماضي ما كان حاضر وقتها  
ما توقع ان يحضر ولم يحصل بعد انتفا الحاضر وجوب انتفا الزمان بطلانها لكنه موجودا في ضرورة فالحاضر موجودا وهو مقسم  
او لو قسمه فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيم تجزى اجزا الزمان والافا لا يكون الحاضر حاضرا في اذ كان الوجود  
من الزمان وهو الحاضر غير مقسم كان الموجود من الحركة وبى الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير مقسم وكذا المسافة  
هي امي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك ثبات تماثلية في الزمان واجزا غير مقسمة تماثلية من الحركة  
بازا بها واجزا تلك من المسافة فاجز المسافة ان كانت جوا برفرة تماثلية فاما الجسم الذي يتحرك عليه  
فوهو المطلوب وان كانت نقاطا تماثلية يجب ان يكون في اجزاه فرودة وتطهر من ذلك الجواب بالنقص  
عن الاستدلال المذكور انتفا النقي تالف الجسم من اجزا لا تجزى فان اقس ما يار من هذا التماثل في النقاط وما ذكره  
من وجوب قسمه في جزئين عند تقاسمها بالانقسام جارية فانه موجودا في اجزائه في اصل شبيهة في اول فصل  
باب الحركة وتعداد في باب الزمان ومحصلا ان يربحنا خلا ان الحاضر قد انقسم من الزمان فانه غير مقسم اصلا  
والزمان كما يسلج متصل ويتصل كما عرفت ان ينقسم الى ما لا ينقسمه اصلا لان طرف الزمان متصل مشترك  
بين اجزائه ان كان هناك تقاطع او قسمة واذ ليس للزمان تقاطع ولا انقسام لا بحسب الفرض فهو فليس هناك  
بفعل التية فغرفا فرض تقسيمه الى قسمين كما مضى في مستقبله فرض بينهما ان يكون سبدا الا حدهما وتتمى اذ خلا ان الحاضر  
الماضي مستقبله اشم لا يمكن ان يفرض ان آخره اذ انما يتفرق بفرض لانقسامه او الانقطاع عن غير الالاول  
فيكون الامالة بينهما زمان غير الماضي واما مستقبل من زمان الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل  
او لاجز بالفعل في متصل لكنهما موجودا في الماضي المتعدية التحليلية بمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم  
عدمهما في الآن الحاضر لان طلعا فيهما. طلقا في الماضي مستقبل من الزمان وجودا وبذلك المحزن  
غير ان يكون لوجودها ظرف لالزمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان مستقبلها









مقول  
الاول في موضع ان لا يمتنع  
الاول في موضع ان لا يمتنع  
الاول في موضع ان لا يمتنع

غير المتناهي لا لاقا لو اسن انه لا بد له و ثمن من اول نقطة تكون محمدا وكل ما يفرض في غير المتناهي  
اول نقطة للمساومة هي سوية باخرى كانت المساومة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة كما  
لسا اول ان الحوت ليس كالمس كالمس الزامية بل لما قول من انما لو حضرت كانت في أي ان يفرض مع نقطة ولا تصوم  
بالمرور على تمام ما قبلها أي بانقضاء المساومة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم المتناهي لا يتاخر  
ذلك في زمان متناه ونه انخص ابطال المتناهي بالبعد وطلقا وايضا يفرض خطان خارجان نقطة كساقى مثلث الايزا  
الانفراج بينهما ازاو و زيادة الامتداد وعلو بلع الامتداد الى اللانهاية لمفعول ان الانفراج كذلك كسبع خصاص  
بين الحاصرين وخرج الاستدلال عن المتناهي بفعل و ان الانفراج المتناهية غير متناهية ولو فرضت زاوية الانفراج  
كثنتي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد وازيد كان الامتداد ويزيد حتى يبطال المتناهي بالبعد فيما فوق جهة  
اقول الفرض هنا عن إمكان اللانهاية ووجوب المتناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في  
الامور الغير الطبيعية وانهما بل تكون غير متناهية في العدد والقوة فليس الكلام فيها الا كما تم هذا الموضع ولا شيء  
من نهو اليه ان يتناول تلك على ما شرح بذلك الشيخ في اشفا حرم ما ينظر في عين اللانهاية ليس معنى اسهل المطلق  
بان الا يكون الشيء ذلك الذي لا يوجد له ما يعبر به كما ان وضعه كالتقطة او كالمقارن ولا يستعمل ان لا يكون  
لاشيئ نهائية لمفعول ولكن من شأنه ان يعبر له نهائية بالفرض ويكون اذا عدلوا احد وحي انقضاء البنية كالمرة قبل  
بمعنى ان الشيء مع كونها في موضع حيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتلزمات لا يكون له في نفسه نهائية  
بالفعل والمبا للقوة وذلك بان يكون بحيث اذا تعدلوا احد على او وضعه في انقضاء البنية فنقول يستعمل اللانهاية بهذا  
المعنى ويجب المتناهي وله بالقوة في الكميات والمتلزمات المتصلة القارة وكذلك في المنفصلة المادية المجمعة  
والمعقبة اي المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف المتلزمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد  
الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المعقبة والبرهان المستنبطه في ذلك كثيرة جدا ووقتها من شأنها  
ثلاثة لكونها كالاهتمام الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم مقدره عدد جادى مجتمع الاحاد ومتربا  
متناهيا ياتليكن آت بعدا كان او عددا واما ما يجمعها متفق النظام غير متناهيا بالفعل في جهة ت وناخذ منه  
آج جزر محدودا فاذا فرض تطبيق آج ب الجزر على آت بحيث يطبق آج على آق ان لم يتقيا وافي الجهة  
الاخرى متساوي الكل والجزر والا يتقطع آج ب دون آت فيكون آج ب متناهي ولا يزيد عليه آت الا  
بآج المتناهي فيكون آت ايضا متناهيًا بفت وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي آج ب على آت يظهر الخلف

الانقضاء في كل ما لا يتناهي  
والجوان كساقى مثلث  
او لا نظير له في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي  
الانقضاء في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي

والانقضاء في كل ما لا يتناهي  
والجوان كساقى مثلث  
او لا نظير له في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي  
الانقضاء في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي

٣٩

والانقضاء في كل ما لا يتناهي  
والجوان كساقى مثلث  
او لا نظير له في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي  
الانقضاء في كل ما لا يتناهي  
من الوجوه التي لا يتناهي

مقول  
الاول في موضع ان لا يمتنع  
الاول في موضع ان لا يمتنع  
الاول في موضع ان لا يمتنع

لا يجوز ان يقال ان العلم بالامر هو العلم بانواعه... واما العلم بالامر فيكون العلم بانواعه...

ويجب ان يعلم ان ليس المراد التطبيق المادي ومنه وعمد في العلوم لتعليمية استعماله في من ايقاع  
المحاذات في الخارج او الوجودية تجانس بين الكليات بالذات وبالعرض بحيث اذا اخذت من احداهما  
بعض معين تحليلي او تاليفي وافق في امتداد الاتصال والاتساق كان بخلافه بعض معين يتأخر عن الآخر  
ثم انما نظيره الخاف ههنا بلزوم انقطاع كجاست ان الناقصة والزائدة اذ اتاني للتطبيق بينهما في ان آذوان  
تناه ولاحق ان العقل حكم كما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناولين كل تجانسين  
من المقادير والاعداد لادبته المتسقة لجمعية الوجود في الخارج من حيثها كذلك وان كانا نعتنا به من  
بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث يتطبق الامتداد على الامتداد فان انتفع بذلك امر خارج لم يصح ويكفي  
في هذا الحكم لا حيلة لعقل جمالات اجزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار  
صدها عليها وان لم يحجز استصحاب في لعقل لكونها جزئيات مادية ولان القوى جسمانية المتناهية المقادير  
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل حكم بان كل جسم يخص فليجز معين ووضع بيان به في الاشارة سائر  
الاجسام ومن المبين ان الجسم المتخصص لا يتصور في العقل ولا يكون المفهوم الكلي المترجم في العقل  
من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد لجمعية متناهية جسي تطبيق الوفتي  
قاله بان نتهض على احتمال وجود ما يكون فردا للمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج  
والذهن معا وان امكن تصورها فهو الغير المتناهي اذ لو احتمال تصوره احتمال الحكم استحالته ولا يتصور العقل  
على استحالته للاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يكلف العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان  
تناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في الجمعية لا يتصورها تطبيق المبدأ على المبدأ  
والامتداد على الامتداد وليظهر الانقطاع في المجالز للآخران الامتداد في الاتحاد وفتح الاتساق وبعبارة  
اخرى لا تشك في زيادة احدي الكتلتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ ينقل الزيادة فيما له تهابق  
الى الجهة الاخرى واما بالاتساق لانهما كجور وكما تفاوت وانفاضل الوجود الانقطاع اذ لا يتم الواو  
هناك عن الطوفان الالهي لا يتم تطبيقه على جرحه فاصلا ففتح التطبيق ترتيبه ولا يتا في زمان تناه واما  
فوجه احتمال وجود الغير المتناهية مطلقا في الخارج فحجرت ان التطبيق الوهمي فيها فافساد التطبيق الوهمي انما  
يكون بين الصورتين في الذهن وهاذا ان لا يرتسم في زمان تناه والاقدر تناه وان كانت في الخارج  
غير متناهية وكذا التوجه استحالته في الخارج بنا على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بلما حطتها اجمالا وذلك

لا يجوز ان يقال ان العلم بالامر هو العلم بانواعه... واما العلم بالامر فيكون العلم بانواعه... لا يجوز ان يقال ان العلم بالامر هو العلم بانواعه...

هذا هو خلاصة ما... لا يجوز ان يقال ان العلم بالامر هو العلم بانواعه... واما العلم بالامر فيكون العلم بانواعه...









والايتاني في ذلك في زمان فنناه فخرجت ان تقول ان يلزم ان يكون زمان المسامحة غيرتنا وفي جانب المصنوع  
فلا يكون حادثه وان يلزم ان يكون من حالتي الملوادة والمسامحة اية نقطة تفرس من الخط الغير المتناهي  
زمان غيرتنا او ان يلزم ان لا يخرج المسامحة من النقطة الى الفعل لنها لا تكون الاعلى نقطة تاوا تكون على نقطة  
الامرور زمان غيرتنا بعد الملوادة يكون في الخط المسامحة المتناهي لكن الاعلى هذه النقطة وتبا البعد  
يتخص بابطال اللاتناهي في الابعاد طلقا ولا يتخص على ابطال في الاعداد الثالث الجان السلمي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غيرتنا في اوجنتين فليفرض خطان غيرتنا هيتان  
من نقطة كسقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الاستداد ولو استدا الى غير النهاية كان البعد  
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في اشعاره باننا ان لم يلزم وجوده بعد من خطين  
غيرتنا غايته ما في الباب ان يكون الترتي الى غير النهاية لكن يلزم من ان يكون هناك بعد زمان الى  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحتتنا الابعاد وقتنا والزيادة على المتناهي بقدر متناه  
وان يكون متناهيها وهذا كالعقد والقبول بزيادة الى غير النهاية مع ان كل مترتب من مراتب في الخط الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد او بجزء اقل من اقل قطعها بالارزوم بين اللاتناهي الاستداد  
بفضل وبين اللاتناهي الا فرج الترتي مع ذلك وتخرج الاستداد الى اللاتناهي بفضل بدون خروج الا فرج  
المترتب من التناهي غير متصوفا وما يصلح فيها على ذلك ان لا يتناسب في ان خروج خطين محيطين بزاوية  
اللاتناهي انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اوجنتين فلو الاستداد اللاتناهي في الاستداد  
اللاتناهي في الا فرج لم يترج الى اللاتناهي اخرج في اوجنتين ولو ن كل من الابعاد المعينة المقروضتين  
اخطين مترابطة متناهيهما انما يكون الساقين ايضا كذلك فان ضو ذلك في امكان اللاتناهي المقروح  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي بهما فرضت حاصلة بفضل من اخطين محيطين في الا فرج بينهما  
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقف بمعنى ان كل مترتب  
تفرض نجا يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع النظام عند صا وقد يفرض زاوية الا فرج كثلثي القائمة حتى  
يكون الا فرج بقدر الاستداد او ازيد من ثلثها حتى يكون الا فرج ازيد من الاستداد وحينئذ يكون الامر  
وهذا اليرحان كما جرت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جمة قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في اية المكان وتحقيق ما بهية كاد ان يكون من الفطريات

منه في زمان فنناه فخرجت ان تقول ان يلزم ان يكون زمان المسامحة غيرتنا وفي جانب المصنوع  
فلا يكون حادثه وان يلزم ان يكون من حالتي الملوادة والمسامحة اية نقطة تفرس من الخط الغير المتناهي  
زمان غيرتنا او ان يلزم ان لا يخرج المسامحة من النقطة الى الفعل لنها لا تكون الاعلى نقطة تاوا تكون على نقطة  
الامرور زمان غيرتنا بعد الملوادة يكون في الخط المسامحة المتناهي لكن الاعلى هذه النقطة وتبا البعد  
يتخص بابطال اللاتناهي في الابعاد طلقا ولا يتخص على ابطال في الاعداد الثالث الجان السلمي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غيرتنا في اوجنتين فليفرض خطان غيرتنا هيتان  
من نقطة كسقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الاستداد ولو استدا الى غير النهاية كان البعد  
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في اشعاره باننا ان لم يلزم وجوده بعد من خطين  
غيرتنا غايته ما في الباب ان يكون الترتي الى غير النهاية لكن يلزم من ان يكون هناك بعد زمان الى  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحتتنا الابعاد وقتنا والزيادة على المتناهي بقدر متناه  
وان يكون متناهيها وهذا كالعقد والقبول بزيادة الى غير النهاية مع ان كل مترتب من مراتب في الخط الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد او بجزء اقل من اقل قطعها بالارزوم بين اللاتناهي الاستداد  
بفضل وبين اللاتناهي الا فرج الترتي مع ذلك وتخرج الاستداد الى اللاتناهي بفضل بدون خروج الا فرج  
المترتب من التناهي غير متصوفا وما يصلح فيها على ذلك ان لا يتناسب في ان خروج خطين محيطين بزاوية  
اللاتناهي انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اوجنتين فلو الاستداد اللاتناهي في الاستداد  
اللاتناهي في الا فرج لم يترج الى اللاتناهي اخرج في اوجنتين ولو ن كل من الابعاد المعينة المقروضتين  
اخطين مترابطة متناهيهما انما يكون الساقين ايضا كذلك فان ضو ذلك في امكان اللاتناهي المقروح  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي بهما فرضت حاصلة بفضل من اخطين محيطين في الا فرج بينهما  
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقف بمعنى ان كل مترتب  
تفرض نجا يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع النظام عند صا وقد يفرض زاوية الا فرج كثلثي القائمة حتى  
يكون الا فرج بقدر الاستداد او ازيد من ثلثها حتى يكون الا فرج ازيد من الاستداد وحينئذ يكون الامر  
وهذا اليرحان كما جرت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جمة قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في اية المكان وتحقيق ما بهية كاد ان يكون من الفطريات

منه في زمان فنناه فخرجت ان تقول ان يلزم ان يكون زمان المسامحة غيرتنا وفي جانب المصنوع  
فلا يكون حادثه وان يلزم ان يكون من حالتي الملوادة والمسامحة اية نقطة تفرس من الخط الغير المتناهي  
زمان غيرتنا او ان يلزم ان لا يخرج المسامحة من النقطة الى الفعل لنها لا تكون الاعلى نقطة تاوا تكون على نقطة  
الامرور زمان غيرتنا بعد الملوادة يكون في الخط المسامحة المتناهي لكن الاعلى هذه النقطة وتبا البعد  
يتخص بابطال اللاتناهي في الابعاد طلقا ولا يتخص على ابطال في الاعداد الثالث الجان السلمي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غيرتنا في اوجنتين فليفرض خطان غيرتنا هيتان  
من نقطة كسقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الاستداد ولو استدا الى غير النهاية كان البعد  
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في اشعاره باننا ان لم يلزم وجوده بعد من خطين  
غيرتنا غايته ما في الباب ان يكون الترتي الى غير النهاية لكن يلزم من ان يكون هناك بعد زمان الى  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحتتنا الابعاد وقتنا والزيادة على المتناهي بقدر متناه  
وان يكون متناهيها وهذا كالعقد والقبول بزيادة الى غير النهاية مع ان كل مترتب من مراتب في الخط الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد او بجزء اقل من اقل قطعها بالارزوم بين اللاتناهي الاستداد  
بفضل وبين اللاتناهي الا فرج الترتي مع ذلك وتخرج الاستداد الى اللاتناهي بفضل بدون خروج الا فرج  
المترتب من التناهي غير متصوفا وما يصلح فيها على ذلك ان لا يتناسب في ان خروج خطين محيطين بزاوية  
اللاتناهي انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اوجنتين فلو الاستداد اللاتناهي في الاستداد  
اللاتناهي في الا فرج لم يترج الى اللاتناهي اخرج في اوجنتين ولو ن كل من الابعاد المعينة المقروضتين  
اخطين مترابطة متناهيهما انما يكون الساقين ايضا كذلك فان ضو ذلك في امكان اللاتناهي المقروح  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي بهما فرضت حاصلة بفضل من اخطين محيطين في الا فرج بينهما  
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقف بمعنى ان كل مترتب  
تفرض نجا يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع النظام عند صا وقد يفرض زاوية الا فرج كثلثي القائمة حتى  
يكون الا فرج بقدر الاستداد او ازيد من ثلثها حتى يكون الا فرج ازيد من الاستداد وحينئذ يكون الامر  
وهذا اليرحان كما جرت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جمة قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في اية المكان وتحقيق ما بهية كاد ان يكون من الفطريات



ويشهد على وجوده أو لا النفاذ فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شئ شئ وكل ما سوى المكان ربما يبقى  
 معها في مفارقة المكان وتماثلان الشئ انما يصير فوق وتحت بالمكان فلو لم يكن هناك تحت ولا فوق و  
 انما في باطن بالضرورة وتماثلان لولا ان كان هناك مكان لم يكن متميزة ثم مختلفا الاجسام من حر كاتما طبيعية  
 بان يحرك البعض صاعدا بطبع الى فوق وبعض ابطا الى تحت فيكون مطلوب مناهم وب ذلك لكنها مختلفة  
 قطعاً فان فوقت بان المنقلة مفارقة بوضوح وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرة مرة الشئ فوق او  
 ايتض بزك كالمطلوب والمهرب بالحركة الطبيعية البصر ذلك في قول كالموضع والترتيب بان كان بحيث يكون  
 الاجسام متميزة بحيث يكون جسم خالصا بكمية تامة لا يكون الاجسام يكون الاجسام لاجلها او سطح من اجزاءها  
 تامة وليسكن الجسم في متصل عنده فثبت المكان والاعيان الجسم تامة فيكون في مكانها مقادير  
 يمكن ان تحرك ليليه جسم من يسكن فيه غير مختلف بالضيق والسعة لا يجوز اختراع الجسم فلا يكون الاشياء مختلفا ما  
 موجودا بالفعل وبالضرورة في محل قابل هيكون بولا كان او لا يوجد بها ان يكون سطح البتة والنعني بوجوده  
 ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه لمكان لا يوجد وجوده بالفعل حين يقصده الحرك  
 على ان ذلك لفضا يجذب الياون مادي والالكان جسماً وثبتت اشكام الاجسام وعاد الى الاول اذا  
 لم يكن له مادة قابلية فالجسم يكون وجودا بالفعل كان لا شئاً متضاداً لسطح بطلانه هذا وقد بحثت قوة المكان  
 في ظهوره انية الى ان التحليل العامي يمنع وجود شئ مطلقا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون  
 مكانا يوجد فيه الاجسام اناكونه بعدا فلتتحليل الطباقه على البعاد المتكسر وانما قياسية بنفسه بقية بالوجود على  
 الاجسام وانتماع قيا به غير الاجسام المقام الثاني في تحقيق مبهية اعلم ولان العادة ليطلقون المكان  
 تارة على ما يستقر عليه كالأرض تارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فمحلون اسم من تحركه تنفيذ  
 في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحيزه قد توسعون فيطلقون على ما ييسع الشئ ولو مع غير كما كانت  
 والدار حتى كره العالم وقد يتصفون اذا اخطوا انما اجسام في الالكية فلا يكون مكان الجسمين كالأليون  
 جسم في مكانين فيخصوصه باليسع الجسم ولا ييسع متغيره هذا ما يخص عن حقيقة ذلك تيسر لك بما  
 علمت كمن لوازمه الاحتقال الى لوازمه آخر تكون شرا لا اقتناص حقيقة الاول انه جاء وذلك من كونه  
 بحيث ييسع الجسم الثاني انه يخص به وذلك من كونه بحيث لا ييسع معه غيره التالث انه غير اعل في ذلك  
 الجسم والاقام به ذلك من كونه بحيث يتقبل عنه الجسم واليه ادعوت ذلك فهنا احتمالان يتاتي

على وجوده أو لا النفاذ فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شئ شئ وكل ما سوى المكان ربما يبقى  
 معها في مفارقة المكان وتماثلان الشئ انما يصير فوق وتحت بالمكان فلو لم يكن هناك تحت ولا فوق و  
 انما في باطن بالضرورة وتماثلان لولا ان كان هناك مكان لم يكن متميزة ثم مختلفا الاجسام من حر كاتما طبيعية  
 بان يحرك البعض صاعدا بطبع الى فوق وبعض ابطا الى تحت فيكون مطلوب مناهم وب ذلك لكنها مختلفة  
 قطعاً فان فوقت بان المنقلة مفارقة بوضوح وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرة مرة الشئ فوق او  
 ايتض بزك كالمطلوب والمهرب بالحركة الطبيعية البصر ذلك في قول كالموضع والترتيب بان كان بحيث يكون  
 الاجسام متميزة بحيث يكون جسم خالصا بكمية تامة لا يكون الاجسام يكون الاجسام لاجلها او سطح من اجزاءها  
 تامة وليسكن الجسم في متصل عنده فثبت المكان والاعيان الجسم تامة فيكون في مكانها مقادير  
 يمكن ان تحرك ليليه جسم من يسكن فيه غير مختلف بالضيق والسعة لا يجوز اختراع الجسم فلا يكون الاشياء مختلفا ما  
 موجودا بالفعل وبالضرورة في محل قابل هيكون بولا كان او لا يوجد بها ان يكون سطح البتة والنعني بوجوده  
 ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه لمكان لا يوجد وجوده بالفعل حين يقصده الحرك  
 على ان ذلك لفضا يجذب الياون مادي والالكان جسماً وثبتت اشكام الاجسام وعاد الى الاول اذا  
 لم يكن له مادة قابلية فالجسم يكون وجودا بالفعل كان لا شئاً متضاداً لسطح بطلانه هذا وقد بحثت قوة المكان  
 في ظهوره انية الى ان التحليل العامي يمنع وجود شئ مطلقا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون  
 مكانا يوجد فيه الاجسام اناكونه بعدا فلتتحليل الطباقه على البعاد المتكسر وانما قياسية بنفسه بقية بالوجود على  
 الاجسام وانتماع قيا به غير الاجسام المقام الثاني في تحقيق مبهية اعلم ولان العادة ليطلقون المكان  
 تارة على ما يستقر عليه كالأرض تارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فمحلون اسم من تحركه تنفيذ  
 في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحيزه قد توسعون فيطلقون على ما ييسع الشئ ولو مع غير كما كانت  
 والدار حتى كره العالم وقد يتصفون اذا اخطوا انما اجسام في الالكية فلا يكون مكان الجسمين كالأليون  
 جسم في مكانين فيخصوصه باليسع الجسم ولا ييسع متغيره هذا ما يخص عن حقيقة ذلك تيسر لك بما  
 علمت كمن لوازمه الاحتقال الى لوازمه آخر تكون شرا لا اقتناص حقيقة الاول انه جاء وذلك من كونه  
 بحيث ييسع الجسم الثاني انه يخص به وذلك من كونه بحيث لا ييسع معه غيره التالث انه غير اعل في ذلك  
 الجسم والاقام به ذلك من كونه بحيث يتقبل عنه الجسم واليه ادعوت ذلك فهنا احتمالان يتاتي

على قولنا ان كل ما ليس له وجودا بالضرورة فهو مفارقة شئ شئ وكل ما سوى المكان ربما يبقى  
 معها في مفارقة المكان وتماثلان الشئ انما يصير فوق وتحت بالمكان فلو لم يكن هناك تحت ولا فوق و  
 انما في باطن بالضرورة وتماثلان لولا ان كان هناك مكان لم يكن متميزة ثم مختلفا الاجسام من حر كاتما طبيعية  
 بان يحرك البعض صاعدا بطبع الى فوق وبعض ابطا الى تحت فيكون مطلوب مناهم وب ذلك لكنها مختلفة  
 قطعاً فان فوقت بان المنقلة مفارقة بوضوح وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرة مرة الشئ فوق او  
 ايتض بزك كالمطلوب والمهرب بالحركة الطبيعية البصر ذلك في قول كالموضع والترتيب بان كان بحيث يكون  
 الاجسام متميزة بحيث يكون جسم خالصا بكمية تامة لا يكون الاجسام يكون الاجسام لاجلها او سطح من اجزاءها  
 تامة وليسكن الجسم في متصل عنده فثبت المكان والاعيان الجسم تامة فيكون في مكانها مقادير  
 يمكن ان تحرك ليليه جسم من يسكن فيه غير مختلف بالضيق والسعة لا يجوز اختراع الجسم فلا يكون الاشياء مختلفا ما  
 موجودا بالفعل وبالضرورة في محل قابل هيكون بولا كان او لا يوجد بها ان يكون سطح البتة والنعني بوجوده  
 ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه لمكان لا يوجد وجوده بالفعل حين يقصده الحرك  
 على ان ذلك لفضا يجذب الياون مادي والالكان جسماً وثبتت اشكام الاجسام وعاد الى الاول اذا  
 لم يكن له مادة قابلية فالجسم يكون وجودا بالفعل كان لا شئاً متضاداً لسطح بطلانه هذا وقد بحثت قوة المكان  
 في ظهوره انية الى ان التحليل العامي يمنع وجود شئ مطلقا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون  
 مكانا يوجد فيه الاجسام اناكونه بعدا فلتتحليل الطباقه على البعاد المتكسر وانما قياسية بنفسه بقية بالوجود على  
 الاجسام وانتماع قيا به غير الاجسام المقام الثاني في تحقيق مبهية اعلم ولان العادة ليطلقون المكان  
 تارة على ما يستقر عليه كالأرض تارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فمحلون اسم من تحركه تنفيذ  
 في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحيزه قد توسعون فيطلقون على ما ييسع الشئ ولو مع غير كما كانت  
 والدار حتى كره العالم وقد يتصفون اذا اخطوا انما اجسام في الالكية فلا يكون مكان الجسمين كالأليون  
 جسم في مكانين فيخصوصه باليسع الجسم ولا ييسع متغيره هذا ما يخص عن حقيقة ذلك تيسر لك بما  
 علمت كمن لوازمه الاحتقال الى لوازمه آخر تكون شرا لا اقتناص حقيقة الاول انه جاء وذلك من كونه  
 بحيث ييسع الجسم الثاني انه يخص به وذلك من كونه بحيث لا ييسع معه غيره التالث انه غير اعل في ذلك  
 الجسم والاقام به ذلك من كونه بحيث يتقبل عنه الجسم واليه ادعوت ذلك فهنا احتمالان يتاتي







الالفاظ ولو جسديا عدم تيدل الاكمة تليف في حجب في حسابهم عن الرابع وهو لزوم مسكون المسافر انما كان  
 اريدا يسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية ففهمه وانسليم بطلانه والضرورة انما يقتضيه كونه يتحرك في  
 وان اريدا يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانما يتحرك في الوضع بالنسبة الى السور الخارجية وفي المكان  
 العرفي انما يكون في الجسم لا يكون متصله كالصنعة في المدة قلت **الفصل الثاني في بطلان الخلاء**  
 واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلو عن متكون الا فحشوه ما ان يكون لاشيئا محصا وهو  
 باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا او قد ابطنا به وما سبكت لبعاب الخلاء لو كان لم يكن في  
 حركة على خلاف ما يقولون بل لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فيكون الاحتمال في  
 زمان فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملار ويكون البتة زمانا ازيد من زمان الاولي  
 وفرض ايض حركة كذلك في ملار في منية يكون تبعا ومثلته تتحرك الى مقاومة الملا الا ان نسبت زمان الحركة في  
 الخلاء الى زمان الحركة في الملا الا ان الاشكال ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة فلو كان يكون زمان الحركة في  
 الملا الا ان كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى  
 ان يجعل للمعاوقة على نسبة المذكورة استحقاق وجودا فيقينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء  
 مساواة حركة الا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما وطر اصحاب الخلاء في  
 القول ان الذين يصلون جسم في اطن العامي فان فيه هو ليس في جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ هو  
 بان اللبس بما يحكم بوجوده هو بمقاومة اللباس فمنهم من يصرح ومنهم من يصرح ان الهوار وان لم يكن خلاء  
 صرفا فانه ملا محتمل للخلاء يشبهات اضطرته الى اثباته لولا انه لم يزد حجم الماسر الخلاء الا ذابة ولا يتحرك  
 العالم يتحرك جسم اذا نما يتحرك الى بلا يتحرك انتقال المالى لبعته الى مكان هذا والاداء بل الى ملار  
 آخر حكمه كذلك واما يجب ان يلا را محلاه هذا غيره وهو لم حروانه اذ ارفعنا باطن اصبعنا دفعة من سطح  
 المس يمانه بحيث لا يتخللها ثالث فانما يتقل ما يلا را بيننا من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو  
 الوسط ونخل الاوليان بان الجسم باءة قابل للمقاومة المختلفة في ازان يتخلل او يتكاثف اى يقبل مقدرا  
 ازيد وانقص فيتخلل المار بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلل خلفه والثالثة بان ارتفاع  
 الاجسام انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط اقول اصحاب  
 البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموهوم من البركات من متفلسفة بعدا وجوزوا

ان قولهم ان السور الخارجية  
 مسكون المسافر انما كان  
 اريدا يسكون ما يقابل الحركة  
 وان اريدا يقابل الحركة مطلقا  
 العرفي انما يكون في الجسم  
 باطل لقبوله المساواة والمفاصلة  
 حركة على خلاف ما يقولون  
 زمان فرض حركة بمثل ذلك الميل  
 وفرض ايض حركة كذلك في ملار  
 الخلاء الى زمان الحركة في الملا  
 الملا الا ان كزمانها في الخلاء  
 ان يجعل للمعاوقة على نسبة  
 مساواة حركة الا في معاوقة  
 القول ان الذين يصلون جسم في  
 بان اللبس بما يحكم بوجوده هو  
 صرفا فانه ملا محتمل للخلاء  
 العالم يتحرك جسم اذا نما يتحرك  
 آخر حكمه كذلك واما يجب ان  
 المس يمانه بحيث لا يتخللها ثالث  
 الوسط ونخل الاوليان بان الجسم  
 ازيد وانقص فيتخلل المار بالاذابة  
 الاجسام انما هو بالحركة ولا بد لها  
 البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب

الذات  
كان عليه شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة  
كان عليها شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة

الذات  
كان عليه شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة  
كان عليها شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة

الذات  
كان عليه شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة  
كان عليها شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة

الذات  
كان عليه شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة  
كان عليها شيئا لا يخلو  
لاذ الفرضية التي هي  
الذات في تلك الحالة











في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللامهامة الحاصلة بعد الماهية وان كانت صالحة  
 في زمان الحركة وكل في كل ان يفرض في ذلك الزمان غير الا ان الذي هو طرف من جانب البلية وليس حصولها  
 على سبيل التبرج والانتطابق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس  
 كدوتها اول ان بل كل ان يفرض في زمان الحركة كان قبله قد من زمان الحركة فكانت في الماهية فيجوز  
 ان يتحرك في الجسم الماهي من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق قلت **الباب**  
**الثالث** في الحركة ما يشعر به بمعونة الحسن بحيث يخرج عند العانة في الحسوت وان كان غنيا عن آداب  
 النظر في اقتضائه بيان الالفاظ المستعملة بها تطلق نحو من الاشتهار على معان مختلفة فاذا رجع البحث عنه عرفنا  
 تعيين المراد الى قولنا بطريق تفصيل المفهوم الجلي وان لم يكن في نفسه او ضحل مساويا لذلك الجلي واحتساب عما  
 يشبهه وترميز الالمام وتمهيد الماعسى ان يبنى عليه الاحكام وترتينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا  
 الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها  
 ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجا الى الفعل دفعة  
 وقد يكون تدريجيا وهذا يعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اثن فقط ولولا  
 ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسير يسير انما يدرك عند ذلك الزمان والزمان عند ذلك الحركة لهما  
 علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لادفعة اول في آن او تدريجيا او يسير يسير لكن كل ذلك يتلو  
 على نحو وفلسك سلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولان يتدرج اليه فكما ان حصوله له  
 كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكما ليته للشئ انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك  
 وفي هذا ايضا فانه انما يكون مستخرقا بالفعل مادام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير اصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة  
 ظاهر في حصة الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول الماهية بالقوة  
 من جهة ما هو بالقوة لا من اى جهة كانت فانه يكون لها بالقوة كمال آخر جوهري على حدة لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان  
 اسم الحركة معنيان احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الالام المتصل المعلوم التصاف المتحرك بين المبدأ والنهاية  
 بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات وحشا  
 الاجزابل على التقضى والتصرم على حدتها اعني الزمان فلا يكون هي ولا شئ من الاجزابل المنفردة  
 فيها المماثلة في الحقيقة لهما بحسب وجودها اعني موجودة في آن وانما الوجود القاطم الحاصل في آن في

حصولها على سبيل  
 التفسير فان قيل  
 فاجاب ما ثبت بهذا تحقيق  
 ان اللامهامة من حصولها  
 اول ان بل كل ان يفرض  
 الحركة التوسيلة فانما  
 ثابتة مادام هو بالفعل  
 فان من كل جسم من الطرف  
 الى الوسط انما هو باليد  
 حتى ان ان الذي يتحقق  
 نصف الحركة في نصف  
 الماهية يتحقق الالمامة  
 بجليتها مادام الفعل الجسم

الطرف الى الوسط  
 فهو الخارجه وقوله في ذلك  
 بالتامل الصادق فاشارة  
 الى ان ذلك لا يتحقق  
 من زمان القول  
 بل يتحقق ان يكون  
 باسبب من الطرفين  
 في احد الطرفين  
 على مسافات جلي  
 من تلك المسافات  
 اللطيف كالحوادث  
 لا يفي بالحوادث الجواب  
 ان الانتطابق بين  
 الجسمين يتحقق  
 الانتطابق بين

لطيف بينهما  
 حقيقة انما هو  
 الانتطابق بين  
 الجسمين  
 الانتطابق بين  
 الجسمين  
 الانتطابق بين  
 الجسمين



منه قوله ولا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره

وان لم يكن هذا القول في نفسه من المبرهن بل بما يكون اخفى منه لولا ذلك لعارض وربما يكون فيه شيء مما يقتضي عليه الاحكام او بما يكون المشي احكامه مبنية على جملتها فمنه في مفهومه لا يتبين شيئا له الا اذا فصل الى تلك الجملات وهذا القول وان لم يكن حقا او حقيقيا لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاتها اذ عايشه له ومن اخذ نفس المبدأ في فهمه او تربيا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عيى ان يقع التمييز اذا اقبل لتبطل في ذلك مثل تفسيرنا الحركة في الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شي منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقا ان لم يكن ههنا في في الفلسفة الاولى لكن اقلها المتوفرة في بيانها بقول لو كان شي بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة فلما يكون شيئا موجودا بالفعل وحده لكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف المفروض مستلزم كون القوة حاصله له وغيا صلته بل الموجودات منحصرة في قسمين هما ما يكون بالفعل من كل وجه كما بارى تعالى ومعلولا للمفارقة وليتصور ذلك ههنا الى ان يصدق بحيث نبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقر من كونه موجودا او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر شأن كل في قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عما يقتضيه خروجها في قوة وقد يكون تبديج هذا الوجه هو الذي يردوا بحركة تحت الفلاسفة ولا يتحقق الا في مقولات تعد صابعا وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعه قياتي في كل مقولة وتطلق على الخروج في قوله الثاني الا في الاخر كان يكون علينا ان نقول في تفسيره بحركة انها خروج من قوة الى الفعل لا دفعه الا في آن او تدبيرها اويسية الاول ان التبديج وقولنا يسيه ايسية ايوض في حدها الزمان لا دفعه يوضع فيها الا والا ان يوضع في حدها الزمان لا يركب الا بحركة وكل ذلك يتلوه على نحو من ادر فذلك انك المعلم الاول في تعريفه بحركة مسلكا آخر وذلك ان كل باء بالقوة من وجه فلان يحرك تبديج ذلك الوجه حتى يكون بالفعل فلما ان حصوله بالفعل كماله لا يزود به من خروج القوة وعلى نحو من الفعلية كذلك تحركه في الفعلية وهو فعلية باءها قوة فيما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل في ايضا كماله المتحرك الى كماله الذي يحركه ليد بالتحرك ما يصل الشيء الى كماله ليدود الكمال اعني التحرك الى كماله الى ذلك الكمال الذي يحركه له وكما ان الذي يمتد من حوته يكون الشيء بالقوة من وجهين واحد هما من حوته كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يحرك اليه ولو لم يكن له قوة عليه بل كان متعلقا

فإن كان لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره

وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره  
وهو قوله لا يكون له قوة في نفسه بل يكتسبها من غيره

**لقوله** من غير ان يتصل به تمام اجزائه...  
 من غير ان يتصل به تمام اجزائه...  
 من غير ان يتصل به تمام اجزائه...  
 من غير ان يتصل به تمام اجزائه...

متننا لما وصل بالفعل لم يتحرك لانه ثمانية كما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو المتحرك ان لم يتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان معنى المتوسط الذي نشرحه حاصله اليها ثابا بالفعل لكن نطقنا بمسألة تظهر الامران يكون بعد بالقوة متحركا وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانها لم تصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة تباعها واذا وصل القطعت فهو وانما يتحرك كما غير ما فرغ بعد عن تحصيل الحركة وبنها تحولات سائر الكمالات فاحركة كمال اولها هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست اليها كما لا يتفرغ عنها الكمالات اخري يكون هي والاشياء اذا كانت متفرقة عن الكمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لها بالفعل من كل وجه الا ترى ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسمية لا يتعلق بوجودها بقوة بل يكون غير مناف للقوة وامت وجوده وولا الكمال اذا حصل واذا تحققت مفردا لم تحركه فاطنه يطول على عقيدتين على جهة الحركة بمعنى القطع وهي الايام المتتامة امتداد المسافة المعروفة للقاص المتحرك بين المبدأ والمنتهى بها الوصول الى المنتهى ووجوده في الاعيان فطري لكنه اعلى مما في الازمان في كون وجوده في الازمان كما لا يتصل بل الاعلى انتقضي وانتهى فلما يكون موجودا في الازمان فنكل من الحركة القطعية والزمان لم يوصل في ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا تجردت الى الآخر لم يكون كل جزء من الحركة واقعا في جزئها من الزمان وكل ان يفرض في الزمان فاذ هو ليس فخر فالزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان ولا الحركة متحركة للحركة بحسب وجوده في الاعيان في الجزء منها بل هو مشترك بين جزئين مفردتين الزمان يكون جدا جدا وما ضيا بالنسبة اليه الا جعبه مستقبلا كذلك في قسم الحركة البصرية والمستقبلة باعتبار القسام فها هو يكون عرضا بذاته القبلي والمعي يتلازم الزمان ولما بالذات لما فيها من الحركة تانيا وبالعرض لايكون الزمان ولا الحركة ولا الشئ من جزئها موجودا في ان حصلوا بذاته المعنى يكون الزمان الحركة غير فخر في الاعيان انما هو موجود الفخر في الازمان فقط ولم يعلم الاصل الشيخ الرئيس في وجودها القاهر في الاعيان من الحركة القطعية واثبتنا لهما في الازمان فقط انما يعينان في وجودها الصل في الازمان عنهما في الاعيان كما يشهد كلامنا والاشياء من المعنيين للحركة الذي يجري ان يكون الالم وقا عليها المتوسط وهو كون الشئ بين المبدأ والمنتقى بحيث يكون في كل ان يفرض بعد المقارنة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في جوهري المسافة لم يكن فيقبل والايكون فيوجد لنا انما يعلم فطمان للمتحرك في زمان المتحرك في كل ان يفرض في ذلك الزمان

**على قوله** في الزمان...  
 في الزمان...  
 في الزمان...  
 في الزمان...

**على قوله** في الزمان...  
 في الزمان...  
 في الزمان...  
 في الزمان...









مسافة او ما يجري مجرىها تقع هي فيها من ان يقدر صافي متعلقة بهذه استه وهي ان لم يعلم فيها صريح  
 التواطؤ والبرادة عن شبه التشكيك في اخرى بان يكون مقولة ان يفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها  
 اذ يبعد ان بعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من  
 تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والايين والوضع ما هو سيال في الحركة في تلك المقولة بل من الجوهري  
 سيال هو الحركة في الجوهري من خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا سوادا شيئا فلو لم  
 السواد الاول عند الاشتداد فقد فسده ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب  
 كيفية بسيطة مخالفة تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافا بالافصول على ما تبين من مطائفة فلا يبقى النوع  
 فضلا عن الفرد والخصه من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى اي والاخصه من النوع مع تبدل  
 الشخصيات ومرتباتها في الكم وان كانت شتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوجود  
 الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فردا ومنه غير ما كان قبل الاخذ فيها وينفرض في كل آن بينهما غير ما ينفرض  
 في آن آخر وبالجملة فلا يكون للتحرك شيئا يتحرك ام يحصل بالفعل مما يتحرك في بل له حالة بين صرافة القوة  
 وجوهية الفعل وينفرض له في كل آن يفرض فردا متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير  
 لما ينفرض في آن آخر اما بالنوع او بالصفة او بالشخص فهذا معنى الحركة في مقولة ولا يحذف ذلك نهايتها  
 في الجوهري لا بد لها من موضوع باق تحصل بالفعل في ذاته غير متحصل بالفعل شيئا هو متحرك فردا فيه  
 الحركة والبيولي لا يتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والاشتمل ذات  
 الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق يحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذا الموضوع للاحتياج في قوامته الى  
 الاعراض فحاجزان لا يكون له من الحركة ام يحصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك البيولي  
 بالنسبة الى الصورة فاذا خرجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المنى في  
 الطوارة حتى يتكون حيوانا ربا يوجه في الجوهري حركة ولكن للمنى تكونات فصل ما بين كل اثنين منها احتمالات  
 في الكيف والكم فانه يستحيل سيرة السيرة وهو منى الى ان يتخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقته ثم كذلك الى ان يصير  
 مضغعة وبعد ما عطاها وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فمساك حركات وتكونات كثيرة  
 واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان يفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على فقه الامر في ذلك  
 ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فردا في آن بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع

الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منها لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي  
وان لم يطبق على الزمان لكنها باقوية شخصه ما في زمان التحرك فلا يكون للتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل  
ولا بعد واما ما يتوهم من ان المشي ربما يكون لا يفعل ولا يفعل ثم يتدرج مثلا الى ان يفعل او يفعل ولا يفعل  
يتدرج من فعل الى الفعل الى جنده وكذا من ضعيف لطبي من احداهما الى سريع شديد وبالعكس ففي  
المقولتين حركة فخييف التدرج في الاول انما هو في الكسب الهبئية التي بما يصح ان يصدر الفعل والانفعال  
واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالنتيجة فيه انما هو في السرعة والبطو  
وهما كقيمتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان تامت حركة فيها خفية بالذات تامت  
فيها بالعرض والافلا والجمرة ان كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا  
في المكان وانما تاتي الحركة في البواتي من المقولات وهي ظاهرة في الالين وكذا في الكيف لكن طم  
ان الحركة في الكيف الالفي المحسوسات منه فان قسم الحال والمملكة موضوعه لنفس الجسم ونحو القوة  
واللا قوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها لللا قوة فيختلف الموضوع اما  
الاشكال فلا يقبل التشد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري اذ يقولون في نحو الاستقامة والاشكال ليس  
كما ظن فان الموضوع للحال والمملكة نفسا كان او بنوا او هما معا يوجد من جهة ما هو بالقوة كمال قصديت  
تبدل الموضوع في نحو القوة واللا قوة يوجد ان لا يكون للنمو والذبول حركتين وتخل بان الموضوع طبيعة  
النوع الحاملة للاعراض فما امت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في اشكل دفعة  
واما الكم فانما يكون الحركة في متصل القاد من زيادة متضاف او من نقصان تنقطع كما في النمو والذبول والابلك  
من مجرد تبدل المقدار كما في التخلل واليكاثف ولا يصير تبدل الالين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلل و  
اليكاثف ولا جري اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كانه موض الى القيام من القعود وان كان  
ذلك مع تبدل في الالين على ان حركة الفلك وضيعته ولا يئبته ثمه اقول ههنا مساحت البحث الاول  
ان الحركة متعلقة بجهة امور وذلك لانها لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولا مكانها من فاعل هو  
المحرك وكونها خروجا من قوة الى فعل تدرجها لا بد لها من شيئا ونهتى بهما منه وما اليه ومن ساقه وما يحرك  
جبرها متوسط بين المسد والشمسي يتدرج فيما هي ما في الحركة ومن مقدار التدرج هو الزمان ثم التقابل والفاطر  
لا يتخلل انما اولها فلا متناع ذلك مطلقا كما سنبين في الفاسفة الاولى واما ثانيا فلا متناع ذلك

والمتعلق بجهة امور  
بمعنى ان الحركة لا بد لها  
من شيئا ونهتى بهما منه  
وما اليه ومن ساقه وما يحرك  
جبرها متوسط بين المسد  
والشمسي يتدرج فيما هي  
ما في الحركة ومن مقدار  
التدرج هو الزمان ثم  
التقابل والفاطر لا يتخلل  
انما اولها فلا متناع ذلك  
مطلقا كما سنبين في  
الفاسفة الاولى واما  
ثانيا فلا متناع ذلك

والتعليق بالمعنى  
الاول تقضي الفلك  
كما يمانه من لازم  
فيقضي الالين  
ذاتهما وبين الالين  
والفقدان تات  
فلا تقضي ذاتها  
بالمعنى ان ذلك

له قوة

ههنا خصه من الان لم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى باهوب القوة فيه من كره وكيفا وان  
او وضعه وليس بمقابل تلك الحركة والا كان كل جسم متحرك اذا ما كان المدعى بان القابل مجردة  
لا يكون فاعلا فالحال ان تلك متغيرا ولو لم يثبت العلم بالان والحال المدعى ان ذات القابل لا يكون هي  
العلية الموجبة لثبته ولو لم يثبت العلم بالان والحال المدعى ان جسمه متغيرا لا يكون بشرط وجوده  
في بعض فتتحرك انما واحيانا في بعض فتتحرك حيا وليفقد انما في بعض فلا يتحرك لكن الغطره كجبهه كانا  
بمعنى الموهبة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم ليس هو اليه الكيفيات والاقسام والايون والادوات  
مثلا فلما يكون هو بنفسه طالبا البعض ارباعه من بعض ما يشرط اخذته وانما الجسد او المنتهى فربما يكونان بالفعل  
كطرفي مسافة محي ووقها بالفعل ثبات الحركة من حدها وانقطع عند الاخر وربما يكونان بالقوة اما  
قوة قسرية وذلك لكل جسم من الجسم والمفروضه في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا  
عنده فانه انما يصير انتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة عينية كجسم مستقبلا بعد لا يبلغه المتحرك الا  
ان يستوفي المسافة التي يمكن فرض الانقطاع عنده ثم الجسد او المنتهى فما كانا صنفين كالسواد المحضر  
والبياض الحق وربما كانا بين الصنفين كحيز من الحد والمتوسطه بين الصنفين الحقيقيين وربما  
لم يكونا كذلك لانه لا بد ان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدءا وينتهي لثبته ويوجد بينهما من  
تلك الموهبة متوسطة فيكون ان يكون نقطة مبدءا ونهية الحركة واحدة كما في الحركة المشاك مثلا فتكون  
منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر وسافة متوسطة التي هي الثاني انما من اية  
مقولة في العمل المناسبات ذلك ناشئة لاول ثباتها نفس مقولة ان فعل الثاني انما واقعة بالاشراك والتشاك  
على حركات كل متجهوا اخلة في مقولة مبدئية لمقولة اخرى فيسبب الحيا الحركة بانها واقعة فيها فان كلام  
الكم والكيف الاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهري الضمنة قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة  
هي الحركة في تمام المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات  
التشاك كالكمال الذي خفي في سببها معنى مشكك فلا يمكن ان يعبره مقولة اي جسد عاليا لان المشكك  
لا يكون ثابتا على اثنين في موضع ففقدوا اياها لان الثبتي في باطل اليتي لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا  
هي كيفيات التسوية وسواها في اياها بل التسوية من ثباتها والسوا بل ثباتها الموضوع في سوادها  
هناك سوادا يشتمل على انما تشتمل الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتمل السواد الاول لمان

فانما هو  
شكلا الاول انما هو  
القوة في الجسم  
من حيث هو  
جسم قابل  
للكركة  
الى باهوب  
القوة فيه  
من كره  
وكيفا  
وان  
او وضعه  
ليس  
بمقابل  
تلك  
الحركة  
والا  
كان  
كل  
جسم  
متحرك  
اذا  
ما  
كان  
المدعى  
بان  
القابل  
مجردة  
لا  
يكون  
فاعلا  
فالحال  
ان  
تلك  
متغيرا  
ولو  
لم  
يثبت  
العلم  
بالان  
والحال  
المدعى  
ان  
ذات  
القابل  
لا  
يكون  
هي  
العلية  
الموجبة  
لثبته  
ولو  
لم  
يثبت  
العلم  
بالان  
والحال  
المدعى  
ان  
جسمه  
متغيرا  
لا  
يكون  
بشرط  
وجوده  
في  
بعض  
فتتحرك  
انما  
واحيانا  
في  
بعض  
فتتحرك  
حيا  
وليفقد  
انما  
في  
بعض  
فلا  
يتحرك  
لكن  
الغطره  
كجبهه  
كانا  
بمعنى  
الموهبة  
في  
ذلك  
فان  
الجسم  
من  
حيث  
هو  
جسم  
ليس  
هو  
اليه  
الكيفيات  
والاقسام  
والايون  
والادوات  
مثلا  
فلما  
يكون  
هو  
بنفسه  
طالبا  
البعض  
ارباعه  
من  
بعض  
ما  
يشرط  
اخذته  
وانما  
الجسد  
او  
المنتهى  
فربما  
يكونان  
بالفعل  
كطرفي  
مسافة  
محي  
ووقها  
بالفعل  
ثبات  
الحركة  
من  
حدها  
وانقطع  
عند  
الاخر  
ربما  
يكونان  
بالقوة  
اما  
قوة  
قسرية  
وذلك  
لكل  
جسم  
من  
الجسم  
والمفروضه  
في  
المسافة  
التي  
يتحرك  
الشيء  
فيها  
وقد  
وصل  
اليه  
لكنه  
لا  
عنده  
فانه  
انما  
يصير  
نتهى  
بالفعل  
لو  
فرض  
الانقطاع  
واما  
قوة  
عينية  
كجسم  
مستقبلا  
بعد  
لا  
يبلغه  
المتحرك  
الا  
ان  
يستوفي  
المسافة  
التي  
يمكن  
فرض  
الانقطاع  
عنده  
ثم  
الجسد  
او  
المنتهى  
فما  
كانا  
صنفين  
كالسواد  
المحضر  
والبياض  
الحق  
وربما  
كانا  
بين  
الصنفين  
كحيز  
من  
الحد  
والمتوسطه  
بين  
الصنفين  
الحقيقيين  
وربما  
لم  
يكونا  
كذلك  
لانه  
لا  
يبدون  
يكون  
بحيث  
لا  
يجتمعان  
من  
جهة  
ما  
هما  
مبدءا  
وينتهي  
لثبته  
ويوجد  
بينهما  
من  
تلك  
الموهبة  
متوسطة  
فيكون  
ان  
يكون  
نقطة  
مبدءا  
ونيهية  
الحركة  
واحدة  
كما  
في  
الحركة  
المشاك  
مثلا  
فتكون  
منها  
واليها  
لكن  
باعتبارين  
ويكون  
بينهما  
تقدم  
وتأخر  
وسافة  
متوسطة  
التي  
هي  
الثاني  
انما  
من  
اية  
مقولة  
في  
العمل  
المناسبات  
ذلك  
ناشئة  
لاول  
ثباتها  
نفس  
مقولة  
ان  
فعل  
الثاني  
انما  
واقعة  
بالاشراك  
والتشاك  
على  
حركات  
كل  
متجهوا  
اخلة  
في  
مقولة  
مبدئية  
لمقولة  
اخرى  
فيسبب  
الحيا  
الحركة  
بانها  
واقعة  
فيها  
فان  
كلام  
الكم  
والكيف  
الاين  
والوضع  
منه  
قار  
ومنه  
سيال  
بل  
الجوهري  
الضمنة  
قار  
ومنه  
سيال  
فالسيال  
من  
كل  
مقولة  
هي  
الحركة  
في  
تمام  
المقولة  
والثالث  
انها  
ليست  
في  
شيء  
من  
المقولات  
الا  
انها  
تقع  
على  
ما  
تحتها  
من  
الحركات  
التشاك  
كالكمال  
الذي  
خفي  
في  
سببها  
معنى  
مشكك  
فلا  
يمكن  
ان  
يعبره  
مقولة  
اي  
جسد  
عاليا  
لان  
المشكك  
لا  
يكون  
ثابتا  
على  
اثنين  
في  
موضع  
ففقدوا  
اياها  
لان  
الثبتي  
في  
باطل  
اليتي  
لان  
محصله  
ان  
الحركة  
في  
الكيف  
مثلا  
هي  
كيفيات  
التسوية  
وسواها  
في  
اياها  
بل  
التسوية  
من  
ثباتها  
والسوا  
بل  
ثباتها  
الموضوع  
في  
سوادها  
هناك  
سوادا  
يشتمل  
على  
انما  
تشتمل  
الموضوع  
في  
السواد  
ولو  
كان  
السواد  
يشتمل  
السواد  
الاول  
لمان

فانما هو  
شكلا الاول انما هو  
القوة في الجسم  
من حيث هو  
جسم قابل  
للكركة  
الى باهوب  
القوة فيه  
من كره  
وكيفا  
وان  
او وضعه  
ليس  
بمقابل  
تلك  
الحركة  
والا  
كان  
كل  
جسم  
متحرك  
اذا  
ما  
كان  
المدعى  
بان  
القابل  
مجردة  
لا  
يكون  
فاعلا  
فالحال  
ان  
تلك  
متغيرا  
ولو  
لم  
يثبت  
العلم  
بالان  
والحال  
المدعى  
ان  
ذات  
القابل  
لا  
يكون  
هي  
العلية  
الموجبة  
لثبته  
ولو  
لم  
يثبت  
العلم  
بالان  
والحال  
المدعى  
ان  
جسمه  
متغيرا  
لا  
يكون  
بشرط  
وجوده  
في  
بعض  
فتتحرك  
انما  
واحيانا  
في  
بعض  
فتتحرك  
حيا  
وليفقد  
انما  
في  
بعض  
فلا  
يتحرك  
لكن  
الغطره  
كجبهه  
كانا  
بمعنى  
الموهبة  
في  
ذلك  
فان  
الجسم  
من  
حيث  
هو  
جسم  
ليس  
هو  
اليه  
الكيفيات  
والاقسام  
والايون  
والادوات  
مثلا  
فلما  
يكون  
هو  
بنفسه  
طالبا  
البعض  
ارباعه  
من  
بعض  
ما  
يشرط  
اخذته  
وانما  
الجسد  
او  
المنتهى  
فربما  
يكونان  
بالفعل  
كطرفي  
مسافة  
محي  
ووقها  
بالفعل  
ثبات  
الحركة  
من  
حدها  
وانقطع  
عند  
الاخر  
ربما  
يكونان  
بالقوة  
اما  
قوة  
قسرية  
وذلك  
لكل  
جسم  
من  
الجسم  
والمفروضه  
في  
المسافة  
التي  
يتحرك  
الشيء  
فيها  
وقد  
وصل  
اليه  
لكنه  
لا  
عنده  
فانه  
انما  
يصير  
نتهى  
بالفعل  
لو  
فرض  
الانقطاع  
واما  
قوة  
عينية  
كجسم  
مستقبلا  
بعد  
لا  
يبلغه  
المتحرك  
الا  
ان  
يستوفي  
المسافة  
التي  
يمكن  
فرض  
الانقطاع  
عنده  
ثم  
الجسد  
او  
المنتهى  
فما  
كانا  
صنفين  
كالسواد  
المحضر  
والبياض  
الحق  
وربما  
كانا  
بين  
الصنفين  
كحيز  
من  
الحد  
والمتوسطه  
بين  
الصنفين  
الحقيقيين  
وربما  
لم  
يكونا  
كذلك  
لانه  
لا  
يبدون  
يكون  
بحيث  
لا  
يجتمعان  
من  
جهة  
ما  
هما  
مبدءا  
وينتهي  
لثبته  
ويوجد  
بينهما  
من  
تلك  
الموهبة  
متوسطة  
فيكون  
ان  
يكون  
نقطة  
مبدءا  
ونيهية  
الحركة  
واحدة  
كما  
في  
الحركة  
المشاك  
مثلا  
فتكون  
منها  
واليها  
لكن  
باعتبارين  
ويكون  
بينهما  
تقدم  
وتأخر  
وسافة  
متوسطة  
التي  
هي  
الثاني  
انما  
من  
اية  
مقولة  
في  
العمل  
المناسبات  
ذلك  
ناشئة  
لاول  
ثباتها  
نفس  
مقولة  
ان  
فعل  
الثاني  
انما  
واقعة  
بالاشراك  
والتشاك  
على  
حركات  
كل  
متجهوا  
اخلة  
في  
مقولة  
مبدئية  
لمقولة  
اخرى  
فيسبب  
الحيا  
الحركة  
بانها  
واقعة  
فيها  
فان  
كلام  
الكم  
والكيف  
الاين  
والوضع  
منه  
قار  
ومنه  
سيال  
بل  
الجوهري  
الضمنة  
قار  
ومنه  
سيال  
فالسيال  
من  
كل  
مقولة  
هي  
الحركة  
في  
تمام  
المقولة  
والثالث  
انها  
ليست  
في  
شيء  
من  
المقولات  
الا  
انها  
تقع  
على  
ما  
تحتها  
من  
الحركات  
التشاك  
كالكمال  
الذي  
خفي  
في  
سببها  
معنى  
مشكك  
فلا  
يمكن  
ان  
يعبره  
مقولة  
اي  
جسد  
عاليا  
لان  
المشكك  
لا  
يكون  
ثابتا  
على  
اثنين  
في  
موضع  
ففقدوا  
اياها  
لان  
الثبتي  
في  
باطل  
اليتي  
لان  
محصله  
ان  
الحركة  
في  
الكيف  
مثلا  
هي  
كيفيات  
التسوية  
وسواها  
في  
اياها  
بل  
التسوية  
من  
ثباتها  
والسوا  
بل  
ثباتها  
الموضوع  
في  
سوادها  
هناك  
سوادا  
يشتمل  
على  
انما  
تشتمل  
الموضوع  
في  
السواد  
ولو  
كان  
السواد  
يشتمل  
السواد  
الاول  
لمان

ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فاسوا وفسده لانه يشترط لا بد للاشتداد من موضوع  
 باق معروا ان كان الاول لم يكن السوا واما لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كغيره بسبب طبيعتها  
 مخالفة للسوا والاول سائر تلك المراتب بتمامها لانها الخاصة وليس شيء منها كباقي السوا والاول وزيادة  
 مصنفة اذ يشتمل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما بينت في موضع فليست في النوع الاول عند الاشتداد  
 فضلا عن الفرد والاول محصية من الجنس للشيء بعينها مع تعديل الفصول عليها بل لا يتبعه شيء الا محصية من النوع  
 تبديل الشخصات فيهما كما بينت في موضعه ثم اذ انما المراتب لظن في زمان كانت مقسمة في اليوم الى القدر الاول  
 وزيادة عليه لكن الزيادة في غير مخازنة في الوجود فلا يكون خارجية عن قوام الشخص فيكون الى اصل بعد تمام  
 الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التبريد ويفرض في كل آن بينهما فردا غير ما يقترن  
 في آن آخر وقت عليه الحال في الاين والوضع وباجمله فلا يكون المتحرك حينما يتحرك فردا محصل  
 بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآتات المفروضة في زمان التحرك فردا من  
 الافراد المتوسطة بين المبدء والتمهي غير ما يفرض له في آن آخر في زمانه فلا يكون هناك فردا واحدا باقيا مادام  
 مستوحا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آتات في زمانها غير آتات شمعي  
 غير متناهية ومحصورة بين المبدء والتمهي فيزيد من اختصاصها غير المتناهي بالفعل بين خاصين ولا ان يكون  
 البعض بالفعل دون البعض لئلا يلزم الترتيب بالمرحوم لحي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل محصل  
 للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حادثة بين افراد القوة وموجودة بالفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض  
 في زمان التحرك فردا منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا ذلك وظهر  
 بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة  
 واقعة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم ان لا يكون المقولات مخصصة في العشرة او قسم  
 الحركة ليست داخلية في شيء منها واما ذكره ان الحركة مقولة على احتماس من الاصناف بالتشكيك لانه  
 وتامة لها فلا يمكن ان تعد حينا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهرة التسعة  
 الهاقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لها هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها  
 على احتماس من الاصناف بالتشكيك ان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى  
 الحركة فليس من التعلق حركة مثلا على كون الاستحالة لذلك ان جاز ان يكون وجود النقطة سببا لوجود

ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فاسوا وفسده لانه يشترط لا بد للاشتداد من موضوع  
 باق معروا ان كان الاول لم يكن السوا واما لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كغيره بسبب طبيعتها  
 مخالفة للسوا والاول سائر تلك المراتب بتمامها لانها الخاصة وليس شيء منها كباقي السوا والاول وزيادة  
 مصنفة اذ يشتمل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما بينت في موضع فليست في النوع الاول عند الاشتداد  
 فضلا عن الفرد والاول محصية من الجنس للشيء بعينها مع تعديل الفصول عليها بل لا يتبعه شيء الا محصية من النوع  
 تبديل الشخصات فيهما كما بينت في موضعه ثم اذ انما المراتب لظن في زمان كانت مقسمة في اليوم الى القدر الاول  
 وزيادة عليه لكن الزيادة في غير مخازنة في الوجود فلا يكون خارجية عن قوام الشخص فيكون الى اصل بعد تمام  
 الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التبريد ويفرض في كل آن بينهما فردا غير ما يقترن  
 في آن آخر وقت عليه الحال في الاين والوضع وباجمله فلا يكون المتحرك حينما يتحرك فردا محصل  
 بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآتات المفروضة في زمان التحرك فردا من  
 الافراد المتوسطة بين المبدء والتمهي غير ما يفرض له في آن آخر في زمانه فلا يكون هناك فردا واحدا باقيا مادام  
 مستوحا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آتات في زمانها غير آتات شمعي  
 غير متناهية ومحصورة بين المبدء والتمهي فيزيد من اختصاصها غير المتناهي بالفعل بين خاصين ولا ان يكون  
 البعض بالفعل دون البعض لئلا يلزم الترتيب بالمرحوم لحي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل محصل  
 للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حادثة بين افراد القوة وموجودة بالفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض  
 في زمان التحرك فردا منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا ذلك وظهر  
 بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة  
 واقعة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم ان لا يكون المقولات مخصصة في العشرة او قسم  
 الحركة ليست داخلية في شيء منها واما ذكره ان الحركة مقولة على احتماس من الاصناف بالتشكيك لانه  
 وتامة لها فلا يمكن ان تعد حينا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهرة التسعة  
 الهاقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لها هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها  
 على احتماس من الاصناف بالتشكيك ان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى  
 الحركة فليس من التعلق حركة مثلا على كون الاستحالة لذلك ان جاز ان يكون وجود النقطة سببا لوجود

ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فاسوا وفسده لانه يشترط لا بد للاشتداد من موضوع  
 باق معروا ان كان الاول لم يكن السوا واما لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كغيره بسبب طبيعتها  
 مخالفة للسوا والاول سائر تلك المراتب بتمامها لانها الخاصة وليس شيء منها كباقي السوا والاول وزيادة  
 مصنفة اذ يشتمل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما بينت في موضع فليست في النوع الاول عند الاشتداد  
 فضلا عن الفرد والاول محصية من الجنس للشيء بعينها مع تعديل الفصول عليها بل لا يتبعه شيء الا محصية من النوع  
 تبديل الشخصات فيهما كما بينت في موضعه ثم اذ انما المراتب لظن في زمان كانت مقسمة في اليوم الى القدر الاول  
 وزيادة عليه لكن الزيادة في غير مخازنة في الوجود فلا يكون خارجية عن قوام الشخص فيكون الى اصل بعد تمام  
 الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التبريد ويفرض في كل آن بينهما فردا غير ما يقترن  
 في آن آخر وقت عليه الحال في الاين والوضع وباجمله فلا يكون المتحرك حينما يتحرك فردا محصل  
 بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآتات المفروضة في زمان التحرك فردا من  
 الافراد المتوسطة بين المبدء والتمهي غير ما يفرض له في آن آخر في زمانه فلا يكون هناك فردا واحدا باقيا مادام  
 مستوحا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آتات في زمانها غير آتات شمعي  
 غير متناهية ومحصورة بين المبدء والتمهي فيزيد من اختصاصها غير المتناهي بالفعل بين خاصين ولا ان يكون  
 البعض بالفعل دون البعض لئلا يلزم الترتيب بالمرحوم لحي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل محصل  
 للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حادثة بين افراد القوة وموجودة بالفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض  
 في زمان التحرك فردا منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا ذلك وظهر  
 بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة  
 واقعة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم ان لا يكون المقولات مخصصة في العشرة او قسم  
 الحركة ليست داخلية في شيء منها واما ذكره ان الحركة مقولة على احتماس من الاصناف بالتشكيك لانه  
 وتامة لها فلا يمكن ان تعد حينا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهرة التسعة  
 الهاقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لها هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها  
 على احتماس من الاصناف بالتشكيك ان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى  
 الحركة فليس من التعلق حركة مثلا على كون الاستحالة لذلك ان جاز ان يكون وجود النقطة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب وجود وابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمر وكذا كذا الحركي  
ان يكون الحث هو المنهيب الاول وكيف لا وعقوله ان يتصل بما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى  
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب ان كانت نفس حركة ثا كما للثقة او الاستحالة وجب ان  
في رد المقولات فانه اذا كانت المنقولة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا البصر كذلك وعلى الثاني يلزم  
ان يكونا عدا وانسبته الى الحركة مقولة وانهمكوا الحركة نفسها اذ لم يعدوا بمقولة ولا جدي وانما تحت مقولة  
اجتبت لثالثاتها في اية مقولات تقع وفي ايجها لا تقع فقول الجوهرة فلا حركة في حقيقة وان كان قد ظهر ذلك  
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولته هو ان يكون له تحرك فيما حاله بين صرافة القوة وجوهرة  
افضل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل ثمالا للسطحين المبدأ والمنتهى بحيث اتى ان يغير  
في زمان التحرك فيفترض تغير موضعه غير كما يفترض في ان اخر من غير ان يكون تلك الافراد حثا بالفعل  
وهذا انما يتصور فيها اذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة اذ لا بد ان يكون الموضوع بما يحصل  
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متصلا في  
نفسه ولا يكون له من الحال في فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو جسم ونحو  
في تحصيله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتصل تحصيل ما يتم الحركة فيه كالجسم والسيول بالنسبة  
الى الصورة فانها جزر لقوام جسم وتصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت  
في الجسم حركة يكون الموضوع لا محال مستقرا عليها بالتحصل بصورة فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حينما  
متحرك فلما يتحرك فيها والجوهر باقي بعينه فلا حركة فيه ويزال فعزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم  
او تحصيله ان كان هو الهيولى وبانجمله فليبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتصل بالفعل  
بصورة محصلية اخرى ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما وانتمت الحركة بالطبيعة للجوهرة اذ انفسه  
وقية واذا حدثت تحدث دعته والا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كما ان متوسط فمذايا البعض  
انفارا لان الحال في تحوّل المني في الطوارة المتعاقبة حتى يكون حيوانا بما يتوهم ان انتقال المادة من صورة  
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهرة حركة لكن الواقع هو ان المني مثلا تكونات وانتقالات من صورة  
الى اخرى وقية ويكون فيما بين كل اثنين منها استقالات وانتقالات في الكيف تدريجا وينتسب في الكيف  
ايضركه كذا فلا يلزم تماثل له في ذاتها ولا وقوف الطبيعة عن التأثير والماودة عن التناثر وذلك لان

علاوة ذلك ان كان وجود زيد بسبب وجود وابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمر وكذا كذا الحركي  
ان يكون الحث هو المنهيب الاول وكيف لا وعقوله ان يتصل بما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى  
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب ان كانت نفس حركة ثا كما للثقة او الاستحالة وجب ان  
في رد المقولات فانه اذا كانت المنقولة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا البصر كذلك وعلى الثاني يلزم  
ان يكونا عدا وانسبته الى الحركة مقولة وانهمكوا الحركة نفسها اذ لم يعدوا بمقولة ولا جدي وانما تحت مقولة  
اجتبت لثالثاتها في اية مقولات تقع وفي ايجها لا تقع فقول الجوهرة فلا حركة في حقيقة وان كان قد ظهر ذلك  
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولته هو ان يكون له تحرك فيما حاله بين صرافة القوة وجوهرة  
افضل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل ثمالا للسطحين المبدأ والمنتهى بحيث اتى ان يغير  
في زمان التحرك فيفترض تغير موضعه غير كما يفترض في ان اخر من غير ان يكون تلك الافراد حثا بالفعل  
وهذا انما يتصور فيها اذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة اذ لا بد ان يكون الموضوع بما يحصل  
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متصلا في  
نفسه ولا يكون له من الحال في فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو جسم ونحو  
في تحصيله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتصل تحصيل ما يتم الحركة فيه كالجسم والسيول بالنسبة  
الى الصورة فانها جزر لقوام جسم وتصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت  
في الجسم حركة يكون الموضوع لا محال مستقرا عليها بالتحصل بصورة فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حينما  
متحرك فلما يتحرك فيها والجوهر باقي بعينه فلا حركة فيه ويزال فعزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم  
او تحصيله ان كان هو الهيولى وبانجمله فليبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتصل بالفعل  
بصورة محصلية اخرى ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما وانتمت الحركة بالطبيعة للجوهرة اذ انفسه  
وقية واذا حدثت تحدث دعته والا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كما ان متوسط فمذايا البعض  
انفارا لان الحال في تحوّل المني في الطوارة المتعاقبة حتى يكون حيوانا بما يتوهم ان انتقال المادة من صورة  
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهرة حركة لكن الواقع هو ان المني مثلا تكونات وانتقالات من صورة  
الى اخرى وقية ويكون فيما بين كل اثنين منها استقالات وانتقالات في الكيف تدريجا وينتسب في الكيف  
ايضركه كذا فلا يلزم تماثل له في ذاتها ولا وقوف الطبيعة عن التأثير والماودة عن التناثر وذلك لان

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب وجود وابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمر وكذا كذا الحركي  
ان يكون الحث هو المنهيب الاول وكيف لا وعقوله ان يتصل بما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى  
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب ان كانت نفس حركة ثا كما للثقة او الاستحالة وجب ان  
في رد المقولات فانه اذا كانت المنقولة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا البصر كذلك وعلى الثاني يلزم  
ان يكونا عدا وانسبته الى الحركة مقولة وانهمكوا الحركة نفسها اذ لم يعدوا بمقولة ولا جدي وانما تحت مقولة  
اجتبت لثالثاتها في اية مقولات تقع وفي ايجها لا تقع فقول الجوهرة فلا حركة في حقيقة وان كان قد ظهر ذلك  
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولته هو ان يكون له تحرك فيما حاله بين صرافة القوة وجوهرة  
افضل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل ثمالا للسطحين المبدأ والمنتهى بحيث اتى ان يغير  
في زمان التحرك فيفترض تغير موضعه غير كما يفترض في ان اخر من غير ان يكون تلك الافراد حثا بالفعل  
وهذا انما يتصور فيها اذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة اذ لا بد ان يكون الموضوع بما يحصل  
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متصلا في  
نفسه ولا يكون له من الحال في فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو جسم ونحو  
في تحصيله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتصل تحصيل ما يتم الحركة فيه كالجسم والسيول بالنسبة  
الى الصورة فانها جزر لقوام جسم وتصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت  
في الجسم حركة يكون الموضوع لا محال مستقرا عليها بالتحصل بصورة فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حينما  
متحرك فلما يتحرك فيها والجوهر باقي بعينه فلا حركة فيه ويزال فعزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم  
او تحصيله ان كان هو الهيولى وبانجمله فليبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتصل بالفعل  
بصورة محصلية اخرى ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما وانتمت الحركة بالطبيعة للجوهرة اذ انفسه  
وقية واذا حدثت تحدث دعته والا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كما ان متوسط فمذايا البعض  
انفارا لان الحال في تحوّل المني في الطوارة المتعاقبة حتى يكون حيوانا بما يتوهم ان انتقال المادة من صورة  
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهرة حركة لكن الواقع هو ان المني مثلا تكونات وانتقالات من صورة  
الى اخرى وقية ويكون فيما بين كل اثنين منها استقالات وانتقالات في الكيف تدريجا وينتسب في الكيف  
ايضركه كذا فلا يلزم تماثل له في ذاتها ولا وقوف الطبيعة عن التأثير والماودة عن التناثر وذلك لان

ان المعنى المستعمل والى الكيفية الكمسية ليس هو موافقاً لى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علة في  
ثم يستعمل في معنى علة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير شغرة ذلك المصنوع حتى يخلع عنها موصفاً  
وتصير عظاماً واصحاباً وابطالاً وادواتاً نحو ما تم استعماله في ذلك حتى يصير حيواناً فانها حركات الاني اجود  
وكما كانت كثيرة يشبه الحبال فيها بقرب اشتغالها في الكون من المنقل الى واسطة الاستحالة فيظن حركة  
واحدة متصلة وانما المقولات التي رويته وهي متى وان يفعل وان يفعل فلا ياتي في الحكمة فيما يضر وانما  
اطلمك على بقية الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل  
آن يفرض في زمان التحرك فو من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعده والامر التدرجي اما ان يكون  
المتي فلا يكون له متي لآن ولا زمان وانما ان يكون متناه الزمان كالفعل والافعال فيا يجرى لا يمكن ان يفرض  
فرد مني ان اصلاً فان كان له موضع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً في وقت واحد  
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه فواء ولو كان له افراد ايضاً لم يكن ان يفرض في شي منها في آن نعم يمكن ان يفرض  
له اجزاء منها متناهية وضماناً لكل كونه لكونه في شي منها في آن يكون الانتقال من احد الى مجاوره دفعة فظهر بذلك  
استلحاق الحركة في الحركة القطعية وانما التوسطية فهي ان لم تكن تدرجية متبقة على الزمان لكنها معرفة باقية جسمها  
زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك متبقياً في كل آن بل يمكن ان يكون  
بعضه فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه فيظن ان الفعل او يفعل حركة توجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل  
اولاً يفعل بالفعل ثم يتدرج في السير الى ان يصير يفعل او يفعل فيكون الفعل او الافعال غاية ذلك المتدرج  
كما هو في التوسط والاشياء ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او يفعل الفعل او يفعل الفعل او يفعل الفعل  
او يفعل ضد ذلك الفعل او الافعال كثيرة وتوزد والثالث ان الفعل والافعال قد يكون ضعيفاً  
بطبياً فينتج في السير الى ان ينته ويصير وبالعكس فالواجب اما عن الاول فان التدرج هناك  
ليس نفس الفعل والافعال بل في الكتاب يرميه بما يصح ان يصعد الفعل والافعال والاشياء من الثاني  
فان المتخيرين والاشياء قد لا تتحرك وتكون ولا يتصلان بل يكون بينهما زمان وتوقف التبع عند منتهى الاول  
منها كما سيلوح لك وما من الثالث فقال شبح لا اخف من جعل الاستحالة من السهولة بالقوة الى  
السهولة الفعل السير ايضاً حركة وهو استكمالها بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السهولة وهو ليس  
بمكتسب بل هو الصالحين بل عاصمين وكفيعين وبمستبين لها الفعل والافعال امي وذلك ان كل

ان المعنى المستعمل والى الكيفية الكمسية ليس هو موافقاً لى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علة في  
ثم يستعمل في معنى علة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير شغرة ذلك المصنوع حتى يخلع عنها موصفاً  
وتصير عظاماً واصحاباً وابطالاً وادواتاً نحو ما تم استعماله في ذلك حتى يصير حيواناً فانها حركات الاني اجود  
وكما كانت كثيرة يشبه الحبال فيها بقرب اشتغالها في الكون من المنقل الى واسطة الاستحالة فيظن حركة  
واحدة متصلة وانما المقولات التي رويته وهي متى وان يفعل وان يفعل فلا ياتي في الحكمة فيما يضر وانما  
اطلمك على بقية الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل  
آن يفرض في زمان التحرك فو من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعده والامر التدرجي اما ان يكون  
المتي فلا يكون له متي لآن ولا زمان وانما ان يكون متناه الزمان كالفعل والافعال فيا يجرى لا يمكن ان يفرض  
فرد مني ان اصلاً فان كان له موضع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً في وقت واحد  
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه فواء ولو كان له افراد ايضاً لم يكن ان يفرض في شي منها في آن نعم يمكن ان يفرض  
له اجزاء منها متناهية وضماناً لكل كونه لكونه في شي منها في آن يكون الانتقال من احد الى مجاوره دفعة فظهر بذلك  
استلحاق الحركة في الحركة القطعية وانما التوسطية فهي ان لم تكن تدرجية متبقة على الزمان لكنها معرفة باقية جسمها  
زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك متبقياً في كل آن بل يمكن ان يكون  
بعضه فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه فيظن ان الفعل او يفعل حركة توجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل  
اولاً يفعل بالفعل ثم يتدرج في السير الى ان يصير يفعل او يفعل فيكون الفعل او الافعال غاية ذلك المتدرج  
كما هو في التوسط والاشياء ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او يفعل الفعل او يفعل الفعل او يفعل الفعل  
او يفعل ضد ذلك الفعل او الافعال كثيرة وتوزد والثالث ان الفعل والافعال قد يكون ضعيفاً  
بطبياً فينتج في السير الى ان ينته ويصير وبالعكس فالواجب اما عن الاول فان التدرج هناك  
ليس نفس الفعل والافعال بل في الكتاب يرميه بما يصح ان يصعد الفعل والافعال والاشياء من الثاني  
فان المتخيرين والاشياء قد لا تتحرك وتكون ولا يتصلان بل يكون بينهما زمان وتوقف التبع عند منتهى الاول  
منها كما سيلوح لك وما من الثالث فقال شبح لا اخف من جعل الاستحالة من السهولة بالقوة الى  
السهولة الفعل السير ايضاً حركة وهو استكمالها بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السهولة وهو ليس  
بمكتسب بل هو الصالحين بل عاصمين وكفيعين وبمستبين لها الفعل والافعال امي وذلك ان كل

ان المعنى المستعمل والى الكيفية الكمسية ليس هو موافقاً لى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علة في  
ثم يستعمل في معنى علة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير شغرة ذلك المصنوع حتى يخلع عنها موصفاً  
وتصير عظاماً واصحاباً وابطالاً وادواتاً نحو ما تم استعماله في ذلك حتى يصير حيواناً فانها حركات الاني اجود  
وكما كانت كثيرة يشبه الحبال فيها بقرب اشتغالها في الكون من المنقل الى واسطة الاستحالة فيظن حركة  
واحدة متصلة وانما المقولات التي رويته وهي متى وان يفعل وان يفعل فلا ياتي في الحكمة فيما يضر وانما  
اطلمك على بقية الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل  
آن يفرض في زمان التحرك فو من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعده والامر التدرجي اما ان يكون  
المتي فلا يكون له متي لآن ولا زمان وانما ان يكون متناه الزمان كالفعل والافعال فيا يجرى لا يمكن ان يفرض  
فرد مني ان اصلاً فان كان له موضع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً في وقت واحد  
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه فواء ولو كان له افراد ايضاً لم يكن ان يفرض في شي منها في آن نعم يمكن ان يفرض  
له اجزاء منها متناهية وضماناً لكل كونه لكونه في شي منها في آن يكون الانتقال من احد الى مجاوره دفعة فظهر بذلك  
استلحاق الحركة في الحركة القطعية وانما التوسطية فهي ان لم تكن تدرجية متبقة على الزمان لكنها معرفة باقية جسمها  
زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك متبقياً في كل آن بل يمكن ان يكون  
بعضه فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه فيظن ان الفعل او يفعل حركة توجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل  
اولاً يفعل بالفعل ثم يتدرج في السير الى ان يصير يفعل او يفعل فيكون الفعل او الافعال غاية ذلك المتدرج  
كما هو في التوسط والاشياء ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او يفعل الفعل او يفعل الفعل او يفعل الفعل  
او يفعل ضد ذلك الفعل او الافعال كثيرة وتوزد والثالث ان الفعل والافعال قد يكون ضعيفاً  
بطبياً فينتج في السير الى ان ينته ويصير وبالعكس فالواجب اما عن الاول فان التدرج هناك  
ليس نفس الفعل والافعال بل في الكتاب يرميه بما يصح ان يصعد الفعل والافعال والاشياء من الثاني  
فان المتخيرين والاشياء قد لا تتحرك وتكون ولا يتصلان بل يكون بينهما زمان وتوقف التبع عند منتهى الاول  
منها كما سيلوح لك وما من الثالث فقال شبح لا اخف من جعل الاستحالة من السهولة بالقوة الى  
السهولة الفعل السير ايضاً حركة وهو استكمالها بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السهولة وهو ليس  
بمكتسب بل هو الصالحين بل عاصمين وكفيعين وبمستبين لها الفعل والافعال امي وذلك ان كل





وهذا هو المطلوب من هذه المقالة وهو ان السكون هو انعدام الحركة في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات

كما ان حتى يكون السكون اول بالنسبة اليه وكل من يزين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله  
وكما ان الحركة في مقولته ليست من تلك المقولته كذلك السكون فيها القول لا يخاف في ان السكون  
يقابل الحركة ولا يصح مقابلة الاقبال لعدم والملكية واقتبال التضاد الثاني بل الاقبال في عرفت ان الحركة  
عدم السكون كما في قوله تعالى في قوله **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات

ان يكون صفة كذا في قوله **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات

في الاصل الا ان السكون هو انعدام الحركة في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات **قوله** لا يكون السكون الا في جهة واحدة او في جميع الجهات

لقوله

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا الشئ غير انما دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس  
تماما وعدم قبول ساقها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون احده بالنوع من غير وحدة المتحرك الزمان المتحرك  
لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام شخص من النوع فوحدة المتحرك بشخص  
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس حدهم بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك الازمنة تختلف  
بالنوع بل كان المبدأ فبا شخص فلا يلزمه مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف في عينها باختلاف الامور  
لما هيتهما وهي في مائة اليه اذا اختلف ما في النوع وان تفق الآخر ان اختلفت كذلك كما اذا كانت  
حركة من سبدا الى منتهى على سافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و  
الاستقامة يبنى عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعقة  
والمماثلة فان اختلاف الطرفين بالمبئية والمنتهاية وان كانا مختلفا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه  
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيها فقط بل من جهة المبئية والمنتهاية واما الاختلاف  
في ان يكون قسمة او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما بالسرعة والبطور فهما اضافتان تعرضان  
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضان اليه الاختصاص حين يقبلان الا  
والاضعف فلا يكون للاختلاف بهما نوعا كيف في الحركة الواحدة بالاتصال تخرج من سرعتها بطور العكس  
وتكون احده بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية والجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون احده  
بالنوع وبالجنس القريب بالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عارضة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا  
من هذه الوحدات كثرة وتتكلم والاني وحدها بالبعد فقول من بين ان باسوي مو استهتق قد عرفت ان  
الحركة متعلقة بالاضطرار لوجودها كحركة في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور المستقلة في سكونها لا يكون حدها بعينها  
وحدة الحركة بالبعد والاشرك فالاته اذ اعدت كحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموجبه في ان الزمان الواحد  
منه في الاعيان انما هو شخص واحد فعمل ارباب متصلان في ذاته الا الى نهايتي الجنتين ككتبة كثيرة في الوهم بالقياس  
سبدا الى سبدا كانت او غاياتها مثلا في وهم فبها كانت ككتبة في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة المنطوقه عليه كما  
يفرض كحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جنتين فخر وضين من  
الزمان فعملها اجزا واجزا منه وكان في شئ من بينه يمكن واحدة بالبعد في الاعيان بالتيه لعدم الوحدة  
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فذاته هو المعنى تبعد الحركة تبعد الزمان

تكون واحدة مع الوهم  
على التفسير في بعض  
فكون ان انما هو شخص  
سبدا الى سبدا كانت او غاياتها  
مما هو في بعض الامور المستقلة  
في سكونها لا يكون حدها بعينها  
وحدة الحركة بالبعد والاشرك  
فالاته اذ اعدت كحركة ضرورة  
امتناع قيام حركة واحدة بموجبه  
في ان الزمان الواحد منه في الاعيان  
بالتيه لعدم الوحدة

لعل الزمان لا يملك  
الوحدة في سبدا الى سبدا  
تكون واحدة مع الوهم  
على التفسير في بعض  
فكون ان انما هو شخص  
سبدا الى سبدا كانت او غاياتها  
مما هو في بعض الامور المستقلة  
في سكونها لا يكون حدها بعينها  
وحدة الحركة بالبعد والاشرك  
فالاته اذ اعدت كحركة ضرورة  
امتناع قيام حركة واحدة بموجبه  
في ان الزمان الواحد منه في الاعيان  
بالتيه لعدم الوحدة

٤٥

في ان السبدا الى سبدا  
تكون واحدة مع الوهم  
على التفسير في بعض  
فكون ان انما هو شخص  
سبدا الى سبدا كانت او غاياتها  
مما هو في بعض الامور المستقلة  
في سكونها لا يكون حدها بعينها  
وحدة الحركة بالبعد والاشرك  
فالاته اذ اعدت كحركة ضرورة  
امتناع قيام حركة واحدة بموجبه  
في ان الزمان الواحد منه في الاعيان  
بالتيه لعدم الوحدة

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا الشئ غير انما دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس  
تماما وعدم قبول ساقها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون احده بالنوع من غير وحدة المتحرك الزمان المتحرك  
لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام شخص من النوع فوحدة المتحرك بشخص  
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس حدهم بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك الازمنة تختلف  
بالنوع بل كان المبدأ فبا شخص فلا يلزمه مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف في عينها باختلاف الامور  
لما هيتهما وهي في مائة اليه اذا اختلف ما في النوع وان تفق الآخر ان اختلفت كذلك كما اذا كانت  
حركة من سبدا الى منتهى على سافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و  
الاستقامة يبنى عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعقة  
والمماثلة فان اختلاف الطرفين بالمبئية والمنتهاية وان كانا مختلفا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه  
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيها فقط بل من جهة المبئية والمنتهاية واما الاختلاف  
في ان يكون قسمة او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما بالسرعة والبطور فهما اضافتان تعرضان  
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضان اليه الاختصاص حين يقبلان الا  
والاضعف فلا يكون للاختلاف بهما نوعا كيف في الحركة الواحدة بالاتصال تخرج من سرعتها بطور العكس  
وتكون احده بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية والجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون احده  
بالنوع وبالجنس القريب بالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عارضة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا  
من هذه الوحدات كثرة وتتكلم والاني وحدها بالبعد فقول من بين ان باسوي مو استهتق قد عرفت ان  
الحركة متعلقة بالاضطرار لوجودها كحركة في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور المستقلة في سكونها لا يكون حدها بعينها  
وحدة الحركة بالبعد والاشرك فالاته اذ اعدت كحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموجبه في ان الزمان الواحد  
منه في الاعيان انما هو شخص واحد فعمل ارباب متصلان في ذاته الا الى نهايتي الجنتين ككتبة كثيرة في الوهم بالقياس  
سبدا الى سبدا كانت او غاياتها مثلا في وهم فبها كانت ككتبة في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة المنطوقه عليه كما  
يفرض كحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جنتين فخر وضين من  
الزمان فعملها اجزا واجزا منه وكان في شئ من بينه يمكن واحدة بالبعد في الاعيان بالتيه لعدم الوحدة  
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فذاته هو المعنى تبعد الحركة تبعد الزمان





من المتصرف في التجرى التسود وياخذ الاسود من التجرى المتصرف الى التبييض مثلا والسواد ان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبييض ايضا في الاول باعتبار النسبانية  
 من المتصرف في التجرى التسود وياخذ الاسود من التجرى المتصرف الى التبييض مثلا والسواد ان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبييض ايضا في الاول باعتبار النسبانية  
 من المتصرف في التجرى التسود وياخذ الاسود من التجرى المتصرف الى التبييض مثلا والسواد ان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبييض ايضا في الاول باعتبار النسبانية

او الاستقامة او ما يجري مجراها على ذلك كما لو حدة ما يكون متممة مستوفية للاستقامة فان من صفات  
 الواصل ان يكون تاما والناقص بعض اوجه اولى التامة باليس من شأنه ان يزاد عليه بالأكبر وهو الحركة المستقيمة  
 اذا تمت الدورة في الوضعية وتطعت الدائرة في الاستقامة فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورته الا  
 الاكثى غير كونها دائرة واستقيمة فاستوفت المسافة كقطر العالم فليس تاما نفس كونها مستقيمة  
 والاعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليست بحبلان يكون  
 الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتماهى وتتم على المستقيمة الاستقامة ولا تتم فساقط لان المستقيمة  
 اذا تمت دورة ابتداء من ايس فيكون كل دورة واحدة وكما لو تماشى فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثيرتها  
 كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثيرتها فالتحرك والزمان الينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان  
 الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير انية لها اثبات بل في قوام الشخص ونوع فوحدة الحركة  
 بالشخص ان كانت متعبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة التحرك النوع معتبرة في وحدة الحركة النوع  
 واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع التبع بل هو وان بالشخص ايضا لانه بما يطر عليه فيتم بالمقاييس وتقرن  
 الآيات فيه فيكون هناك في الوهم كثره شخصية وهي لا توجب مخالفة ممنوعة على ان الزمان ليس من قوتها  
 الحركة فلو كان يجري في اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها  
 باختلاف نوعي واقع في احكام المقومة لهيتها وهي الفاعلية والاشارة والاشارة فاختلاف واحد من  
 الشائبة بالنوع في نفسه في شرائط واحوال داخلية في نطاق الحركة تختلف بالنوع فضلا عن ان تختلف  
 الشائبة حيا فانها تختلف ما فيها بالنوع وان اتفق مائة ما الى كانت الحركة مختلفة بالنوع كحريين  
 مسد الى انتهى على الاستقامة واخرى من جنس كالمسألة الى ذلك المستند على الاستدانة فان المسافة هناك  
 مختلفة بالنوع الاستدانة والاستقامة في الخطوط كما سينتج اما فصلان او اذمان لفصلين فالاختلاف  
 بهما ينبج عن الاختلاف بالنوع واذ اختلفت مائة والاشارة الى اتفق ما في اختلاف الحركة وذلك ظاهر في الحركة  
 الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبييض نوعي اما واقع الشك  
 في الكيفية كالصاعدة والمابطية فيما يظن ان الحركة انما تعاقبت بالظرفين من حيث انها طرفان للفتحة  
 ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض احد الطرفين كان قريبا من جهة الفوق والآخر كان بعيدا  
 عنهما فذلك لا يوجب تحلا فاما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بها كذلك اما الاختلاف

فانما هو الذي لا يكون في ذلك ما يكون متممة مستوفية للاستقامة فان من صفات الواصل ان يكون تاما والناقص بعض اوجه اولى التامة باليس من شأنه ان يزاد عليه بالأكبر وهو الحركة المستقيمة اذا تمت الدورة في الوضعية وتطعت الدائرة في الاستقامة فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورته الا الاكثى غير كونها دائرة واستقيمة فاستوفت المسافة كقطر العالم فليس تاما نفس كونها مستقيمة والاعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليست بحبلان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتماهى وتتم على المستقيمة الاستقامة ولا تتم فساقط لان المستقيمة اذا تمت دورة ابتداء من ايس فيكون كل دورة واحدة وكما لو تماشى فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثيرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثيرتها فالتحرك والزمان الينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير انية لها اثبات بل في قوام الشخص ونوع فوحدة الحركة بالشخص ان كانت متعبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة التحرك النوع معتبرة في وحدة الحركة النوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع التبع بل هو وان بالشخص ايضا لانه بما يطر عليه فيتم بالمقاييس وتقرن الآيات فيه فيكون هناك في الوهم كثره شخصية وهي لا توجب مخالفة ممنوعة على ان الزمان ليس من قوتها الحركة فلو كان يجري في اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احكام المقومة لهيتها وهي الفاعلية والاشارة والاشارة فاختلاف واحد من الشائبة بالنوع في نفسه في شرائط واحوال داخلية في نطاق الحركة تختلف بالنوع فضلا عن ان تختلف الشائبة حيا فانها تختلف ما فيها بالنوع وان اتفق مائة ما الى كانت الحركة مختلفة بالنوع كحريين مسد الى انتهى على الاستقامة واخرى من جنس كالمسألة الى ذلك المستند على الاستدانة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع الاستدانة والاستقامة في الخطوط كما سينتج اما فصلان او اذمان لفصلين فالاختلاف بهما ينبج عن الاختلاف بالنوع واذ اختلفت مائة والاشارة الى اتفق ما في اختلاف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبييض نوعي اما واقع الشك في الكيفية كالصاعدة والمابطية فيما يظن ان الحركة انما تعاقبت بالظرفين من حيث انها طرفان للفتحة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض احد الطرفين كان قريبا من جهة الفوق والآخر كان بعيدا عنهما فذلك لا يوجب تحلا فاما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بها كذلك اما الاختلاف

فانما هو الذي لا يكون في ذلك ما يكون متممة مستوفية للاستقامة فان من صفات الواصل ان يكون تاما والناقص بعض اوجه اولى التامة باليس من شأنه ان يزاد عليه بالأكبر وهو الحركة المستقيمة اذا تمت الدورة في الوضعية وتطعت الدائرة في الاستقامة فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورته الا الاكثى غير كونها دائرة واستقيمة فاستوفت المسافة كقطر العالم فليس تاما نفس كونها مستقيمة والاعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليست بحبلان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتماهى وتتم على المستقيمة الاستقامة ولا تتم فساقط لان المستقيمة اذا تمت دورة ابتداء من ايس فيكون كل دورة واحدة وكما لو تماشى فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثيرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثيرتها فالتحرك والزمان الينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير انية لها اثبات بل في قوام الشخص ونوع فوحدة الحركة بالشخص ان كانت متعبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة التحرك النوع معتبرة في وحدة الحركة النوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع التبع بل هو وان بالشخص ايضا لانه بما يطر عليه فيتم بالمقاييس وتقرن الآيات فيه فيكون هناك في الوهم كثره شخصية وهي لا توجب مخالفة ممنوعة على ان الزمان ليس من قوتها الحركة فلو كان يجري في اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احكام المقومة لهيتها وهي الفاعلية والاشارة والاشارة فاختلاف واحد من الشائبة بالنوع في نفسه في شرائط واحوال داخلية في نطاق الحركة تختلف بالنوع فضلا عن ان تختلف الشائبة حيا فانها تختلف ما فيها بالنوع وان اتفق مائة ما الى كانت الحركة مختلفة بالنوع كحريين مسد الى انتهى على الاستقامة واخرى من جنس كالمسألة الى ذلك المستند على الاستدانة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع الاستدانة والاستقامة في الخطوط كما سينتج اما فصلان او اذمان لفصلين فالاختلاف بهما ينبج عن الاختلاف بالنوع واذ اختلفت مائة والاشارة الى اتفق ما في اختلاف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبييض نوعي اما واقع الشك في الكيفية كالصاعدة والمابطية فيما يظن ان الحركة انما تعاقبت بالظرفين من حيث انها طرفان للفتحة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض احد الطرفين كان قريبا من جهة الفوق والآخر كان بعيدا عنهما فذلك لا يوجب تحلا فاما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بها كذلك اما الاختلاف

وانما الاختلاف بالمبدئية والتمثيلية فقط بانه اضافي فان طرفا واحد يكون مبدءا بالقياس الى حركة و  
 منتهي بالقياس الى اخرى فالجواب ان اختلافهما الشئ في كيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع  
 وحاصل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والتمثيلية وان كان عارضا للطرفين من المسافة بحيث هما طرفا  
 لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تضمن تقدما وخرقا فانها مفرقة بقصد فربما يكون  
 من مبدء الى منتهي بالفعل او بالقوة فيتعلق بحركة بهما من حيث وصف المبدئية والتمثيلية فاختلاف الطرفين  
 في ذلك ان كان بعضا لكن يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لا اعتبارا للطرفين في مفهوم الحركة  
 حيث عوض العاصمين لهما وذلك بالاختلاف في التمدد والمطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشئ بل  
 بسبب الاشكال المتعلقة بالتمتع باختلافا نوعيا فلذا حقه الشئ ثم الاختلاف بالمبدئية والتمثيلية انما  
 يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستدرة المكانية والمستدرة الوضعية خصوصا ما يكون مخفا  
 لجسم متشابه الاجزاء على جسم كذا وفي جسم كذا فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهي والتمتع بالحركة  
 قبل تمام الدورة واما اختلاف الحركة في كون احد ما قسمة والاخرى طبيعية فاختلاف في محور الحركة  
 عن مبدئية الحركة وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطور اولى بان لا يكون  
 نوعيا لهما اضافان تعرضا الحركة بالاضافة الى حركته اخرى فيختلف حال حركته ما في السرعة والبطور  
 باختلاف المتساوي فيكون سرعته بالقياس الى حركته وبطئته بالقياس الى اخرى ولا يها لاختصاص  
 بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والايمنية والوضعية الى سرعية وبطئية ولا يها يقبلان  
 والاضعف فيكون حركته اشده سرعية او بطور من اخرى سرعية او بطئية بالقياس الى ثالثة فلا يكون  
 فصلين لكن لان الامور الاضافية لا تكون مقصودا ذاتية لغرض اضافي ولان الفصل الاصل الذي  
 لا يكون مقصودا لاجتناب مختلفه ولان الذي لا يقبل الاضافة الاضعف فظهور الاختلاف بالسرعة والبطور  
 لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال بما يتبع من سرعته الى بطور كذا في القسمة او من بطور  
 الى سرعته كما في الطبيعية واما الوحدة بالجنس فانها تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس التقريب  
 وذلك كالتمسك والتمسك في جنس واحد باعتبار ان ما فيه الحركتان واحدا بالجنس الاقرب اعني اللونية  
 والقسمة والتمسك في جنس واحد باعتبار ان ما فيه الحركتان واحدا بالجنس الاقرب وهو الكيفية المبدئية  
 فانها جنس قريب بالمبدئية الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى ايسر حركته اعني اللونية

وهو قوله ان الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة

وهو قوله ان الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة

وهو قوله ان الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة

وهو قوله ان الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة  
 وانما الاختلاف بالسرعة والبطور هو الذي يوجب الاختلاف بالنوع في الحركة



والمفاوتة وهي الماكنة من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المتقابلة لهما واما كيفية من حيث شدة  
 والضعف والمساواة المتقابلة لهما والاولى تكون على جهتين مختلفتين اذ كانت بين كمين كمين ان يطبق  
 كل منهما على الآخر بما فيساويان او يطبق بعضهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين  
 وطبيعة اذ المكين ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن كمين كما بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع او براب  
 يقام مثلث ان مساوي لمربع من ان لا يمكن ان يطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر والاضيقه مثلث انه زائد  
 مربع مع ان لا يكون بحيث يمكن ان تقطع المربع بحيث يطبق كله على بعض من المثلث لكن كمين ان يقطع  
 قوطع مما يمكن تركيبها على نظام يكون فيه ربع مساوي للمربع الماول حيث يطبق كل منهما على الآخر تمامه او ازيد  
 عليه حيث يطبق بعضها على تمام الاوان اما تو كما بين خطين مستقيمين مستديرين اذ برابا يقتران القوس اعظم  
 من الوتر وان جبه القطر الى المحيط النسبة التسعة الى اثنين في عشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان يطبق احدهما  
 على الآخر بالفعل كما او بعضا والآن نعمل احدهما الفضي الى المكان تطبيقه على الآخر كذلك الاستقامة  
 صيرة المستقيم مستدير او بالعكس واستقامة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم بما يتجمل صيرة  
 المستدرة مستقيمة او كمال التطبيق البتة او صيرة المستدرة مستقيمة او كمال التطبيق ح اليها كما اذا كان التوافق  
 فيما على نحو واحد وكذا الحال في المقاييس بين زاوية مستقيمة خطين في زاوية تكون بين مستدرة مستقيمة  
 كما بين محيط الدائرة ومحيط الماس من افعالها من ضمن كل زاوية مستقيمة خطين وكما بين المحيط والقطر فبقوا  
 اعظم من كل زاوية مستقيمة خطين على ان لا يمكن من زاوية مستقيمة خطين في زاوية مستقيمة خطين  
 البتة من جهة تقاربه كما يكون من جهة كمينه فاصلة بين ان كمينها نسبة مساواة اصلا وتحقيق  
 ان هذه المقاييس بديهية على التوهم والاضيقه تكون ايضا كمين ولون وايضا في بعدي كمين  
 سواء وبياض باعتبارها على الغائبتين فباعتبارها وان لم يكن في الغاية لكن بعد جماعها على السطفي  
 الجانبيين على السواء وان بعد جماعها عن الطرفين حقيقيين على السواء فالحال ان المقاييس بالمساواة والمفاوتة  
 الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قومية وهي حقيقة وبعية والبعيدة من  
 الاولى على جهتين وليها اقرب الى الحقيقة لاقتباسها على المكان تطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلها واما  
 مجازية لا اقتباسها على توهم كمال التطبيق وان كان في الواقع البعيدة من القبلة الثانية بعد الحقيقة من جهة  
 من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة

السواء والمفاوتة وهي الماكنة من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المتقابلة لهما واما كيفية من حيث شدة  
 والضعف والمساواة المتقابلة لهما والاولى تكون على جهتين مختلفتين اذ كانت بين كمين كمين ان يطبق  
 كل منهما على الآخر بما فيساويان او يطبق بعضهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين  
 وطبيعة اذ المكين ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن كمين كما بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع او براب  
 يقام مثلث ان مساوي لمربع من ان لا يمكن ان يطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر والاضيقه مثلث انه زائد  
 مربع مع ان لا يكون بحيث يمكن ان تقطع المربع بحيث يطبق كله على بعض من المثلث لكن كمين ان يقطع  
 قوطع مما يمكن تركيبها على نظام يكون فيه ربع مساوي للمربع الماول حيث يطبق كل منهما على الآخر تمامه او ازيد  
 عليه حيث يطبق بعضها على تمام الاوان اما تو كما بين خطين مستقيمين مستديرين اذ برابا يقتران القوس اعظم  
 من الوتر وان جبه القطر الى المحيط النسبة التسعة الى اثنين في عشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان يطبق احدهما  
 على الآخر بالفعل كما او بعضا والآن نعمل احدهما الفضي الى المكان تطبيقه على الآخر كذلك الاستقامة  
 صيرة المستقيم مستدير او بالعكس واستقامة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم بما يتجمل صيرة  
 المستدرة مستقيمة او كمال التطبيق البتة او صيرة المستدرة مستقيمة او كمال التطبيق ح اليها كما اذا كان التوافق  
 فيما على نحو واحد وكذا الحال في المقاييس بين زاوية مستقيمة خطين في زاوية تكون بين مستدرة مستقيمة  
 كما بين محيط الدائرة ومحيط الماس من افعالها من ضمن كل زاوية مستقيمة خطين وكما بين المحيط والقطر فبقوا  
 اعظم من كل زاوية مستقيمة خطين على ان لا يمكن من زاوية مستقيمة خطين في زاوية مستقيمة خطين  
 البتة من جهة تقاربه كما يكون من جهة كمينه فاصلة بين ان كمينها نسبة مساواة اصلا وتحقيق  
 ان هذه المقاييس بديهية على التوهم والاضيقه تكون ايضا كمين ولون وايضا في بعدي كمين  
 سواء وبياض باعتبارها على الغائبتين فباعتبارها وان لم يكن في الغاية لكن بعد جماعها على السطفي  
 الجانبيين على السواء وان بعد جماعها عن الطرفين حقيقيين على السواء فالحال ان المقاييس بالمساواة والمفاوتة  
 الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قومية وهي حقيقة وبعية والبعيدة من  
 الاولى على جهتين وليها اقرب الى الحقيقة لاقتباسها على المكان تطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلها واما  
 مجازية لا اقتباسها على توهم كمال التطبيق وان كان في الواقع البعيدة من القبلة الثانية بعد الحقيقة من جهة  
 من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة

من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة  
 من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة  
 من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة  
 من القبيلة الاولى فان خلاف الالباب عن التطابق والسودا البياض قوى مما هو بين خطين مستقيمة مستدرة

ان السود اسرع من البياض  
 بين السوادين قوتهم متساويان  
 والتمساك بالان والتمساك بالان  
 فاصحاب السواد قوتهم متساويان  
 ان السود اسرع من البياض  
 بين السوادين قوتهم متساويان  
 والتمساك بالان والتمساك بالان  
 فاصحاب السواد قوتهم متساويان

واذا عرفت بهذا البيان ان المقاييس بين الحركات انما يكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات ما يحجر  
 حيزها التام باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقان حركة اربعة مستقيمة اسرع مثلا  
 من اربعة مستقيمة او حيازا وبذلك يقان حركة اربعة مستقيمة اسرع مثلا من اربعة مستقيمة والما عتبار  
 الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقان اسرع من اسود او حيازا وبذلك يقان اسرع من اسود  
 من يبيض فلاح كالمسألة في القياس كهيئة او اربعة مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع في الكيفية واللاينية مثلا اربعة  
 ما يقع في الكيفية احدا لا اعتبارين فان ما يقع في الكيفية واللاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة  
 المتقابلة اما لم يكن ما يقع في الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقاييس بينها بهذا الاعتبار وما يقع في الكيفية وما  
 قابلا للشدة والضعف والمساواة المتقابلة لها لكن ما يقع في الكيفية واللاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقاييس  
 بينها بهذا الاعتبار الا غير وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع اللاينية او ما يقع في الكيفية واللاينية مثلا مقدار  
 جسم وما يقع في الثقله سطح باح خط الجسم وان كانت نقاشه في سطح لكن انما تعتبر في السعة والبطو حيزه  
 طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالحيلة فلا يمتد المقاييس بين جسمين من سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان  
 الياض لاينية الى الوضع يمكن الوضعية لكل تضم اللاينية للجسم اياها مجرد من الجرم كما اذا كان الكتل يمكن ان  
 الياض قد افاضت فيه خيز يكون له مكان كانه جزء من مكان الكتل يتحرك فيه في ضمن تتحرك الكتل في الوضع  
 واما بغيره من الجرم مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك لا عني مجرد فرض الجرم في الكتل يكون للجزم  
 مكان حتى يتحرك فيه لانه ان توهم له مكان كان الجرم يتحرك فيه في ضمن تتحرك الكتل في الوضع فقط بهذا  
 الاعتبار يكون الوضعية كما انها مجازية لللاينية في ما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما  
 يقاس كنه القوس على محيط الارض بالاسدلة او حركته اسهم في اجزاء الممتدة قامة الى حركة الفلك لكن المقاييس بين  
 مسافتها الوضعية واللاينية المستديرة قد تكون متساوية وبين مسافتها الوضعية واللاينية المستقيمة لا يكون الابعدة  
 قلت الفصل في تضاد الحركات في مسافتها الوضعية واللاينية المستقيمة ثم الصاعدة والهابطة المنباعدة في الاطراف متضادان  
 وربما اتجمع وصيغتهما في ذلك الخارج والجانسة قد تضاد كالسود والبيض في تضادها حالها حاله لتعاند  
 فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شأنهما ان يتجاورا موصوفا ولا المحرك  
 فان الضد لا يجوز ان يتحرك حركة مستقيمة ثم الصاعدة والهابطة المنباعدة في الاطراف متضادان  
 وان فرض المحرك احدا والاضداد لعموم التضاد فيمكن على تعارض الحركات فلا يستدعي تضاده تضادا باطلحا

باعتبارها في اعتبارها بين ما يقع فيها من المسافات ما يحجر  
 حيزها التام باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقان حركة اربعة مستقيمة اسرع مثلا  
 من اربعة مستقيمة او حيازا وبذلك يقان حركة اربعة مستقيمة اسرع مثلا من اربعة مستقيمة والما عتبار  
 الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقان اسرع من اسود او حيازا وبذلك يقان اسرع من اسود  
 من يبيض فلاح كالمسألة في القياس كهيئة او اربعة مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع في الكيفية واللاينية مثلا اربعة  
 ما يقع في الكيفية احدا لا اعتبارين فان ما يقع في الكيفية واللاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة  
 المتقابلة اما لم يكن ما يقع في الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقاييس بينها بهذا الاعتبار وما يقع في الكيفية وما  
 قابلا للشدة والضعف والمساواة المتقابلة لها لكن ما يقع في الكيفية واللاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقاييس  
 بينها بهذا الاعتبار الا غير وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع اللاينية او ما يقع في الكيفية واللاينية مثلا مقدار  
 جسم وما يقع في الثقله سطح باح خط الجسم وان كانت نقاشه في سطح لكن انما تعتبر في السعة والبطو حيزه  
 طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالحيلة فلا يمتد المقاييس بين جسمين من سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان  
 الياض لاينية الى الوضع يمكن الوضعية لكل تضم اللاينية للجسم اياها مجرد من الجرم كما اذا كان الكتل يمكن ان  
 الياض قد افاضت فيه خيز يكون له مكان كانه جزء من مكان الكتل يتحرك فيه في ضمن تتحرك الكتل في الوضع  
 واما بغيره من الجرم مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك لا عني مجرد فرض الجرم في الكتل يكون للجزم  
 مكان حتى يتحرك فيه لانه ان توهم له مكان كان الجرم يتحرك فيه في ضمن تتحرك الكتل في الوضع فقط بهذا  
 الاعتبار يكون الوضعية كما انها مجازية لللاينية في ما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما  
 يقاس كنه القوس على محيط الارض بالاسدلة او حركته اسهم في اجزاء الممتدة قامة الى حركة الفلك لكن المقاييس بين  
 مسافتها الوضعية واللاينية المستديرة قد تكون متساوية وبين مسافتها الوضعية واللاينية المستقيمة لا يكون الابعدة  
 قلت الفصل في تضاد الحركات في مسافتها الوضعية واللاينية المستقيمة ثم الصاعدة والهابطة المنباعدة في الاطراف متضادان  
 وربما اتجمع وصيغتهما في ذلك الخارج والجانسة قد تضاد كالسود والبيض في تضادها حالها حاله لتعاند  
 فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شأنهما ان يتجاورا موصوفا ولا المحرك  
 فان الضد لا يجوز ان يتحرك حركة مستقيمة ثم الصاعدة والهابطة المنباعدة في الاطراف متضادان  
 وان فرض المحرك احدا والاضداد لعموم التضاد فيمكن على تعارض الحركات فلا يستدعي تضاده تضادا باطلحا

ان السود اسرع من البياض  
 بين السوادين قوتهم متساويان  
 والتمساك بالان والتمساك بالان  
 فاصحاب السواد قوتهم متساويان  
 ان السود اسرع من البياض  
 بين السوادين قوتهم متساويان  
 والتمساك بالان والتمساك بالان  
 فاصحاب السواد قوتهم متساويان

باطبع ولا ما فيه يجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كما ذكرنا من فانما تضادها لامتدادها وما اليه حال اللاحق  
 فان الكثير المتضادتين في المبدأ دون المنتهية وبالعكس لا يكون في غاية الخفوات وذلك لان يتضاد الاطراف  
 من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبييض او بالعرض اما بالقياس الى الحركة كون احداهما في غاية  
 اقرب من الفلك الاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احداهما سبدا والاخر منتهى في المستقيمة  
 اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلنا المستقيمتان في الاطراف كان التضاد في الاطراف  
 بالعرض وبين الحركتين بالذات او تعلقها بالطرفين لكونهما سبدا او منتهى لذاتيهما ثم تأمل الاستقيمتان  
 قد تضادا ان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض بالقياس الى الحركة كما لصاحبه من الحركة الى المحيط  
 والماثلة من المحيط الى المركز والمستديرة لان تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف ان تبادلنا في المبدأ والمنتهى  
 فان المبدأ في المستديرة لا ايضا للمنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما طين انها تضاد  
 المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع كقيمتين من احد  
 فلا تضاد ان تضادا عن الحركتين بقول الماخر في موضوعات التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة  
 فالحركات المتخالفه بانجنس كاللاني في مقولات شتى التضاد وكيف وربما تجتمع فالاستقامة والنمو  
 قد وجد في زمان واحد في موضوع واحد ويتباين في الحركات المتخالفه بانجنس لا يتجمع فذلك لا يكون  
 لذاته بل لامر خارج كالتدوير والتخلف فانها لا اجتماعان لكون البرودة محبة للكثافة واما الحركات المتخالفه  
 فقد تضاد اما الكيفية فكالتسود والتبييض فانها متشققان بانجنس متشققان في الموضوع ووجودها غير  
 معقول احدهما بالقياس الى الاخر والاشتمال بينهما غاية الخلاف اما الكمية فكالتخلف والتكاثف  
 والنمو والذبول اما بالقياس عليهم بل في مقدار الكمية ليس تضادا ولكن تضاد في كمالها فاجاب عنه ان الكثير  
 والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليس معقولين بالقياس وانما  
 الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الازدياد  
 وكما المستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس  
 واما الوضعية فلا تضاد على ما سياتي في مقولته ولو لم تكن تعاندي شي مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد  
 بينهما بالضرورة فضاها انما هو لتعاند فيهما متعلق به من الامور الشبهه لكن التضاد فيها  
 ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولافلان لضدين من شأنهما ان يتعاقبا على الموضوع

في قوله لا ما فيه يجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كما ذكرنا من فانما تضادها لامتدادها وما اليه حال اللاحق  
 فان الكثير المتضادتين في المبدأ دون المنتهية وبالعكس لا يكون في غاية الخفوات وذلك لان يتضاد الاطراف  
 من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبييض او بالعرض اما بالقياس الى الحركة كون احداهما في غاية  
 اقرب من الفلك الاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احداهما سبدا والاخر منتهى في المستقيمة  
 اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلنا المستقيمتان في الاطراف كان التضاد في الاطراف  
 بالعرض وبين الحركتين بالذات او تعلقها بالطرفين لكونهما سبدا او منتهى لذاتيهما ثم تأمل الاستقيمتان  
 قد تضادا ان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض بالقياس الى الحركة كما لصاحبه من الحركة الى المحيط  
 والماثلة من المحيط الى المركز والمستديرة لان تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف ان تبادلنا في المبدأ والمنتهى  
 فان المبدأ في المستديرة لا ايضا للمنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما طين انها تضاد  
 المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع كقيمتين من احد  
 فلا تضاد ان تضادا عن الحركتين بقول الماخر في موضوعات التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة  
 فالحركات المتخالفه بانجنس كاللاني في مقولات شتى التضاد وكيف وربما تجتمع فالاستقامة والنمو  
 قد وجد في زمان واحد في موضوع واحد ويتباين في الحركات المتخالفه بانجنس لا يتجمع فذلك لا يكون  
 لذاته بل لامر خارج كالتدوير والتخلف فانها لا اجتماعان لكون البرودة محبة للكثافة واما الحركات المتخالفه  
 فقد تضاد اما الكيفية فكالتسود والتبييض فانها متشققان بانجنس متشققان في الموضوع ووجودها غير  
 معقول احدهما بالقياس الى الاخر والاشتمال بينهما غاية الخلاف اما الكمية فكالتخلف والتكاثف  
 والنمو والذبول اما بالقياس عليهم بل في مقدار الكمية ليس تضادا ولكن تضاد في كمالها فاجاب عنه ان الكثير  
 والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليس معقولين بالقياس وانما  
 الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الازدياد  
 وكما المستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس  
 واما الوضعية فلا تضاد على ما سياتي في مقولته ولو لم تكن تعاندي شي مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد  
 بينهما بالضرورة فضاها انما هو لتعاند فيهما متعلق به من الامور الشبهه لكن التضاد فيها  
 ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولافلان لضدين من شأنهما ان يتعاقبا على الموضوع

في قوله لا ما فيه يجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كما ذكرنا من فانما تضادها لامتدادها وما اليه حال اللاحق  
 فان الكثير المتضادتين في المبدأ دون المنتهية وبالعكس لا يكون في غاية الخفوات وذلك لان يتضاد الاطراف  
 من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبييض او بالعرض اما بالقياس الى الحركة كون احداهما في غاية  
 اقرب من الفلك الاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احداهما سبدا والاخر منتهى في المستقيمة  
 اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلنا المستقيمتان في الاطراف كان التضاد في الاطراف  
 بالعرض وبين الحركتين بالذات او تعلقها بالطرفين لكونهما سبدا او منتهى لذاتيهما ثم تأمل الاستقيمتان  
 قد تضادا ان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض بالقياس الى الحركة كما لصاحبه من الحركة الى المحيط  
 والماثلة من المحيط الى المركز والمستديرة لان تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف ان تبادلنا في المبدأ والمنتهى  
 فان المبدأ في المستديرة لا ايضا للمنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما طين انها تضاد  
 المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع كقيمتين من احد  
 فلا تضاد ان تضادا عن الحركتين بقول الماخر في موضوعات التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة  
 فالحركات المتخالفه بانجنس كاللاني في مقولات شتى التضاد وكيف وربما تجتمع فالاستقامة والنمو  
 قد وجد في زمان واحد في موضوع واحد ويتباين في الحركات المتخالفه بانجنس لا يتجمع فذلك لا يكون  
 لذاته بل لامر خارج كالتدوير والتخلف فانها لا اجتماعان لكون البرودة محبة للكثافة واما الحركات المتخالفه  
 فقد تضاد اما الكيفية فكالتسود والتبييض فانها متشققان بانجنس متشققان في الموضوع ووجودها غير  
 معقول احدهما بالقياس الى الاخر والاشتمال بينهما غاية الخلاف اما الكمية فكالتخلف والتكاثف  
 والنمو والذبول اما بالقياس عليهم بل في مقدار الكمية ليس تضادا ولكن تضاد في كمالها فاجاب عنه ان الكثير  
 والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليس معقولين بالقياس وانما  
 الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الازدياد  
 وكما المستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس  
 واما الوضعية فلا تضاد على ما سياتي في مقولته ولو لم تكن تعاندي شي مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد  
 بينهما بالضرورة فضاها انما هو لتعاند فيهما متعلق به من الامور الشبهه لكن التضاد فيها  
 ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولافلان لضدين من شأنهما ان يتعاقبا على الموضوع







لعل قوله  
في اتصال الاصل الى الواصل  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل

موجود في آن الواصل وان لم يتم ح ميلا ولا يكون في الواصل ح اميل الاخر المزيل ضرورة هتخالفه  
بفعل ويكون لامحالة لوجود الثاني اول ان لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباشرة ولا بين الآتين من ان  
ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب لثانية فيبينها مسكون وتشتبه انحصار الحفظ  
المربية الى فوق لولاقت في صعودها حى بابطة فان سكنت قبل الرجوع او قضت الحركى ساظا  
بانها تقف قبل الوصول اليها بجزء ما فخرج واما استبدالهم بانه لو وجب فسيبها ما عدى وهو عدم سبب  
لكن سبب الحركة المباشرة موجود في الحركى الى فوق او وجودى وهو ما طبيعى او ارادى وليس فيه  
او قسرى وهو غير واجب الجواب عنه ان يجوز ان يكون سبب سببا وهو عدم حدوث الميل المباشرة معا وتوقف  
القسرة للطبيعية على جدتها وعدم شدة ميل فليس كل ميل حركى ووجوبها بان يكون القاسم فحركة ونوسطها  
قوة مسكينة اقواله اختلفت في جواز الاتصال من غير تحلل سكون بين كل حركتين متجاكنتين بالتحل القريب  
اذ اتعاقبتا على موضوع وكانا بحيث لجواز اتصالهما من غير سكون لم يكن مجموع حركة واحدة بانخصر  
اما لكونها في طريق واحد كالصاعدة والمابطة في التقلية وكالتسوية والتبويض من طريق العبارة ثم العودة  
وبالعكس في الاستحالة في اللون هو لكون الثانية تحركه عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا  
الطريق موقفا الى مبدى طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والمابطة على التقوس في النقيض وكالتسوية  
من الطريق المذكور والتبويض من طريق القسرة ثم الصفره او لا كما حركه على صلح من مثلث ثم على اخره  
فان شئت اختلف الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه العلم الاول واتبا عدوفا للجهاني من المعتزلة خلافا  
لا فلاطى حيزيه وكجملتها تكلمن اقواله كذا الحال في كل حركتين صارتين عن ميلين مختلفين وان كانا بحيث  
لولا تحلل السكون بينهما كان مجموع حركته واحدة وذلك كما حركه من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط  
على قوط واحد فظهر قسرا او بالعكس حركه الهوى من جهه النار الى جهه طها ومن جهه الى جهه الارض قسرا على  
خط واحد فان البرهان يوجب سكون بينهما ايضا وانما بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركه وا  
بانخصر قد نقلنا عن الشيخ في فصل حده الحركة يابوى الى ذلك اما الحركة النازلة المحركى في الهوى فالما  
فلا يوجب البرهان فيها تحلل سكون ثم المشهور ان الحج الماتورة عن القدر على وجوب السكون هو ان الشئ  
الواصل لا يجوز ان يكون مما انفصل لثانية معينه ومباشرة لها الا في آئين بين كل آئين مان وذلك ان الحركة  
فيه في سكون وقول الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية لان معنى بالان لدى يكون فيه مابطة طرفان بالان

في اتصال الاصل الى الواصل  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل

والموت وان فرض في الاتصال  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل

لعل قوله  
في اتصال الاصل الى الواصل  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل

بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل

بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل  
بما هو موجود في الواصل



على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الوجودات المتبين مما ذكره من حيز المبدأ ورمه جواز ان  
اي الاصل  
يكون في وجهه فقط غريبة من جنس آخر له اوصافه النقطية في المراتج محل صل مثلما يقع في تلك المواضع  
بنقطه عند الاوج فاجاز في منع المراتج وان سخن المتمعن لا يصدق عند الاوج بحيث يتوهم بنقطه من جنس  
الشيء في هذه المادة الاصل غير مقبول في امثال هذه الاحكام وليس اذ لم يترك الالات الرصدية فيما فوق فلما  
الشمس اوتية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطه بحقيقة  
منا وقتها لانه نقصان الوصول الى الحد والمفروض في المسافة والآن يمكن هناك تمام الوقفات والابطال  
اي عند الاوج  
اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وموان كل حركة بالحقيقة حتى تصدق من حيث حقيقة انه فاع اشق القيام  
امام المتحرك واحتياجه الى قوة مانعة وهذا الميل في انفسه فيوصل الى حد والكركات وذلك بابعاد  
من شيء يلزمه بدافعة كمان في وجهه كونه وتقرير من شيء فخرج ان يكون الوصول الى حد تاما بالاعية موجودة  
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ادلت عن الاستقرار الاولي وان كان انما تسمى ميلا بالقيام  
الى ما يزل ويدفع لاسن حيث يهبط فيوصل لكن الموصل هو الميل نفسه فساوية الميل ليس هو نفس وجود  
ميل آخر بل معنى اخر مما جازي فاذ كانت بعد وصول المتحرك الى جبهه اخرى تكون الاما ان كانت  
ميل ويكون الحد واول ان لا يكون وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كالحركة التي يكون  
اول وجوده في آن يوتيمي زمان الحركة ومبدأ زمان الحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى اتيان بل يكفي  
آن ولا يعرض مجال لان ذلك لان لا يكون في الحركة واللا حركه معا بل احدهما لكن الان الذي هو اول  
وجود الميل الثاني غير ان هو آخر وجود الميل الاولي فالحال الميل الاولي الموجود في آن الوصول باقيا زمانا  
بعده فقط صلح السكون والاقا اقول ان الميل الثاني غير ان الوصول الذي هو آخر ان الميل الاو لا يصلح  
الذي من يقول ان الميلين يتبعان فكيف يمكن ان يكون شيء في الفعل مدافعة جبهتا وزواهما وفيه الفعل  
المتخذي عنها فالاطن ان الحركه الى فوق فيعبر الى اهل التبيين بعد من شأنه ان يحدث ذلك وازال  
العائق واذا اتانا ان يتبين ان يكون الاما بينهما زمان فالاشتباه يكون الموصل يبقى موصلا زمانا  
لكن اخذناه موصلا انما يكون قرب من الموصل لانه السكون ثم انه اشار الى مكان ارجاع الحجة المشهورة  
التي نحو ما فاداه وعلل فيما نقلناه عنه كفاية في البرهانه المستصير من حصيلته عن الغواية المستشترين ولكن  
من لم يجعل السكونه نورا فالحال من نوره الخالف تارة يشنع بان لو وجب السكون بين تين كالحركتين فالحصا

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...

على قوله  
والتصريح بان قلت في قول  
كثير من العلماء...





وهذا كون قسمة الأرض على ثلاثة أجزاء  
فخرج من ذلك القوة النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

التي هي من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة  
الغذاء لا من أن طبيعة الغذاء النامية على خلاف طبيعة

كانتها طبيعية حقيقة بقا القياس الى النامي في حاله الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذا رفيه معا وطبيعية  
 فاحركة المتحركة بالنظر اليها يكون لها طبيعيا المركب والنجس ان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى محرك القوة النامية وقد  
 تكون قسمة للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة المولى في تحوّلها الى المرحل بالمرسوخ بالطبع وبوقوع حيزه الطبيعي  
 وقد زال عنه القاسم بعد كلام معاوقة فانها لازمة للطبيعة المار بالعرض والمعاوقة التي من المولى والناس وهو على  
 قوامه الطبيعي في مهبوط الحرج فانها تحركها بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الموائم والناس ارق بله طبيعي يحرك  
 الحرج فيا بطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار شخس الموار المعاقرة وقته ونعاطا متلا عند بعد الحرج  
 الارض وقربها معا واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعيتها حقيقية لكنهما مع ذلك لما كان المبدأ  
 المحرك فيها هو الطبيعي وحدها فلا خلاف في الطبيعيتين حيث قسمت الذاتية الى قسمة وطبيعية واردة وما اتي يكون  
 المبدأ فيهما كما من طبيعيتها وقاسم فان شدة طوحه المبدأ في المقسم وكان بعد حيزه من المقسم الا وهي داخله  
 ولا يخرج باعتبار قيود حركته نفسها اذ هي لا يخرج عن الوحدة بتركب مبداهما واما اعتبار بساطة  
 المتحرك في المقسم فمع بعد لا يخرج عما ان لم يتزم عدم تباين الاقسام او تعدد قسمة بها على ان المركب من الحراج  
 وغيره خارج او طبيعيتها بنا على غير الحراف مقتضاها ويشكل المار في الصادرة عن طبيعيتها واردة لكل الحطب بعد  
 الاحاطة بالامرين ارجع الى التسمية فيصير القسمة الواثمة قلت الفصل الحركه الطبيعية لا تصعد عن الطبيعية  
 حركتها في الطبيعيتها بل حركتها القطعية متحركة والتوسطية والحكمت فاقوى ههنا كون عن حاله غير طبيعيتها فانما  
 يحرك الطبيعة لكونها على حاله كذلك تحركها قطعية بتجدد الحالت وبارزتها حاله طبيعية تقف الحركه عن جا  
 ومن ههنا تبين ان السمة في المقسمه الدائمة لا تكون طبيعية بل يتم دوره الايض فان المبرغ عنها فيها هو المطلب  
 والتغير لا يعبا به في الطبيعيتها بل بوضعيه طلقا لا تكون طبيعيتها لسيط الاستواء الا جزاها الا واصلها فاجلها فاما  
 بصوتها التي تجر بها او صوتها الغالب فيقتضيه كما او كيفا او اين او فوه عالا تحرك بالطبع ان يعلم مقتضاها  
 وان لم يعلم تقاسمها في بدوكونها او بعد فان زال القاسم ولم يكن ثمه عائق يحرك بالطبع الى مقتضاها  
 فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد نشيت في النقلة الطبيعية فاذا انزل المار مثلا فالمطلوب هو حركته  
 او المكان او الوصول الى كايه لكن لو كان المطلوب هو اوجهه لم يقف دون صدوق الارض  
 وستعلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جساما بطبع فلا يمكن ان يقدر انهما يطلبان حيزه الا ان الارض اغلب  
 واسبق ولو كان هو المكان فقط كان المار يقف في الموار حيث كان اذ سطح الموار اسحاوي

فان كان المبدأ في المقسمه الدائمة لا تكون طبيعية بل يتم دوره الايض فان المبرغ عنها فيها هو المطلب  
 والتغير لا يعبا به في الطبيعيتها بل بوضعيه طلقا لا تكون طبيعيتها لسيط الاستواء الا جزاها الا واصلها فاجلها فاما  
 بصوتها التي تجر بها او صوتها الغالب فيقتضيه كما او كيفا او اين او فوه عالا تحرك بالطبع ان يعلم مقتضاها  
 وان لم يعلم تقاسمها في بدوكونها او بعد فان زال القاسم ولم يكن ثمه عائق يحرك بالطبع الى مقتضاها  
 فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد نشيت في النقلة الطبيعية فاذا انزل المار مثلا فالمطلوب هو حركته  
 او المكان او الوصول الى كايه لكن لو كان المطلوب هو اوجهه لم يقف دون صدوق الارض  
 وستعلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جساما بطبع فلا يمكن ان يقدر انهما يطلبان حيزه الا ان الارض اغلب  
 واسبق ولو كان هو المكان فقط كان المار يقف في الموار حيث كان اذ سطح الموار اسحاوي

فان كان المبدأ في المقسمه الدائمة لا تكون طبيعية بل يتم دوره الايض فان المبرغ عنها فيها هو المطلب  
 والتغير لا يعبا به في الطبيعيتها بل بوضعيه طلقا لا تكون طبيعيتها لسيط الاستواء الا جزاها الا واصلها فاجلها فاما  
 بصوتها التي تجر بها او صوتها الغالب فيقتضيه كما او كيفا او اين او فوه عالا تحرك بالطبع ان يعلم مقتضاها  
 وان لم يعلم تقاسمها في بدوكونها او بعد فان زال القاسم ولم يكن ثمه عائق يحرك بالطبع الى مقتضاها  
 فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد نشيت في النقلة الطبيعية فاذا انزل المار مثلا فالمطلوب هو حركته  
 او المكان او الوصول الى كايه لكن لو كان المطلوب هو اوجهه لم يقف دون صدوق الارض  
 وستعلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جساما بطبع فلا يمكن ان يقدر انهما يطلبان حيزه الا ان الارض اغلب  
 واسبق ولو كان هو المكان فقط كان المار يقف في الموار حيث كان اذ سطح الموار اسحاوي





قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

الترتيب حاصل كما أن حقيقة الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان طبيعة انما تحرك للمهرب عن المشافرن غير  
ان يكون هناك طلب للملازم فانه لو كان كذلك لم يتعين للمهرب جهة تحرك اليها دون اخرى  
**قال في فصل القوة** لم يست كما ولا استكم يابذل فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بل باعتبار كونهما في  
الكانت جسمانية وتكون قنانهما بينهما الاعتبار القتي في جانبي الزيادة والنقصان التناهي للبعاد وتجانس بلوغ  
المقدرة اصلها في قوة كونهما في القوة على اي الحركة راكبة تصاحبه بهمة الحركة المبركة المنة اختاره بكونه في  
لما هو مقدار الحركة اسي الزمان ما في جانب الزيادة فكما كانت القوة اقوى بقوت الحركة فلو انما في النقصان فكما كانت  
اشترطت مسافة مفروضة في زمان قصر قوت التناهي بسببها بالقدرة كالتقوية التي على الحركة السريعة لها فظنة للزمان  
بخلاف التقوية التي بلوغ الحركة والازمان حد لا يتصور مع منته قصرها من مصلية بالضعف والقوة والازمان منها  
الضعف كما يكون في تلك المسافة مع الاتصال كما في ادوية واللاتناهي في القوة المتعاقبة بلانم اللاتناهي في المدة  
والقوة الجسمانية لو كانت في غيرتها كانت على غيرتها في القوة والاداء الا كان جزير من القوي عليه باقوة جزير  
اجسام فاذا ضاعنا الجزير من جسمه بقدر اخرى فيض بالازمان المقتضى عليه فيض من جسمه غير قنانه ما في التناهي في  
الاعلى مناه في المدة والمقابلة التناهي في ترتيب ترتيب الازمان انما تصنف منها القوة فيض فيض قنانهما  
من الحركة لغير التناهي في المدة والمقابلة التناهي في ترتيب ترتيب الازمان انما تصنف منها القوة فيض فيض قنانهما  
**اقول** القوة ليست كما لا تكون في الذات والقوة في الذات باللاتناهي او اللاتناهي بمعنى العمود دون  
السلب لا خصما خصما بالكم بل كمن قد يعرض لها كمن بالقياس الى اي يلهو الى اي علمه فيوصف بالتناهي  
او اللاتناهي مع هذه الجهة اما باعتبارها في فيه فاذا كانت حالتي في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا  
الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة اذا تباينان يتصور لو كان ما حلت هي في غيرتها في المقدار لكن المقدر  
تناهية ولا في جانب النقصان اذا تباينان يتصور لو كان بلوغ المقدار في النقصان حد لا يتصور نقص منه  
لكن كل مقدار فرضته فيكون قنانه ويكون قنانه قصره وانما باعتبارها في علمه من الحركات فكالم القوي قنانهما  
بهذا الاعتبار شي في كونهما متصلين وانفصلته كما في الاولى فاما من جهة مقدار تحركه ومقدار المسافة والازمان  
اللاتناهي من غير جهة التناهي من غير جانب الزيادة والنقصان مثل ما مر من جهة مقدار الحركة اعني الزمان ذلك  
ما في جانب الزيادة او نقصان فان لم يتعين الحركة في مسافة ولو حفظ حال القوة في متيق الحركة كدرة اول  
او لا كانت الاقوى ما يكون مدة استيقان الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان حتمين

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

قوله  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه  
الاستيعاب  
منه

من القوة ولو خجال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر والا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعنى  
 الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض اميان ليقطع سهم احد بهاريج مثيل في  
 ربع وقيقه من الساعه وسهم الاخر من ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم يقو على  
 ابقا سهمه فثاني المواجة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا ضير في كون  
 كل اقوى من الاخر من جهتين واذا قرئت حركة سريرة صافطة للزمان فالقوة القوية عليها غيرتنا هيته  
 المدة وما للاتناهي سبحانه فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك  
 حركة يكون في مسافتين من مسافة تلك المسافة في جزير من ذلك الزمان وجزير من ذلك الزمان الى نهاية فلا يكون  
 حركة الا وتصور اسرع منها فان لم يكن ذلك فليس مفهوم الحركة فلما يكون الحركة غيرتنا هيته في السرعة  
 واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يكن زيادة او ليس فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم تكن غيرتنا  
 وان لم يكن زيادة عليها في استداد المسافة فكذلك الحركة اليومية والحجانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست  
 اسرع ما يتصور فليست غيرتنا هيته في الشدة وما في الثانية من جهة تعدد الحركة ابا الفعل كمن يقوى على رمي  
 بعد رمي اكثر عدة من اخره يكون اقوى من جهة العدة ولما بالقوة لكن القصة بالقوة للحركة تكون بازا قسمين  
 المسافة او الزمان والانتقال الى نهاية فلما اعتبرت هذه القصة مطلقا كانت كل حركة غيرتنا هيته في العدة  
 فيكون القوة عليها غيرتنا هيته في العدة بحسب ما بل نهاية تسير في ذلك يكون بعض احد مقدر في حيز  
 تعدد الكثرة فتناهي والاتناهي لكن للاتناهي في العدة بحسب ما بل المسافة من هذه النجوم القسمة تسير في للاتناهي  
 المسافة وقد عرفت استحالة بل الذي يمكن هو ما يكون تكرار المسافة كما في الاستدرة والعدة فيها وان كانت  
 بالقوة لكنها اقوية من الفعل جدا في مجرد فرض نقطة تكون كالمسافة فيقسم كحركة المستقيمة الى دورات وتكون  
 ههنا ربوا وهم كذا هم ان للفلك حركات غيرتنا هيته بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ابا المعنى الذي  
 نقول يعني التوسط في واحدة باقية في يد ما تحرك اما الذي يعني القطع في شبه ان يكون كل دورته حركة  
 واحدة الا ان الدورات لا تتحد والابوضع فلتنحصر ان اللهاية في القوة انها يمكن بحسب المدة او العدة من غير  
 انما بل يجوز ان يكون قوة جسمانية غيرتنا هيته كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غيرتناه وصول وقوة  
 تحركه في كانت هذه القوة كما هي غيرتنا هيته بحسب امتدادها بالعرض امتدادا وحسب ذلك تكون غيرتنا هيته  
 في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان للاتناهي في الشدة وان تحال في فاتها واستحال

فقد عرفت استحالة بل الذي يمكن هو ما يكون تكرار المسافة كما في الاستدرة والعدة فيها وان كانت  
 بالقوة لكنها اقوية من الفعل جدا في مجرد فرض نقطة تكون كالمسافة فيقسم كحركة المستقيمة الى دورات وتكون  
 ههنا ربوا وهم كذا هم ان للفلك حركات غيرتنا هيته بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ابا المعنى الذي  
 نقول يعني التوسط في واحدة باقية في يد ما تحرك اما الذي يعني القطع في شبه ان يكون كل دورته حركة  
 واحدة الا ان الدورات لا تتحد والابوضع فلتنحصر ان اللهاية في القوة انها يمكن بحسب المدة او العدة من غير  
 انما بل يجوز ان يكون قوة جسمانية غيرتنا هيته كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غيرتناه وصول وقوة  
 تحركه في كانت هذه القوة كما هي غيرتنا هيته بحسب امتدادها بالعرض امتدادا وحسب ذلك تكون غيرتنا هيته  
 في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان للاتناهي في الشدة وان تحال في فاتها واستحال

فقد عرفت استحالة بل الذي يمكن هو ما يكون تكرار المسافة كما في الاستدرة والعدة فيها وان كانت  
 بالقوة لكنها اقوية من الفعل جدا في مجرد فرض نقطة تكون كالمسافة فيقسم كحركة المستقيمة الى دورات وتكون  
 ههنا ربوا وهم كذا هم ان للفلك حركات غيرتنا هيته بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ابا المعنى الذي  
 نقول يعني التوسط في واحدة باقية في يد ما تحرك اما الذي يعني القطع في شبه ان يكون كل دورته حركة  
 واحدة الا ان الدورات لا تتحد والابوضع فلتنحصر ان اللهاية في القوة انها يمكن بحسب المدة او العدة من غير  
 انما بل يجوز ان يكون قوة جسمانية غيرتنا هيته كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غيرتناه وصول وقوة  
 تحركه في كانت هذه القوة كما هي غيرتنا هيته بحسب امتدادها بالعرض امتدادا وحسب ذلك تكون غيرتنا هيته  
 في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان للاتناهي في الشدة وان تحال في فاتها واستحال

فقد عرفت استحالة بل الذي يمكن هو ما يكون تكرار المسافة كما في الاستدرة والعدة فيها وان كانت  
 بالقوة لكنها اقوية من الفعل جدا في مجرد فرض نقطة تكون كالمسافة فيقسم كحركة المستقيمة الى دورات وتكون  
 ههنا ربوا وهم كذا هم ان للفلك حركات غيرتنا هيته بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ابا المعنى الذي  
 نقول يعني التوسط في واحدة باقية في يد ما تحرك اما الذي يعني القطع في شبه ان يكون كل دورته حركة  
 واحدة الا ان الدورات لا تتحد والابوضع فلتنحصر ان اللهاية في القوة انها يمكن بحسب المدة او العدة من غير  
 انما بل يجوز ان يكون قوة جسمانية غيرتنا هيته كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غيرتناه وصول وقوة  
 تحركه في كانت هذه القوة كما هي غيرتنا هيته بحسب امتدادها بالعرض امتدادا وحسب ذلك تكون غيرتنا هيته  
 في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان للاتناهي في الشدة وان تحال في فاتها واستحال

فقد عرفت استحالة بل الذي يمكن هو ما يكون تكرار المسافة كما في الاستدرة والعدة فيها وان كانت  
 بالقوة لكنها اقوية من الفعل جدا في مجرد فرض نقطة تكون كالمسافة فيقسم كحركة المستقيمة الى دورات وتكون  
 ههنا ربوا وهم كذا هم ان للفلك حركات غيرتنا هيته بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ابا المعنى الذي  
 نقول يعني التوسط في واحدة باقية في يد ما تحرك اما الذي يعني القطع في شبه ان يكون كل دورته حركة  
 واحدة الا ان الدورات لا تتحد والابوضع فلتنحصر ان اللهاية في القوة انها يمكن بحسب المدة او العدة من غير  
 انما بل يجوز ان يكون قوة جسمانية غيرتنا هيته كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غيرتناه وصول وقوة  
 تحركه في كانت هذه القوة كما هي غيرتنا هيته بحسب امتدادها بالعرض امتدادا وحسب ذلك تكون غيرتنا هيته  
 في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان للاتناهي في الشدة وان تحال في فاتها واستحال









قد أفيد من هذا الكلام...  
والله اعلم

الأقرب إليه الواحد هو الحاصل له الكائن في شئ منها فإن نقل من لى بعض آخر منها بالقسار صار واحدا إليه  
طبعيا الصيرته أقرب ليس وجوان لم يكن في شئ منها فالأقرب إليه هو الأقرب مما لى خير من غيره فيتم كالميل إليه لم  
يقع وتخصيص البعض بالأقرب إليه شئ من الأسباب التي لا يمكن بالقياس له خصوص فردية فقد انما راسا  
واما المركب فلما لم يكن بنا لم يخلق له غير خارج عن حيزا البسائط ثم ذكره ان لم يحصل بالقياس له  
طبعيا البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس له طبيعة ويكون له حيز طبعي وهو غير الغالب من اجزاءه اطلقا  
او من جهة غيره ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبعيا ولا منا فربما بطبع وغيره الطبع هو الاتفق حصوله في وطن  
الطبع للمركب انما هو باعتبار ان مرتبة الخفة او ثقل او حاله المتوسطة على حسب ان يقضي في بسائطها ما يكون  
خير من غيرها السافح او الارض الساذجة الينة وغير المعتدل هو الوسط بين خرف الخفيف والثقل قول او اذا  
اقضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية لا تكون خارجا غير طبيعية الى طبيعة في اخرى ان سمين ان كل معنى  
عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكتابة فان شهيدنا طبعي له والراد بالايكس خلق الجسم عنده عماد ما يمكن حيزا جسمنا  
فيكون لكل شئ مني طبيعيا وما لا يمكن خلو الجسم عنه فيكون ذلك البسائط في حيزه طبيعيا فالاول  
كالتقريب او التمثيل الخيالي الجسم للامور ان يكون منه المقدرة فلا بد ان في الجبات بحيث طبعها حاله في  
او غيره وفي جسمه فيه من تلك الحالة التي تطلق الاحتمال يكون له حيزا من سائر ما يفرض حيزا للجسم  
في الجبات لا يوضع مما في الجسم الخليل او يوضع اعني ما كان مع وضعه بالنسبة الى الجب والمرتبة فمنه المعنى  
الامر هو المراد به والتميز بالكتابة بالمتوسطة الاول للجسام السفلية وكالاوان الطعوم والروائح  
بعضها ونقصها البرهان في الخيالية فقول والامال المتغضو الجسم مطلقا عن غيره مطلقا فلا يكون مطلق الخيز  
مستفاد اني بالابتداء فاقول الجسم عنه كالتطبيق الخاصة وما يختص بها من اجزائها والقاسر مطلقا اذ  
يكون وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعته خصوصه فرضت بدون ما يختص بها وذلك بدون القاسر مطلقا  
ثم نقول ان لكل جسم طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر في غيره شرا غريبا ما كانت بالقياس اليه ان  
اتسخ كلام خارجي واذا اطلق كل جسم يكون الاحتمال له حيزا من غير مطلق الخيز ولا يكون مطلقا الا  
ضمن معين والابدا في ذلك المعين من حج ولا يمكن ان يكون المخرج هو القاسر فرض التسمية الاستتار  
بالطبيعية يستدل بها فيكون في كل حيز طبيعيا وجودا ليس بدون فاعلم ان كان غير ممكن لكن نسبة  
الفاعل الى جميع الاجزاء على السواء فلا يمكن تعيين حيزا من غير حيزا من جسمه حيزا من غير حيزا من

هذا الكلام...  
والله اعلم

هذا الكلام...  
والله اعلم

هذا الكلام...  
والله اعلم

لقد

الاجزاء المتصلة بالانضمام والالتصاق  
منها انما هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها

الاجزاء المتصلة بالانضمام والالتصاق  
منها انما هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها

انما لا يكون جسم غيران طبيعيا انما بيان و الامكان جسمية اليماعلى السوا فرقم شرح او احدثتها وانما دعانا الى القول  
باجزاء الطبيعى وجوب الترتيب ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم سبيط ومركب اما البسيط فاذا اوجظ الى طبيعته  
مخلاة من غير ان يفرض معية قاسم لو شرا غير با و لا حاله شريعية عارضة للمادة سابقة على الطبيعة وطارية بعد ما  
وكذا كانت معنى ان يكون يحاط الا بدع في ان لا يكون هناك كثيرة باعى وبل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت  
الطبيعية حتمه اذ ان خصوصه ما وشكله وقيمته انما سببا وهذا هو الجزء الطبيعى الخالص ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن  
تجزئة في الوهم بل في الالتماس انما من حيث هو جسم واحد يمكن ان يكون حيث خصوص طبيعته ايضا وبالمجمل  
ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة فعلى حيز الجسم اجزاء بالاجزاء بالقوة و حيز الجسم هو حيزه حمله تلك الاجزاء من  
حيث الجملة وهذا ظاهر وكذا حيز اجزاء الاجزاء وهذا على سبيل التحليل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا اوجظت من حيث  
انما حيزها واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تجزئ ان تلك الاجزاء اذا اوجظت حيلة واحدة كانت حيزه  
ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمه فيما بين تلك الاجزاء متعدي في اجزاء الاجزاء  
متفرقة وفي مجموع تلك الاجزاء مجتمعة وهي لغة في اجزاء في جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم ان حيز  
الطبيعى للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاجزاء المناسبة لتقديره وشكله المتوهمه في حيزه الطبيعى لكل الاجزاء  
المتصلة حيزه الطبيعى هو ما فيه من تلك الاجزاء المتوهمه في حيزه الطبيعى لكل فاذا انتقل عنه الى آخر من  
تلك الاجزاء انما بقدره كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتمتع واما بارادة من النفس  
المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كأن المتصل اليبح هو الطبيعى  
لاش صا اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسبب المفارقة حيزه والكلية في حيزه يطيب الحيز الطبيعى  
بان يتقبل الكلية على اقرب الا خارج حيث يكون الكلى بعد الاتصال على الشكل الطبيعى فيكون الجزئي اقرب  
يتم من الاجزاء المتوهمه في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذى فيتم عن الانفصال والمفارقة فان  
لم يتيسر له الاتصال لما اتى من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة  
من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن البسبب الطبيعى كما ان يحفظ الاتصال بالبطور الانفصال كذلك  
يحفظ الانفصال كبطور ما يزجره فيتمتع من الاتصال من هذه الجهة فتح انما يطيب الجزء التماس بالكل  
وقس المنفصل التماس في الانتقال من بعض الاجزاء الى بعض على المتصل وبالمجمل فيتمتع من حيزه هو  
جزءه هو الاقرب من الاجزاء المناسبة لتوهمه في حيزه الكلى وتعيين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

الاجزاء المتصلة بالانضمام والالتصاق  
منها انما هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها

الاجزاء المتصلة بالانضمام والالتصاق  
منها انما هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها

الاجزاء المتصلة بالانضمام والالتصاق  
منها انما هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها  
بل هي التي لا ينفصل عن بعضها

فان قلت طبيعة الكحل انما يكون ان التقضي امر معيناً بنهاه اقرب اليه من عدة اجزاء متباينة فاذا

كان في احد جانبا هو الاقرب اليه فطالبا الاخر وان لم يكن في واحد منها طالبا هو الاقرب منها الى الخبز الذي  
هو بالقسمة فية اذ كان الخبز الطبع الكحل احد اركان الاجزاء المتوهمه فيه لجزءه ايضا واحد فاجاز ان  
يطلبه الخبز وما الكحل فاذا كان له اجزاء متباينة تصوره وقوعه بحيث يكون متبلياً على كل منها على السواء فلا يميز  
الاقرب منها الا فيكون له طبع لا يفرقناه الاقرب الاقرب هناك ثم اتضح ان لم يكن هناك اتفاق عن التوجه  
الى شئ منها الا يتوجه الى كل منها البته فان لم يتوجه الى شئ منها لم يكن شئ منها طبيعياً وان توجه الى بعض كان  
هو الطبع لا ناقول بما يمكن وقوع الخبز ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاجزاء المتوهمه في جزئها الكحل والخبز كما  
اذا فرض جزئين المتماثلين في طبع مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكحل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب  
بعض الاجزاء لبعض الاخر فان كان التجزى هو على الطبيعة من عارضة اجزاء لم يكن الاجزاء الطبيعية متحركة  
من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان عارضة الخبز هو ان على الطبيعة  
من التجزى لم يتوجه سكون الوسط العاليم هو استواء نسبة كل جسم الى تلك العدة مع الابعاد عن التجزى وقد اذا  
كانت الامة مجردة من جميع الجوانب على السواء متباينة ان امكن ذلك فانه لا يمكن التجزى ح البتة وذلك  
كما ان الشخ انما هو من التماثل في مركز الفلك المثل في جبهته كان اجزاءها السكون لكن بالقسمة لانها كانت  
تقتضى ان تخرج عن مركزها في وسطها ينسبط عنها الى الجهات السوار الى ان يقع كل جزء من المنسبط ما هو اقرب اليه  
من المكان الطبعي وينفذ لا ينفذ على النفوذ فيما يحيط به من المار والسوار والنفوذ انما يكون بالخرق الخرق يكون  
في جبهته وهذا النسب من جميع الجوانب فيكون ساكنة بالقسمة ايضا فان اختلفت احوال الاجزاء ان يحدث في الوسط  
عند الخرقه وهذا القسمة عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فاجاز ان الاقرب من الاجزاء انما يتعين باهر  
خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك القياس الخبز لانه لا يكون متباعداً ولا يماس باقياس اليه تحتية الطبيعة  
بنفسها الكلية اذ لو خليت لم يكن جزئها انما يحصل جزئ من المار مثلاً انما تجزى طارية على المار في الاعيان  
او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واجاز ما يتكلم التجزى المحصلة لها واما مخرج باوة جسم خصوصية ولبسها صفة  
المار والمحاكاة كانت لها قبل تبسبها بالمادية وضعه من اجزاء الاقرب اليها من اجزاء التي بالقوة  
في خبز المار فان استعين الاقرب اليها من تلك الاجزاء ولم تات له التجزى كان بقسمة حيث كان كما ذكرت واما  
المار من حيث هو فيمكن تجزئته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له جزئ لاسن خارج اما المركب فلما يكون له جزئ

فان قلت طبيعة الكحل انما يكون ان التقضي امر معيناً بنهاه اقرب اليه من عدة اجزاء متباينة فاذا كان في احد جانبا هو الاقرب اليه فطالبا الاخر وان لم يكن في واحد منها طالبا هو الاقرب منها الى الخبز الذي هو بالقسمة فية اذ كان الخبز الطبع الكحل احد اركان الاجزاء المتوهمه فيه لجزءه ايضا واحد فاجاز ان يطلبه الخبز وما الكحل فاذا كان له اجزاء متباينة تصوره وقوعه بحيث يكون متبلياً على كل منها على السواء فلا يميز الاقرب منها الا فيكون له طبع لا يفرقناه الاقرب الاقرب هناك ثم اتضح ان لم يكن هناك اتفاق عن التوجه الى شئ منها الا يتوجه الى كل منها البته فان لم يتوجه الى شئ منها لم يكن شئ منها طبيعياً وان توجه الى بعض كان هو الطبع لا ناقول بما يمكن وقوع الخبز ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاجزاء المتوهمه في جزئها الكحل والخبز كما اذا فرض جزئين المتماثلين في طبع مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكحل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب بعض الاجزاء لبعض الاخر فان كان التجزى هو على الطبيعة من عارضة اجزاء لم يكن الاجزاء الطبيعية متحركة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان عارضة الخبز هو ان على الطبيعة من التجزى لم يتوجه سكون الوسط العاليم هو استواء نسبة كل جسم الى تلك العدة مع الابعاد عن التجزى وقد اذا كانت الامة مجردة من جميع الجوانب على السواء متباينة ان امكن ذلك فانه لا يمكن التجزى ح البتة وذلك كما ان الشخ انما هو من التماثل في مركز الفلك المثل في جبهته كان اجزاءها السكون لكن بالقسمة لانها كانت تقتضى ان تخرج عن مركزها في وسطها ينسبط عنها الى الجهات السوار الى ان يقع كل جزء من المنسبط ما هو اقرب اليه من المكان الطبعي وينفذ لا ينفذ على النفوذ فيما يحيط به من المار والسوار والنفوذ انما يكون بالخرق الخرق يكون في جبهته وهذا النسب من جميع الجوانب فيكون ساكنة بالقسمة ايضا فان اختلفت احوال الاجزاء ان يحدث في الوسط عند الخرقه وهذا القسمة عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فاجاز ان الاقرب من الاجزاء انما يتعين باهر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك القياس الخبز لانه لا يكون متباعداً ولا يماس باقياس اليه تحتية الطبيعة بنفسها الكلية اذ لو خليت لم يكن جزئها انما يحصل جزئ من المار مثلاً انما تجزى طارية على المار في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واجاز ما يتكلم التجزى المحصلة لها واما مخرج باوة جسم خصوصية ولبسها صفة المار والمحاكاة كانت لها قبل تبسبها بالمادية وضعه من اجزاء الاقرب اليها من اجزاء التي بالقوة في خبز المار فان استعين الاقرب اليها من تلك الاجزاء ولم تات له التجزى كان بقسمة حيث كان كما ذكرت واما المار من حيث هو فيمكن تجزئته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له جزئ لاسن خارج اما المركب فلما يكون له جزئ

فان قلت طبيعة الكحل انما يكون ان التقضي امر معيناً بنهاه اقرب اليه من عدة اجزاء متباينة فاذا كان في احد جانبا هو الاقرب اليه فطالبا الاخر وان لم يكن في واحد منها طالبا هو الاقرب منها الى الخبز الذي هو بالقسمة فية اذ كان الخبز الطبع الكحل احد اركان الاجزاء المتوهمه فيه لجزءه ايضا واحد فاجاز ان يطلبه الخبز وما الكحل فاذا كان له اجزاء متباينة تصوره وقوعه بحيث يكون متبلياً على كل منها على السواء فلا يميز الاقرب منها الا فيكون له طبع لا يفرقناه الاقرب الاقرب هناك ثم اتضح ان لم يكن هناك اتفاق عن التوجه الى شئ منها الا يتوجه الى كل منها البته فان لم يتوجه الى شئ منها لم يكن شئ منها طبيعياً وان توجه الى بعض كان هو الطبع لا ناقول بما يمكن وقوع الخبز ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاجزاء المتوهمه في جزئها الكحل والخبز كما اذا فرض جزئين المتماثلين في طبع مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكحل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب بعض الاجزاء لبعض الاخر فان كان التجزى هو على الطبيعة من عارضة اجزاء لم يكن الاجزاء الطبيعية متحركة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان عارضة الخبز هو ان على الطبيعة من التجزى لم يتوجه سكون الوسط العاليم هو استواء نسبة كل جسم الى تلك العدة مع الابعاد عن التجزى وقد اذا كانت الامة مجردة من جميع الجوانب على السواء متباينة ان امكن ذلك فانه لا يمكن التجزى ح البتة وذلك كما ان الشخ انما هو من التماثل في مركز الفلك المثل في جبهته كان اجزاءها السكون لكن بالقسمة لانها كانت تقتضى ان تخرج عن مركزها في وسطها ينسبط عنها الى الجهات السوار الى ان يقع كل جزء من المنسبط ما هو اقرب اليه من المكان الطبعي وينفذ لا ينفذ على النفوذ فيما يحيط به من المار والسوار والنفوذ انما يكون بالخرق الخرق يكون في جبهته وهذا النسب من جميع الجوانب فيكون ساكنة بالقسمة ايضا فان اختلفت احوال الاجزاء ان يحدث في الوسط عند الخرقه وهذا القسمة عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فاجاز ان الاقرب من الاجزاء انما يتعين باهر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك القياس الخبز لانه لا يكون متباعداً ولا يماس باقياس اليه تحتية الطبيعة بنفسها الكلية اذ لو خليت لم يكن جزئها انما يحصل جزئ من المار مثلاً انما تجزى طارية على المار في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واجاز ما يتكلم التجزى المحصلة لها واما مخرج باوة جسم خصوصية ولبسها صفة المار والمحاكاة كانت لها قبل تبسبها بالمادية وضعه من اجزاء الاقرب اليها من اجزاء التي بالقوة في خبز المار فان استعين الاقرب اليها من تلك الاجزاء ولم تات له التجزى كان بقسمة حيث كان كما ذكرت واما المار من حيث هو فيمكن تجزئته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له جزئ لاسن خارج اما المركب فلما يكون له جزئ



قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...

احدهما مجردا بوجهه الآخر فقاو لم يحتمس الا القسما حاصرا وان تواجبت كما انها لم يغير كل من كان كجدا الاخر فقاوما  
وقسرا على احد الاخر فبقا الا ان طير على احدهما جبين او كونه في احد المشتركين بين الحيزين فحيزه ان يفيضا فيسا يطبع  
وان نلج في حدهما والقسم على المنزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان اكثر من سبطين  
فيها نالها فظهير للغالب ان تساوت غايب السبطان اللذان جتمهما واحدة ما القياس كما المجمع الفوق في اتيه  
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم تجاوزها او تجزيت عنه الى الجانبين من اجزاء الاسياك فحيزه ان  
الذي يطالب في كاسية الاية بطرية خالف الحيزين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام لم يميز شيئا من اجزاء الهياكل  
علاوة على ذلك وقيل لاجزاء الاخرى ما اياها على الحركة الى حيزها الخاص او يكون الاجزاء قد خضرت بخصه الا كيتسا لان  
تفضل في الاجسام التي يتباينون عليها سائر قواها وان قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما  
تصلنا انما الباسر با الفاطمة تحيط بسائر تلك القطع المستقيمة او البسائط المتساوية في القوة وان حجم المقدار لان  
المساويين في المقدار في تلك القوة فانما اخذت مقداران متساويان من الارض فاما كان اقتضاها الا ان  
للليل السافل اقوى من قوتها الزلزالية للميل الصاعد او بالعكس بل بما كان الناقص في المقدار زائدا  
في القوة والذي اراه انه انما سحره ذلك ان الما مثلا قد يكون سحرنا متخلفا فيهما يتجاوز الهواء في طلب المكان  
الطبيعي له متقاومته تامة وان ساواه في الحجم وشعر عليه ثم اقول لهما ويتحقق بالضرورة ان الامة تتبع الخفة  
والثقل وتكون على جسمها ولا تخاف في ان المركب ان فرض ثقله انما زينة جدا لا يخالغ خفته خفتها او كذا ان فرض  
علاوة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقلها فلا يكون مكانه في الارض البتة فما التفت عليه كلمات الشيخ و  
تامة الاتباع بالقبول من ان كان المركب مكان الغالب لم يستعنه به وكان اما يتصم من الاشارات من ان  
المركب من العناصر الاربعة على السواء كاله ما التفت وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا  
ولامنا قوله بالاطبع مما لم يتحققه عندنا هذا المركب يكون للمحالة النقل من بعض العناصر اخف من بعضها ليوثه  
شي من كينتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانها والكلام الفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك  
قاسر على المنزج طلبت بسايطه اجزاءها والفضل الا ان يكون التركيب من بسطين في كان كل منهما في حيزه والمزج  
بين الحيزين وان يكون البعض حاكما للآخر ولو لم يقو البعض على دفع الآخر وخرقه فيقع المركب  
حيث يتناول قوى البسائط لكن نزل النجاة في الوجهين التقاطعية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان  
كل منهما في حيزه وجسمان فصاعدا كل في حيزه غير كمال في الوجود الثاني والمكان هناك قوة قاسرة على المنزج

قوله  
فانما هو الذي...

قوله  
فانما هو الذي...





موتور...  
القوة...  
التوازن...

أقل منه واهل انقباضه من الحركة...  
تتضمن...  
فيزياء...  
هناك...  
والركب...  
كأنه...  
ويحول...  
في...  
فعلا...  
فانه...  
والكواكب...  
اعتراف...  
جوف...  
في...  
طبيعيا...  
منه...  
جزء...  
تحليل...  
على...  
وان...  
القوة...  
اختلاف...

الموتور...  
القوة...  
التوازن...  
الاحتمال...  
المعادلة...  
المنطق...  
الرياضيات...  
الفلسفة...  
العلوم...  
التاريخ...  
الجغرافيا...  
الطب...  
القانون...  
الفنون...  
العمارة...  
الزراعة...  
الصيد...  
التجارة...  
السياسة...  
الديانة...  
العادات...  
اللباس...  
الطعام...  
الأسلحة...  
الآلات...  
الطيران...  
المركبات...  
الفضاء...  
البيئة...  
الطباعة...  
التلفزيون...  
الكمبيوتر...  
الإنترنت...  
الفضاء...  
الطيران...  
المركبات...  
الفضاء...  
البيئة...  
الطباعة...  
التلفزيون...  
الكمبيوتر...  
الإنترنت...

الموتور...  
القوة...  
التوازن...









لا فرق بين الجسمين...

فان كان الجسم...

فان كان الجسم...

فان كان الجسم...

يكون كحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه...
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل وضعه...

وان كان الجسم...
فان كان الجسم...
فان كان الجسم...

ان الجسم...
فان كان الجسم...
فان كان الجسم...

فان كان الجسم...
فان كان الجسم...
فان كان الجسم...







اذا كان الموضوع للسواد ليس هو جسم بل جسم آخر قارنه او جالطة او جسم غيره او جسم هو في الموضوع  
 وليس هو بالاعتبار بقول القائل ان البنار ليس هو الموضوع للسواد وهو الجسم البنائيه بل القائل ان كان  
 الموضوع بدنه بنار على ان وصف اجسامه ايضا بالسواد كما ليس بالذات بل الموضوع الاول السواد في الجبروت  
 السطح وذلك لقول ان السواد في جسمه النامي البنار فيموضوع للموضوع البنار هو الجبروت واما البنار  
**قلت الفصل** مما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها ههنا الاعم  
 ما لا يكون له غاية طبيعية واما ان يكون خارجا عن الطبع غير مضادة كما في الحجر الجبروت على الارض ومضادة كما  
 المرعى الى فوق الكمانية منها تكون بالرفع وبالجبب الما حركه المحمول في العرضية ان نسبة التدوير القسري كرمب  
 من دفع وجذب الدرجة تكون من سبين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما  
 يكون من القسرية مع مغايرة قوة تقيض على المتحرك باعداد الحركه هي تشتمل الى الوسط ثم تقسم الى القسري  
 ومن السبب وذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاودة الطبيعة مع معاودة المصاحبات لها لكن  
 القسري المستفاد من الحركه لطيفة السوار الخروق ايرائه سرعة النفوذ في ثبات الاستعداد في الحركه فلم يستخ  
 القوة بل تعيد رك التسخين بالسيوت بالضعف بل يوفى فاذا استخرجت جمل المريف التسخين بل كانه ان يصفه مع  
 يضعف القوة والحركه ان اشتد استعداد المرعى له وتذكر ههنا التي من تقار المتحرك يرد بها الا تكون  
 من مبداء خارج ويكون ليعنوهما ان تحرك طبعه حركه غير باقير فيل فيما النباتية والحيوانية وول الفلكية والى تصدير  
 عن ارادته فخرج النباتية ويضلل الفلكية او التي لها ان التحرك بها اذا اشار فان كفى بذلك كما ان يد والاشا  
 لم يدخل الفلكية اقول الحركه القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبداء خارج  
 وهذه الشمس اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما سمى طبيعية لكون الغاية فيما  
 طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية واما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة  
 لما بالطبع كحركه الحجر الجبروت على سبيل الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركه الحجر  
 المرعى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كقضية كقضية الما وكنية كقول المرعى في وضعيته كدوران  
 المرعى وتشكل فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الالينية والوضعية فتقول ان الالينية تكون  
 بالرفع وتكون بالجبب واما التي لا يحمل فان كان المحمول لم يتغير اينية التحقيق اصلا كما المحمول في الصندوق  
 فالحركه عرضية وطعما وان كان قد تغير اينية كما المحمول على اليد والسفينة فان بعض اجزائه اينية كما يات في  
 116

ان المتحرك في الموضوع للسواد هو الجسم البنائيه بل القائل ان كان  
 الموضوع بدنه بنار على ان وصف اجسامه ايضا بالسواد كما ليس بالذات بل الموضوع الاول السواد في الجبروت  
 السطح وذلك لقول ان السواد في جسمه النامي البنار فيموضوع للموضوع البنار هو الجبروت واما البنار  
**قلت الفصل** مما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها ههنا الاعم  
 ما لا يكون له غاية طبيعية واما ان يكون خارجا عن الطبع غير مضادة كما في الحجر الجبروت على الارض ومضادة كما  
 المرعى الى فوق الكمانية منها تكون بالرفع وبالجبب الما حركه المحمول في العرضية ان نسبة التدوير القسري كرمب  
 من دفع وجذب الدرجة تكون من سبين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما  
 يكون من القسرية مع مغايرة قوة تقيض على المتحرك باعداد الحركه هي تشتمل الى الوسط ثم تقسم الى القسري  
 ومن السبب وذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاودة الطبيعة مع معاودة المصاحبات لها لكن  
 القسري المستفاد من الحركه لطيفة السوار الخروق ايرائه سرعة النفوذ في ثبات الاستعداد في الحركه فلم يستخ  
 القوة بل تعيد رك التسخين بالسيوت بالضعف بل يوفى فاذا استخرجت جمل المريف التسخين بل كانه ان يصفه مع  
 يضعف القوة والحركه ان اشتد استعداد المرعى له وتذكر ههنا التي من تقار المتحرك يرد بها الا تكون  
 من مبداء خارج ويكون ليعنوهما ان تحرك طبعه حركه غير باقير فيل فيما النباتية والحيوانية وول الفلكية والى تصدير  
 عن ارادته فخرج النباتية ويضلل الفلكية او التي لها ان التحرك بها اذا اشار فان كفى بذلك كما ان يد والاشا  
 لم يدخل الفلكية اقول الحركه القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبداء خارج  
 وهذه الشمس اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما سمى طبيعية لكون الغاية فيما  
 طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية واما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة  
 لما بالطبع كحركه الحجر الجبروت على سبيل الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركه الحجر  
 المرعى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كقضية كقضية الما وكنية كقول المرعى في وضعيته كدوران  
 المرعى وتشكل فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الالينية والوضعية فتقول ان الالينية تكون  
 بالرفع وتكون بالجبب واما التي لا يحمل فان كان المحمول لم يتغير اينية التحقيق اصلا كما المحمول في الصندوق  
 فالحركه عرضية وطعما وان كان قد تغير اينية كما المحمول على اليد والسفينة فان بعض اجزائه اينية كما يات في

ان المتحرك في الموضوع للسواد هو الجسم البنائيه بل القائل ان كان  
 الموضوع بدنه بنار على ان وصف اجسامه ايضا بالسواد كما ليس بالذات بل الموضوع الاول السواد في الجبروت  
 السطح وذلك لقول ان السواد في جسمه النامي البنار فيموضوع للموضوع البنار هو الجبروت واما البنار  
**قلت الفصل** مما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها ههنا الاعم  
 ما لا يكون له غاية طبيعية واما ان يكون خارجا عن الطبع غير مضادة كما في الحجر الجبروت على الارض ومضادة كما  
 المرعى الى فوق الكمانية منها تكون بالرفع وبالجبب الما حركه المحمول في العرضية ان نسبة التدوير القسري كرمب  
 من دفع وجذب الدرجة تكون من سبين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما  
 يكون من القسرية مع مغايرة قوة تقيض على المتحرك باعداد الحركه هي تشتمل الى الوسط ثم تقسم الى القسري  
 ومن السبب وذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاودة الطبيعة مع معاودة المصاحبات لها لكن  
 القسري المستفاد من الحركه لطيفة السوار الخروق ايرائه سرعة النفوذ في ثبات الاستعداد في الحركه فلم يستخ  
 القوة بل تعيد رك التسخين بالسيوت بالضعف بل يوفى فاذا استخرجت جمل المريف التسخين بل كانه ان يصفه مع  
 يضعف القوة والحركه ان اشتد استعداد المرعى له وتذكر ههنا التي من تقار المتحرك يرد بها الا تكون  
 من مبداء خارج ويكون ليعنوهما ان تحرك طبعه حركه غير باقير فيل فيما النباتية والحيوانية وول الفلكية والى تصدير  
 عن ارادته فخرج النباتية ويضلل الفلكية او التي لها ان التحرك بها اذا اشار فان كفى بذلك كما ان يد والاشا  
 لم يدخل الفلكية اقول الحركه القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبداء خارج  
 وهذه الشمس اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما سمى طبيعية لكون الغاية فيما  
 طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية واما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة  
 لما بالطبع كحركه الحجر الجبروت على سبيل الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركه الحجر  
 المرعى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كقضية كقضية الما وكنية كقول المرعى في وضعيته كدوران  
 المرعى وتشكل فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الالينية والوضعية فتقول ان الالينية تكون  
 بالرفع وتكون بالجبب واما التي لا يحمل فان كان المحمول لم يتغير اينية التحقيق اصلا كما المحمول في الصندوق  
 فالحركه عرضية وطعما وان كان قد تغير اينية كما المحمول على اليد والسفينة فان بعض اجزائه اينية كما يات في



لقول

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

بعضه فيجب ان يقف السهم عند راي الرامي او يكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة  
السهم انما هو بحركة العوار والعوار يفتيس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الخط  
فان كان العوار الذي يلي فصل السهم يفتيس والذي يلي قوته يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من العوار  
وقد كانوا بعد العوار اسبق ثم ما بال هذا العوار يحمل السهم والاشارة التي القوت حصولها فيه يصيب السهم  
ترسب فيه ولا يجلبه او ما بال الرياح التي اذا هبت على غصان الشجر سبها او على السهم ولو وضع فيها واعلم ان حركة  
المرحى تشتت في الوسط فتشتت بذلك القائلون بان دفاع العوار زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المتفاد  
من المحرك كانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا اخذتين في الانساج ولم يكن الاثنا  
بعد الابداء ووجهه واما اذا كانت العلة هي اندفاع العوار فالوجه فيه ان العوار يتلطف بالحركة وينمو  
سرعة وانما قالما ينفذ فيه من العوار الناقل للسهم وكيس بشي بل الاشتكال على فرض القوة  
ليس باشد منه على فرض اندفاع العوار فانه لو كان ذلك لاستفاد العوار لطافته وتخلخل بالحركة  
فان كان المتغير يتخلخل العوار الحامل فكيف يصح ذلك والعوار المتخلخل اولى بان لا يتفعل عنه المنقول فيه  
لان لا يسيء اكثر جماد وضعت قواما وما هو كذلك يكون ابطار حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحركها بقوة واحدة  
والفكان المتغير يتخلخل العوار المنفوذ فيه من اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دارت الحما  
على شي واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اسخ على التلطيف والمحرك الفتيت  
سخونة فيكون الطن واقبل للخرق ومنها الاحاك واحد ولا المحاك بل على قوله لم يجب ان يتحرك العوار  
كسلسلة يد فوجهه قداما ويكون كل جزء يفرض حاكما بعينه المحاك بعينه فمما ذكره الشيخ في وجهه الاشتداد  
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاحات كما لکن السهم  
المتفاد من الحاك لتلطيف العوار الخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فمالم يستخ  
القوة بعد تدارك السهم ما يقوت بالضعف بل يوفى فاذا استمرحت جدا لم يقف التسخن بذلك  
لكثر ما يقوت بالضعف على ان التسخن ايقو الضعف بالضعف والقوة والحث وان كان ذوام الحاك  
على المرعى يستدعي اشتداد استعداد التسخن ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقار المتحرك  
واختلف فيما اخذنا من رجوع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبداء خارج ويكون لوضوحها  
ان يتحرك بطبيعة غير جافة في هذا يضل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

المرحى من العوار الذي يلي فصل السهم يفتيس والذي يلي قوته يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من العوار  
وقد كانوا بعد العوار اسبق ثم ما بال هذا العوار يحمل السهم والاشارة التي القوت حصولها فيه يصيب السهم  
ترسب فيه ولا يجلبه او ما بال الرياح التي اذا هبت على غصان الشجر سبها او على السهم ولو وضع فيها واعلم ان حركة  
المرحى تشتت في الوسط فتشتت بذلك القائلون بان دفاع العوار زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المتفاد  
من المحرك كانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا اخذتين في الانساج ولم يكن الاثنا  
بعد الابداء ووجهه واما اذا كانت العلة هي اندفاع العوار فالوجه فيه ان العوار يتلطف بالحركة وينمو  
سرعة وانما قالما ينفذ فيه من العوار الناقل للسهم وكيس بشي بل الاشتكال على فرض القوة  
ليس باشد منه على فرض اندفاع العوار فانه لو كان ذلك لاستفاد العوار لطافته وتخلخل بالحركة  
فان كان المتغير يتخلخل العوار الحامل فكيف يصح ذلك والعوار المتخلخل اولى بان لا يتفعل عنه المنقول فيه  
لان لا يسيء اكثر جماد وضعت قواما وما هو كذلك يكون ابطار حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحركها بقوة واحدة  
والفكان المتغير يتخلخل العوار المنفوذ فيه من اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دارت الحما  
على شي واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اسخ على التلطيف والمحرك الفتيت  
سخونة فيكون الطن واقبل للخرق ومنها الاحاك واحد ولا المحاك بل على قوله لم يجب ان يتحرك العوار  
كسلسلة يد فوجهه قداما ويكون كل جزء يفرض حاكما بعينه المحاك بعينه فمما ذكره الشيخ في وجهه الاشتداد  
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاحات كما لکن السهم  
المتفاد من الحاك لتلطيف العوار الخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فمالم يستخ  
القوة بعد تدارك السهم ما يقوت بالضعف بل يوفى فاذا استمرحت جدا لم يقف التسخن بذلك  
لكثر ما يقوت بالضعف على ان التسخن ايقو الضعف بالضعف والقوة والحث وان كان ذوام الحاك  
على المرعى يستدعي اشتداد استعداد التسخن ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقار المتحرك  
واختلف فيما اخذنا من رجوع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبداء خارج ويكون لوضوحها  
ان يتحرك بطبيعة غير جافة في هذا يضل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

بعضه ان يكون في وجهه  
ان انظر في قوله الغازي الكلام في  
المرحى فتبين ان معنى هو حركته التي

العقول لا يكون  
في نفس الحركة  
بل في ذاتها  
فكيف يمكن ان  
تفعل ما تفعله  
ان لا يكون  
القلب  
اذ انت  
تقول كذا  
يوجد في  
الفكر دائما  
مولانا محمد  
امين  
قدس سره  
مع قوله  
لم ينفصل  
لانها لا  
تأخر عن  
فعلها  
بل هي  
توجد في  
الذات  
انها  
تفعل ما  
تفعله  
بمنزلة  
الذات

في ابداننا اذ لا بد انما ان تتحرك بحركات طبيعية الى الكثرة التي تقتضيا على حسب التركيب يخرج الحركة  
الفلكية ومنها من يريد بها التي تصد عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وانه بعينها ما  
ارادية فنخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنها من يريد بها التي لا يتحرك بها اذ اشار فان  
اكتفى بذلك فخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد  
اخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل الفلكية قلت الفصل اذ ابتدأت مع  
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت ما فبين ابدا لها واقطاعها تسع وامكان تقطيع فيه كل من  
مسافات المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو واحد تفقت في الحركات المختلفة بالسرعة  
والبطء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بتحركها بما تكون مختلفة المقادير لا يكون نفس الحركة او سرعتها  
والمقدورها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك المقدره اذ هو يقبل الانقسام المسافة فهو مقدار او مقدار  
فذلك المقدار المتسع بالذات لتلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيكون مجتمعة البتة واللااجتماع اجزاء  
الحركات فهو غير قار فيكون ما يحركه اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في الماد  
الا المجموع ولا يكون مقدار للمادة لما مر بل للمهية فيها بالاقارة والاقترت بدون مقدار بل غير قارة وهي  
الحركة ليست الا هو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تبعا في الانقسام  
الى تقدم و متاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة مجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باقبال  
مقدار الحركة فهو عدد وانها انقسمت الى مقدم ومتاخر لا مجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبليته والبعث  
اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبيل لا يقلان في الثابته اذ لا ثابت هناك ولا لا حتى بل انما  
يقان ان بالذات في هذا المقدار المتصم المتجدد فانه اذ افرض فيه حدودا انقسم الى اجزاء وقسمين منها  
يكون قبل وبعد بذواتها لا قبليته وبعديه زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بوسطة  
حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد اعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولو لاذلك كانا  
بالعكس او معا ومعية الزمانيات له هي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاهما واحدا  
اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انما مع الخردة وكنها فيها بل انما فيه او لا اجزائه وصدوده  
ثم الحركات هي المتحركات واما الثابته فليست فيه واذ اقيست مع او مع ما فيه كان لها ثبات  
مع ثباته واثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة وهو اذ يكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابته

لعله قوله  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع

الثبات بعضها بعض فيخص باسم السداد الحقول اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فنجزينا ان نتكلم في  
الزمان اذ يكون عوارضا لها ولانما لا يتقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم انتقلت الى ان يكون جازون عرضت في قبيل  
نضع الفلسفة وتدل شهادات تحت اليد المقول اذ ابرزت معار كرات مختلفة في السرعة والبطور ثم انقطع  
علا جرم فقطع المتوسط مسافة والسرعة اذ يتبين فيها ابرزت الحركة اذ انقطعها ماسمع فقطع  
كل من المسافات المتفاوتة او امثالهيا بحركة قطعت بها او مشابهة يمكن فيه ذلك ولا يمكن فيه قطع مسافة السرعة  
بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسرعة وان كان يمكن لتسبيل الانطباق على تمامية بل في قطعها  
في شرط من قبل المتسور بجاي عجزها بالامكان اذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المتصانفة بالسرعة والبطور هو  
في مسافات متفاوتة القاربة بموجباتها كما يكون مختلفة بالعظم والصغر الاجرام لا يكون لنفس الحركة اذ هو عودها  
او بطورها او المسافة او مقدارها او الممتدك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى النصف  
والنصف والنصف الى النهاية ما يكون بازائها انصاف الحركات والنصاف انصاف الواقعة في انصاف  
المسافات والنصاف انصافها فهو مقدار او مقدار فان كان مقداره فهو المطلوب وان كان ذاتا مقدار  
فذلك المقدار يكون هو المتسور الذي كلامنا في باجمعه هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس  
من تلك الامور فذالمقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزر منه سابقا ولاحقا اذ  
لو جمعنا اجزائها لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها غير متقار و كل جزر منه حاد فلا يكون ربا معن المادة بل  
يكون اضع من المادة اي مركبا من اذة ودية اى امر حال فيها جوهر كان او عرضا اذ في المادة اى هئية  
فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون  
مقدرا للمادة فقط يعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانها او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدرا للهيئة قارة  
لاستحالة اقرار الشيء بدون مقداره بل للهيئة غير قارة وسي الحركه ليست الا فاذ ان مقدار الحركه فذا هو  
ضاهنا المتعددة عن الزمان فالقيل اذ ان كان المراد جمعية الحركات الثلث في الابدان والاقطاع  
هو المعية الاثنية او الزمانية اعني كون الابدات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان ذكر  
و ان كان غير باقديسين ينظر فيه فثانيا ان استحالة اقرار الشيء بدون مقداره مما فالجسم التام في المتخلل  
قارح عدم قرامقاره حيثما يتم او تخلف وتاثلها انحصار الهيئة الغير القارة في الحركه منقوش بما يكون فيه الحركه  
فانه ايضا هيئة غير قارة او للمتحرك حيثما يتحرك اى او وضع او كم او كيف غير مستقر تحرك فيه فالحجاب

لعله قوله  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع

لعله قوله  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع  
... في غير ذلك من المواضع



قوله

وإذا انفصل الزمان عن الزمان  
انفصل في الزمان نفسه الزمان  
انفصل في الزمان نفسه الزمان  
انفصل في الزمان نفسه الزمان

متصلة وتقدر بما اذا انفصلت الى متقدمة ومتأخرة غير مجتمعتين بسبب المسافة الى المتقدم والمتأخر لا  
 بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان وورايكما ظن والافتصال اصلي للانقسام عرضي ثم ان  
 القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبع لا محنو غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور  
 الثابتة من كل وجه اذا فائت هناك لا محنو بل انما يقال ان فيهما فيتحده وتغير فتقول عرضيهما اولاد بالذات انما  
 هو لهذا المقدار واما غير من الحركة والمتحركات فانما يقيم ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيجب لاجل شي  
 آخر فذلك الشيء او شي آخر يقتضي اليه الفحص آخر الامر هو لانه يكون قبل وبعد ويكون قول انه قبلية  
 وبعدية يقرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولاد بالذات لذلك الشيء فلا  
 محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدر  
 المقدر بالذات للاسكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانما جعلنا الزمان اسما للمعنى  
 الذي هو لانه مقدرات الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الاسكان وقوعا اوليا فان قول القبلية والبعدية  
 للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدر الاقرار والاتصال التقضي والتجود وهو ان كان  
 متصلا في نفسه ليس فيه اجزا متخازة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة  
 ربما يتوهم فيه جدو فيفترق في الوهم الى اجزا فرخ اذا قاس العقل بجملة الوهم بعض الاجزا الواحد والى  
 بعض صاوي بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع ملاحظ معنى الزمان وهوية الاجزا الواحد وان يتصور القبل بعدا  
 والبع قبل او المعية بينهما ويوجد السؤال بانه لم اخص فك اجزا والحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل  
 السؤال في اجزا المقادير وحدها بانه لم وقع هذا الجزيرين من الجزيرين مثلا ولم اخص هذا الحد بهذا الموضع  
 او لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزير واحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزا الزمان  
 وحدوده نفس ذات الطرفين فيما قبل وبعد باعتبار بعديته باعتبار آخر على نحو ما يقو في الفلسفة  
 الاولى في اتحاد العقل والمعاقل مثلا هذا واما غير الزمان محرثة مع اخرى او انسان مع اخرى كما يكون احدهما  
 موجودا ولم يوجد الآخر فيقول ذلك انه قبل وكذلك انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجودا فيكونان محتمين  
 ثم يبق ذلك وينزل هذا فيقول ذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تسجيل ان تبق مع الحالة الاخرى  
 فحاجرت المعية او البعديه او قد زلات القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال القبلية  
 معنى له ليس لذاته ولا ثابا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجر وان نسبته ذات ذلك الى ذات هذا

انقسام الزمان الى تقدم  
 متصلة وتقدر بما اذا انفصلت الى متقدمة ومتأخرة غير مجتمعتين بسبب المسافة الى المتقدم والمتأخر لا  
 بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان وورايكما ظن والافتصال اصلي للانقسام عرضي ثم ان  
 القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبع لا محنو غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور  
 الثابتة من كل وجه اذا فائت هناك لا محنو بل انما يقال ان فيهما فيتحده وتغير فتقول عرضيهما اولاد بالذات انما  
 هو لهذا المقدار واما غير من الحركة والمتحركات فانما يقيم ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيجب لاجل شي  
 آخر فذلك الشيء او شي آخر يقتضي اليه الفحص آخر الامر هو لانه يكون قبل وبعد ويكون قول انه قبلية  
 وبعدية يقرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولاد بالذات لذلك الشيء فلا  
 محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدر  
 المقدر بالذات للاسكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانما جعلنا الزمان اسما للمعنى  
 الذي هو لانه مقدرات الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الاسكان وقوعا اوليا فان قول القبلية والبعدية  
 للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدر الاقرار والاتصال التقضي والتجود وهو ان كان  
 متصلا في نفسه ليس فيه اجزا متخازة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة  
 ربما يتوهم فيه جدو فيفترق في الوهم الى اجزا فرخ اذا قاس العقل بجملة الوهم بعض الاجزا الواحد والى  
 بعض صاوي بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع ملاحظ معنى الزمان وهوية الاجزا الواحد وان يتصور القبل بعدا  
 والبع قبل او المعية بينهما ويوجد السؤال بانه لم اخص فك اجزا والحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل  
 السؤال في اجزا المقادير وحدها بانه لم وقع هذا الجزيرين من الجزيرين مثلا ولم اخص هذا الحد بهذا الموضع  
 او لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزير واحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزا الزمان  
 وحدوده نفس ذات الطرفين فيما قبل وبعد باعتبار بعديته باعتبار آخر على نحو ما يقو في الفلسفة  
 الاولى في اتحاد العقل والمعاقل مثلا هذا واما غير الزمان محرثة مع اخرى او انسان مع اخرى كما يكون احدهما  
 موجودا ولم يوجد الآخر فيقول ذلك انه قبل وكذلك انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجودا فيكونان محتمين  
 ثم يبق ذلك وينزل هذا فيقول ذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تسجيل ان تبق مع الحالة الاخرى  
 فحاجرت المعية او البعديه او قد زلات القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال القبلية  
 معنى له ليس لذاته ولا ثابا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجر وان نسبته ذات ذلك الى ذات هذا

ديكون اجزائه

عند ما انفصلت

الجزء

الجزء

الجزء

الجزء

الجزء

الجزء

الجزء











فان كان الزمان ثابتا بالاعتدال...

او كان هو الزمانيات بانها قمتا كلاً و بعضاً فان هذه الامور ان كانت مبنيا اذا فليس بعضها الى بعض اما معية  
زمانية او قبلية و بعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي هي في المكان في اجزائه و صوره و المتكنا  
كلها و بعضها و ان كانت مبنيا اذا فليس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية و القرب البعد و ذلك لكنها سواسية  
في المعية لما هو متعال عن المكان و قد يعنى انه سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى هو  
معكم اينما كنتم فانما عدم التفرقات و المتكناات اصالة و الازمنة و الاكمنة يتبعها العزم الخطاب للموجود في الازمنة  
و الاكمنة المختلفة ثم انه عدم الاختلاف بحسب الاكمنة بقوله انما كنتم ليست انما الاستيقاق هو في عدم الاختلاف بحسب  
الازمنة و معية الثابتات مع المتغيرات تسمى بمرتبة و الدهر الذي ينسب اليه هذه المعية المعنى به امره انما هو على الوجود و الوجود  
فيه و به الثابتات فيه الى المتغيرة و المتغيرة كما ان الزمن الذي ينسب اليه هذه المعية الزمانية امره انما على تلك بل المعنى  
بالدهر اللاحق الواقع المحيط بالامور الثابتة و المتغيرة و نسبة احدهى القبليتين الى اخرى من جهة المشاركة في محض التوجه  
و اذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى بمرتبة و هي اعلى من الدهر من حيث ان النسب اليه في الدهر  
متغير و متغير في السردية متعال عن التجدد و التغير كالمسب لکن هذا ليس فخرنا في نسخ النسبة فلذلك يطلق  
الدهر بحيث يكون السردية صنفانها و اما المعية الزمانية فتحتا ففيها في نسخ النسبة فخرنا كقولنا متوسطه بين  
القبلية و البعية الزمانيتين بخلافهما و قد اقتضينا الشرح في ذكر الدهر و السردية هنا لانسباق الكلام اليه الا  
فمنه المعاني اجل من ان تتساق مع مسائل العلم الادي و لكن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعدل  
قلت و الزمان مبدع انما تقدم عليه بارية تعالى بالذات و ليس لوجوده بداية او نهاية ليحكما او يلحقها  
العدم و الا كان لعدم قبلية عليه او بعدية عنه و يكون محروضا بالذات زمان ليقارنهما فيقارن الزمان عدمه  
السابق او اللاحق و استبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها و الجسم المتحرك بها كذلك القول اعلم  
ان حدوث الزمان انما هو بالابداع و تقدم مبدع عليه انما هو بالذات و ليس له وجوده بدائي بقما العدم و لا  
نهاية يلحقها العدم و الا كان لعدم قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية و يكون القبليته  
لعدم السابق و البعية لعدم اللاحق ان كان له بداية و نهاية و قد عرفت ان معروض القبليته و بعدية  
اللاتين متعلقان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم و لا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات قبليته  
العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه و الالبعية لعدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون  
المعروض لقبليته عدم السابق زمانا يقارن له و البعية لعدم اللاحق زمان يقارن فيلزم ان يقارن

فان كان الزمان ثابتا بالاعتدال... (Vertical marginal notes on the left side of the page)

فان كان الزمان ثابتا بالاعتدال... (Horizontal marginal notes at the bottom of the page)







المواخذات اللفظية فان القول ان وجود المتأخر قد يكون مع شي من وجود المتقدم دون شي غيرهما الانقسام  
والاستدادي في وجود المتقدم كما يقابل وضع جوهر ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
قولا شيئا من الآخر دون شي من نفسه في ذلك نفى الشيدية عن العدم وما ذكر من اختصاصه من قبلية بانها  
سبحانه وعدم الكتمانها مع انهما على عدم الزمان بن علي عدم قاطبة الجاهزات فانها حوادث وهرية عنده  
بالقبلية على وجودها هذا النحو القبليته فكيف تكون محتملة بالباري عز وجل نقول لاحتمال بنا الى الكتمان  
القبليته فانك ان وضعت ان هذه القبليته المجهولة ما تفرقة عن الاجتماع بين القبل والبعث نقول لا يمكن ذلك في  
وعاء الوجود كما كان كنهها وان لم تضع ذلك رقع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موجود  
يكون اجزائه وحدوده بعضها قبل بعض بلذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم  
مرجى حيث انه عدم لا يقتضى السبق والوجود مرجى حيث هو وجود لا يقتضى التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
لولا لم يكن تقدم الوجود شيئا لولا لم يكن له تأخر والاخر بذلك ان ما ذكره من ان طلق القبليته التي تمنع عن  
الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلًا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلًا لما هو بعد ولا يكون  
حاصلًا لما هو اول الان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان ارادوا جعله مناط مطلق القبليته مجرد ان  
يكون الوجود حاصلًا اجملة لشي وليس حاصلًا لشي آخر ولا يكون حاصلًا لشي الاخر الا وهو حاصل للاول فقط  
لشي للاول انقبل الاخر فينتقص ذلك بما اذا وجد زيد وعم ومخافتي زيد وفني عم واذا صدق ان الوجود حاصل  
زيد في الجملة وليس عم وليس حاصل وعم والاول هو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدما على عم في الوعاء  
الذي يكون فننا عم وفيه اعني الزمان ليس كذلك ان ارادوا ان يكون الوجود حاصلًا لشي ولا يكون  
حاصلًا للاخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنده ضيقة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبليته الا  
الزمانية ثم لم تصدق على الزمان في وعاء الوجود غير لزوم امتداد وفيه فليتصور عدم لاحق  
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحق ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم  
من احكام الوجود كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود  
طبيعية العدم والوجود ولا المقارنة بينهما الزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يعلم الا  
المدقق او بذرا السرخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعية تجايل لذلك

قوله فان القول ان الوجود المتأخر قد يكون مع شي من وجود المتقدم دون شي غيرهما الانقسام  
والاستدادي في وجود المتقدم كما يقابل وضع جوهر ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
قولا شيئا من الآخر دون شي من نفسه في ذلك نفى الشيدية عن العدم وما ذكر من اختصاصه من قبلية بانها  
سبحانه وعدم الكتمانها مع انهما على عدم الزمان بن علي عدم قاطبة الجاهزات فانها حوادث وهرية عنده  
بالقبلية على وجودها هذا النحو القبليته فكيف تكون محتملة بالباري عز وجل نقول لاحتمال بنا الى الكتمان  
القبليته فانك ان وضعت ان هذه القبليته المجهولة ما تفرقة عن الاجتماع بين القبل والبعث نقول لا يمكن ذلك في  
وعاء الوجود كما كان كنهها وان لم تضع ذلك رقع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موجود  
يكون اجزائه وحدوده بعضها قبل بعض بلذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم  
مرجى حيث انه عدم لا يقتضى السبق والوجود مرجى حيث هو وجود لا يقتضى التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
لولا لم يكن تقدم الوجود شيئا لولا لم يكن له تأخر والاخر بذلك ان ما ذكره من ان طلق القبليته التي تمنع عن  
الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلًا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلًا لما هو بعد ولا يكون  
حاصلًا لما هو اول الان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان ارادوا جعله مناط مطلق القبليته مجرد ان  
يكون الوجود حاصلًا اجملة لشي وليس حاصلًا لشي آخر ولا يكون حاصلًا لشي الاخر الا وهو حاصل للاول فقط  
لشي للاول انقبل الاخر فينتقص ذلك بما اذا وجد زيد وعم ومخافتي زيد وفني عم واذا صدق ان الوجود حاصل  
زيد في الجملة وليس عم وليس حاصل وعم والاول هو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدما على عم في الوعاء  
الذي يكون فننا عم وفيه اعني الزمان ليس كذلك ان ارادوا ان يكون الوجود حاصلًا لشي ولا يكون  
حاصلًا للاخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنده ضيقة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبليته الا  
الزمانية ثم لم تصدق على الزمان في وعاء الوجود غير لزوم امتداد وفيه فليتصور عدم لاحق  
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحق ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم  
من احكام الوجود كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود  
طبيعية العدم والوجود ولا المقارنة بينهما الزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يعلم الا  
المدقق او بذرا السرخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعية تجايل لذلك

١٣٢

قوله فان القول ان الوجود المتأخر قد يكون مع شي من وجود المتقدم دون شي غيرهما الانقسام  
والاستدادي في وجود المتقدم كما يقابل وضع جوهر ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
قولا شيئا من الآخر دون شي من نفسه في ذلك نفى الشيدية عن العدم وما ذكر من اختصاصه من قبلية بانها  
سبحانه وعدم الكتمانها مع انهما على عدم الزمان بن علي عدم قاطبة الجاهزات فانها حوادث وهرية عنده  
بالقبلية على وجودها هذا النحو القبليته فكيف تكون محتملة بالباري عز وجل نقول لاحتمال بنا الى الكتمان  
القبليته فانك ان وضعت ان هذه القبليته المجهولة ما تفرقة عن الاجتماع بين القبل والبعث نقول لا يمكن ذلك في  
وعاء الوجود كما كان كنهها وان لم تضع ذلك رقع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موجود  
يكون اجزائه وحدوده بعضها قبل بعض بلذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم  
مرجى حيث انه عدم لا يقتضى السبق والوجود مرجى حيث هو وجود لا يقتضى التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
لولا لم يكن تقدم الوجود شيئا لولا لم يكن له تأخر والاخر بذلك ان ما ذكره من ان طلق القبليته التي تمنع عن  
الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلًا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلًا لما هو بعد ولا يكون  
حاصلًا لما هو اول الان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان ارادوا جعله مناط مطلق القبليته مجرد ان  
يكون الوجود حاصلًا اجملة لشي وليس حاصلًا لشي آخر ولا يكون حاصلًا لشي الاخر الا وهو حاصل للاول فقط  
لشي للاول انقبل الاخر فينتقص ذلك بما اذا وجد زيد وعم ومخافتي زيد وفني عم واذا صدق ان الوجود حاصل  
زيد في الجملة وليس عم وليس حاصل وعم والاول هو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدما على عم في الوعاء  
الذي يكون فننا عم وفيه اعني الزمان ليس كذلك ان ارادوا ان يكون الوجود حاصلًا لشي ولا يكون  
حاصلًا للاخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنده ضيقة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبليته الا  
الزمانية ثم لم تصدق على الزمان في وعاء الوجود غير لزوم امتداد وفيه فليتصور عدم لاحق  
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحق ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم  
من احكام الوجود كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود  
طبيعية العدم والوجود ولا المقارنة بينهما الزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يعلم الا  
المدقق او بذرا السرخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعية تجايل لذلك

**قوله** لا بد من وجوده في الزمان ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...

الامر ويكون الاتيمار زمن العدمين في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في  
 وعا ر الدهر انما يصور لوجوده من وعار الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لان اذا  
 وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض ان شيئاً وجوده في زمان لاحق لا يرفع وجوده عن الزمان السابق  
 والا لا يجمع التقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجوده في وعار الدهر فقلت العدم السابق ايضاً لا يتصور  
 الا بتصوير سلب الوجود سابقا عن وعار الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان  
 اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لا يجمع التقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجوده في وعار  
 الدهر فقلت ان وجوده في ذلك الزمان وجوده في وعار الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان  
 وجوده وعار الدهر قبل العدم ايضاً على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجوداً في زمان حتى لا يرفع وجوده  
 عن ذلك الزمان بل كما كان محدثاً في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع التقيضين في الدهر بل وقع احدهما  
 موضع الآخر فليعدم ايضاً بعد ما وجد ويقع عديمه في غير الوجود ولعلك قد اترضيت ان وجوده وجود  
 الزمان ايضاً من الدهر لا بالارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بالارتفاع مع زمانه  
 عن صفته الواقع ولوح الدهر واما متمسك في سبق العدم على زمانه بدلالة تهرب ان التطبيق على ايمتات  
 تتبادر في جانب الماضي دون المستقبل فقد قلنا الكلام عليه في موضع فلا نغيبه واما شبهة بان لو كان  
 بعض الممكنات قديماً بهر ما كان الواجب سبحانه معه معية غير موقوفة بقبلية ولا شك ان معية تعالى  
 للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية وهرية فيلزم امتداد في معية تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر بمعنى  
 على ثبوت قبلية وهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تنبع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصوره بانفصالا عن  
 ان تمتد في بسا و دعواه الضرورة منبذة على الاف بتصور الزمان امتداده كيف حكما بقبلية الواجب  
 تعالى على الحوادث اليومية قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك حكم بها للمعمول الاول على ذلك الحوادث والقطرة  
 لا تفترق بين الحكيم فيحكم ان الحكم الثاني عن اعتبارات الوهم قطعاً عنه فليكن الاول كذلك ثم انه  
 قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحوادث اليومية لم يكن له وجوده عين في الزمان ثم انه حدث وجوده  
 في الاعيان بالتوقع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجوده عين في الواقع لكنه هو وعار الدهر  
 ثم انه حدث وجوده فيه واقتراني زمان الحوادث لا غير لو كان له وجوده في وعار الدهر قبل وجوده المفروض  
 الحوادث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحوادث البته فان الشيء الزماني لا يكون

**قوله** لا بد من وجوده في الزمان ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...

العالم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...  
 والعلم السابق في الوجود ...





مقاله فی بیان اینکه آیا وجود حق تعالی و احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه

ما توهمی که شریک الیاری تعالی و بین انظار نعمت تصور قبلیه علی الان و البعدیه عنه و لا یتصور القبلیه علی الدهر  
و لا البعدیه و ذلك لكون الان حداثاً من مجرد تصور فيه اجزار و حدود و قبله و بعده و الدهر هو الواقع و لا يتصور  
لقبله و لا بعد و كانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر التمام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم و حسنة اليعيم  
من عدمه و هو العلم عن القبلیه الدهریه ثم براهنه فلما تجشم لهم من تعميم القبلیه الزمانیه قهوا في ذلك من انهم انما  
عناو بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد حتى لو كان لا يتصور بدون الزمان عند عدمه و ان ذلك  
تراهم تارة لوضوح مطلق هذه القبلیه و البعدیه انیه لان زمان فان عرضها باذات هو الزمان في اخرى يستلزم  
به علی عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون محروض في السابق باذات الازمان فيكون مع عدم الزمان زمان في هذا  
التعريف الهام يعترض عليهم في الموضوعين و بالجملة فمع ايماني و ادعائي بهذا الخارق المبالغ الغائب التسميه  
بطول السباع و علو الكعب في معظم اصول الفلاسفة الا في حده الفسار مواضع الشك في اكثر اصول العلم  
الاعلی الا اراه اني في هذه المسأله التي بها اقيانه و اني اجاب عن اهل علمه في حكمه كمانیه ايمانيه  
ففيه سوره سوره و فلسفه اليونانيه في هذه المسأله و فيها قيل و مجال محاوره و اخصي امد الاطرار و الايج  
بالتحرف و منقطع انفتحت و حجت بالتحرف فانقلت فما يصنع المؤمنون من الفلاسفة ما ورد في الصحف المنزله  
من ما في القدس مع الروح الامين و روي عن النبي صلى الله عليه و آله انما من القديسين فقد نطقت  
الآيات المتضافرة و الاجار المتواتره بحديث العالم زهير و سبق العلم عليه ما سوره فقلت تعلم مجيدنا على كل  
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الراسين ما روي من مثل فكك اعقل طون اعتمد الحوت الذي بمعنى  
ان الملكات في حدودها من غير ان يكون في الوجود الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسبب الوجود  
عنها و لا ريب في ان هذه المرتبه سابقه علی لحاظ نيلها الوجود من وجود الموجود لها بل معنى انمض من ذلك  
وهو انه لو لا بسط القیوم القديم بالذات النوریه انظر لم يكن هناك سوى ذاته احدثه و لم يفضلا عن ان  
يحكم عليها بالوجود و العدم فسبحان من استأثر بالقدم و كل شئ باخلاقه وجهه مخوف في حد ذاته بالملك  
و البطلان فكان ان لم يكن معه شئ و هو الان كما كان في بل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغه و العرف من  
البقاء الاستمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعالياً عن مضمونه الزمان كالقول النوریه يكون  
البقاء مسلوباً عنه ففضلا عن جعل الزمان و المكان في مبدع النفوس و العقول فتسميه سبحانه بالبا و و

مقاله فی بیان اینکه آیا وجود حق تعالی و احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه

مقاله فی بیان اینکه آیا وجود حق تعالی و احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه  
و اینکه آیا احوال او در عالم امکان و خارج آن یکی است یا نه

بالبقار على ما توطأت عليه الملل والنحل أما على سبيل التمجيز والاستعارة فنحن لا نرى استنباط الفطر العارة وأما  
بناء على ان ما هو اقدس في ارفع من ذلك ثابت ثقة بعدم استيجاش المدارك العالمية الخاصة لعدم  
التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقون ولا سار استشرقون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فنه او امثاله  
مما يتناس به فيما ذكر ليس نحو حس طبائع الجمهو ونفارسها ونحوه من فوسم وضارها من سلب البقار عنه  
سبحانه اثر وافر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان و ما هو فوقة وكما ان الفطرة المنطوقة عن بيان الطبيعة  
تستحي سلب البقار وتعتده عين التقليس كذلك علما تحكم بان ووام فاخته انوار الوجود و عدم انفكاك  
انما يوجد عنه سبحانه الشيق بجانية من سبق التعطل وتختلف الفيض لكنه اذا تمكنا للقرائح المرضية بالانظر  
الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على مخالفة الامر من جهة الحدوث فضلا عن السلطان المحبوس  
في العرف العامي ولم يترقب من سبيل التلقين الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لما حرم  
وردت الآيات المنزلة لمداية الجمهو والاجاز الماثورة عن المبعوثين لاجراء الامم من الظلمات  
الى النور على ربح تقيد منه العامة ما يشير له فطريهم وغير تقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه يصيرهم اما قرع  
سمعك ان محاشر الانبياء امر و ابان يكلم الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان اللادلة  
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن جلواها بما لو قيل بل بالحدوث الدبري ايضا  
بل كان المشكلين المتخيلين لا تتداول في عدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب  
سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك قلت واذا الزمان متصل فله فصل  
متوهم لشي الا ان وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لاشي فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعميان واذا تحصل  
بالمفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون لعدم اللاحق اول ان كما لا يكون لعدم  
السابق آخر ان بل يكون في نفس الزمان من غير الطباق عليه في كل ان يفرض فيه دون طرفه ويكون للحمة  
بينها زمان هو معدوم فيه ايضا ور بما يتصور ان على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبتة  
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمه فيه البتة وكانه بازا الحركة التوسطية اقول واذا قدرت  
ان الزمان مقدار فلما يدان يتبها لانقراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث  
انه متصل به اصدما بالآخر و فاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منتهيا بالنسبة اليه و بداية للمستقبل  
وهذا هو المسمى بالان ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والسطح الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

**للقول** **من** **ان** **الامر** **على** **الذين** **هم** **للحقائق** **متفقون** **ولا** **سار** **استشرقون** **كذا** **ذكره** **هذا** **الماهر** **الخبير** **فنه** **او** **امثاله**  
**مما** **يتناس** **به** **فيما** **ذكر** **ليس** **نحو** **حس** **طبائع** **الجمهو** **ونفارسها** **ونحوه** **من** **فوسم** **وضارها** **من** **سلب** **البقار** **عنه**  
**سبحانه** **اثر** **وافر** **مما** **هو** **من** **سلب** **الحدوث** **عن** **الزمان** **و ما** **هو** **فوقة** **وكما** **ان** **الفطرة** **المنطوقة** **عن** **بيان** **الطبيعة**  
**تستحي** **سلب** **البقار** **وتعتده** **عين** **التقليس** **كذلك** **علما** **تحكم** **بان** **ووام** **فاخته** **انوار** **الوجود** **و عدم** **انفكاك**  
**انما** **يوجد** **عنه** **سبحانه** **الشيق** **بجانية** **من** **سبق** **التعطل** **وتختلف** **الفيض** **لكنه** **اذا** **تمكنا** **للقرايح** **المرضية** **بالنظر**  
**الكلامي** **سبيل** **الى** **الاعتبار** **والاستدلال** **بوجود** **العالم** **على** **مخالفة** **الامر** **من** **جهة** **الحدوث** **فضلا** **عن** **السلطان** **المحبوس**  
**في** **العرف** **العامي** **ولم** **يترقب** **من** **سبيل** **التلقين** **الحدوث** **الذاتي** **بالمعنى** **الاول** **فضلا** **عن** **الثاني** **لما** **حرم**  
**وردت** **الآيات** **المنزلة** **لمداية** **الجمهو** **والاجاز** **الماثورة** **عن** **المبعوثين** **لاجراء** **الامم** **من** **الظلمات**  
**الى** **النور** **على** **ربح** **تقيد** **منه** **العامة** **ما** **يشير** **له** **فطريهم** **وغير** **تقي** **منه** **الخاصة** **الى** **ما** **يبلغ** **اليه** **يصيرهم** **اما** **قرع**  
**سمعك** **ان** **محاشر** **الانبياء** **امر** **و ابان** **يكلم** **الناس** **على** **قدر** **عقولهم** **ولعل** **من** **انصف** **اعترف** **بان** **اللدلة**  
**السمعية** **الواردة** **في** **هذا** **الباب** **مما** **يضطر** **الى** **صرف** **الالفاظ** **فيها** **عن** **جلواها** **بما** **لو** **قيل** **بل** **بالحدوث** **الدبري** **ايضا**  
**بل** **كان** **المتشكلين** **المتخيلين** **لا** **تداول** **في** **عدم** **السابق** **على** **حدوث** **العالم** **واستمرار** **في** **وجود** **الواجب**  
**سبحانه** **لا** **محيص** **لهم** **ايضا** **عن** **ارتكاب** **تاويل** **في** **الكثر** **ما** **ورد** **في** **ذلك** **قلت** **واذا** **الزمان** **متصل** **فله** **فصل**  
**متوهم** **لشي** **الا** **ان** **وهو** **كسائر** **الاطراف** **نفس** **الطرف** **لاشي** **فيه** **ثم** **هو** **لا** **يكون** **بالفعل** **في** **الاعميان** **واذا** **تحصل**  
**بالمفرض** **نحو** **اعتبار** **موافاة** **الحركة** **حدا** **من** **حدود** **المسافة** **فلا** **يكون** **لعدم** **اللاحق** **اول** **ان** **كما** **لا** **يكون** **لعدمه**  
**السابق** **آخر** **ان** **بل** **يكون** **في** **نفس** **الزمان** **من** **غير** **الطباق** **عليه** **في** **كل** **ان** **يفرض** **فيه** **دون** **طرفه** **ويكون** **للحمة**  
**بينها** **زمان** **هو** **معدوم** **فيه** **ايضا** **ور بما** **يتصور** **ان** **على** **انه** **راسم** **للزمان** **لا** **على** **انه** **متوهم** **فيه** **ويكون** **نسبته**  
**اليه** **نسبة** **النقطة** **الراسمة** **للخط** **لا** **المتوهمه** **فيه** **البتة** **وكانه** **بازار** **الحركة** **التوسطية** **اقول** **واذا** **قدرت**  
**ان** **الزمان** **مقدار** **فلما** **يدان** **يتبها** **لانقراض** **فصل** **مشارك** **فيه** **يكون** **واصلا** **بين** **قسميه** **من** **حيث**  
**انه** **متصل** **به** **اصدما** **بالآخر** **و فاصلا** **بينهما** **من** **حيث** **انه** **نهاية** **للماضي** **منتهيا** **بالنسبة** **اليه** **وبداية** **للمستقبل**  
**وهذا** **هو** **المسمى** **بالان** **ونسبته** **الى** **الزمان** **كنسبة** **النقطة** **الى** **الخط** **والسطح** **الى** **السطح** **والسطح** **الى** **الجسم** **وكما** **ان** **النقطة**





قوله ما ينطبق عليها حركة القطعية لكونه موجودا في آن فضلا عن ان يكون موجودا في اوله و آخره  
واما ما عدو لكان كان واذا فعلا فلا يكون لآخر ان الوجود كالصو فانما تفسد في آن وهي موجودة  
في اقبله من الزمان لا يتصور ان يتابع على ان الفسادة لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخرات  
الوجود وكذلك الحركة المتوسطة للملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها وسامتة انما للخط  
الزائدية بالموارة والافادة لآخر ان الوجود كالموارة الزائدية بالحركة الى المسامتة نه تمام الكلام في اوله الوجود  
واخيره واما العدم فما يكون جوده فمسا كما لان الآيات اصبوا لا يكون لآخر ان العدم السابق وما  
وجوده وخصا سوار كان يتبعها كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولاد فمسا والتدريج كما حركه  
المتوسطة وما يحصل بها المسامتة انما للخط وباجمالة ليس لاول ان الوجود فلا آخر ان العدم السابق  
واما ما يكون موجوده بالتمام وخصا لكن جدوثة على سبيل التدريج من غير تصرف كقدر من الزاوية احصا بالحركة  
فللسابق من عدمه سا آخر ان لا للسابق من عدم وجوده بالتمام بل هو الكلام في آخر ان العدم اسابق  
واما العدم اللاحق فظاهرا ان لعدم الآن الآيات لا يكون لها اول ان وكذلك ان العدم يحصل بفعل حركة  
كالعدم للموارة بالحركة الى المسامتة ويكون للمحا الوجود لآخر ان الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون  
انعدامه ما ينقطع الحركة القطعية كالحركة المتوسطة وكالصو الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية  
او يكون لعدمه بموافقة عدمه كسامتة انما للخط الزائدية بالموارة انقطعت بالحركة عندما واستمرت بعد يكون  
لعدمه اللاحق اول ان فليكن منك بهذا تفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور ان لا على انه مفروض بين اجزاء  
الزمان فضلا مشتركة بل على ان فاعل للزمان اسم له كما ان طرف ينتقل ويفرض نقطة كراس مخروط يتبع  
بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك خطا يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوسطة في بعد حركته  
بين اجزائه الوهمية كذلك تصور الزمان والحركة بمعنى القطعية فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وهي يفرضها  
واصلها بين اقسامها كالنقطة المتوسطة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التحصيل والتحقق  
لانها انما بالنقطة نقطة مما تحرك عليها الارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المسامتة فان  
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمسامتة لا غير بطلان بطلانها وبعده بالمسامتة كما كان قبلها ليست نقطة  
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضنا بالمبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هو مبدأه لكن هذا ليس بتصوير  
فيم تم المنتقل او هو بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي لم يبارزة انه ليس هو المسافة فقط

قوله ما ينطبق عليها حركة القطعية لكونه موجودا في آن فضلا عن ان يكون موجودا في اوله و آخره  
واما ما عدو لكان كان واذا فعلا فلا يكون لآخر ان الوجود كالصو فانما تفسد في آن وهي موجودة  
في اقبله من الزمان لا يتصور ان يتابع على ان الفسادة لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخرات  
الوجود وكذلك الحركة المتوسطة للملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها وسامتة انما للخط  
الزائدية بالموارة والافادة لآخر ان الوجود كالموارة الزائدية بالحركة الى المسامتة نه تمام الكلام في اوله الوجود  
واخيره واما العدم فما يكون جوده فمسا كما لان الآيات اصبوا لا يكون لآخر ان العدم السابق وما  
وجوده وخصا سوار كان يتبعها كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولاد فمسا والتدريج كما حركه  
المتوسطة وما يحصل بها المسامتة انما للخط وباجمالة ليس لاول ان الوجود فلا آخر ان العدم السابق  
واما ما يكون موجوده بالتمام وخصا لكن جدوثة على سبيل التدريج من غير تصرف كقدر من الزاوية احصا بالحركة  
فللسابق من عدمه سا آخر ان لا للسابق من عدم وجوده بالتمام بل هو الكلام في آخر ان العدم اسابق  
واما العدم اللاحق فظاهرا ان لعدم الآن الآيات لا يكون لها اول ان وكذلك ان العدم يحصل بفعل حركة  
كالعدم للموارة بالحركة الى المسامتة ويكون للمحا الوجود لآخر ان الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون  
انعدامه ما ينقطع الحركة القطعية كالحركة المتوسطة وكالصو الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية  
او يكون لعدمه بموافقة عدمه كسامتة انما للخط الزائدية بالموارة انقطعت بالحركة عندما واستمرت بعد يكون  
لعدمه اللاحق اول ان فليكن منك بهذا تفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور ان لا على انه مفروض بين اجزاء  
الزمان فضلا مشتركة بل على ان فاعل للزمان اسم له كما ان طرف ينتقل ويفرض نقطة كراس مخروط يتبع  
بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك خطا يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوسطة في بعد حركته  
بين اجزائه الوهمية كذلك تصور الزمان والحركة بمعنى القطعية فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وهي يفرضها  
واصلها بين اقسامها كالنقطة المتوسطة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التحصيل والتحقق  
لانها انما بالنقطة نقطة مما تحرك عليها الارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المسامتة فان  
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمسامتة لا غير بطلان بطلانها وبعده بالمسامتة كما كان قبلها ليست نقطة  
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضنا بالمبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هو مبدأه لكن هذا ليس بتصوير  
فيم تم المنتقل او هو بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي لم يبارزة انه ليس هو المسافة فقط

قوله ما ينطبق عليها حركة القطعية لكونه موجودا في آن فضلا عن ان يكون موجودا في اوله و آخره  
واما ما عدو لكان كان واذا فعلا فلا يكون لآخر ان الوجود كالصو فانما تفسد في آن وهي موجودة  
في اقبله من الزمان لا يتصور ان يتابع على ان الفسادة لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخرات  
الوجود وكذلك الحركة المتوسطة للملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها وسامتة انما للخط  
الزائدية بالموارة والافادة لآخر ان الوجود كالموارة الزائدية بالحركة الى المسامتة نه تمام الكلام في اوله الوجود  
واخيره واما العدم فما يكون جوده فمسا كما لان الآيات اصبوا لا يكون لآخر ان العدم السابق وما  
وجوده وخصا سوار كان يتبعها كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولاد فمسا والتدريج كما حركه  
المتوسطة وما يحصل بها المسامتة انما للخط وباجمالة ليس لاول ان الوجود فلا آخر ان العدم السابق  
واما ما يكون موجوده بالتمام وخصا لكن جدوثة على سبيل التدريج من غير تصرف كقدر من الزاوية احصا بالحركة  
فللسابق من عدمه سا آخر ان لا للسابق من عدم وجوده بالتمام بل هو الكلام في آخر ان العدم اسابق  
واما العدم اللاحق فظاهرا ان لعدم الآن الآيات لا يكون لها اول ان وكذلك ان العدم يحصل بفعل حركة  
كالعدم للموارة بالحركة الى المسامتة ويكون للمحا الوجود لآخر ان الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون  
انعدامه ما ينقطع الحركة القطعية كالحركة المتوسطة وكالصو الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية  
او يكون لعدمه بموافقة عدمه كسامتة انما للخط الزائدية بالموارة انقطعت بالحركة عندما واستمرت بعد يكون  
لعدمه اللاحق اول ان فليكن منك بهذا تفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور ان لا على انه مفروض بين اجزاء  
الزمان فضلا مشتركة بل على ان فاعل للزمان اسم له كما ان طرف ينتقل ويفرض نقطة كراس مخروط يتبع  
بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك خطا يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوسطة في بعد حركته  
بين اجزائه الوهمية كذلك تصور الزمان والحركة بمعنى القطعية فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وهي يفرضها  
واصلها بين اقسامها كالنقطة المتوسطة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التحصيل والتحقق  
لانها انما بالنقطة نقطة مما تحرك عليها الارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المسامتة فان  
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمسامتة لا غير بطلان بطلانها وبعده بالمسامتة كما كان قبلها ليست نقطة  
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضنا بالمبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هو مبدأه لكن هذا ليس بتصوير  
فيم تم المنتقل او هو بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي لم يبارزة انه ليس هو المسافة فقط

حافت شيئاً منه ولم ينل شيئاً بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شرط منه ولم يفعل شرط بعده والآن فقط  
 سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل بازاواته من المسافة حتى النقطة ومن الحركة بمعنى القطع المتوسط بين  
 المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضاً غير منقسم وكما ان كلام من هذه الامور نهاية فلذلك المنتقل نهاية لنفسه حيث  
 اتصل كأنه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حدته نهاية لذاته من حيث اتصل  
 الى بذاته وامتد اليه ثم لانها في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته  
 لانه انما يكون حد من جهة وجوده في حد الايقاد اتصل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى  
 المتوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فالتخصيص  
 ان بازاواته من الزمان ايضاً امر واحد باق في نفسه في الزمان بسيلانه يسمى الآن السيلان وان كان  
 لا يبقى من حيث هو ان بالقياس الى الزمان وحد فاحصا الوصل بين حيزين منه كيف ووجوده هو ان  
 حيزينها كيف يبقى منتقلا فيصير ايمين حيزين آخرين فالآن الذي هو متوجه في الزمان فصلا مشتهر  
 محله الزمان اما ما يسمى الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له ان يافى حدث بسيلانه فانما  
 حد ذلك الزمان متعال عن ان يتخلل في الزمان بل النسبة التي بينه وبين نقطة الجواز التي هو المسمى بل انما قلت  
 الفصل كانت لهم في الزمان قبل تضيغ الحكمة فظنونهم بطريقه او اطرافها فظنونهم في وقتهم انما هو انما في الحركة  
 مع جواربهم من انفاذ الاعيان وان لم يكن لهم يدركه اذ ليس من مجموع ارض المعلومات من حيث وجودها  
 في الازمان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن شوب في الزمان لان الاعيان الاعلى نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم  
 لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدر السعيا ومنها ان لم يجعله حقيقة قائمة بل انه حوالت توهم  
 يعلم بها ما يقارنهما من جوارب آخر فيكون الاول كظهور وغروب وقا للثواني كولد وومات انما عين  
 الاوقات تعيين الموقت وان كان الاول بذلك ما يكون اظهر شهر فاذا رتب اوقات كان المجموع زمانا  
 ولم يدرك ان مقارنته اني للاوان معية زمانية وليست لذات بعين بل لاشتهر الكما في امر لو لم يشتر كما في كانا  
 قبل وجودها المظنون منهم من جعله واجبا لتسارع لعدم عليه لذته والا كان احدهم قبلية على وجوده وبعده  
 عنه ولا يكون الازمان ولم يدرك المتع عليه هو عدم التساوي مع الوجود لا عدم لم يطلق او مطلق لعدم كما  
 هو ان الواجب منهم من جعل الفلك اذ كل جسم في فلك كذا في زمان لم يدركه انما يحتاج من مجتمعين في الشكل الثاني  
 على ان الصحيح كل جسم في الفلك في فلك منهم من جعل الحركة لانها منقسمة الى اخصية ومستقبلية ولم يدرك الازمان

لا يوافقون في ذلك  
 ليس المقصود من اللبوس  
 ان يكون في الزمان شيء  
 كما في الحركة في الزمان  
 وان لم يكن في الزمان  
 بل في الزمان في الزمان  
 يقال له الان السيلان  
 وعلا كذا وكذا  
 يوحى اليه الكلام  
 في الشفاء وما قال

بعض من منسب  
 الفلاسفة ان الزمان  
 الموجود من السيلان  
 هو الآن السيلان  
 من الحركة المتوسط  
 دون الامر المست  
 فقد عرفت سابقا  
 من المصنف ان قوله  
 بلا مخرج





تصورات الوضع واحتمال ولم تصور في الوجودات من الاشياء في الاعيان كالفوقية وهي  
 وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان وانما لا يكون  
 اصنافه او سلبها فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للوجود العينية في الزمن بمجرد فعل وانتزاع منه  
 البين ان الزمان ليس كما هو مخرج من الزمن في الاما غير من حيث وجود الاشياء في الزمن حتى لو تصور  
 شي لم يصدق الحكم بان هبنا زمانا وليس الوجود في الاضافات وسلبها لجزء من كون وجودها في الاعيان مع  
 ذلك فاعلان الزمان منصف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوها ما هي صلتها الوجودي ليس لها  
 اجزاء متميزة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون للمحال في آن وقتها يكون اجزائه متميزة عن  
 الاجتماع كحركة والزمان وكما عرفت فيما سلفنا ان ذلك لان بالذات الحركة بالعرض فهو اضعف من  
 الحركة من جهة القوة قال شيخنا يشبان كون الزمان اضعف وجودا من الحركة وجبا نسا وجودا بل يقيا  
 الى الحركة وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اصنافه انتهى ثم الزمان مقدار الحركة  
 عارض لها فالحال ان يكون وجوده اذن منها ثم ان الحركة ضعفا من جهة اخرى يسي منها الى الزمان بل ان  
 فعليتها هو انما كمالها بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستمكن بها بالقوة من جهة ان يقبل  
 منها شي لم يحصل بعد من جهة انه متولد الى كماله تحصلها بها ولم يحصل بعد من جهة القوة فيها متضمنة في جوهرية  
 واليهوي تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فحصلها الذي فعليتها ما هو بالقوة وانما سائر الاشياء فلا يكون  
 من جهة فعلية فيها جهة القوة ثم بما تكون بالفعل من جهة والقوة من اخرى كما ان القوة في الهوي قوي من  
 الحركة اذ قوتها في نفس شئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرطتها او باعتبار ما يطلب بها كذلك الفعلية في  
 الهوي قوي من فعليتها فان فعليتها في فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهوي في فعلية وجودها لذاتها والذين  
 جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انهم ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا ان  
 رتب اوقاتا متعالية وجعلتها تشكل مجموع ذلك هو الزمان ليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يمين  
 مبدأ أحداث يحدث ليعلم به حاد آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس  
 بعد طلوعين فانما صراطيلوع الشمس وقتا لقيام زيد تعين القائل اياه ولو شاع جعل قديم ومثلا ليدرك الا  
 ان طلوع الشمس ما يجري مجراه اذ كان اعم واظهور اشهر اخير لذلك فمن ان فيما سلفنا غنى عن المسألة  
 مع هو لا ونظائرهم نقول انما يصح بطلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام وهذه المعية باهنا

تصورات الوضع واحتمال ولم تصور في الوجودات من الاشياء في الاعيان كالفوقية وهي  
 وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان وانما لا يكون  
 اصنافه او سلبها فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للوجود العينية في الزمن بمجرد فعل وانتزاع منه  
 البين ان الزمان ليس كما هو مخرج من الزمن في الاما غير من حيث وجود الاشياء في الزمن حتى لو تصور  
 شي لم يصدق الحكم بان هبنا زمانا وليس الوجود في الاضافات وسلبها لجزء من كون وجودها في الاعيان مع  
 ذلك فاعلان الزمان منصف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوها ما هي صلتها الوجودي ليس لها  
 اجزاء متميزة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون للمحال في آن وقتها يكون اجزائه متميزة عن  
 الاجتماع كحركة والزمان وكما عرفت فيما سلفنا ان ذلك لان بالذات الحركة بالعرض فهو اضعف من  
 الحركة من جهة القوة قال شيخنا يشبان كون الزمان اضعف وجودا من الحركة وجبا نسا وجودا بل يقيا  
 الى الحركة وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اصنافه انتهى ثم الزمان مقدار الحركة  
 عارض لها فالحال ان يكون وجوده اذن منها ثم ان الحركة ضعفا من جهة اخرى يسي منها الى الزمان بل ان  
 فعليتها هو انما كمالها بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستمكن بها بالقوة من جهة ان يقبل  
 منها شي لم يحصل بعد من جهة انه متولد الى كماله تحصلها بها ولم يحصل بعد من جهة القوة فيها متضمنة في جوهرية  
 واليهوي تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فحصلها الذي فعليتها ما هو بالقوة وانما سائر الاشياء فلا يكون  
 من جهة فعلية فيها جهة القوة ثم بما تكون بالفعل من جهة والقوة من اخرى كما ان القوة في الهوي قوي من  
 الحركة اذ قوتها في نفس شئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرطتها او باعتبار ما يطلب بها كذلك الفعلية في  
 الهوي قوي من فعليتها فان فعليتها في فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهوي في فعلية وجودها لذاتها والذين  
 جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انهم ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا ان  
 رتب اوقاتا متعالية وجعلتها تشكل مجموع ذلك هو الزمان ليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يمين  
 مبدأ أحداث يحدث ليعلم به حاد آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس  
 بعد طلوعين فانما صراطيلوع الشمس وقتا لقيام زيد تعين القائل اياه ولو شاع جعل قديم ومثلا ليدرك الا  
 ان طلوع الشمس ما يجري مجراه اذ كان اعم واظهور اشهر اخير لذلك فمن ان فيما سلفنا غنى عن المسألة  
 مع هو لا ونظائرهم نقول انما يصح بطلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام وهذه المعية باهنا

تصورات الوضع واحتمال ولم تصور في الوجودات من الاشياء في الاعيان كالفوقية وهي  
 وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان وانما لا يكون  
 اصنافه او سلبها فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للوجود العينية في الزمن بمجرد فعل وانتزاع منه  
 البين ان الزمان ليس كما هو مخرج من الزمن في الاما غير من حيث وجود الاشياء في الزمن حتى لو تصور  
 شي لم يصدق الحكم بان هبنا زمانا وليس الوجود في الاضافات وسلبها لجزء من كون وجودها في الاعيان مع  
 ذلك فاعلان الزمان منصف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوها ما هي صلتها الوجودي ليس لها  
 اجزاء متميزة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون للمحال في آن وقتها يكون اجزائه متميزة عن  
 الاجتماع كحركة والزمان وكما عرفت فيما سلفنا ان ذلك لان بالذات الحركة بالعرض فهو اضعف من  
 الحركة من جهة القوة قال شيخنا يشبان كون الزمان اضعف وجودا من الحركة وجبا نسا وجودا بل يقيا  
 الى الحركة وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اصنافه انتهى ثم الزمان مقدار الحركة  
 عارض لها فالحال ان يكون وجوده اذن منها ثم ان الحركة ضعفا من جهة اخرى يسي منها الى الزمان بل ان  
 فعليتها هو انما كمالها بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستمكن بها بالقوة من جهة ان يقبل  
 منها شي لم يحصل بعد من جهة انه متولد الى كماله تحصلها بها ولم يحصل بعد من جهة القوة فيها متضمنة في جوهرية  
 واليهوي تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فحصلها الذي فعليتها ما هو بالقوة وانما سائر الاشياء فلا يكون  
 من جهة فعلية فيها جهة القوة ثم بما تكون بالفعل من جهة والقوة من اخرى كما ان القوة في الهوي قوي من  
 الحركة اذ قوتها في نفس شئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرطتها او باعتبار ما يطلب بها كذلك الفعلية في  
 الهوي قوي من فعليتها فان فعليتها في فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهوي في فعلية وجودها لذاتها والذين  
 جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انهم ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا ان  
 رتب اوقاتا متعالية وجعلتها تشكل مجموع ذلك هو الزمان ليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يمين  
 مبدأ أحداث يحدث ليعلم به حاد آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس  
 بعد طلوعين فانما صراطيلوع الشمس وقتا لقيام زيد تعين القائل اياه ولو شاع جعل قديم ومثلا ليدرك الا  
 ان طلوع الشمس ما يجري مجراه اذ كان اعم واظهور اشهر اخير لذلك فمن ان فيما سلفنا غنى عن المسألة  
 مع هو لا ونظائرهم نقول انما يصح بطلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام وهذه المعية باهنا

فان الدم هو الدم والحيوية لان الحيوية هي التي تدفع في بعض الاوقات  
 والحيوية لان الحيوية هي التي تدفع في بعض الاوقات  
 والحيوية لان الحيوية هي التي تدفع في بعض الاوقات  
 والحيوية لان الحيوية هي التي تدفع في بعض الاوقات

القبليية والبعديية وذات المعين الثاني عن القبليية والبعديية وانما صار معينين باشبه كما في امر لوم فشيء كافيه  
 كان احد هما قبيل والاخر بعد فذلك الامر هو الزمان والبا الذين افطوا افطافه جعلوه قائما بقسمة من بالبحر  
 في الغلظ فمعدله واحد لوجودهم من عدمه لظلمة طائفة اعترفتوا باية عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم  
 من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورية منها فان الذين اعترضوه انما واجبه لوجودها او بمعنى ذلك  
 الظلمة ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدم قبليية على وجوده او بعديية وهذه القبليية والبعديية ليست للزمان  
 فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه متعاضدا له والتمنع عدمه موجب وجوده والذي يبرهنه  
 ان انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالتمنع بالنظر الى ذاته  
 عدمه متارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالتمنع بالنظر الى ذاته  
 هو نحو العدم المتعاو مع الوجود والاضحى العدم المطلق فلا يتنع عليه مطلق العدم والواجب بالتمنع عليه مطلق العدم  
 لا تخومونه دون نحو وقد عرفنا ان الزمان في انزل رطب الوجود فكيف يكون في اعلا او ما يليق ان  
 نستطد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء معتمرا الزمان لوجوده وعدمه لم يبرهن  
 عليه نظايرة نسب الناس في كماله الى الزمان اذ لم يشعر وبمقارن غيره فان كان الامر محمولا على الزمان و  
 ان كان مذموما ومثوه لكن الامور الوجودية في اكثر الامور ظاهرة للعلل والعدم والفساد ونحو العلة في الماكرة  
 يشهد به استقرار الجزئيات فبسبب انما مثلا مقبول بسبب الاتقاض مجبول غالبا فيعرض لذلك  
 ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرج والاهلاك اكل السجاني عن الكثرة عن  
 قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك كلع الناس من الزمان في وجوده الذين عموا ان فلك هو الزمان قالوا  
 كل جسم في فلك كل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسحق ذلك انه استنتاج من وجوبتين في الشكل  
 الثاني على انهم اخطا واني قولهم كان جسم في فلك اصح من قولهم في فلك في فلك والذين حسبوه  
 انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة  
 هي الزمان وقد اخطا واني قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان واصح كل منقسم الى ذات الى ماض  
 ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة  
 ولو كانت حركة الفلك لا على توصف بالسرعة والبطء بخلاف الزمان ومن خصص الحركة التي هي الزمان  
 بدورية واحدة لم يدر ان جزر الزمان زمان وجزر الدورية ليست بدورية قلت الفصل اربعة

القبليية والبعديية وذات المعين الثاني عن القبليية والبعديية وانما صار معينين باشبه كما في امر لوم فشيء كافيه  
 كان احد هما قبيل والاخر بعد فذلك الامر هو الزمان والبا الذين افطوا افطافه جعلوه قائما بقسمة من بالبحر  
 في الغلظ فمعدله واحد لوجودهم من عدمه لظلمة طائفة اعترفتوا باية عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم  
 من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورية منها فان الذين اعترضوه انما واجبه لوجودها او بمعنى ذلك  
 الظلمة ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدم قبليية على وجوده او بعديية وهذه القبليية والبعديية ليست للزمان  
 فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه متعاضدا له والتمنع عدمه موجب وجوده والذي يبرهنه  
 ان انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالتمنع بالنظر الى ذاته  
 عدمه متارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالتمنع بالنظر الى ذاته  
 هو نحو العدم المتعاو مع الوجود والاضحى العدم المطلق فلا يتنع عليه مطلق العدم والواجب بالتمنع عليه مطلق العدم  
 لا تخومونه دون نحو وقد عرفنا ان الزمان في انزل رطب الوجود فكيف يكون في اعلا او ما يليق ان  
 نستطد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء معتمرا الزمان لوجوده وعدمه لم يبرهن  
 عليه نظايرة نسب الناس في كماله الى الزمان اذ لم يشعر وبمقارن غيره فان كان الامر محمولا على الزمان و  
 ان كان مذموما ومثوه لكن الامور الوجودية في اكثر الامور ظاهرة للعلل والعدم والفساد ونحو العلة في الماكرة  
 يشهد به استقرار الجزئيات فبسبب انما مثلا مقبول بسبب الاتقاض مجبول غالبا فيعرض لذلك  
 ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرج والاهلاك اكل السجاني عن الكثرة عن  
 قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك كلع الناس من الزمان في وجوده الذين عموا ان فلك هو الزمان قالوا  
 كل جسم في فلك كل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسحق ذلك انه استنتاج من وجوبتين في الشكل  
 الثاني على انهم اخطا واني قولهم كان جسم في فلك اصح من قولهم في فلك في فلك والذين حسبوه  
 انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة  
 هي الزمان وقد اخطا واني قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان واصح كل منقسم الى ذات الى ماض  
 ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة  
 ولو كانت حركة الفلك لا على توصف بالسرعة والبطء بخلاف الزمان ومن خصص الحركة التي هي الزمان  
 بدورية واحدة لم يدر ان جزر الزمان زمان وجزر الدورية ليست بدورية قلت الفصل اربعة

ان الفلك هو الزمان  
 ان الفلك هو الزمان  
 ان الفلك هو الزمان  
 ان الفلك هو الزمان

الحرف في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة والجملة في الجملة

الاجزاء بما تضاف الى الجسم والابعد ويراد بها امانها امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على سبيلها  
وانحطوا لسطح امتدادان من وجود دون وجوه فقد لا ينتهيان بل اذا كانا متخمين كحيط الدائرة والكرة  
والجسم امتداد من كل وجه فحيزها لوجه بل جسم قد يتبدل نهائيا بتبدل شكل والمقدار بخلاف الخط  
والسطح وقد يشتهر ان الخط مستقيم والسطح اربعاً ويحتمل ان يكون ذلك صحيحاً في الخط اذ لكل امتداد  
مكان ان يحيط به كمنه واما ان كان الحيز لا يتبدل من قوته فلا يستتبع من انتهائه على نقطتين  
من حيث هو امتداد وانما يكون نهائيات وانحط امتداد واحد بالقوة ولا يستتبع من انتهائه على نقطتين  
وهو وان جازان لا ينتهي بل فعل انتهى بنقطة كحيط اسطح لبعضى لكن النقطة لموجودة في الثاني واما نقطة  
فوضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها انية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك عمل الشرة على اعتبار  
الاستقامة في الخط وعدم تمام حاطتها لسطح وانما في اسطح واجم فلا يصح فانها وانما واحد بل فعل فانوقف  
فرض المتبادر ان الخطية فيهما على كل من نهاياتها المستقيمة نهائيات فلا يكون نهاياتها البعيدة انقطعية  
في القوة ولما هما الفعل من النهايات القريبة فسطح قد يكون نقطة كما يحيط الجسم لبعضى واكثر كما يحيط الجسم  
الا يلبس او يحيط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاصلاع بالغة بالفت كما للمضلع المسطوح والاقول من  
ثالثة ان كانت مستقيمة طرأة نقطة توصلها كما للمخني من سطح المخروط المستدير ولجسم سطح كما للكرة او اكثر  
بالغالب كما للمضلع الجسمي الاقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيها امران عامي  
وهو في اسطح اعتبار زوايا اربعة اضلاع لغلبيتها وفي الجسم مع غلبته زوايا ستة سطوح اعتبار تعيين الارس  
والقدم والوجه القفا في الناس والظفر والبطخ والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيما ولا  
وقياس سائر الاجسام عليهما ثانياً ويسمى المستوية فوقاً وتحتاً وقد اما و خلفاً وبيناً وشمالاً و خاصاً وهو ان لكل  
بعد نهائيتين في الابعاد والمتقاطعة على قوائم لا تزيد في اسطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على  
ثلاثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من لفصول ثم است بالاعتبار العامي تعيين في الحيوان اطبعاً  
ولا يتبدل وفي سائر الاجسام تعيين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي تعيين الكل في الكل بالفرض  
ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهائيتين باعتبار الارس والقدم والظفر واليد بل هي  
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وما يتجدد ان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف  
باختلافه والاطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعها اليه بانه يكون به الارس والظفر واليد  
فوقاً وما يقابلها تحتاً اذ اريد بالجهات النهائية فان اريد بها ما يليها فالارض من السطح

والاولى من  
الكل من  
والاطبع  
لان الاشارة  
انما اقتضت  
فكل انقروا  
الاجزاء من  
فقط كما لو  
من حيث  
تتوهم بان  
معلق قوله  
بينين  
على تعيين  
الاطبع  
وبهذا المعنى  
يقال في  
الثلث  
اذ لا يتبدل  
بهذا المعنى  
نسب  
هل الارس  
الثاني  
الاطبع  
بنت



لو كان الفعل والاسما في القوة فلا يلزم منه تباينهما في الفعل لان القول لا يمكن ان يتغير مع مستقيم غير مستقيم في الفعل  
ولو كان كما هو غير مستقيم في الفعل لا يمكن في تخيل مستقيم غير مستقيم في الفعل فيجوز ان يتباين الفعل والاسما في القوة  
الابواب والمفرد مضموع وهو بافعال شتم شتم طبيعي يتبدل نهاياتها مع بقاها بحيث يتبدل الكل والمقدر واما  
التعليق في نفس المقدر فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدر لكن يتبدل نهاياتها يتبدل شكل اختلافه في سطح او في  
مقدار ان فلا يقدر انما حتى يتصور تبدلها في شكلها في سطح وان كان الشكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقا  
بعينه اللهم الا ان يمتد سطح بمعنى الامتداد بطولي اعرضي من غير اعتبار تعيين كوني في كونه في علمه فغير مستقيم في الخط  
جستين للسطح بعبارة جسم ساو هذا كما وان يكون مما في خط انا اوله لكيون ان يتبين فسطحا بل انما هو واحد في القوة  
والامتداد الواحد حيث هو واحد لكيون ان يتبين انما يتبين ان يكون جثمانا فينا يصح ان الرتبة بجمته فيهم  
النهاية بالقوة واريد بالثمنية باعتبارها في الخط لانها في الفعل كمن في خط الدائرة والبقية منها لنهاية  
واحدة فقط كحيط في بعض الالوان لا يمكن ان يفيض في الاول نقطة تكون نهايتها في نقطة مفروضة في الاول الموجود في  
الان في ان كان في الالوان فلما انثنية بالاعتبار او كل امتداد في جانبها في جانبية نقطة واحدة كانت تلك  
كما في حيث انتهى الامتداد اليها من جهة حيث انتهى الامتداد اليها من جهة اخرى لا يتغير في انتهية بالقوة في  
ان يكون الخط اكنه من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة تقابلها بالقوة كل منها يكون نهايتها لان القول انما يكتفي  
النهايات في على التبادان من الاجتماع او لو فرض في المحيط نقطتان انهما في نفسهما في الالوان في  
باعتبارها بالقوة والاشنية بالاعتبارية لم يصح لمسه في خط على اطرافه وان كانت قات كما وان يكون مما في  
لمسه هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطة سطح فانه اذا لم يمتد في تعيينه في في تلك  
تخصيصه بما لا يتم احاطة سطح مستقيما كان ونحينا اذ لا بد من نهايتين في الفعل فينبغي ان الالوان في الخمسة بين  
ذلك لكن الممتد عند اطلاق الخط المطلق والمستقيم فاذ لم يحصل على الالوان في كل على التبادان في  
فوق المحل بين من انما يتبادر مستقيما لاعتبارها بالاستقامة وانفرد بها باعتبارها كما في المسافات  
الساكنة في المسالك الطروق على الاستقامة ما تيسر في المساحات فلا يتخذ ان راع الاستقامة او الالوان في  
الاستقامة وان ذلك في جميع خطوط السنان والبنان في السطوح والاشياء في قوامها في الالوان في  
واكتفى فلا يصح لمسه فانها وان كانا متساويين واصدق بالفعل فلا يقف فرض الامتداد او الخطية فيها على حد  
وكل من تلك الامتداد المفروضة لاسية المستقيمة منها نهاياتان فالنهايات في المستقيمة او غيرها نهاياتها

لو كان الفعل والاسما في القوة فلا يلزم منه تباينهما في الفعل لان القول لا يمكن ان يتغير مع مستقيم غير مستقيم في الفعل  
ولو كان كما هو غير مستقيم في الفعل لا يمكن في تخيل مستقيم غير مستقيم في الفعل فيجوز ان يتباين الفعل والاسما في القوة  
الابواب والمفرد مضموع وهو بافعال شتم شتم طبيعي يتبدل نهاياتها مع بقاها بحيث يتبدل الكل والمقدر واما  
التعليق في نفس المقدر فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدر لكن يتبدل نهاياتها يتبدل شكل اختلافه في سطح او في  
مقدار ان فلا يقدر انما حتى يتصور تبدلها في شكلها في سطح وان كان الشكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقا  
بعينه اللهم الا ان يمتد سطح بمعنى الامتداد بطولي اعرضي من غير اعتبار تعيين كوني في كونه في علمه فغير مستقيم في الخط  
جستين للسطح بعبارة جسم ساو هذا كما وان يكون مما في خط انا اوله لكيون ان يتبين فسطحا بل انما هو واحد في القوة  
والامتداد الواحد حيث هو واحد لكيون ان يتبين انما يتبين ان يكون جثمانا فينا يصح ان الرتبة بجمته فيهم  
النهاية بالقوة واريد بالثمنية باعتبارها في الخط لانها في الفعل كمن في خط الدائرة والبقية منها لنهاية  
واحدة فقط كحيط في بعض الالوان لا يمكن ان يفيض في الاول نقطة تكون نهايتها في نقطة مفروضة في الاول الموجود في  
الان في ان كان في الالوان فلما انثنية بالاعتبار او كل امتداد في جانبها في جانبية نقطة واحدة كانت تلك  
كما في حيث انتهى الامتداد اليها من جهة حيث انتهى الامتداد اليها من جهة اخرى لا يتغير في انتهية بالقوة في  
ان يكون الخط اكنه من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة تقابلها بالقوة كل منها يكون نهايتها لان القول انما يكتفي  
النهايات في على التبادان من الاجتماع او لو فرض في المحيط نقطتان انهما في نفسهما في الالوان في  
باعتبارها بالقوة والاشنية بالاعتبارية لم يصح لمسه في خط على اطرافه وان كانت قات كما وان يكون مما في  
لمسه هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطة سطح فانه اذا لم يمتد في تعيينه في في تلك  
تخصيصه بما لا يتم احاطة سطح مستقيما كان ونحينا اذ لا بد من نهايتين في الفعل فينبغي ان الالوان في الخمسة بين  
ذلك لكن الممتد عند اطلاق الخط المطلق والمستقيم فاذ لم يحصل على الالوان في كل على التبادان في  
فوق المحل بين من انما يتبادر مستقيما لاعتبارها بالاستقامة وانفرد بها باعتبارها كما في المسافات  
الساكنة في المسالك الطروق على الاستقامة ما تيسر في المساحات فلا يتخذ ان راع الاستقامة او الالوان في  
الاستقامة وان ذلك في جميع خطوط السنان والبنان في السطوح والاشياء في قوامها في الالوان في  
واكتفى فلا يصح لمسه فانها وان كانا متساويين واصدق بالفعل فلا يقف فرض الامتداد او الخطية فيها على حد  
وكل من تلك الامتداد المفروضة لاسية المستقيمة منها نهاياتان فالنهايات في المستقيمة او غيرها نهاياتها

لو كان الفعل والاسما في القوة فلا يلزم منه تباينهما في الفعل لان القول لا يمكن ان يتغير مع مستقيم غير مستقيم في الفعل  
ولو كان كما هو غير مستقيم في الفعل لا يمكن في تخيل مستقيم غير مستقيم في الفعل فيجوز ان يتباين الفعل والاسما في القوة  
الابواب والمفرد مضموع وهو بافعال شتم شتم طبيعي يتبدل نهاياتها مع بقاها بحيث يتبدل الكل والمقدر واما  
التعليق في نفس المقدر فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدر لكن يتبدل نهاياتها يتبدل شكل اختلافه في سطح او في  
مقدار ان فلا يقدر انما حتى يتصور تبدلها في شكلها في سطح وان كان الشكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقا  
بعينه اللهم الا ان يمتد سطح بمعنى الامتداد بطولي اعرضي من غير اعتبار تعيين كوني في كونه في علمه فغير مستقيم في الخط  
جستين للسطح بعبارة جسم ساو هذا كما وان يكون مما في خط انا اوله لكيون ان يتبين فسطحا بل انما هو واحد في القوة  
والامتداد الواحد حيث هو واحد لكيون ان يتبين انما يتبين ان يكون جثمانا فينا يصح ان الرتبة بجمته فيهم  
النهاية بالقوة واريد بالثمنية باعتبارها في الخط لانها في الفعل كمن في خط الدائرة والبقية منها لنهاية  
واحدة فقط كحيط في بعض الالوان لا يمكن ان يفيض في الاول نقطة تكون نهايتها في نقطة مفروضة في الاول الموجود في  
الان في ان كان في الالوان فلما انثنية بالاعتبار او كل امتداد في جانبها في جانبية نقطة واحدة كانت تلك  
كما في حيث انتهى الامتداد اليها من جهة حيث انتهى الامتداد اليها من جهة اخرى لا يتغير في انتهية بالقوة في  
ان يكون الخط اكنه من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة تقابلها بالقوة كل منها يكون نهايتها لان القول انما يكتفي  
النهايات في على التبادان من الاجتماع او لو فرض في المحيط نقطتان انهما في نفسهما في الالوان في  
باعتبارها بالقوة والاشنية بالاعتبارية لم يصح لمسه في خط على اطرافه وان كانت قات كما وان يكون مما في  
لمسه هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطة سطح فانه اذا لم يمتد في تعيينه في في تلك  
تخصيصه بما لا يتم احاطة سطح مستقيما كان ونحينا اذ لا بد من نهايتين في الفعل فينبغي ان الالوان في الخمسة بين  
ذلك لكن الممتد عند اطلاق الخط المطلق والمستقيم فاذ لم يحصل على الالوان في كل على التبادان في  
فوق المحل بين من انما يتبادر مستقيما لاعتبارها بالاستقامة وانفرد بها باعتبارها كما في المسافات  
الساكنة في المسالك الطروق على الاستقامة ما تيسر في المساحات فلا يتخذ ان راع الاستقامة او الالوان في  
الاستقامة وان ذلك في جميع خطوط السنان والبنان في السطوح والاشياء في قوامها في الالوان في  
واكتفى فلا يصح لمسه فانها وان كانا متساويين واصدق بالفعل فلا يقف فرض الامتداد او الخطية فيها على حد  
وكل من تلك الامتداد المفروضة لاسية المستقيمة منها نهاياتان فالنهايات في المستقيمة او غيرها نهاياتها

قوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم  
 بقوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم  
 بقوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم

قوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم  
 بقوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم

كذلك كانت يات للسطح ووجهه فليكون نسبته الى ابعاده من القوة واما ما جاء بالسطح او اي فعل  
 قد تكون نقطة واحدة كما محيط الجسم البعض واكثر كما محيط الجمل الا يبلغ في ابعاده تقطعية فيكون خط واحد كما للذرة  
 او اكثر حيث يتغير من الاضلاع بالغة بلغت ذلك كما مضاعف السطوح لا يكون قسرا بل يتبع خطوطها اذا كان كل واحد من  
 الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة خط كما في من سطح الخوف مستديرا وكثيرا في جسم مطلقا سطح اربعة ااما واحد كما للكرة فلو كانت  
 بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت سطح مستوية قاطبة وكان يشبه الخاريج والربع والست في سطح جسم اربع اوجهي  
 ااما العام فيكون السطح اعتبارا في ابعاده من سطوح الغلبة كما سطوح الهبات الاربعة والاقبية وكهست والاروية  
 والكتب نحوها وفي جسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بسبب اعتبارها في ابعاده في الانسان  
 وسائر الحيوان والاولى قياس سائر الاجسام عليها ثانيا انا في الانسان فالرأس والقدم والوجه بقفاه اليمين والشمال  
 واما في سائر الحيوانات فبازا للرأس والقدم والظهر والبطن فبازا للوجه القفا والرأس الذي انا اليمين والشمال فعملها  
 ويفرض بين كل حدين تقاطعين متساويين في حدود مستقيمة فاقدمها وخلفها ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول  
 بسبب قلة الانسان طولها والثاني عرضها والثالث عمقها لكن في تسمية اليمين واليسار بالفوق والتحت اعتبارا في ابعاده على  
 ما جرى واما الخاضع في ابعاده المتقاطعة على قوائم لا تزيد في ابعاده على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعدد ابعاده  
 لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد في الجسم على شئته لكن اعتبارا في تقاطع قوائم  
 في الابعاد ليس ما يوجبها من جهة حتى لا يتحقق بدونه بل يكون الفصول ثم اجتمعت استتباعا للعامتين  
 في الانسان وسائر الحيوانات طبعا ولا يتبدل في سائر الاجسام متعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالا اعتبار  
 الخاص متعين الكتل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدل الكتل بحسب ان التسمية بالقدم والخلف  
 واليمين والشمال في الاعتبار العام باعتبارها الاربعة ابعاده بطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجنب  
 الذي يقتضي الطبع قوية من اليمين يمينا ومقابلها الاضلاع تحت القوة عن مقدرة لطبعي اعراض امانا من  
 اخلاقه وبعده لم تحو اليمين الشمال اذ لا يكون ذلك الطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبارها في  
 المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل في الانسان كيف كانا والظهر والبطن في سائر الحيوان  
 كيف كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا تكلس لم يمسر اسه فوقا وقدمه تحت بل بالعكس اذا اسلك في وضع  
 اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدم والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والنخاسة بالاجزاء  
 وضع لما اضيف اليه والامر الذي يحد بالفوق والتحت فيما اضيف اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر

قوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم  
 بقوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم

قوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم  
 بقوله في قياسه  
 الاجسام من الخوان لم



الاجسام المستقيمة  
وهي اجسامها  
التي لا يتغير طولها  
والعرض والارتفاع  
في اجسامها  
وهي اجسامها  
التي لا يتغير طولها  
والعرض والارتفاع  
في اجسامها  
وهي اجسامها  
التي لا يتغير طولها  
والعرض والارتفاع  
في اجسامها

الحركة في مسافة مستقيمة او لا يدركها في نهاية مسافة فكلما انما او ياليها جسمين لها ثم الحركة المستقيمة  
تكون على اتجاه مختلفه وجهات شتى اذ كانت الزاوية وما بالاطع منها انما هي الى الفوق وتحت طالبا للوصول  
كحركة النار مثلا او الانزال وللقرب كحركة الهواء او الفلاح لرك وجوبه وبدين وجهين بالاطع من جهات شتى  
رجوع النظري جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظري جهاتهما بمعنى ما على النهايات النظرية جهات الاشارة  
والنظري جهات الحركة المستقيمة لا بد لها من مبدأ بالاطع وانت تعلم ان محدثا على غير مختلف فليس نظرية قلت الفصل  
انه يجب ان يكون هناك جسم كروي البعد خارج محيط جسمين معا غير قابل للحركة المستقيمة في الحق محوون غير كروي لاقام  
والمنظوم اجسام جسمية جهات من جهتين متباينتين بالاطع بينهما غاية احتمال بحيث يكون القرب من تهما مائة الحركة  
والاشارة على قرب السموات اليها بعينها في الحركة واشارتها من جهات متساوية لا يكون في خلا غير منقطع ولما لا اجسام  
الاستدرا على بساطة الى نهاية تتحرك فيكون جهاتهما في الاضداد بالاطع بين وجه والمفروضة فيه ما هي بين جهتين  
فتحي وجها انما هي عن مائة متساوية كل الاتساقي في كل الخلف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عن الاضداد والملازمين من كونه  
او كل حين غيرهما على حال فرضنا الا يكون في مائة ذلك اذا تحركت حتى الوجهين جسم متحد للآخرى ايضا بل لو كانت  
المتحركة جهة المحيط فتدرك ايضا بظاهران كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحرك كونه متحركا  
به والا يجب ان يكون محي جهة المحيط محيطا الاول محاطا فيمكن المحيط والمحيط بالاطع وتتمتع على المحرك  
المستقيمة والابصار مفارقة لمحيطه الطبيعي وعنده الا بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى  
اخرى جهاتان حتى زمان لا يمتنع عليه لخرق الازمة بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون محوفا والا لم يتصور الحركة  
الاجسام المستقيمة بالحركة بالاطع بين وجهين اللابعد على انه لو كان صمما كان المركز في مشقة فلم يكن بين جهتين  
مخالفه طبيعية او متخالفة لانها لم يكن احد جانبا يقرب من المحرك الاخرى غاية البعد عنه ويمكن احوال الفساد والال  
فالمسوة الكائنة اما ان تكون في غير الطبيع فالفاسدة كانت في غير الطبيع المستقيمة كانت جهتا  
حركاتها متضامتين للبراهيل الكائنة وفي غير طبيع طالبا للطبيعية وجهتا حركاتها متضامتين للبراهيل الكائنة  
فيجب ان المنظم من اجسام والافعال في سطح المحيطان كان في المحيط الفوق والمحيط الباقي والا فبالسياطان  
على الشكل الطبيعي والمنظم منها جسم في الاجزاء عدوها اليها بالحركة المستقيمة في ايضا تكثرها الاحتمال بعدد الانفصال  
موضوع بالزاوية بعد طبيا المستوية اما بتكون قابلة للخرق او غير فان يكون هذه كائنة وان كان الطبيع كائنة جهة  
المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحركة قبل هذا الجسم المنظم فلا تكون واحدة التحوّل فتلاح في الفصل السابق



ان جسمين عدلين متساويين من مادة واحدة او لوانها  
 الجوهرية انما يكونان في غاية البعد عن الوسط والى  
 البعد من نقطة الوسط وان لم يكن خارجا او لوانها  
 كمن في الكوة كذلك ذلك ان قيل ان الكوة  
 من قطر الكوة في من قطر الكوة من قطر الكوة  
 كما ان في الكوة من قطر الكوة من قطر الكوة  
 من قطر الكوة من قطر الكوة من قطر الكوة  
 كذا في الكوة من قطر الكوة من قطر الكوة  
 مثلا في الكوة من قطر الكوة من قطر الكوة  
**قوله** فبعضها في القطع في السمت دون  
 الى طبيعة البعد الذي اريد امكن ان ينقل الم  
 الى طبيعة البعد الذي اريد امكن ان ينقل الم  
 الى طبيعة البعد الذي اريد امكن ان ينقل الم  
 الى طبيعة البعد الذي اريد امكن ان ينقل الم

فاجواب عن هذا ان الابعاد الى الجسمين في غاية البعد عن الوسط والى  
 ما هو دون ذلك فلم يكن مثل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء المصاحبة  
 بسيطة ولا يتصور في البعد في سمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيصير بعد خارج المحيط  
 الشاكت انه لا يكون خارج المحي بعد الا خلا ولا علا وقتين ذلك انما الربيع انما يجب ان يكون محمدا  
 الجسمين هو المحي والاخرى وذلك ان تلك الجهة التي تحدث جسمها ان يكون جهة المحيط فيكون متحد والمركز  
 بذلك الجسمين الا ان محي المحيط يكون كره وكما يتحد ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 سطح المحي بوجهه كره فيكون الا والمحيط يكون كره ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 ولينة المحي والوجهين بهذه الاحكام انما كان هناك خلا وقتا عند طر لا يمكن انما فتحت في المحي انما  
 ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن متحد وجهين معا ابوا حدهما لو هو وبعد خارج حدهما او اتحد احدهما بالآخر  
 والاخرى بالآخر لوجب يتحد وجها واحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط بمولد لا في خلا البعد  
 ان كان المحيط بالآخر فلا يكون مقعره هو وجهه المحيط لوجهه غير وجهه ولا يكون محيطا بالآخر  
 ويجب ان يقتضي الامر في مالا خلا ولا علا خارجا عنها في وجهه اثنان من المحي وغير قابل للحركة استقيمة لا هو  
 والاجز منه ان يقتضيه الحركه المستقيمة بوجهه لا يمكن له مفاصلة لجهة الطبيعية معاوية الية كحركة سلبية  
 ولا يكون الحركه الطبيعية يله الامر ج ممتلي جهة همتين الطبيعي ولا يكون تحي وجهها ذلك المتحرك انفسه وذلك يكون  
 المحي ولما قابلا له التساوي له غير قابل للحرق لانه لا يمكن الا بالحركه المستقيمة والمحي ولا يقبلها الا في محي  
 انحرق بالحركه المستقيمة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحي الى اثنين احدهما تحيها بالآخرى فيتحرك حدهما  
 على الاستدارة مع سكن الاخرى وتوافقان في الحركه المستقيمة وتخالقان في جهتهما يلزم انحرق من  
 غير كراهه مستقيمة لان القول بالمحيز هو المحيط وبلغوا المحي كما السابغ انما يجب ان يكون محوفا اما اول فلان من  
 الجسمين ما يتحرك الاجسام مستقيمة بالحركه من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحي واحدا محوفا مستقيمة  
 ذلك لان حرق المحي وقديان استحالة واما ثانيا فلان شخايف الجسمين بالطبع وكون احدهما مطلقا  
 والاخرى مهورا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض اخرتها تصير يكون احدهما في غاية  
 القرب من المحي والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحي موصفا كان المركز في مشخنة وكان كل المحي  
 والمركز قريبا منه ولم يتابت فيهما غاية اختلاف الشاسن ويتنقع على الكون والفساد والا كانت هناك صورة

انما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك  
 ذلك انما الربيع انما يجب ان يكون محمدا الجسمين هو المحي والاخرى  
 وذلك ان تلك الجهة التي تحدث جسمها ان يكون جهة المحيط فيكون متحد والمركز  
 بذلك الجسمين الا ان محي المحيط يكون كره وكما يتحد ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 سطح المحي بوجهه كره فيكون الا والمحيط يكون كره ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 ولينة المحي والوجهين بهذه الاحكام انما كان هناك خلا وقتا عند طر لا يمكن انما فتحت في المحي انما  
 ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن متحد وجهين معا ابوا حدهما لو هو وبعد خارج حدهما او اتحد احدهما بالآخر  
 والاخرى بالآخر لوجب يتحد وجها واحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط بمولد لا في خلا البعد  
 ان كان المحيط بالآخر فلا يكون مقعره هو وجهه المحيط لوجهه غير وجهه ولا يكون محيطا بالآخر  
 ويجب ان يقتضي الامر في مالا خلا ولا علا خارجا عنها في وجهه اثنان من المحي وغير قابل للحركة استقيمة لا هو  
 والاجز منه ان يقتضيه الحركه المستقيمة بوجهه لا يمكن له مفاصلة لجهة الطبيعية معاوية الية كحركة سلبية  
 ولا يكون الحركه الطبيعية يله الامر ج ممتلي جهة همتين الطبيعي ولا يكون تحي وجهها ذلك المتحرك انفسه وذلك يكون  
 المحي ولما قابلا له التساوي له غير قابل للحرق لانه لا يمكن الا بالحركه المستقيمة والمحي ولا يقبلها الا في محي  
 انحرق بالحركه المستقيمة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحي الى اثنين احدهما تحيها بالآخرى فيتحرك حدهما  
 على الاستدارة مع سكن الاخرى وتوافقان في الحركه المستقيمة وتخالقان في جهتهما يلزم انحرق من  
 غير كراهه مستقيمة لان القول بالمحيز هو المحيط وبلغوا المحي كما السابغ انما يجب ان يكون محوفا اما اول فلان من  
 الجسمين ما يتحرك الاجسام مستقيمة بالحركه من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحي واحدا محوفا مستقيمة  
 ذلك لان حرق المحي وقديان استحالة واما ثانيا فلان شخايف الجسمين بالطبع وكون احدهما مطلقا  
 والاخرى مهورا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض اخرتها تصير يكون احدهما في غاية  
 القرب من المحي والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحي موصفا كان المركز في مشخنة وكان كل المحي  
 والمركز قريبا منه ولم يتابت فيهما غاية اختلاف الشاسن ويتنقع على الكون والفساد والا كانت هناك صورة

انما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك  
 ذلك انما الربيع انما يجب ان يكون محمدا الجسمين هو المحي والاخرى  
 وذلك ان تلك الجهة التي تحدث جسمها ان يكون جهة المحيط فيكون متحد والمركز  
 بذلك الجسمين الا ان محي المحيط يكون كره وكما يتحد ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 سطح المحي بوجهه كره فيكون الا والمحيط يكون كره ومحيطه يتحد بوجهه المركز فان كان جهة المحيط جها  
 ولينة المحي والوجهين بهذه الاحكام انما كان هناك خلا وقتا عند طر لا يمكن انما فتحت في المحي انما  
 ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن متحد وجهين معا ابوا حدهما لو هو وبعد خارج حدهما او اتحد احدهما بالآخر  
 والاخرى بالآخر لوجب يتحد وجها واحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط بمولد لا في خلا البعد  
 ان كان المحيط بالآخر فلا يكون مقعره هو وجهه المحيط لوجهه غير وجهه ولا يكون محيطا بالآخر  
 ويجب ان يقتضي الامر في مالا خلا ولا علا خارجا عنها في وجهه اثنان من المحي وغير قابل للحركة استقيمة لا هو  
 والاجز منه ان يقتضيه الحركه المستقيمة بوجهه لا يمكن له مفاصلة لجهة الطبيعية معاوية الية كحركة سلبية  
 ولا يكون الحركه الطبيعية يله الامر ج ممتلي جهة همتين الطبيعي ولا يكون تحي وجهها ذلك المتحرك انفسه وذلك يكون  
 المحي ولما قابلا له التساوي له غير قابل للحرق لانه لا يمكن الا بالحركه المستقيمة والمحي ولا يقبلها الا في محي  
 انحرق بالحركه المستقيمة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحي الى اثنين احدهما تحيها بالآخرى فيتحرك حدهما  
 على الاستدارة مع سكن الاخرى وتوافقان في الحركه المستقيمة وتخالقان في جهتهما يلزم انحرق من  
 غير كراهه مستقيمة لان القول بالمحيز هو المحيط وبلغوا المحي كما السابغ انما يجب ان يكون محوفا اما اول فلان من  
 الجسمين ما يتحرك الاجسام مستقيمة بالحركه من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحي واحدا محوفا مستقيمة  
 ذلك لان حرق المحي وقديان استحالة واما ثانيا فلان شخايف الجسمين بالطبع وكون احدهما مطلقا  
 والاخرى مهورا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض اخرتها تصير يكون احدهما في غاية  
 القرب من المحي والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحي موصفا كان المركز في مشخنة وكان كل المحي  
 والمركز قريبا منه ولم يتابت فيهما غاية اختلاف الشاسن ويتنقع على الكون والفساد والا كانت هناك صورة





حاصل كل شئ من شئ  
 فيكون كل منهما قوة وعرضا على الثاني يكون كل واحد منهما متاخر عن المادة لكونها لا توجه الى المادتين  
 غير ان تقوم المادة وتقدمه عليها التقديرا على مجموعها المقوم للمادة لتقدم عليها به في حصولها في كل شئ  
 اقوال فيما الرسمى اشق الثاني متبع ظاهر لان كلا من القوتين ان لم يكن في تقويم المادة ولكن يكون انما  
 دخل في تقويمها فتكون تقدمت عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا تقدمت للمادة اليها  
 فلما يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجه اليها من حيثها بل توجه اليها في الوجود بل كان في حقها كالمادة  
 المتقوم بها نظر او يمكن ان يراى في الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين تحصلتا بالفعل متميزة في الوجود  
 عن الاخرى وحق اذ احلت احداهما في المادة ولم يقم ماء يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخر عن المادة  
 البتة وكانت المادة متقدمة تحصلتها قبلها اذ لو كانت مهتمة تحصلت وتقدمت بتلك القوة المتحصلة  
 بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها ام حصلت لان حلول الامر تحصل بالفعل في محل يوجب حصوله وينبغي  
 فيقوم بطبيعتها ليعودها بالفعل الى القوة المتقدمة الاخرى به في تعيين انه لا يمكن ان يكون حوتان  
 ليست احدهما قديم الاخرى ليقين المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعتها واحدة بسيطة ايضا عنها قولنا  
 اما فعلية وانفعالية لكن لغاية يصعد عنها من حيث هي الانفعالية من جهة مادتها المادة لها الطبيعية المادة  
 يصعد عنها من حيث هي البرودة ومن جهة اللذة الطرية او فعملية بل يمكن ان يكون احدهما قديم من الاخرى كما  
 عن طبيعتها الناقصة وسخونة ومميلة ومسخنة قديم من المميلة حتى ان الكتسب سخونة من خارج فيميل الى  
 او يكون احدهما طبيعيته نفسها والاخرى عنها من عارض كما سخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة  
 النار والماء والميل الصاعد والما ينزل واصدا عنها من عارض فيمكن ان الطبيعيهما ان يكونا معا وازالة  
 الا بصوة الواحدة فلا وكان الصوة الواحدة اما يصعد عنها من حيث هي فعل واحد فذلك الفعل الواحد هو  
 اما يصعد عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا باجنس ومن النوع كحركة النار والارض لا تشرق اهما  
 في ذاتي هو توحيهما من جهة النار الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهي فيها مختلفا  
 فالقوة ايضا وارتبة باجنس النوع والواجب العناية واحدة بالمتنوع وان كان ذلك الفعل واحدا  
 بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة باجنس كان البسيط الذي يشترك في نوع ذلك الفعل شيئا  
 في القوة بجنسيتها ويجازيها في حصول تلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلو كان

ان يكون للمادة البتة ان تحصلت وحدها  
 حصول القوة المتقدمة من حيثها وانما حصل  
 ان يكون كل منهما قوة وعرضا على الثاني  
 ان يكون كل واحد منهما متاخر عن المادة لكونها  
 غير ان تقوم المادة وتقدمه عليها التقديرا  
 اقوال فيما الرسمى اشق الثاني متبع ظاهر لان  
 دخل في تقويمها فتكون تقدمت عليها ثم لا  
 فلما يكون حلولها في المادة وكونها بحيث  
 المتقوم بها نظر او يمكن ان يراى في الكلام  
 عن الاخرى وحق اذ احلت احداهما في المادة  
 البتة وكانت المادة متقدمة تحصلتها قبلها  
 بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها ام حصلت  
 فيقوم بطبيعتها ليعودها بالفعل الى القوة  
 ليست احدهما قديم الاخرى ليقين المادة وان  
 اما فعلية وانفعالية لكن لغاية يصعد عنها  
 يصعد عنها من حيث هي البرودة ومن جهة  
 عن طبيعتها الناقصة وسخونة ومميلة  
 او يكون احدهما طبيعيته نفسها والاخرى  
 النار والماء والميل الصاعد والما ينزل  
 الا بصوة الواحدة فلا وكان الصوة الواحدة  
 اما يصعد عن قوة واحدة فان كان ذلك  
 في ذاتي هو توحيهما من جهة النار الى  
 فالقوة ايضا وارتبة باجنس النوع والواجب  
 بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت  
 في القوة بجنسيتها ويجازيها في حصول  
 واحدة بالمتنوع وان كان ذلك  
 الفصل ان خصص فعل القوة فلو كان

ان يكون للمادة البتة ان تحصلت وحدها  
 حصول القوة المتقدمة من حيثها وانما حصل  
 ان يكون كل منهما قوة وعرضا على الثاني  
 ان يكون كل واحد منهما متاخر عن المادة لكونها  
 غير ان تقوم المادة وتقدمه عليها التقديرا  
 اقوال فيما الرسمى اشق الثاني متبع ظاهر لان  
 دخل في تقويمها فتكون تقدمت عليها ثم لا  
 فلما يكون حلولها في المادة وكونها بحيث  
 المتقوم بها نظر او يمكن ان يراى في الكلام  
 عن الاخرى وحق اذ احلت احداهما في المادة  
 البتة وكانت المادة متقدمة تحصلتها قبلها  
 بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها ام حصلت  
 فيقوم بطبيعتها ليعودها بالفعل الى القوة  
 ليست احدهما قديم الاخرى ليقين المادة وان  
 اما فعلية وانفعالية لكن لغاية يصعد عنها  
 يصعد عنها من حيث هي البرودة ومن جهة  
 عن طبيعتها الناقصة وسخونة ومميلة  
 او يكون احدهما طبيعيته نفسها والاخرى  
 النار والماء والميل الصاعد والما ينزل  
 الا بصوة الواحدة فلا وكان الصوة الواحدة  
 اما يصعد عن قوة واحدة فان كان ذلك  
 في ذاتي هو توحيهما من جهة النار الى  
 فالقوة ايضا وارتبة باجنس النوع والواجب  
 بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت  
 في القوة بجنسيتها ويجازيها في حصول  
 واحدة بالمتنوع وان كان ذلك  
 الفصل ان خصص فعل القوة فلو كان

ان يكون للمادة البتة ان تحصلت وحدها  
 حصول القوة المتقدمة من حيثها وانما حصل  
 ان يكون كل منهما قوة وعرضا على الثاني  
 ان يكون كل واحد منهما متاخر عن المادة لكونها  
 غير ان تقوم المادة وتقدمه عليها التقديرا  
 اقوال فيما الرسمى اشق الثاني متبع ظاهر لان  
 دخل في تقويمها فتكون تقدمت عليها ثم لا  
 فلما يكون حلولها في المادة وكونها بحيث  
 المتقوم بها نظر او يمكن ان يراى في الكلام  
 عن الاخرى وحق اذ احلت احداهما في المادة  
 البتة وكانت المادة متقدمة تحصلتها قبلها  
 بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها ام حصلت  
 فيقوم بطبيعتها ليعودها بالفعل الى القوة  
 ليست احدهما قديم الاخرى ليقين المادة وان  
 اما فعلية وانفعالية لكن لغاية يصعد عنها  
 يصعد عنها من حيث هي البرودة ومن جهة  
 عن طبيعتها الناقصة وسخونة ومميلة  
 او يكون احدهما طبيعيته نفسها والاخرى  
 النار والماء والميل الصاعد والما ينزل  
 الا بصوة الواحدة فلا وكان الصوة الواحدة  
 اما يصعد عن قوة واحدة فان كان ذلك  
 في ذاتي هو توحيهما من جهة النار الى  
 فالقوة ايضا وارتبة باجنس النوع والواجب  
 بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت  
 في القوة بجنسيتها ويجازيها في حصول  
 واحدة بالمتنوع وان كان ذلك  
 الفصل ان خصص فعل القوة فلو كان

من قوة متميزة ارادة القوة  
الطبيعية  
من قوة متميزة ارادة القوة  
الطبيعية  
من قوة متميزة ارادة القوة  
الطبيعية  
من قوة متميزة ارادة القوة  
الطبيعية

الاشارة في فعل نوعي وقدرتها في نوعي وان لم ينحصر لم يكن فصلا لتلك القوة حسن شي هي قوة ثم اعلمك  
لا اشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها طبيعية بسيطة واعني الطبيعية بالايكون  
مبدأ خارج كالقسمة وعن مبدأ داخل على قومي طبيعية محررة سابقة عليها كحركات حيوانية وكذلك حركات  
الطبيعية باحرى ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فبما هي قوة متميزة عن  
قوى البساط فيكون مقتضاها كما تمترج عن مقتضيات تلك القوى فان ما يتبع تلك فلا حركته او غيرها فافترق  
انما تصد عن تلك الواحدة اعني قوة المركب مع ذلك فانها تكون شويجا بطايرقاومة القوى الاخر والمشوبة  
بالابطار غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متناوفا كحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط وانما عن قوة  
غير متميزة يستعد لها المركب بعد المزاج فيحرك نوعا من التحريك على خلاف تحركات قوى البساط فيكون به  
القوة وخياية قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الان ان نذكر في جواز ذلك  
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوي هي صولا اعراض جاز ايضا ان يكون الباطن  
معد القوة لتقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضات القوى المتضمنة ما يعان مقتضى البساط كما يعد للقوة الحرة  
او النباتية التي بما تحرك تحركا على خلاف قوى البساط لكن العقل يقتض عن ان يكون الامتزاج معد القوة  
تقتضي لذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ البساط  
لبسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون حركتها عليها طبيعية للبسيطة لانها محيطية كانت  
او مقطوعة غير تشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني تناسبا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك ثم يميز  
السلوك اليها على ذلك المنحني بل تصوب هناك خطوط منحنية لانها لما يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية  
وايض لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فبتين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرة  
وكل الحركات مستقيمة او مستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا يكون  
لما جرت بالطبع ولا تكون الا حركتها محيطية بالطبع ويكون الاحتمال على ما علمت متحركا على الاستدارة  
فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعاً فالمستديرة موجودة واجم الذي قيمه من مستديرة في الفلح الذي  
قيم من مستقيمة فالطبيعي على ما قد علمته وهذا اختلاف بل جنس فان الحركة مستديرة تكون على جهات مختلفة  
وكذا المستقيمة فالقبح ان المتحرك على الاستدارة جنس المتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك  
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينهما نوعيا وهم اذ قالوا ان الطبيعية

الاشارة في فعل نوعي وقدرتها في نوعي وان لم ينحصر لم يكن فصلا لتلك القوة حسن شي هي قوة ثم اعلمك  
لا اشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها طبيعية بسيطة واعني الطبيعية بالايكون  
مبدأ خارج كالقسمة وعن مبدأ داخل على قومي طبيعية محررة سابقة عليها كحركات حيوانية وكذلك حركات  
الطبيعية باحرى ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فبما هي قوة متميزة عن  
قوى البساط فيكون مقتضاها كما تمترج عن مقتضيات تلك القوى فان ما يتبع تلك فلا حركته او غيرها فافترق  
انما تصد عن تلك الواحدة اعني قوة المركب مع ذلك فانها تكون شويجا بطايرقاومة القوى الاخر والمشوبة  
بالابطار غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متناوفا كحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط وانما عن قوة  
غير متميزة يستعد لها المركب بعد المزاج فيحرك نوعا من التحريك على خلاف تحركات قوى البساط فيكون به  
القوة وخياية قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الان ان نذكر في جواز ذلك  
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوي هي صولا اعراض جاز ايضا ان يكون الباطن  
معد القوة لتقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضات القوى المتضمنة ما يعان مقتضى البساط كما يعد للقوة الحرة  
او النباتية التي بما تحرك تحركا على خلاف قوى البساط لكن العقل يقتض عن ان يكون الامتزاج معد القوة  
تقتضي لذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ البساط  
لبسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون حركتها عليها طبيعية للبسيطة لانها محيطية كانت  
او مقطوعة غير تشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني تناسبا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك ثم يميز  
السلوك اليها على ذلك المنحني بل تصوب هناك خطوط منحنية لانها لما يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية  
وايض لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فبتين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرة  
وكل الحركات مستقيمة او مستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا يكون  
لما جرت بالطبع ولا تكون الا حركتها محيطية بالطبع ويكون الاحتمال على ما علمت متحركا على الاستدارة  
فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعاً فالمستديرة موجودة واجم الذي قيمه من مستديرة في الفلح الذي  
قيم من مستقيمة فالطبيعي على ما قد علمته وهذا اختلاف بل جنس فان الحركة مستديرة تكون على جهات مختلفة  
وكذا المستقيمة فالقبح ان المتحرك على الاستدارة جنس المتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك  
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينهما نوعيا وهم اذ قالوا ان الطبيعية

ان الاشارة في فعل نوعي وقدرتها في نوعي وان لم ينحصر لم يكن فصلا لتلك القوة حسن شي هي قوة ثم اعلمك  
لا اشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها طبيعية بسيطة واعني الطبيعية بالايكون  
مبدأ خارج كالقسمة وعن مبدأ داخل على قومي طبيعية محررة سابقة عليها كحركات حيوانية وكذلك حركات  
الطبيعية باحرى ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فبما هي قوة متميزة عن  
قوى البساط فيكون مقتضاها كما تمترج عن مقتضيات تلك القوى فان ما يتبع تلك فلا حركته او غيرها فافترق  
انما تصد عن تلك الواحدة اعني قوة المركب مع ذلك فانها تكون شويجا بطايرقاومة القوى الاخر والمشوبة  
بالابطار غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متناوفا كحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط وانما عن قوة  
غير متميزة يستعد لها المركب بعد المزاج فيحرك نوعا من التحريك على خلاف تحركات قوى البساط فيكون به  
القوة وخياية قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الان ان نذكر في جواز ذلك  
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوي هي صولا اعراض جاز ايضا ان يكون الباطن  
معد القوة لتقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضات القوى المتضمنة ما يعان مقتضى البساط كما يعد للقوة الحرة  
او النباتية التي بما تحرك تحركا على خلاف قوى البساط لكن العقل يقتض عن ان يكون الامتزاج معد القوة  
تقتضي لذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ البساط  
لبسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون حركتها عليها طبيعية للبسيطة لانها محيطية كانت  
او مقطوعة غير تشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني تناسبا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك ثم يميز  
السلوك اليها على ذلك المنحني بل تصوب هناك خطوط منحنية لانها لما يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية  
وايض لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فبتين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرة  
وكل الحركات مستقيمة او مستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا يكون  
لما جرت بالطبع ولا تكون الا حركتها محيطية بالطبع ويكون الاحتمال على ما علمت متحركا على الاستدارة  
فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعاً فالمستديرة موجودة واجم الذي قيمه من مستديرة في الفلح الذي  
قيم من مستقيمة فالطبيعي على ما قد علمته وهذا اختلاف بل جنس فان الحركة مستديرة تكون على جهات مختلفة  
وكذا المستقيمة فالقبح ان المتحرك على الاستدارة جنس المتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك  
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينهما نوعيا وهم اذ قالوا ان الطبيعية



لا قوله

من زواياها المتعددة على  
فإن اجزاءها من الزوايا المتعددة  
من الشمس أو غيره من النجوم  
بل لغيرها من النجوم  
تدفع في الزوايا المتعددة  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة

والاطراف وغيرها كدورة الجبال والافلاك  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة

سردية فحركاتها باقية كذلك بل رتبا عن الاختلاف فيجب ان تكون احوالها من قوة غير جسيمائية ولا متعلقة  
بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكيم في تحريك السما مجازيا كلف هذه الاصول فحن بما سلفناه  
في غنى عن تجسيم الباطل والسما عارضا غير مشرفة وتضمن اجراما مشرفة بعضها فوق بعض في مشرفة  
والاستمرت تكامل الاجرام وبقا بحركتي ان تكون خالصا الشفيف والليكون لها لون والزرقة لتخليها بها هي في كوة  
البحا في تخيل من اختلاف الظلمية المتجيزة من تركم الابسة الغيرة الخاصة الشفيف والظاهرة اليان مع  
الضوء الواقع عليها زرقة والقر استنارة من الشمس بالحس ثم التامل الرصد ولو لم يراها بعينه لم يسم  
واذا استنار جانبها من غير انوار من الضو الى الجانب الاخر والذاري ما لم يقع عليه ضوء من الشمس  
الاستسلام اقول ان الاستنارة من عند الكسوف واذا سار الكوكب عن ذواتها والالتفات شيئا  
كما في القمر وكانها المتخارج من فرائط ان محو القمر انما هو اجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مكنزة في شحنة  
واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فاحيا جيبها عن فريمتها من غير تميز بين اجرامها كالحجة بيد ان الحجة اجرام  
مشرفة بذواتها في شرف محض هذه كانها غيرة قابلة للاستنارة في مستنير الشمس قول قد علمت ان الحركة  
الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان التحريك بطيئا على البسيطة يتجلب ان يكون بسيطا وقد علمت ان  
باتين الحركتين هي المستديرة وبالبحر ان يكون الاثمن الحركتين اللاتقي من جنسي كالجسيمات التي يتخذها الكائنات  
وجهات الحركتين لانه من متجه بها بحركتي ان يكون الحركتين مستديرة في جميع الجهات وعلى انما قد علمت ان الحركتين  
الحركات المستقيمة يتجلب ان لا يكون فيهما ميل مستقيم الا يكون قابلا للحركة المستقيمة اتصالا يكون فيه  
مهادا ميل مستديرا بل تحركه بفصل على الاستدرة ثم قد علمت ان في جميع ان يكون الحركتين بسيطا كرايا محيطا بالاجسام  
المشرفة على الاستقامة وانما في الاجزاء ان يكون قابلا للحركة المستقيمة في جميع الجهات والقيام والتخلل  
واليكاف وانمو وانبول الكون والفساد والايون خفيفا والاقبيلا والاحار والبارد والارطيا والايابا  
ويجب من ذلك ان يكون مخالفا لاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والاكائنة مادته في ذاتها قابلة لغير  
صورتها فيكون صورتها متحركة كما تدل على استعدادها والنسبة حين يتسما بصوتها اخرى فسدت فكانت هذه  
هرف واوكل ما يتحرك بالبطباع على الاستدرة انما شربت في كثرة الايكون في ميل مستقيم فلما يقبل الحركة  
المستقيمة بالقسمة على ما علمت فهو يشارك الحركتين البسيطة والدرية بفعل منقطع الحرق والالتقام  
وساير ما يلوه من الاحكام ومعنى ان يكون لكثرتها تعالىه عن اكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة

منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة  
منها كدورة الجبال والافلاك  
سائر النجوم  
لا بد من ذلك في الزوايا المتعددة  
لما يستلزمه من الزوايا المتعددة  
بما هو دال على ذلك في الزوايا المتعددة







من قوله  
 من انما يصح ان يكون  
 القوم من انما يصح ان يكون  
 هو القوم من انما يصح ان يكون  
 اطلاقه في النفاذ  
 الصنف من الابدان  
 الفاعل الاشارة  
 التام في الابدان  
 ذلك فاعل  
 الرقعة انما  
 لشيء في الابدان  
 غير ان في الابدان  
 الى الابدان

من قوله انما يصح ان يكون  
 من انما يصح ان يكون  
 هو القوم من انما يصح ان يكون  
 اطلاقه في النفاذ  
 الصنف من الابدان  
 الفاعل الاشارة  
 التام في الابدان  
 ذلك فاعل  
 الرقعة انما  
 لشيء في الابدان  
 غير ان في الابدان  
 الى الابدان

في مآلة ذكره الشيخ ومع ذلك في بعض المنتظمين في نظام العلماء الى هذا القسم قالوا ان وجب التمهيد  
 كالمآلة فاذا توجه لنا ان الكواكب في وجودها القدر المكتشف من الارض وصورة اجرامها مختلفان  
 وايضا القدر المكتشف من الارض مختلف الاجزاء بعضها جبار وبعضه قهار وبعضه عمارات وفي اجرامها  
 وجزائرها في القفار تباين بالمال واودية وشعاع على العمارات ممتدات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال  
 فمذه الاثنا عشر الناطق اشباهاها في صفحتها القمر النيرة ولا يميز بينها لبعدها عن الارض منها الاثنا عشر الا يعرف  
 حقيقة واعلم ان القاطن او اشنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حيث انعكس الشعاع فما ظهر من بعض  
 اعلام المتأخرين واقول انما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة الجوارح يوجب اشراقا بينا في نحو القمر ليس فيها  
 لانعكاسه اليه فكما ان النور بحيث يستضيء الارض من كل الاشراق استنارة بما يكون خلفها من ضوء النهار  
 ولا يكون البحر في ذاته ولا كرة الجوارح في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون  
 بسبب حال من الشمس وموضع القمر فان كان كل حال من الاجسام العنصرية كالنخلة او غلظت فسواء كان  
 بحيث كما يكون بين النيران يكون متساويين وموضع القمر القريب حتى يرجع الى القسم الثاني او لم يكن كذلك  
 فكيف في ابطال ان النخلة ونحوها لا تدوم على كروها والاشراق ان كان من الاجرام السماوية فان كان  
 يستر عنها اية حتى يرجع الى القسم الثاني يكون الكواكب في الارض كما يكون في السماء من اجرامها صغيرة  
 نيرة متناثرة في الشمس وفي فلكها الخارج المر كبحر فيكون توسطه وانما بين النيران فانها من اجرامها صغيرة  
 شهرة الشمس على مواضع القمر كما استقر بعض الاذكياء من المتأخرين فاقول تلك الاجرام وان كان كل  
 منها صغيرة الا ان يكون مجموع مقدار كثير وكما انها حاله بين الشمس والقمر تكون جالسة بين الشمس وبينها  
 ايض في وان كانت نيرة في اجرامها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك  
 لا تلتقي على القمر نورا يساوي ويقرب مما يلقى الشمس فيغيب الظل لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذ انظرنا اليه بما  
 عند الطلوع والغروب والقسم الخامس اعني ان يكون في كل سائر فان كان من اجرام السماوية فان لم يكن قريب بل كما  
 فالك قمر كالارض هو الاجرة كفي في اطلانه ما عرفت وان كان من اجرام السماوية فان لم يكن قريب بل كما  
 جدا من القمر في طبيعته ان يحفظ بحرته وضعا واصدا فيما بين القمر وبين المر كزبل كان بينه وبين القمر  
 بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المر كزبل كان بينه وبين القمر  
 المنظور وان يكون السائر لستارة دون الاخرى وان يكون لموضع الذي ليستر ومن جرمه القمر

من قوله انما يصح ان يكون  
 من انما يصح ان يكون  
 هو القوم من انما يصح ان يكون  
 اطلاقه في النفاذ  
 الصنف من الابدان  
 الفاعل الاشارة  
 التام في الابدان  
 ذلك فاعل  
 الرقعة انما  
 لشيء في الابدان  
 غير ان في الابدان  
 الى الابدان

من قوله انما يصح ان يكون  
 من انما يصح ان يكون  
 هو القوم من انما يصح ان يكون  
 اطلاقه في النفاذ  
 الصنف من الابدان  
 الفاعل الاشارة  
 التام في الابدان  
 ذلك فاعل  
 الرقعة انما  
 لشيء في الابدان  
 غير ان في الابدان  
 الى الابدان

من قولهم انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...

من جرم القمر حتماً بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريباً لمكان جد من القمر في طبيعته ان يحيط  
 به كرتها وضعاً من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراماً كثرية بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جماعها  
 نحو مخصوص من الشكل المجمع لها وتكون ابعادها وتكون اضعافها من القمر في القياس الصحيح  
 في حال اضرارها من مظهر غير ضئيلة فهذا هو الذي حكاه الشيخ ولا يرد عليه ما يقهر من انه لو كان كذلك لرويت تلك  
 الاجرام في وجه القمر حين كونه في حضيضه وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار مع بعيد عن القمر  
 بخسفاً تماماً الا ان كان في تخيل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وتارة بالقرود انما على نهج  
 وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغريبة القابلة للتساوي في تدوير القمر وتخليدات ويرتحرك على  
 نفسه فيكون المضي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذلك الواقع منها بين القمر والشمس في كل  
 زمان شيئاً آخر والذي اراهنا او اجرام كون بفضل الله حسيباً هو ان كون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة  
 باحد ابعادها على هدية مخصوصة بحيث يتغير قابلية الاستنارة اشبهت كروية في شخ القمر نفسه وكما ان  
 فضاء ما في التدوير في بساطة التدوير لا يقدر فضاء ما في القمر في بساطة القمر فان المضي وهو تركب الاجرام  
 السماوية من بساطة متميزة لا يكون كما او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبساط حافظه  
 للتركيب لان يكون بعض الاجرام متميزة على عده اجرام اخرى كانها اجرام مركبية منها كما شمال الضلك انما من على  
 كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه نجومها شمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عده من  
 افلاك كواكبها شمال السواحل على التاوير والتاوير على الكواكب في حال هذه الاجرام التي في القمر في عدم متميزها  
 بعضها عن البعض في الشمس حال كواكب المجره الا ان كواكب المجره متميزة بالذات في فلكها شفت وبهذه الاجرام  
 غير قابلية للاستنارة اشبهت في كواكبها من الشمس فكم ان كواكب المجره يجيب ان تكون مغمورة في شخ  
 الضلك بحيث ان كان سطح كل واحد منها ماسماً لمرب الضلك ومغمورة فانها ماسمة على نقطة ويكون انما  
 للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الضلك بحيث يكون كل من سطح الضلك سطحاً بسيطاً من  
 جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام واسطح الذي للقمر والارض ان اذا كان سطح القمر بسيطاً من  
 بسيطاً ويملون قابل للاستنارة فلا يكون ما في شخه من الاجرام مريباً ولا قادحاً في استنارة على السوا وذلك  
 لان القمر وان لم يكن مشرفاً محضاً فلا يخلو عن شفيف ما حكمه ان اذا استنار جانب منه نفذ النور الى السوا الا ان  
 نفذوا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يودي ما في شخه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وبعده من

من قولهم انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...

من قولهم انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...  
 في قوله تعالى انما الفضل في حق الله تعالى...

من قوله  
وهذا الإيضاح

بأية المواضع التي يرى فيها تلك الأجرام  
بما هي موضعها من بين تلك المواضع  
والمواضع التي يرى فيها تلك الأجرام  
بما هي موضعها من بين تلك المواضع  
والمواضع التي يرى فيها تلك الأجرام  
بما هي موضعها من بين تلك المواضع

من قوله على ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني

بالقياس اليه كما ان الكواكب وان كان لها غير شفاف يرى ما في شحنة من ثلثة سواريات في وقتها  
فلا يرى في المواضع التي تودي تلك الاجرام ما يرى في ساير المواضع من البرق والاشراق والظلال  
لا يقدر قد جاشية في اسخاظ شكل المحو في الروية وانما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل  
زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من تتجسس صحيح على ان القمر ايضا يتحرك على نفسه فممكن ان يكون حركته مساوية حركته  
التي ويرى في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحد اقلت واذا السامية حركته بالاستدارة  
ولا يقبل الخرق فمما ينظر من ان الكواكب تتحرك باسكانته كانت هي وحركته باطل من ان الكواكب انما تتحرك  
بالذات على انفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارسى ان الكواكب انفسها وللفلك اخرى الا ان الكواكب من الفلك  
بمنزلة يقلب الياغ من السجوان وان كذلك فيما يكون عدة افلاك لكواكب مخلوفا اذا كان كواكب في فلك ثم من  
اجلي في باوي النظر اشتركة لاجرام النيرة في حركتها شرقية او غربية او في ان يكون هي القائمة بالمحور في اساطير  
للزمان وبعد ذلك وجه الاسيات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركته خفية متفقة وكلها  
على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير متطقتها وقطبها قاطبة التسعة افلاك كتنافرا بالابنه  
وان جاز ان تجد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافها بالسرعة والبطور في النيرين بذلك بالاستساقاة والاتقان  
والرجعة في التجرية ومن المعلوم ان حركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعثر بها وقوف الا في  
اشتبوا الكل عدة افلاك تتحرك كل حركة تشابهته ويلزم من الاجتماع ذلك للاختلاف وتبسط على يتكفل جنسا  
المجسط في اول انشأه حركات مركز التدويرات حول مركزها اطرافها في المتجهة بل حول مركز المعدل للمسير في  
القمر حول مركز العالم في فلك فوق ما اثبت بطليموس وايقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه  
من الحد والمقدار والوضع وغيرها على فضل ما يليق بنظام الكل فيها فبارك الله احسن الخاضعين  
اقول كما نكث قد علمت ان السامية تتحرك بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد  
ينظر من ان حركتها انما هي مثل حركتها للسامية حركتها او غير متحركة كالمساج في الماء والارواح السمار  
وان كانت تتحرك لكن الكواكب تتحرك في خلاف حركتها خارقة اياها بالسج في الماء الى خلاف جهة حركتها  
واما ما ينظر من ان السمار والكواكب تتحركان بالذات الى جهة متشابهة في مقدار الحركة فلذلك لا يضاف  
الكواكب بالذات من السمار ولا تخرفها كالساج في الماء واقفال في سمت حركتها ومقدارها في بطلان حركتها  
الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بقسرة وتلك الاجرام لا يكون فيها سدا

الافلاك التي  
وقد علمت ان فلك الكواكب  
السماوية لا يقبل الخرق  
والواضع ان يكون مع كونه في  
ان بعض الاجسام السامية  
من ان يكون حركتها في  
تقوم حركتها كسائر الكواكب  
فلا يكون حركتها في  
تلك التي تتحرك في  
من ان يكون حركتها في  
ان الكواكب التي تتحرك في  
الكواكب في جهتها  
كذلك في الماء واقفال في  
تقوم حركتها كسائر الكواكب  
فلا يكون حركتها في  
تلك التي تتحرك في  
من ان يكون حركتها في  
ان الكواكب التي تتحرك في

من قوله على ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني  
في القزويني ان القزويني

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق إليها قسرة وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول  
 مركزها بل لا يحق ان الكوكب يتحرك حول الوسط بالعرض فخرجات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بها واتما  
 على مركزها تقسما للماء فترت من جوب بدأ ميل طبايعي في كل جسم فادامت مستقيمة يكون مستديرا وضعبا وارى  
 ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك الكوكب تقسما كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة اية هي الحركة اياه  
 وان ما يرى من ان الكوكب هو لمبدأ القيصان قوة التحريك كالقلب الدماغ في الحيوان وان ما يكون هناك  
 كوكب احتيظت حركته بعدة افلاك كل من الكوكب لسياسة فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب  
 وما يكون هناك فلذلك حدة عدة كوكب تلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل كل  
 في فلك يسبحون انما شية الى ان الشمس والقمر في فلكهما من السيارت ايضا تتحرك في افلاكها الممشاة بغير  
 حركات تلك الافلاك بل حركته خارج المركز والحواجز التداوير اذ ان جميع الكوكب يسير افلاكها  
 كالسبح في جهة جريها لا لا يتعسب بجهة مسافة لومشى بقدر ما يعنى اولى انما في اجوان افلاكها كما يحدث  
 في المياه اذ الى ان لها انفسا متعاقبة بها من ون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما  
 نسبة بالثابتة نجدها في ارضي الرمي متحركة من المشرق نحو المغرب حركتها سريعة بايم الدورة في قريب من  
 يوم طبايعي ثم تجلس السيارت بطييل من التخليق متخافتا في هذه الحركتها بقاها متخافتا فيما بينها فيكون كل منها  
 فلك غير الفلك المتحرك لاسيما في ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك كل  
 الاولى بل حركتها ناقصة في السرعة منها بقدر يتخلف عنها كما توجهت بض الاول من جري على بعض الثابتين  
 الى الحكمة في الاسلام وان تكون تحركها من المشرق مع تحركها بالمغرب من حركتها الاولى فيكون الجسم  
 من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات الاولى اطل في الاخرة كل منها مطلقا واحدا ومغربا كالكوكب  
 ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول الايام فتعدي الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطاب  
 غير منطقة الاولى وتطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيقتهم تتخلف في مدة طولية قدر ايسر جدا عما  
 يقتضيه الحركة الاولى ولا يخطأ ابعادها بالنسبة الى نقطتها وتطبيها لكنها الاتخاف فيما بينها فاقتمتوا لها  
 ايضا فلما اخترت من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارت فثبتت عدة افلاك احدها تتحرك بالحركة  
 الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكوكب بالشمس ان يكون محيطا بالكوكب وحده الجلمات حافظا بحركة السيرة  
 جد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحدها منها الثوابت وسبعة تلسيارات السبع

ان الحق انما هو مستقيم ولا يتطرق اليها قسرة وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول  
 مركزها بل لا يحق ان الكوكب يتحرك حول الوسط بالعرض فخرجات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بها واتما  
 على مركزها تقسما للماء فترت من جوب بدأ ميل طبايعي في كل جسم فادامت مستقيمة يكون مستديرا وضعبا وارى  
 ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك الكوكب تقسما كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة اية هي الحركة اياه  
 وان ما يرى من ان الكوكب هو لمبدأ القيصان قوة التحريك كالقلب الدماغ في الحيوان وان ما يكون هناك  
 كوكب احتيظت حركته بعدة افلاك كل من الكوكب لسياسة فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب  
 وما يكون هناك فلذلك حدة عدة كوكب تلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل كل  
 في فلك يسبحون انما شية الى ان الشمس والقمر في فلكهما من السيارت ايضا تتحرك في افلاكها الممشاة بغير  
 حركات تلك الافلاك بل حركته خارج المركز والحواجز التداوير اذ ان جميع الكوكب يسير افلاكها  
 كالسبح في جهة جريها لا لا يتعسب بجهة مسافة لومشى بقدر ما يعنى اولى انما في اجوان افلاكها كما يحدث  
 في المياه اذ الى ان لها انفسا متعاقبة بها من ون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما  
 نسبة بالثابتة نجدها في ارضي الرمي متحركة من المشرق نحو المغرب حركتها سريعة بايم الدورة في قريب من  
 يوم طبايعي ثم تجلس السيارت بطييل من التخليق متخافتا في هذه الحركتها بقاها متخافتا فيما بينها فيكون كل منها  
 فلك غير الفلك المتحرك لاسيما في ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك كل  
 الاولى بل حركتها ناقصة في السرعة منها بقدر يتخلف عنها كما توجهت بض الاول من جري على بعض الثابتين  
 الى الحكمة في الاسلام وان تكون تحركها من المشرق مع تحركها بالمغرب من حركتها الاولى فيكون الجسم  
 من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات الاولى اطل في الاخرة كل منها مطلقا واحدا ومغربا كالكوكب  
 ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول الايام فتعدي الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطاب  
 غير منطقة الاولى وتطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيقتهم تتخلف في مدة طولية قدر ايسر جدا عما  
 يقتضيه الحركة الاولى ولا يخطأ ابعادها بالنسبة الى نقطتها وتطبيها لكنها الاتخاف فيما بينها فاقتمتوا لها  
 ايضا فلما اخترت من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارت فثبتت عدة افلاك احدها تتحرك بالحركة  
 الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكوكب بالشمس ان يكون محيطا بالكوكب وحده الجلمات حافظا بحركة السيرة  
 جد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحدها منها الثوابت وسبعة تلسيارات السبع

في الافلاك من المشرق الى المغرب حركتها سريعة بايم الدورة في قريب من يوم طبايعي ثم تجلس السيارت بطييل من التخليق متخافتا في هذه الحركتها بقاها متخافتا فيما بينها فيكون كل منها فلك غير الفلك المتحرك لاسيما في ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك كل الاولى بل حركتها ناقصة في السرعة منها بقدر يتخلف عنها كما توجهت بض الاول من جري على بعض الثابتين الى الحكمة في الاسلام وان تكون تحركها من المشرق مع تحركها بالمغرب من حركتها الاولى فيكون الجسم من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات الاولى اطل في الاخرة كل منها مطلقا واحدا ومغربا كالكوكب ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول الايام فتعدي الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطاب غير منطقة الاولى وتطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيقتهم تتخلف في مدة طولية قدر ايسر جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يخطأ ابعادها بالنسبة الى نقطتها وتطبيها لكنها الاتخاف فيما بينها فاقتمتوا لها ايضا فلما اخترت من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارت فثبتت عدة افلاك احدها تتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكوكب بالشمس ان يكون محيطا بالكوكب وحده الجلمات حافظا بحركة السيرة جد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحدها منها الثوابت وسبعة تلسيارات السبع

مقدمة

وتوسلوا الى معرفة مقصد حقا وتقريرها بالبحر الكسوف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنطق في بعض وجوده بقية  
 في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكشاف بلك احد الثوابت انما هو قناعة منهم على بالابد من في نظام الام  
 واحكام من اثبات افضل لاجرم في الكثرة في محتمل ان يكون للثوابت عدة اطلاقا ما بازا كل كوكب فلان  
 او دون ذلك تحمل الاخطوا حال السبايات فوجدوا في حركة كل منها اختلافها بالاسم عدة مائة واهبطوا  
 اخرى وفي المتخيرة منها مع ذلك اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع  
 تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والبطون كما يكون في الحركات  
 الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية كبلوغ المكان الطبيعي وقسما قسما وفي  
 القسرية باتباع القوة القاسرة وغير ذلك وانعطاف كما يكون من قسرة الى الطبيعية او نحو ذلك فان  
 تلك الاجرام متعالية عن ان تطرق اليها تفاوتات احوال لا ما يقتضيه سببا حركاتها الدورية المستمرة على  
 نبح واحد لاجرم فتمتوا بكل افلاكها على مركزها خصوصية تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة  
 بحيث لا يكون في شئ من الحركات البسيطة اختلاف يلتمس من عدة عدة متعاقبة بكوكب كوكب ما في نظم حالات  
 ذلك الكوكب ليزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفون تفصيلا فخصلة حنا بالسطح الان القدر الذي اثبتته  
 بطليموس من الافلاك ان استتب لغير الاختلاف في الاسراع والابطال الذي سبب الولوج والخصيص للافلاك في  
 المركز او كذا الاختلاف بالسرعة والبطون والاقامة والرجعة والاستقامة الذي سبب التدوير لكن لا يخرج كيف  
 يشاهد حركات مراكز التاثير المتجهة حول مركز الافلاك المتوجه المسمى بالمعيل للسرعة في مركز الافلاك المائل  
 المنطبق على مركز العالم ثم يشاهد حول مركزها انما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون ذلك  
 افلاكها واختلاف في تصويها من ابد والوقوف عليه فليس حالي شرح التذكرة وما يجب ان تستيقظ به وان  
 وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقعة والخط والوضع والترتيب الشفيف  
 والاشراق والمواضعة في المركز والمخالفة فيما والمائة في المناطق والمخالفة فيما وسرعة الحركات و  
 بطونها في معنى ما ينبغي في نظام الكل وقصلا ما يمكن بالقياس اليه لان القوى البشرية تقتصر عن ادراك الحكم  
 والمصالح المدونة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج انشاء الله تعالى قلت اذ  
 السماه وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزا بعضها عن بعضها  
 بحسب حال الاجزا بالنسبة اليها اخرها واذا ليس خارج الحد خلا والافلاك انما يتاثر في ذلك بالسطح في ما حشوا من اجزاء

في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكشاف بلك احد الثوابت انما هو قناعة منهم على بالابد من في نظام الام  
 واحكام من اثبات افضل لاجرم في الكثرة في محتمل ان يكون للثوابت عدة اطلاقا ما بازا كل كوكب فلان  
 او دون ذلك تحمل الاخطوا حال السبايات فوجدوا في حركة كل منها اختلافها بالاسم عدة مائة واهبطوا  
 اخرى وفي المتخيرة منها مع ذلك اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع  
 تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والبطون كما يكون في الحركات  
 الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية كبلوغ المكان الطبيعي وقسما قسما وفي  
 القسرية باتباع القوة القاسرة وغير ذلك وانعطاف كما يكون من قسرة الى الطبيعية او نحو ذلك فان  
 تلك الاجرام متعالية عن ان تطرق اليها تفاوتات احوال لا ما يقتضيه سببا حركاتها الدورية المستمرة على  
 نبح واحد لاجرم فتمتوا بكل افلاكها على مركزها خصوصية تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة  
 بحيث لا يكون في شئ من الحركات البسيطة اختلاف يلتمس من عدة عدة متعاقبة بكوكب كوكب ما في نظم حالات  
 ذلك الكوكب ليزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفون تفصيلا فخصلة حنا بالسطح الان القدر الذي اثبتته  
 بطليموس من الافلاك ان استتب لغير الاختلاف في الاسراع والابطال الذي سبب الولوج والخصيص للافلاك في  
 المركز او كذا الاختلاف بالسرعة والبطون والاقامة والرجعة والاستقامة الذي سبب التدوير لكن لا يخرج كيف  
 يشاهد حركات مراكز التاثير المتجهة حول مركز الافلاك المتوجه المسمى بالمعيل للسرعة في مركز الافلاك المائل  
 المنطبق على مركز العالم ثم يشاهد حول مركزها انما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون ذلك  
 افلاكها واختلاف في تصويها من ابد والوقوف عليه فليس حالي شرح التذكرة وما يجب ان تستيقظ به وان  
 وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقعة والخط والوضع والترتيب الشفيف  
 والاشراق والمواضعة في المركز والمخالفة فيما والمائة في المناطق والمخالفة فيما وسرعة الحركات و  
 بطونها في معنى ما ينبغي في نظام الكل وقصلا ما يمكن بالقياس اليه لان القوى البشرية تقتصر عن ادراك الحكم  
 والمصالح المدونة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج انشاء الله تعالى قلت اذ  
 السماه وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزا بعضها عن بعضها  
 بحسب حال الاجزا بالنسبة اليها اخرها واذا ليس خارج الحد خلا والافلاك انما يتاثر في ذلك بالسطح في ما حشوا من اجزاء

فانما يكون في نظام الام واحكام من اثبات افضل لاجرم في الكثرة في محتمل ان يكون للثوابت عدة اطلاقا ما بازا كل كوكب فلان او دون ذلك تحمل الاخطوا حال السبايات فوجدوا في حركة كل منها اختلافها بالاسم عدة مائة واهبطوا اخرى وفي المتخيرة منها مع ذلك اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلافها بالاستقامة والاقامة والرجعة والبطون كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية كبلوغ المكان الطبيعي وقسما قسما وفي القسرية باتباع القوة القاسرة وغير ذلك وانعطاف كما يكون من قسرة الى الطبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان تطرق اليها تفاوتات احوال لا ما يقتضيه سببا حركاتها الدورية المستمرة على نبح واحد لاجرم فتمتوا بكل افلاكها على مركزها خصوصية تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شئ من الحركات البسيطة اختلاف يلتمس من عدة عدة متعاقبة بكوكب كوكب ما في نظم حالات ذلك الكوكب ليزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفون تفصيلا فخصلة حنا بالسطح الان القدر الذي اثبتته بطليموس من الافلاك ان استتب لغير الاختلاف في الاسراع والابطال الذي سبب الولوج والخصيص للافلاك في المركز او كذا الاختلاف بالسرعة والبطون والاقامة والرجعة والاستقامة الذي سبب التدوير لكن لا يخرج كيف يشاهد حركات مراكز التاثير المتجهة حول مركز الافلاك المتوجه المسمى بالمعيل للسرعة في مركز الافلاك المائل المنطبق على مركز العالم ثم يشاهد حول مركزها انما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون ذلك افلاكها واختلاف في تصويها من ابد والوقوف عليه فليس حالي شرح التذكرة وما يجب ان تستيقظ به وان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقعة والخط والوضع والترتيب الشفيف والاشراق والمواضعة في المركز والمخالفة فيما والمائة في المناطق والمخالفة فيما وسرعة الحركات و بطونها في معنى ما ينبغي في نظام الكل وقصلا ما يمكن بالقياس اليه لان القوى البشرية تقتصر عن ادراك الحكم والمصالح المدونة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج انشاء الله تعالى قلت اذ السماه وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزا بعضها عن بعضها بحسب حال الاجزا بالنسبة اليها اخرها واذا ليس خارج الحد خلا والافلاك انما يتاثر في ذلك بالسطح في ما حشوا من اجزاء

فانما يكون في كل واحد من هذه الاشياء ما هو عليه في نفسه من غير ان يتغير بالتحرك او بالثقل او بالغير

التبديل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا بالنسبة لمن كونه متحركا بالنسبة الى غير متحرك بالنسبة الى ساكن  
 فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستجابة يجب ان يكون  
 ما يجاور السمار يتحرك بالعرض خارجا مستحفظا كما بالبحر كونه هو النار ولو كان هناك غير الاستحالة اليها وما قرب  
 انه كان هناك غير ما يجب ان لا يكون غير بالسبق كحركة الجيا ليه ما وما هو بعد اوجه مستحفظا كما بالساكن  
 وهو الارض ينبغي ان يكون بينهما جسمان يقابل كل في طبع ما يجاوره وهما الهواء والنار فهذا هو الرصف المحكم  
 وعليه الوجود والايكون لهذه المكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدباتنا  
 المماس لانها كايكون مستديرا بفعل البتة وعمل مقعر بايكون مضربا ما يستحيل اليها من الاذخنة الوصل الى  
 اعلى الهواء كذا اساسا السطوح لانزال الاسباب المفضلة تناوية عليها مع ان الارض ليسها الطبيعي لا تعود  
 الى الاستدارة اذا خرجت عنها بيدي ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة بحسب كيف نسبتها الى اجبال الكرة  
 الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها اربعة اضع عرض شعيرة بالاشارة بحسب  
 ايجال ولسن بالتي يخرج من عملها الى سافلها وعمل ايقان الاصول كفي مؤنة الاستحالة توهين فيكون  
 المعنى الفيزيقي وحدة الارض واستدارتها وسكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة ايضا  
 لاجزاء البحار والهابطة لاجزاء البراريين رومالحيطاطي اقول المتحرك لا بد له وان يتبدل باله  
 من المقولة التي يتحرك هو فيها واذا قد بان ان الحيرة وما يجانبه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع  
 ولا يمكن تبدل الوضع الذي له حسب حال الاجزاء بعضها عند بعضها اذ لا يجوز عليه الحرق والالتيام والحركة  
 على جزير مع سكون البحار الاخرى من حركتها مما لفظه ليل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند  
 امر اخر من خارج او داخل لان ليس خارج المحي ولاملا ولا داخل حتى يكون له حسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه  
 فتعين ان يكون عند داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبديل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا  
 للمنسوب من ان يكون متحركا بالنسبة اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام  
 السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف من جهة الاقرب من اجرام السمار المتحركة بالبحر كونه  
 السريعة والبعده فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم اخر فيجب ان يكون ما يجاور السمار جسا  
 لا يكون التحريك محيلا الى جسم اخر بل معين في بقا صوته كما ان الارض والمار والهوا فانها تتحمل الى  
 النار اذا ادمن عليها السحق والحكا والخيض او خضفة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه في كل

المعاني التي تتناولها في  
 على قول الاسباب بالمتحرك  
 يقال في هذه المسئلة  
 جازية في البرهان  
 انما هي في البرهان  
 على قول الحكماء  
 انما هي في البرهان  
 في البرهان  
 السالك والمالك  
 ١٦٩  
 انهم صعدوا الى عذيق  
 حيث بالامم ومن ليل  
 في قلوبنا  
 سطره ربه في اية جيب  
 وفي ان باب غائب الخلق  
 ان يجمع الطير في العوا  
 على السمع والابصار  
 في البرهان  
 على قول الحكماء  
 انما هي في البرهان  
 في البرهان  
 السالك والمالك

المتحرك كذا في الوجود صانين





في خلاصة...  
 في وسط الترتيب بين السماويات والاعراض والارض في آخره فندفع وافقتنا عليها لوجودها على مرادكم فبما يرى  
 ان طبيب نفوسكم واقفالكم تتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة بالحركة فقبيل انها وادامة الهبوط  
 وقيل انها وادامة الصعود وفيما بينا من اثباتها في الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحميد الاحياز ايضا فطلبه  
 ان قالوا بوجه الارض بدون الفلك وطلب الهبوط خاصة انهم كانوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض  
 تتبطل بطبعها وتفتظنون ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشد وتسرع  
 على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بجليتها اسرع من المدة فبالا المدة لمحقها اذا سقطت  
 من علوا وتقول وطلب الصعود خاصة التي يجب ان تتحرك المدة الى فوق لكونها على طبيعة الارض انهم انما  
 ذلك ويقولون ان تخيل هبوط المدة انما نشأ من حقوق الارض بسبب تحركها الفوقاينة اياها وانما ان نطلب  
 بان حقوق الارض المدة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من حوتها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع  
 من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستدرة بالحركة وانما حلهم على ذلك توجه استحالته تحرك  
 الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانتا حديهما باعرض ولهما كنههما سدا الحركات الطبيعية ليقى  
 للسيارات الى الارض فاستدرا اليها الحركة السريعة اليومية زعمت انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل سنة  
 من جانب المشرق من الكواكب كانت محجوبة عننا جبهتها واحتوت من جانب المغرب بوجهها كانت ظاهرة وكذا  
 قيل وعلى هذا فان في الشفا من نسبة القول بسكون الفلك لا يبرهن لعل المراد به يكون فلك الثوابت باعلى علم انهم  
 على تحرك الثوابت بالحركة الطبيعية ولما افلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على ابطال ان هذا القول  
 ان الارض اذ تدور في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا فليس مستقيما بل يكون  
 فيه ميلا مستديرا فينبغي ان البحر الذي خلى من الهوا يجب ان لا يقع الى ما يحاذي للموضع الذي خلى  
 عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او ينزل ليدل على عمودا وان السهم المرعى الى المغرب  
 يجب ان يرى اسرع من المرعى الى المشرق واعترض على الوجبين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من  
 الهوا يشايعها ما يكون فيه كبحر وسم قد يجاب عنه بان تحريك الهوا بالمشايعة للبحر الكبير يكون اقل  
 من تحريك الصغيرة فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغيرة ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من  
 التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يمتد الى ما هو الحق في

في خلاصة...  
 في وسط الترتيب بين السماويات والاعراض والارض في آخره فندفع وافقتنا عليها لوجودها على مرادكم فبما يرى  
 ان طبيب نفوسكم واقفالكم تتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة بالحركة فقبيل انها وادامة الهبوط  
 وقيل انها وادامة الصعود وفيما بينا من اثباتها في الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحميد الاحياز ايضا فطلبه  
 ان قالوا بوجه الارض بدون الفلك وطلب الهبوط خاصة انهم كانوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض  
 تتبطل بطبعها وتفتظنون ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشد وتسرع  
 على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بجليتها اسرع من المدة فبالا المدة لمحقها اذا سقطت  
 من علوا وتقول وطلب الصعود خاصة التي يجب ان تتحرك المدة الى فوق لكونها على طبيعة الارض انهم انما  
 ذلك ويقولون ان تخيل هبوط المدة انما نشأ من حقوق الارض بسبب تحركها الفوقاينة اياها وانما ان نطلب  
 بان حقوق الارض المدة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من حوتها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع  
 من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستدرة بالحركة وانما حلهم على ذلك توجه استحالته تحرك  
 الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانتا حديهما باعرض ولهما كنههما سدا الحركات الطبيعية ليقى  
 للسيارات الى الارض فاستدرا اليها الحركة السريعة اليومية زعمت انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل سنة  
 من جانب المشرق من الكواكب كانت محجوبة عننا جبهتها واحتوت من جانب المغرب بوجهها كانت ظاهرة وكذا  
 قيل وعلى هذا فان في الشفا من نسبة القول بسكون الفلك لا يبرهن لعل المراد به يكون فلك الثوابت باعلى علم انهم  
 على تحرك الثوابت بالحركة الطبيعية ولما افلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على ابطال ان هذا القول  
 ان الارض اذ تدور في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا فليس مستقيما بل يكون  
 فيه ميلا مستديرا فينبغي ان البحر الذي خلى من الهوا يجب ان لا يقع الى ما يحاذي للموضع الذي خلى  
 عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او ينزل ليدل على عمودا وان السهم المرعى الى المغرب  
 يجب ان يرى اسرع من المرعى الى المشرق واعترض على الوجبين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من  
 الهوا يشايعها ما يكون فيه كبحر وسم قد يجاب عنه بان تحريك الهوا بالمشايعة للبحر الكبير يكون اقل  
 من تحريك الصغيرة فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغيرة ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من  
 التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يمتد الى ما هو الحق في

في وسط الترتيب بين السماويات والاعراض والارض في آخره فندفع وافقتنا عليها لوجودها على مرادكم فبما يرى  
 ان طبيب نفوسكم واقفالكم تتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة بالحركة فقبيل انها وادامة الهبوط  
 وقيل انها وادامة الصعود وفيما بينا من اثباتها في الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحميد الاحياز ايضا فطلبه  
 ان قالوا بوجه الارض بدون الفلك وطلب الهبوط خاصة انهم كانوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض  
 تتبطل بطبعها وتفتظنون ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشد وتسرع  
 على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بجليتها اسرع من المدة فبالا المدة لمحقها اذا سقطت  
 من علوا وتقول وطلب الصعود خاصة التي يجب ان تتحرك المدة الى فوق لكونها على طبيعة الارض انهم انما  
 ذلك ويقولون ان تخيل هبوط المدة انما نشأ من حقوق الارض بسبب تحركها الفوقاينة اياها وانما ان نطلب  
 بان حقوق الارض المدة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من حوتها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع  
 من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستدرة بالحركة وانما حلهم على ذلك توجه استحالته تحرك  
 الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانتا حديهما باعرض ولهما كنههما سدا الحركات الطبيعية ليقى  
 للسيارات الى الارض فاستدرا اليها الحركة السريعة اليومية زعمت انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل سنة  
 من جانب المشرق من الكواكب كانت محجوبة عننا جبهتها واحتوت من جانب المغرب بوجهها كانت ظاهرة وكذا  
 قيل وعلى هذا فان في الشفا من نسبة القول بسكون الفلك لا يبرهن لعل المراد به يكون فلك الثوابت باعلى علم انهم  
 على تحرك الثوابت بالحركة الطبيعية ولما افلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على ابطال ان هذا القول  
 ان الارض اذ تدور في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا فليس مستقيما بل يكون  
 فيه ميلا مستديرا فينبغي ان البحر الذي خلى من الهوا يجب ان لا يقع الى ما يحاذي للموضع الذي خلى  
 عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او ينزل ليدل على عمودا وان السهم المرعى الى المغرب  
 يجب ان يرى اسرع من المرعى الى المشرق واعترض على الوجبين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من  
 الهوا يشايعها ما يكون فيه كبحر وسم قد يجاب عنه بان تحريك الهوا بالمشايعة للبحر الكبير يكون اقل  
 من تحريك الصغيرة فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغيرة ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من  
 التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يمتد الى ما هو الحق في





على قولنا ان العلم انساني  
وهو في نفسه من صفات  
الاشياء من صفات العلم انساني  
ان العلم انساني  
وهو في نفسه من صفات  
الاشياء من صفات العلم انساني

افرادها امتثته في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان فبعض مالم ليس بل ان يحرك بطباعه اليه فلا يكون شي  
من سائر في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محذورات الحركات المستقيمة وكثيرا في الطبيعة وان اوجب تكثر  
اجيازها الطبيعية بالعد ولكنها تكون بحيث يجمع منها كرات واحدة فلا يكون وسطا على عالم حيزها الطبيعي الا  
مثلا ثم كيف اختلفا مكنة السموات المتشابهة وشم تحوت اقول نعمك وانذرت ما القيت  
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي سيقنت ان عالم الاجسام جلة واحدة متناهية كرات  
ترتيب بساطها محيطه بعضها ببعض لكننا تزديك سبصارا بيان يكاد يكون تذكرنا وتكرارنا فقول  
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان اخرج عن الوضع  
واشكله الطبيعي بهما يخرج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة  
اشكالها الطبيعية مستديرة وكل منها مع المجرى ووضع طبيعي تشابه فيكون كما في ما بيننا ووضع  
مخصوص وتكون منضودة لضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الحجة  
يجب ان تكون متناهية لوجوب تساوي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل اجزاء مفطورة كـ  
الاجياز الطبيعية على طبق المتغيرات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة المتناهية  
بالآخرة واما الكرات فلا يكون لها المكنة خارجة عن اجياز البساط اذا التركيب لا يورث زيادة في الاجام  
فلا يورث زيادة في اقدار الاجياز الطبيعية فلا يكون اجيازها الطبيعية متخللة بين اجياز  
البساط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين اجياز البساط ولا يكون  
ايضا خارجة عن احاطة الاجياز الطبيعية للبساط الكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز  
طبعي اصلا خارجا عن تلك الاجياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبساط ثم لا يكون  
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وحيزه طبيعي كذلك لا حيز الا وحيزه طبيعي  
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جلة تلك الاجياز والا كان حيزا طبيعيا بسيط فيكون حيزه طبيعي بسيط  
خارجا من جملة الاجياز الطبيعية للبساط ثم نقول لو كانت هناك عوالم كان كل منها كراتا بالماء  
ومبينا للآخر اعني المحيط بالآخر والمحاط بالآخر لا يكون كل عالم على حيزه والكرات المتناهية يكون بينها  
فرج فلا يكون خلا بل ملاز ويكون على فرض الابعاد والمفطورة كالما لي لها غير كراته فلا يكون حيزا  
طبعيا بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاجياز الطبيعية اولها وبالذات للبساط

فانما كان في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محذورات الحركات المستقيمة وكثيرا في الطبيعة وان اوجب تكثر  
اجيازها الطبيعية بالعد ولكنها تكون بحيث يجمع منها كرات واحدة فلا يكون وسطا على عالم حيزها الطبيعي الا  
مثلا ثم كيف اختلفا مكنة السموات المتشابهة وشم تحوت اقول نعمك وانذرت ما القيت  
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي سيقنت ان عالم الاجسام جلة واحدة متناهية كرات  
ترتيب بساطها محيطه بعضها ببعض لكننا تزديك سبصارا بيان يكاد يكون تذكرنا وتكرارنا فقول  
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان اخرج عن الوضع  
واشكله الطبيعي بهما يخرج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة  
اشكالها الطبيعية مستديرة وكل منها مع المجرى ووضع طبيعي تشابه فيكون كما في ما بيننا ووضع  
مخصوص وتكون منضودة لضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الحجة  
يجب ان تكون متناهية لوجوب تساوي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل اجزاء مفطورة كـ  
الاجياز الطبيعية على طبق المتغيرات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة المتناهية  
بالآخرة واما الكرات فلا يكون لها المكنة خارجة عن اجياز البساط اذا التركيب لا يورث زيادة في الاجام  
فلا يورث زيادة في اقدار الاجياز الطبيعية فلا يكون اجيازها الطبيعية متخللة بين اجياز  
البساط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين اجياز البساط ولا يكون  
ايضا خارجة عن احاطة الاجياز الطبيعية للبساط الكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز  
طبعي اصلا خارجا عن تلك الاجياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبساط ثم لا يكون  
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وحيزه طبيعي كذلك لا حيز الا وحيزه طبيعي  
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جلة تلك الاجياز والا كان حيزا طبيعيا بسيط فيكون حيزه طبيعي بسيط  
خارجا من جملة الاجياز الطبيعية للبساط ثم نقول لو كانت هناك عوالم كان كل منها كراتا بالماء  
ومبينا للآخر اعني المحيط بالآخر والمحاط بالآخر لا يكون كل عالم على حيزه والكرات المتناهية يكون بينها  
فرج فلا يكون خلا بل ملاز ويكون على فرض الابعاد والمفطورة كالما لي لها غير كراته فلا يكون حيزا  
طبعيا بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاجياز الطبيعية اولها وبالذات للبساط

ان العلم انساني  
وهو في نفسه من صفات  
الاشياء من صفات العلم انساني  
ان العلم انساني  
وهو في نفسه من صفات  
الاشياء من صفات العلم انساني



فان اذا اجتمع من الارض واليابس والحر والبارد  
الاجزاء المتضادة الى ان يكونوا اجزاء  
تلتصق بها كالتصاق النار بالحديد  
الاجزاء المتضادة الى ان يكونوا اجزاء  
تلتصق بها كالتصاق النار بالحديد  
الاجزاء المتضادة الى ان يكونوا اجزاء  
تلتصق بها كالتصاق النار بالحديد

بالقدر من جزي طبيعى واحده بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت  
ذلك ندرج ما يقم من ان الاراضى الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منهما في جزيها الطبيعى كونهما في وسطها  
ثم اذا كانت ثمة من قسما شبيهة الواقعة في عوالم اخرى فمختلفت امكنتها وتحت مع اتحادها لهما اذ لا يمكن ان يكون  
ذلك من قبل العناصر لان تحدد امكنتهما بالسموات فكيف يتقلب الامر وان يكون تقاسر السموات  
لا تقبل التفرقة **الفصل الثالث** في الكون الفساذ وما يجرى مجرى ذلك عقالة واحدة فيها  
**فصل الاول** المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا اجزاء وكل متكون خاص وبها ان  
شهادة الحسن بالامر فيهما واما البساط كما قد دريت ان لا يقبل الحركة استقيمة منها لا يقبل الكون  
والفساذ فاذا وانما يقبلها منها قبلها فان القابلية للحركة استقيمة منها اذا كانت في احيانه او لا  
تاسر حركتها كما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدء استقيمة فاخصا ص جز منها يجية  
لا يكون من صرف الطبيعة لتسا بالاجزاء والكل ذلك تقاسر بعد الوجود ونقل كلا الى اجمته اتي هو  
فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العدة في ان الحزكان في يذو تكونه في هذا الحيز  
او جزيه ودي الحركة الطبيعية منه الى نزا واذا الكون والفساذ انما يتان بين عصفيرين من الاربعة  
والاخرى واجبات التناويه منها ته وتصور في كل ازواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي  
الحس وشواهد متظاهرة على ستة اتي بين التجاورين فالارض يتقلب بان كان ينقل الى حجابها اضعف  
اهل الجبل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وقدوب بالماء وبالعكس كما قد يعاين  
وكما تخرج بعض المياه به وخرجه من نابعها والمار والسوار كما في التبخر وبالعكس كما يجده الموار في  
الجبال الباردة سما باينزل ملحا وكما يرى من قطرات يتجمع في اثار رصاص او يركبها اذا وضع في وجه  
او اوجد فيه والمار كما في كورا سداوين وبالعكس كما في النطقار الشعل روح لاختار في تحقيق ستة  
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثه من الاول وهما يقضيان كسبق الاستحالة فان الماء  
انما خلق صورة وتلبس اخرى بان تقا ص استعداء بالتكاثرت له وانه وذلك باستحاله بما لا يتملك  
من الكيفيات الى ما لا يملك بهه وشهادتها حسن ما بين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و  
الفساذ وبين الاستحالة فان الكون الفساذ والفساذ وحده وشاخرى ويكون دفعة والاستحالة  
تغير في الكيفية مع بقا الجوهري ويكون تديسا وتكتمل اولا في الكون والفساذ فنقول اما المركبات

قال اللطيف في شرح القانون القول  
بالذات لا يصح الامداد كما تبين من  
كل مودن في بيان ان كل واحد منهما يقبل  
بانفسه اذ لا يقبلان كونهما على سبيل  
والفساذ في الطبيعة لان الامداد على سبيل  
لاستحالتها وانما في من كل كلف في غير  
مؤونه في اذ كذا في الالف والباء في  
عليه في الاثر بل يورد في قوله في قوله  
الاراد بانه من كون بعبارة الما والما  
لا يستحاله ان كون حر والاراد بانه  
كذلك كما قال القول

من الاصول فطبع في ان الطبا في  
العام عند ابن الحكم وارجو ان يكون  
منه ولا سيما في قوله في قوله في قوله  
فان لم يكن في قوله في قوله في قوله  
لن يقبل الا في قوله في قوله في قوله  
يكتفون في قوله في قوله في قوله  
والده في قوله في قوله في قوله  
الاراد الاستعداد في قوله في قوله في قوله  
ان يكون في قوله في قوله في قوله  
ان فلا بد ان يكون في قوله في قوله في قوله  
ان في قوله في قوله في قوله في قوله  
كيفية اذ لا يكون في قوله في قوله في قوله  
مؤونه اخرى وقيس على هذا القول  
العام في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله





لقد قيل في الظاهر ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة  
الانارة ايضا وكذلك حتى تسيل ما رتبه اجدا ولا يحتاج في ازوية والندى الى التقاط ما كسب لانار منه مرة بعد  
اخرى وواجوبان الاواني الارضا صينية بصلاتها وبلاستها وانها واجزاها لا تقبل الكيفية  
الغريبة بسيرة واذا قبلتها تحفظها بطيها فاذا اخرج عليه القوة المبردة يكون صلها في شد ولنك تجب  
فلك الاواني اذا اتمت على نعات حارة اخرن من تلك المانعات وتعمل التقاط الندى على تمامه تحتاج  
اما لانه كما يشغل حبات الندى هو اضع من سطح الالبا فتحوان بينه وبين الهو كذا كما لعلة يشغل ندى قيقق بين  
تلك المواضع فانه بان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فتدبقي فيها اثر مشبت بالسطح فيكون بينه وبين الهو  
قليل المقصود حجرا والقطر تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن  
مجاورة الهو بالسطح الا انما على الاتصال بل جاور بعضها المواضع الفارغة من سطح الالبا عن حبات الندى  
وجا وبعضها تلك الحبات لم تشرع لانها فضلت تاشروا بالانقلاب الهو تاراهما في كور اجاورين فانه  
اذا است الطيرين والرح في النفع فيما لا يحصل من ما قليلة ما بكثرة بل لا يبعد ان يحصل ما يحاج المنفخ  
جدانا من غير اصالا واما عكسها في الظاهر في النفع اشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين  
المتجاورين من العناصر فلا خلاف في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت للبطريق  
الطرفة بل ان يكون الانقلاب بين عرضين متوسطا عن ذلك في اربعة انواع بالانقلاب من الانقلاب  
الفاسد الى المتوسط وانقلابا الى الكانج الانقلاب عن عرضين متوسطا عن طرف ذلك في نوعين  
بنية انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك منع ان يكون  
على سبيل الطرفة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلا في حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار لطفت  
وكثيرا ما يجث في الصواعق اجسام صيدية وحجرية بسببها يعرض ان تطفأ فيصير باردة يابسة على  
ما سنور وذكرا نشارة تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يكمان اسبق الاستحالة عليهما فان  
المادة انما تلحق صورة جوهرة طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها تلك الصورة المتخلوثة واما  
استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استوار حالين ولا يكون الانتقال  
الكيفية الزائدة لا لامة للصورة الفاسدة الى الكيفية المحاوية المناسبة للكائنة دفعة والاتكاف في يلزم  
لا في الامتو المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اطرح من شهادته بالكون والفساد قلت الفصل

والانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة  
ويصير بهو ١١ مسجدي  
الانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة  
والانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة  
والانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة

والانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة  
والانقلابات التي ذكرها في قوله ان يبيها يطعن من الهو بالما الذي يكون من الهو بمجاورة







البنان وفاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالخواشي المختلفة  
 الا ان مع ذلك بقيت خزائنه تحت حجاب الاستار مستورة وفراذه تحت صخور عبارات مخفية  
 فقام استاذ الاستاذ علاء المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران  
 مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم اذ دخله الله في جنه انعم تصحيح وترشيح وتوجه الى تزنيته بالخواشي  
 المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفقد له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال  
 فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العم الطبع لفاضت من فيضه الانهار وسالت  
 من علمه البحار ثم قام من هو مرج الفضل الكرام بلج العلماء الاعلام محيط الفنون لعقائمه  
 قطرة اثار العلوم الثقيلة استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحكي  
 اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور المعنى والمعنى فكل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزنيته شافيا  
 فجا برحمته كما يروق النظائر ويجلو البصائر والخواشي التي كانت عند تعليق حاشيته  
 لاستاذنا سادة الهند مولانا محمد نظام الدين اذ دخله الله في اعلى عليين وحاشيته المشتهر في  
 الزمان مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المن وحاشيته لاستاذنا استاذي مرجع الاقاصي  
 والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظه في الآخرة عن موجبات التاميم وحاشيته  
 لمولانا حماد الله اسدي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الباقية الشفاء وشرح الاشارات للارباب  
 والطوسي وشرح الافلاك وشرح التاثير للامام الدين الدهلوي وعصمة الله السهاري نفوس  
 واحسين الخليلي وشرح الجعيني وحاشيته البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ  
 واستاذنا الاستاذ ولما تمت حاشيته توجه الى طبعه بنوع اللطف والاقنان محمد عبد الواحد خان  
 ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حساب المبرأ  
 من كل شين الحاج المولوي خاوم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذوالايادي وكان ذلك  
 في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل صلوات وازكى تحية وانا عبد الموفق الكتيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني  
 ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج سيد الطاف كريم اذ دخله الله  
 في جنه انعم واحمد لرب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

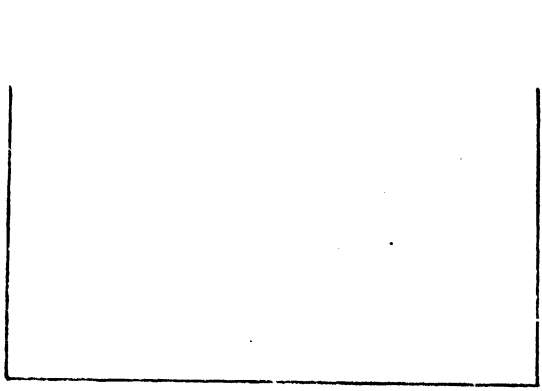
لأن قوله  
الذي يدل على الاتصال  
أنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات البيوت

اعلم انه من قبل الخوض في نظم البرهان على وجود البيوتى الاولى في الاجسام متعارف منها ينظم البرهان الاول  
ان الاتصال الثابت للمجسيم المفردة بسطمان تافيدا من الاجزاء التي لا تجزى وانى لا يراى ليس بعارض كسباب  
ماض فيها من المتاوير كما تشكل به كثير وذلك لان المقادير الحاله في الجسم اى الجسم التعليمى والسطح والخط اعراض  
مشترقة في الوجود وعن مرتبه وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتياله لم يكن في مرتبه وجود ذاته متصلا فيكون لاجماله  
اما من اراد ان لم يكن ذا وضع او متوفا من اجزاء لا تجزى او جزؤ لا تجزى المكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبه  
يصيرها للمقادير متفرقة بمساحية الجسم التعليمى ومكتما بالبعاد وتماديه في الجهات الثلاث موجودا كما في المكعب  
او مفرقة كما في الكرة وحلول المقادير المتصنعة في المفارق اوفى المتوالت من الاجزاء التي لا تجزى اوفى الجزاء  
لا تجزى مما يجهل البداهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدار بالغير القارعى الزمان انشا  
الاتصال المتعلقا بالجزء المتصل بالذات فانه لا اتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمى المتصل به هو الاتصال  
وتماهيه يتحد بالسطح المتصل والسطح للاتصال انما يتماهى اذا اتماهى في الوضع بالخط المتصل والحركة بسم بالظنية  
التدريج على المسافة المتصلة حركة متصدة متفرقة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله فذاته  
يصح ان ينفصل ويقتك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شئ مما يترى طر بيان الانفكاك عليه

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

١٨٥

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن

فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن  
فإنه لا ينفصل عن



ملحوظه  
انما يتصل اتصالاً متميزاً  
بما لا يفرق بين اتصاله وبين اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره

يصح تحليله الى اجزائه وجميعه متشابهة في حدوده مشتركة و اعني بالي المشترك بالكون منتقياً لقسمة يكون هو بعينه مبدأ  
لا تحرك اسطح و الخطوط و النقطه و الآن من قسمي الجسم و اسطح و الخطوط و الزمان أو اعرفت بذلك الاتصال الطاري  
على الجسم او فرضه ابتداً انما يتاني في اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الاتصال متصلاً واحداً لا مفصلاً فيه  
اصلاً لكنه لا يتاني في كون الشيء في جوهره متمداً في الجهات قابلاً لفرض الابعاد فعند الاتصال الطاري من او المبتدئ  
لالتوحد الوحدية الاتصالية بل تعقبها او لوجود ابتداء الكثرة المتقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك  
ثابت في الحالتين فان الجزئين ان انفصلا فكل منهما هو متصل في ذاته بالمعنى الذي هو متصل الجسم وان لم يكن  
متصلاً مع الآخر فالرأى هو الاتصال الاضافي و وحدة الاتصال الحقيقي لانفسه فللتفحص عن هذا الشك وجدت  
مقتضتان او كنهان الوحدة الاتصالية و الكثرة المتقابلة لها لا زمان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية  
و الكثرة المتقابلة لها و ذلك ان باقي الكثرة مثلها من الجوه متصل بالذات كاملاً و العدم شخص و احد من الطبيعة  
موجود بالفعل و اذا طر عليه الافتيكاك او فرض ابتداءً بدل الاتصال فلا شك انه يحصل شخصان متجانزان  
بالوجود منع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية و الكثرة المتقابلة لها و كثره متقابلة لثابتة فانفكاك المتصل  
بناته اعني انعدام الاتصال الاضافي من الجزئين المتقاربتين منه يتلذم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي  
بل المتصل بالذات و هذه المقدرة كان المشكك ايضا اعترف بها و ثانياً تماماً ان الوحدة الشخصية و الكثرة المتقابلة  
لها لا يجوز ان تتوارد ا على موضوع واحد و متبادلاً لان غير متضاد فيهما احد جهاد بل الاخرى ابتداءً مع الاشارة  
الموضوع بل بزوال كل فرد الموضوع و بفرض احداهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع و ذلك بوجهين  
الاول ان الشخص وان لم يكن هو الوجود و بالتحل الاولي التي او المشاع الصناعي لكنه كما عرفت في موضع مساوت  
شحو الوجود و الخاص و اذا لا يجوز ان يطل وجود الشيء الخاص به و يبقى ذلك الشيء الوجود و آخره و وجوده است  
اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد و اختلاف في ذاته بل انما يتعدد و يختلف بالاضافة  
الى موضوعات متعددة مختلفة فهو مادام الموضوع في ذلك الموضوع فان يطل فانما يطل بطلان الموضوع  
فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجوده آثر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك  
توارد و تعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يعرض للشيء بدل الوجود الذي له  
وجود آخر ابتداءً بل ان يكون ما فرض وجوده آخر عين الوجود الذي له وجود ذلك موضوع غير  
موضوع هذا و اوالح ذلك في الوجود و ذلك الوحدة الشخصية و الكثرة المتقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

ملحوظه  
انما يتصل اتصالاً متميزاً  
بما لا يفرق بين اتصاله وبين اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره

انما يتصل اتصالاً متميزاً  
بما لا يفرق بين اتصاله وبين اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره

ملحوظه  
انما يتصل اتصالاً متميزاً  
بما لا يفرق بين اتصاله وبين اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره  
فان اتصاله لا ينفصل عن اتصال غيره



**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

بما حل صورة ومقدار فيها وكيفية الصورة هي القابلية له لا باعتبارها عند الانفصال وجوب مجامعة القابل  
للمقبول وليست الصورة المقدارية إنما تكون إلى اجزاء كالتحليل لما حاطت من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لما حاطت  
ذلك اتصال الكل اتصالاً حقيقياً بل تلك الاجزاء إنما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريقان أحدهما  
فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمساواة وهي توافقته لكل في المية ومشاركة في الاسم والحد والوكانت  
مخالفة أو مخالفة كانت منفرقة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعدا وتضييق الوطرس من اثبات البيولي  
بالبان فان حركتها التمايز بين البيولي والجوهرية ومجسم التعليمي هيئته التشككية لما عسى ان يقع اشتباهاً بينهما بقتيل  
الهيئة التشككية مع بقا الجسم التعليمي وتبديل الجسم التعليمي مع بقا الصورة الجوهرية وتبديل الجرم مع بقا البيولي اذ تلك  
ان الباقي غير المتبديل وذلك اننا اخذنا شئاً معيناً وجعلنا كونه مادة وكيفية اخرى فمقبولاً للتشككية وتعيينات امتدادها  
مع بقا القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد باذائها شئاً في جهة اخرى فقدر جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي  
بما لم يتبدل بعد ثم ان عرض الشئة تخلف اذ كانت في شئين او ثمة بتبديل ذلك المقدار فردا وافصح بقا الصورة  
المتمدة الى الجوهرية بعينها ثم انظر الانفصال على تلك الشئة زالت تلك الصورة الاتصالية الجوهرية وحدشت  
جرميتان اخريان مع ان الجسم لم يمتد وان الغم من وجه فالساق في هذه الحالة هي الهيو في  
الجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه متمداً في الجهات على الاطلاق قابلاً لفرض الاعاود ورافضة  
الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والفاوتية بالعظم والصغر والكلية والجوهرية واذا  
اعتبر بعد ذلك تعيينها وهي بحيث يصح ان يسخر بكذا مرة او مرات متناهية وغير متناهية لو توهم غير متناهية  
عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم بحيث امكن تحليها الى اجزاء وهي متشابهة في كونها  
مشتركة في صحت قبول المساواة والفاوتية وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه  
بالزيادة والنقصان بالتخالف والتكاتف مع بقا الجوهر المتصل عن جوهرية وهو لا يتاخر في الصورة  
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد  
ما شئنا البيان على قواعد مرتبة الاساس او قدير اسس البيان بحيث يسهل الاستنباط  
وان الشئ قد يقع الظاهر كونه شئين مختلفين كل واحد منهما وان كان الفطن عليه ان يوتر  
فيما التقى عليه يخرج عن عمدتها الا انه ان يثنى ما او عيت في المقدرة الاولى من الاتصال الجسمي في ذاته  
تتلى اقتناع ان لا يكون الشئ متصل في جوهر ذاته وتصل للكل ما يحل فيه فان صحت ذلك تمنع ما ذهبتم اليه من

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة

**قوله** وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة  
قوله في قوله وليست الصورة كالجسم في كونها متفصلة









ان تسمى في كون الانثوية مثلا طبيعية او غيرية فيقال يجوز ان يكون هذه الانثوية مخالفة لتلك اما  
 بنفس الماهية او بغيرها ويكون مطابق الانثوية عرضا عاما او طبيعية جنسية و باجملة بحري ذلك في كل  
 ما يشهد الفطرة بكونه طبيعية نوعية و كما لو لم يكن الوهم بان معرفة الحقائق تتعده فافاد المراد حقيقة  
 ما وراى اسى تحرة ام مخالفة فانها وان لم ندر كنهه الانسانية مثلا لكننا لا نشك في انها طبيعية  
 نوعية و ان افرد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهات كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من حقا  
 فيه عن كونه بيهيا فليس هذا اول قارورة كسرت و اذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعية نوعية  
 فلا تختلف بحسب الافراد و الاحيان فيما بالذات من الحاجة الى المادة و الغنا عنها فاذا  
 الحاجة في بعض الافراد و الاحيان ثبتت في الكل الثاني ان قد بان لك في الحكمة الطبيعية و هو بسم  
 الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعد الابعاد تناسلي بعبادها في الجهات  
 و لا يكون التناسلي الامتسايا بانقطاع تمازج الاتصال و بالتشكل لان الاتصال انما ينقطع تمازج  
 و قد دس في الجهات عرضت له لما لا يمتنع من حاطة حاد و و تسمى التشكل من البين ان الانقطاع و التشكل و كما لا نرى  
 فما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد ذات فان من تصور جسمية غير تناسلية  
 لم تصور جسمية الجسمية فلا يحصل الاتصال الجسمي لان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 من جهة المادة و كذلك الاتصال المستلزم له فبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 الثاني ان الميولي لا يتجدد عن الصورة و اورد في المتن لبيانها ايضا و جهان الاول و هو على قياس  
 ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الميولي لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة و الا كانت متلبسة  
 بالصورة لا مجردا عنها و اما ان يكون متميزة ذات و وضع فنكون جوهر افرد او موافقة من جوهر فرد  
 و اما ان يكون مفارقة للاجياز و الاوضاع و على التقدير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن ميولا  
 و قد ترك في المتن هنا احتمال ان يكون موافقة من جوهر فرد كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال  
 ان يكون جزرا لا تجزئي على التقدير عدم اتصاله بالذات لتتم كل من البانين بالقياس على الآخر  
 و الحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجزئتها ليس الميولي العارية عن الاتصال في حد  
 الذات بالصورة الاتصالية و عدم تجزئتها ليس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات  
 هو ان الجسم يحصل بالفعل ثم يمتد المقادير فلو لم يكن متصلا بذات بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

ان تسمى في كون الانثوية مثلا طبيعية او غيرية فيقال يجوز ان يكون هذه الانثوية مخالفة لتلك اما  
 بنفس الماهية او بغيرها ويكون مطابق الانثوية عرضا عاما او طبيعية جنسية و باجملة بحري ذلك في كل  
 ما يشهد الفطرة بكونه طبيعية نوعية و كما لو لم يكن الوهم بان معرفة الحقائق تتعده فافاد المراد حقيقة  
 ما وراى اسى تحرة ام مخالفة فانها وان لم ندر كنهه الانسانية مثلا لكننا لا نشك في انها طبيعية  
 نوعية و ان افرد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهات كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من حقا  
 فيه عن كونه بيهيا فليس هذا اول قارورة كسرت و اذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعية نوعية  
 فلا تختلف بحسب الافراد و الاحيان فيما بالذات من الحاجة الى المادة و الغنا عنها فاذا  
 الحاجة في بعض الافراد و الاحيان ثبتت في الكل الثاني ان قد بان لك في الحكمة الطبيعية و هو بسم  
 الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعد الابعاد تناسلي بعبادها في الجهات  
 و لا يكون التناسلي الامتسايا بانقطاع تمازج الاتصال و بالتشكل لان الاتصال انما ينقطع تمازج  
 و قد دس في الجهات عرضت له لما لا يمتنع من حاطة حاد و و تسمى التشكل من البين ان الانقطاع و التشكل و كما لا نرى  
 فما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد ذات فان من تصور جسمية غير تناسلية  
 لم تصور جسمية الجسمية فلا يحصل الاتصال الجسمي لان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 من جهة المادة و كذلك الاتصال المستلزم له فبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 الثاني ان الميولي لا يتجدد عن الصورة و اورد في المتن لبيانها ايضا و جهان الاول و هو على قياس  
 ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الميولي لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة و الا كانت متلبسة  
 بالصورة لا مجردا عنها و اما ان يكون متميزة ذات و وضع فنكون جوهر افرد او موافقة من جوهر فرد  
 و اما ان يكون مفارقة للاجياز و الاوضاع و على التقدير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن ميولا  
 و قد ترك في المتن هنا احتمال ان يكون موافقة من جوهر فرد كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال  
 ان يكون جزرا لا تجزئي على التقدير عدم اتصاله بالذات لتتم كل من البانين بالقياس على الآخر  
 و الحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجزئتها ليس الميولي العارية عن الاتصال في حد  
 الذات بالصورة الاتصالية و عدم تجزئتها ليس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات  
 هو ان الجسم يحصل بالفعل ثم يمتد المقادير فلو لم يكن متصلا بذات بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

ان تسمى في كون الانثوية مثلا طبيعية او غيرية فيقال يجوز ان يكون هذه الانثوية مخالفة لتلك اما  
 بنفس الماهية او بغيرها ويكون مطابق الانثوية عرضا عاما او طبيعية جنسية و باجملة بحري ذلك في كل  
 ما يشهد الفطرة بكونه طبيعية نوعية و كما لو لم يكن الوهم بان معرفة الحقائق تتعده فافاد المراد حقيقة  
 ما وراى اسى تحرة ام مخالفة فانها وان لم ندر كنهه الانسانية مثلا لكننا لا نشك في انها طبيعية  
 نوعية و ان افرد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهات كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من حقا  
 فيه عن كونه بيهيا فليس هذا اول قارورة كسرت و اذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعية نوعية  
 فلا تختلف بحسب الافراد و الاحيان فيما بالذات من الحاجة الى المادة و الغنا عنها فاذا  
 الحاجة في بعض الافراد و الاحيان ثبتت في الكل الثاني ان قد بان لك في الحكمة الطبيعية و هو بسم  
 الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعد الابعاد تناسلي بعبادها في الجهات  
 و لا يكون التناسلي الامتسايا بانقطاع تمازج الاتصال و بالتشكل لان الاتصال انما ينقطع تمازج  
 و قد دس في الجهات عرضت له لما لا يمتنع من حاطة حاد و و تسمى التشكل من البين ان الانقطاع و التشكل و كما لا نرى  
 فما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد ذات فان من تصور جسمية غير تناسلية  
 لم تصور جسمية الجسمية فلا يحصل الاتصال الجسمي لان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 من جهة المادة و كذلك الاتصال المستلزم له فبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة لشغاية المقام  
 الثاني ان الميولي لا يتجدد عن الصورة و اورد في المتن لبيانها ايضا و جهان الاول و هو على قياس  
 ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الميولي لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة و الا كانت متلبسة  
 بالصورة لا مجردا عنها و اما ان يكون متميزة ذات و وضع فنكون جوهر افرد او موافقة من جوهر فرد  
 و اما ان يكون مفارقة للاجياز و الاوضاع و على التقدير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن ميولا  
 و قد ترك في المتن هنا احتمال ان يكون موافقة من جوهر فرد كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال  
 ان يكون جزرا لا تجزئي على التقدير عدم اتصاله بالذات لتتم كل من البانين بالقياس على الآخر  
 و الحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجزئتها ليس الميولي العارية عن الاتصال في حد  
 الذات بالصورة الاتصالية و عدم تجزئتها ليس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات  
 هو ان الجسم يحصل بالفعل ثم يمتد المقادير فلو لم يكن متصلا بذات بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال









اختلاف الصور من غير توسط وترفع الصور من البين فانها تكاد تكون فضلا قلنا اذا قصر النظر  
 على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد بعضها نحو اقتضار البعض من الآثار واللوازم دون  
 بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى  
 القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضيه هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور  
 الظلمية اذ ليس هناك من القوابل اقتضار لها اصلا وانما الاقتضار من جهة وجود المفيض و  
 تخصيص قابليات المواد كفي تخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضار اصلا فالمواد  
 تصلح لتخصيصات الصور دون اقتضار الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى  
 الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادى تلك الآثار  
 لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عن قدر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضار  
 الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متعلقة من حيث شيوها للاجسام العنصرية واما القابليات  
 الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللماظ على المادة لم نجد لها اختصاصا  
 بشئ من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضار تلوح الى ان المقترضى الجاعل ليس هو جسم او صورته  
 بل المبدأ الفياض والصور وسائر اربطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها  
 وروابطها من جهة صورها الثاني ان الجسم واحد كضلك او عنصر آثاره ولو ازم منكمثة غير مرتبة حتى  
 لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استهدت الى الصورة فالما ان يستند الى صورة واحدة وهي  
 بسيطة وهذا يناقض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة  
 وهذا يناقض منعكم تقوم المادة الواحدة بزيادة من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة  
 واجواب الجاهات تنبأ الى صورة واحدة لكن لامن جهة واحدة بل شرايط وجهات مختلفة مثلا انما  
 تقتضى الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي وسكون بشرط الكون فيه والحيز بعد اخلة  
 الجرمية والشكل بضرورة تناسل الابعاد منع قبول المادة للاقطوع وقس عليه ونحن انما منعنا  
 صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول  
 ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشروط  
 متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرايط او وسائط وشرايط ويدخل

في قوله تعالى *ولا يفرق* *بين الايمان والكفر* *الا بالاعمال* *والله اعلم*  
*بما لا تعلمون* *والله اعلم* *بما لا تعلمون* *والله اعلم* *بما لا تعلمون*

في قوله تعالى *ولا يفرق* *بين الايمان والكفر* *الا بالاعمال* *والله اعلم*  
*بما لا تعلمون* *والله اعلم* *بما لا تعلمون* *والله اعلم* *بما لا تعلمون*

في صدور ما يتحقق بمادة او موضوع مختص وفي صدور الحوادث معدات وآلات من ذلك ما امرت  
 الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلة الى اعلة  
**قلت فصل في ترتيب الهيولى او الصورة في سلسلة الكون**  
 كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا في حالة في مادة لا تحتاج  
 الى برهان تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لما في حد ذاتها  
 محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشيء افتقار في الوجود الى  
 محله لا استلزاما فقط فالللمادة ايضا متفجرة الى الصورة وليس شيء منهما يفتقر في  
 تعيين ماهية الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا مكان تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون  
 الحادثة من الجانبين في وجود الذات الى الذات وان كانت من الصورة ليقبلها المادة  
 ومن المادة لا بهذه البهجة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يدفع الدور اذ العلة باسرها مستقلة  
 بوجودها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم الشيء على نفسه بالوجود بل انما يتكلمك  
 عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج  
 اليها لا مكان طرر المقسمة المقدارية عليها والقسمة انما تطرز على الفرد دون الطبيعية و  
 النوعيات انما يعنى بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجا على  
 نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعة الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من  
 الطبيعية يحتاج في الوجود الفردي الى طبيعة المادة بل الى فردا منها لا الى مادة مخصوصة واما من  
 حيث انها هذا الفرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بهما من المادة فيحتاج اليها  
 من حيث انها هي المادة واما المادة فهي باهي مادة وبما هي مادة ما هذه المادة تحتاج في الوجود  
 الى الصورة من حيث هي صورة ما وهذه الصورة لتاخر في الوجود عن هذه الجسمية من الهيولى  
 بما هي هيولى او هذه الهيولى على ان الصورة الشخصية في العناصر تنزل مع بقار الهيولى  
 بشخصها فالمعلوية للهيولى بالحيثيتين بل بالحيثيات والعلية للصورة بالحيثية الطبيعية ودون الفردية  
 بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية  
 الطبيعية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للميولي المطلقة والاكانت الصورة  
 الشخصية جاعلة احواله مطلقة للميولي الشخصية اذ الجاعل الآلية المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون  
 عند اعتبار شخصها هو الجاعل والآلية للفرد وليست فليست فهي من هذه الهيئة شريكة للجاعل  
 متفارق واحد بالعدد والاستحالة في استناد واحد بالعدد الى جاعل احد بالعدد وتام التأثير بواحد من  
 سوادها بوجهية العامة في فرد لكل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة  
 جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من النوعان في فرد واحدة وجودها هي علة شخصها  
 وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالهية اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جزيايتها  
 وطبيعتها تتحالا توجد الاحالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخره الماد هناك  
 حاجته ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج  
 الى برهان آخر وانما اخرنا في الصور لفظ الجمع اذ ال على الافراد لما شئت فقل لك عن قريب ثم انك  
 قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا تعني بها الا جوهر القابل ولو كان لها  
 مع القوة جهة فعلية كانت مركبة من مادة وصورة للمادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل  
 لا بد وان يكون محصلا وان لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاتة بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من  
 خارج فاذ كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصل به الا انه يستلزم  
 المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الماين ولا يحتاج اليه فان الجسم له محصل في ذاته فيمكن  
 ان يوجد من غير افتقار الى الماين ويستلزم الماين ويستلزم خلاص المادة اذ ليس لها محصل في  
 ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستلزم الوجود بدون محصل حتى يستلزم بعد قيامها بالفعل  
 فظهر ان الميولي ايضا مفتقرة الى الصورة واذ ثبت الحاجة من الجانبين فقول ليس شئ منها  
 يفتقر في نفس مهية الى الآخر حتى يكون شئ منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما  
 حال في الآخر على ان يتصل الصورة ولا تعلم ان لها مادة الا بتكلف بشر يدون عقل المادة جوهرها  
 مستعدا ولا تعلم ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون نية سني منه بالفعل لا بالبحث وقد  
 بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يمتناني اسلوب نسلكه في هذا الفصل وكذلك  
 لم يشر في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ الافتقار شئ من المتضايفين

بيان قوله ان الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للميولي المطلقة والاكانت الصورة الشخصية جاعلة احواله مطلقة للميولي الشخصية اذ الجاعل الآلية المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون عند اعتبار شخصها هو الجاعل والآلية للفرد وليست فليست فهي من هذه الهيئة شريكة للجاعل متفارق واحد بالعدد والاستحالة في استناد واحد بالعدد الى جاعل احد بالعدد وتام التأثير بواحد من سوادها بوجهية العامة في فرد لكل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من النوعان في فرد واحدة وجودها هي علة شخصها وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالهية اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جزيايتها وطبيعتها تتحالا توجد الاحالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخره الماد هناك حاجته ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخرنا في الصور لفظ الجمع اذ ال على الافراد لما شئت فقل لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا تعني بها الا جوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية كانت مركبة من مادة وصورة للمادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وان لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاتة بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذ كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصل به الا انه يستلزم المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الماين ولا يحتاج اليه فان الجسم له محصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الماين ويستلزم الماين ويستلزم خلاص المادة اذ ليس لها محصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستلزم الوجود بدون محصل حتى يستلزم بعد قيامها بالفعل فظهر ان الميولي ايضا مفتقرة الى الصورة واذ ثبت الحاجة من الجانبين فقول ليس شئ منها يفتقر في نفس مهية الى الآخر حتى يكون شئ منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على ان يتصل الصورة ولا تعلم ان لها مادة الا بتكلف بشر يدون عقل المادة جوهرها مستعدا ولا تعلم ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون نية سني منه بالفعل لا بالبحث وقد بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يمتناني اسلوب نسلكه في هذا الفصل وكذلك لم يشر في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ الافتقار شئ من المتضايفين

٢٠١





من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر  
 الواحدة لا يكون الا بالامر من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر  
 من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر  
 من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر من نفسها الاما والاداة المن من الواحدة لا يكون الا بالامر

كما يظن آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعية الفالفة عن با علما فينتج العقل منها الشخص  
 من حيثية فيضانا من احد وارتباطها بما فاذا استعنت الطبيعة من المحل في وجودها اتما ولو ارضا فانت في محل  
 فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من لتا الشخص من حيثية منها باعتبارها جسم وليتسا من شبل آخر الميرن  
 الاصول ان اكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان بدون لحاظ الحول في القابل لها شخص كمن يخرق  
 في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة و دون اخرى وان لم يكن لها شخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند  
 احتياجا الى المادة المتقدمة على حلولها فيما الى شخصا فتخرج عند ثابت حلول طبيعة نوعية في الجدة وان لم تقض  
 بجاتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجيب ان يكون معلولا له متاخرا عنه لكننا نقضي بجاتها اليه ولو  
 لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحول لا يكون الا الحاجة  
 ذاتية ما يحتمل الحاجة باعتبار وجود المادة او باعتبار الازم مستندا اليها وبالحاجة لا يحتمل اختلاف الطبيعة النوعية  
 في الحول وعدمه بحسب الافراد فاذا سببت حلولها استلزم من المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار نسخ الفردية  
 مطلقا وبذا حكم على بديل عنها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق  
 الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحول لها من جهة احتياجا بها في التناهي ولم تشكل اللزوم لها الى المادة فان قلت  
 يجوز ان يحل الطبيعة لا الحاجة الى المحل في وجودها او في الازم لها في الوجود اصله بل لان الطبيعة تقتضي الحول فيه  
 قلت هذا وان لم يفتح في عموم الخارج لزوم المحل لكنه فاسد لان الحول ليس كما لا تطلب الطبيعة بالذات بل  
 نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود الازم لها الى محل تقوم هي او الازمها  
 فاذا تم نسخ اصلها لم يجر ان استدعى هي حلولها او غيرها ذلك من خارج فحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة  
 من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرد الى الطبيعة المادة بل الى فردا منها  
 ايضا وذلك لان الحال يشخص تشخص المحل والم شخص المحل لم يصلح جابلا لشخص من الحال فبين المشخصين  
 لكن الحال المشخص محتاج والمحل المشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة  
 الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا ومن البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى  
 فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فردا خاصا من المادة  
 ضرورة ان تعين الحال تعيين المحل الذي ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تقوم الابنا اختص بهما من  
 المادة المشخصة فمحتاج اليها من حيث هي هذه بذاتها بيان بالحاجة من جانب الصورة واما المادة

ان الصورة انما هي  
 في نفسها لا يكون  
 الا في حالها  
 من حيثية فيضانا  
 من احد وارتباطها  
 بما فاذا استعنت  
 الطبيعة من المحل  
 في وجودها اتما  
 ولو ارضا فانت في  
 محل فكيف يمكن  
 ان يحتاج الى  
 المادة وتحل فيها  
 بعد ذلك من لتا  
 الشخص من حيثية  
 منها باعتبارها  
 جسم وليتسا من  
 شبل آخر الميرن  
 الاصول ان اكثر  
 افراد الطبيعة  
 من جهة اختلاف  
 القوابل فان كان  
 بدون لحاظ الحول  
 في القابل لها  
 شخص كمن يخرق  
 في فرد ولا  
 يتصور هناك  
 تعدد حتى تحل  
 تارة و دون  
 اخرى وان لم  
 يكن لها شخص  
 الا بلحاظ  
 حلولها في  
 المادة فكيف  
 يستند  
 احتياجا الى  
 المادة  
 المتقدمة على  
 حلولها فيما  
 الى شخصا  
 فتخرج عند  
 ثابت حلول  
 طبيعة نوعية  
 في الجدة وان  
 لم تقض  
 بجاتها من  
 حيث وجود  
 نفس الطبيعة  
 الى المحل حتى  
 يجيب ان يكون  
 معلولا له  
 متاخرا عنه  
 لكننا نقضي  
 بجاتها اليه  
 ولو لازم  
 من لوازمها  
 في الوجود  
 ومن ههنا صح  
 ان يقال ان  
 المراد بالحاجة  
 الذاتية في  
 قولهم الحول  
 لا يكون الا  
 الحاجة ذاتية  
 ما يحتمل  
 الحاجة  
 باعتبار وجود  
 المادة او  
 باعتبار  
 الازم مستندا  
 اليها وبالحاجة  
 لا يحتمل  
 اختلاف  
 الطبيعة  
 النوعية في  
 الحول وعدمه  
 بحسب  
 الافراد  
 فاذا سببت  
 حلولها  
 استلزم  
 من المحل  
 البتة  
 واحتاجت  
 اليه  
 باعتبار  
 نسخ  
 الفردية  
 مطلقا  
 وبذا حكم  
 على بديل  
 عنها  
 الصورة  
 على انك  
 قد علمت  
 ان برهان  
 اثبات  
 المادة  
 يقتضي  
 بحاجة  
 الصورة  
 في مطلق  
 الفردية  
 اليها  
 وايضا  
 قد علمت  
 لزوم  
 الحول  
 لها  
 من  
 جهة  
 احتياجا  
 بها  
 في  
 التناهي  
 ولم  
 تشكل  
 اللزوم  
 لها  
 الى  
 المادة  
 فان  
 قلت  
 يجوز  
 ان  
 يحل  
 الطبيعة  
 لا  
 الحاجة  
 الى  
 المحل  
 في  
 وجودها  
 او  
 في  
 الازم  
 لها  
 في  
 الوجود  
 اصله  
 بل  
 لان  
 الطبيعة  
 تقتضي  
 الحول  
 فيه  
 قلت  
 هذا  
 وان  
 لم  
 يفتح  
 في  
 عموم  
 الخارج  
 لزوم  
 المحل  
 لكنه  
 فاسد  
 لان  
 الحول  
 ليس  
 كما  
 لا  
 تطلب  
 الطبيعة  
 بالذات  
 بل  
 نقص  
 يلحقه  
 في  
 الوجود  
 من  
 ضرورة  
 حاجتها  
 في  
 وجود  
 نفسها  
 او  
 في  
 وجود  
 الازم  
 لها  
 الى  
 محل  
 تقوم  
 هي  
 او  
 الازمها  
 فاذا  
 تم  
 نسخ  
 اصلها  
 لم  
 يجر  
 ان  
 استدعى  
 هي  
 حلولها  
 او  
 غيرها  
 ذلك  
 من  
 خارج  
 فحصل  
 من  
 ذلك  
 ان  
 كل  
 فرد  
 من  
 الصورة  
 من  
 حيث  
 انه  
 فرد  
 مطلق  
 لا  
 من  
 حيث  
 انه  
 هذا  
 الفرد  
 محتاج  
 في  
 وجوده  
 الفرد  
 الى  
 الطبيعة  
 المادة  
 بل  
 الى  
 فردا  
 منها  
 ايضا  
 وذلك  
 لان  
 الحال  
 يشخص  
 تشخص  
 المحل  
 والم  
 شخص  
 المحل  
 لم  
 يصلح  
 جابلا  
 لشخص  
 من  
 الحال  
 فبين  
 المشخصين  
 لكن  
 الحال  
 المشخص  
 محتاج  
 والمحل  
 المشخص  
 محتاج  
 اليه  
 فاذا  
 اعتبرت  
 الصورة  
 من  
 حيث  
 مطلق  
 الفردية  
 كانت  
 محتاجة  
 الى  
 المادة  
 من  
 حيث  
 هي  
 ومن  
 حيث  
 مطلق  
 الفردية  
 ايضا  
 ومن  
 البين  
 ان  
 الفرد  
 المطلق  
 من  
 الحال  
 لا  
 يحتاج  
 الى  
 فرد  
 بخصوصه  
 من  
 المحل  
 واما  
 اذا  
 اعتبرت  
 من  
 حيث  
 خصوص  
 الفردية  
 كانت  
 محتاجة  
 الى  
 فردا  
 خاصا  
 من  
 المادة  
 ضرورة  
 ان  
 تعين  
 الحال  
 تعيين  
 المحل  
 الذي  
 ان  
 هذا  
 الفرد  
 من  
 الصورة  
 لا  
 يمكن  
 ان  
 تقوم  
 الابنا  
 اختص  
 بهما  
 من  
 المادة  
 المشخصة  
 فمحتاج  
 اليها  
 من  
 حيث  
 هي  
 هذه  
 بذاتها  
 بيان  
 بالحاجة  
 من  
 جانب  
 الصورة  
 واما  
 المادة

ان الصورة انما هي في نفسها لا يكون الا في حالها من حيثية فيضانا من احد وارتباطها بما فاذا استعنت الطبيعة من المحل في وجودها اتما ولو ارضا فانت في محل فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من لتا الشخص من حيثية منها باعتبارها جسم وليتسا من شبل آخر الميرن الاصول ان اكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان بدون لحاظ الحول في القابل لها شخص كمن يخرق في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة و دون اخرى وان لم يكن لها شخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند احتياجا الى المادة المتقدمة على حلولها فيما الى شخصا فتخرج عند ثابت حلول طبيعة نوعية في الجدة وان لم تقض بجاتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجيب ان يكون معلولا له متاخرا عنه لكننا نقضي بجاتها اليه ولو لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحول لا يكون الا الحاجة ذاتية ما يحتمل الحاجة باعتبار وجود المادة او باعتبار الازم مستندا اليها وبالحاجة لا يحتمل اختلاف الطبيعة النوعية في الحول وعدمه بحسب الافراد فاذا سببت حلولها استلزم من المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار نسخ الفردية مطلقا وبذا حكم على بديل عنها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحول لها من جهة احتياجا بها في التناهي ولم تشكل اللزوم لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا الحاجة الى المحل في وجودها او في الازم لها في الوجود اصله بل لان الطبيعة تقتضي الحول فيه قلت هذا وان لم يفتح في عموم الخارج لزوم المحل لكنه فاسد لان الحول ليس كما لا تطلب الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود الازم لها الى محل تقوم هي او الازمها فاذا تم نسخ اصلها لم يجر ان استدعى هي حلولها او غيرها ذلك من خارج فحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرد الى الطبيعة المادة بل الى فردا منها ايضا وذلك لان الحال يشخص تشخص المحل والم شخص المحل لم يصلح جابلا لشخص من الحال فبين المشخصين لكن الحال المشخص محتاج والمحل المشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا ومن البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فردا خاصا من المادة ضرورة ان تعين الحال تعيين المحل الذي ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تقوم الابنا اختص بهما من المادة المشخصة فمحتاج اليها من حيث هي هذه بذاتها بيان بالحاجة من جانب الصورة واما المادة



لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة أما أنها لا تصلح ان يكون جاعلة أو آلة لميولي شخصية فلان الصورة  
 من هذه الحثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة  
 للاشتراك فيما والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما لميولي الشخصية  
 فان شخص المعول انما هو من تلقاها جاعله وكيف يستوعف الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 الحصول من جاعله المفيض الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله  
 تأثيره فيه باطلا كما ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشرع ابراهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عن ابراهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاشر  
 واما انما لا يصلح ان يكون جاعلة أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وهو وليست الصورة الشخصية  
 جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة أو آلة للميولي المطلقة أما البطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية منقولة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة  
 هو الجاعل والآلة للضر وبالذات وان جازان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها تشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة من جاعل تشخص لآلة  
 تصد متشخصة عن فاعل شخص لان العقل شرطها كحيتيتين مختلفتين فاذا اختلفتا من حيث هي من غير انما حطه تشخصها  
 وان لم يكن عينية عينية في الوجود فبراهامه تقبض المبراجع الى الفحص الخاص عن استنادها بالمجموعية الى الطبيعة مطلقة بدون  
 لحاظ التشخص وان لم يجران لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا اختلفت الماهية من حيث هي  
 متشخصة التقبض بدهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل بوجوب سناؤها اليها من حيث انها تشخصه  
 ثم النظر الواعل يقضي بان طباع الامكان متوجع لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات تشخصها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان ياجده مطلقا تارة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية  
 بقى ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل وجب من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اذ لو كانت علة غائية فاسنانا منعه بل جعله كونه متعلقا لنظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محضها ابراهامه العينية في الوجود والى تشخصه لا بواسطة واما حاجته الى العلية الغائية فهو اسطة انما  
 في حقيقة علة العلية سائر الاحكام حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا جاعلا بدون علة غائية بل يكون معدا للفعل من

لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة  
 من هذه الحثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة  
 للاشتراك فيما والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما لميولي الشخصية  
 فان شخص المعول انما هو من تلقاها جاعله وكيف يستوعف الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 الحصول من جاعله المفيض الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله  
 تأثيره فيه باطلا كما ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشرع ابراهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عن ابراهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاشر  
 واما انما لا يصلح ان يكون جاعلة أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وهو وليست الصورة الشخصية  
 جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة أو آلة للميولي المطلقة أما البطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية منقولة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة  
 هو الجاعل والآلة للضر وبالذات وان جازان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها تشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة من جاعل تشخص لآلة  
 تصد متشخصة عن فاعل شخص لان العقل شرطها كحيتيتين مختلفتين فاذا اختلفتا من حيث هي من غير انما حطه تشخصها  
 وان لم يكن عينية عينية في الوجود فبراهامه تقبض المبراجع الى الفحص الخاص عن استنادها بالمجموعية الى الطبيعة مطلقة بدون  
 لحاظ التشخص وان لم يجران لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا اختلفت الماهية من حيث هي  
 متشخصة التقبض بدهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل بوجوب سناؤها اليها من حيث انها تشخصه  
 ثم النظر الواعل يقضي بان طباع الامكان متوجع لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات تشخصها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان ياجده مطلقا تارة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية  
 بقى ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل وجب من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اذ لو كانت علة غائية فاسنانا منعه بل جعله كونه متعلقا لنظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محضها ابراهامه العينية في الوجود والى تشخصه لا بواسطة واما حاجته الى العلية الغائية فهو اسطة انما  
 في حقيقة علة العلية سائر الاحكام حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا جاعلا بدون علة غائية بل يكون معدا للفعل من

لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة  
 من هذه الحثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة  
 للاشتراك فيما والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما لميولي الشخصية  
 فان شخص المعول انما هو من تلقاها جاعله وكيف يستوعف الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 الحصول من جاعله المفيض الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله  
 تأثيره فيه باطلا كما ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشرع ابراهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عن ابراهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاشر  
 واما انما لا يصلح ان يكون جاعلة أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وهو وليست الصورة الشخصية  
 جاعلة أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة أو آلة للميولي المطلقة أما البطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية منقولة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة  
 هو الجاعل والآلة للضر وبالذات وان جازان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها تشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة من جاعل تشخص لآلة  
 تصد متشخصة عن فاعل شخص لان العقل شرطها كحيتيتين مختلفتين فاذا اختلفتا من حيث هي من غير انما حطه تشخصها  
 وان لم يكن عينية عينية في الوجود فبراهامه تقبض المبراجع الى الفحص الخاص عن استنادها بالمجموعية الى الطبيعة مطلقة بدون  
 لحاظ التشخص وان لم يجران لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا اختلفت الماهية من حيث هي  
 متشخصة التقبض بدهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل بوجوب سناؤها اليها من حيث انها تشخصه  
 ثم النظر الواعل يقضي بان طباع الامكان متوجع لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات تشخصها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان ياجده مطلقا تارة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية  
 بقى ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل وجب من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اذ لو كانت علة غائية فاسنانا منعه بل جعله كونه متعلقا لنظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محضها ابراهامه العينية في الوجود والى تشخصه لا بواسطة واما حاجته الى العلية الغائية فهو اسطة انما  
 في حقيقة علة العلية سائر الاحكام حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا جاعلا بدون علة غائية بل يكون معدا للفعل من

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

عنه على نحو العيش بحيث كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج إليه من العلق حاصل من حيث هو  
لم يكن له الغائية افتقاراً أصلاً فالحال كالحال الصورة شريكية لجعل المادة في تقويمها وتصيلاً بها بفعل  
والفعل التقريب لما يجب ان يكون نور الفيض عن باربه الحق برأي عن المادة في ذاته وفعله في صدق الصورة  
بحيث يلزمها في الوجود الجاهل في مادة تصدق عن كمالها في تقويمها بفعل بانها من الصورة فيقتضيه الصورة بها  
فحاجة المادة إلى الصورة من حيث إنها معدية للمفارق في وجود المادة عنده بالفعل إلى المفارق من حيث إنه لا يصل  
في انفاضة الوجود من حيث إنه وجود الصورة التي بانها تصدق المادة أيضاً من ذلك بانها تحتاج إلى تخصصها وحدث  
كما قد عرفت فالعلة الفاعلة للمادة تتم بجمع المفارقات الصورة من حيث هي صورة وبذلك يجمع باقي الأجزاء  
المفارقة عن النزول ذلك ليس هناك قوة قبول للنزول أما الصورة فهي في إمكانات النزول في عالم الكون  
والفساد لكنها إنما تنزل إلى بدل عاقبت تعقب البدل تقسيم المادة بالبدل والبدل بما يشترك الصورة الأولى  
يعاد على إقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل جوهر غير الجواهر الذي كان في العالم الأول وبالجملة فإن نزول  
هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة فالأصل غير المعين والمعين غير الزائل أو شيء الظاهر  
فقال إن الاضطرار والناية إنما تحصل من سبب مضي من كيفية لا بعينه ما يجعل الجسم المستقر قابلاً لأن لا ينفذ  
الشعاع ولا ينكسر ثم يكون تلك الكيفية تقويم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقويمها أخرى من الألوان  
ويجب أن لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انكسار الغرض بصيرة انتهى وبما يشبه التقويم  
واستحفاظه الميولي الواحدة بالشخص أو الصورة المتروفة بمن هي كسك تقفا بعينه بدعوات متعاقبات تزيد منها  
واحدة فواحدة وتغير أخرى بل لما لا يقدر الصورة من حيث هي صورة واحدة بالعموم فليفتح أن يكون له  
بالعدول أن نقول إنما يتبع ذلك في العلة الجاهلة والآلة المطلقة لاني طاق العلق لا يقدر ليس إذا كان الواحد  
بالعموم شريكاً لجعل العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتأثير عن الوحدة بالعدول والشك أن العلول  
مستند في وجوده وشخصه إلى العلة التامة والفاعل المستقل فليفتح العقل من تسوية كون درجة  
العلة التامة والفاعل المستقل منخطاً في التحصيل عن درجة العلول أنما نقول أن اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج إليه  
المعلول من العلق وبالفاعل المستقل مجموع الجاهل وما هو من تمامته من الآلات والمعانوات فلا نسلم مستمداً والمعلول  
في الوجود والتشخص بالذات المقصد الأول إلى العلة التامة ولا يفتضيه ذلك من الفاعل المستقل بالتأثير وأن اريد  
بالعلة التامة العلة الجاهلة التي تمت بالتأثير بالغايات سائر العلق اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاهل

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

قوله  
بأن المادة لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية  
فإنها لا تتحرك  
بغير قوة خارجية

الذي يستقل بانضمام ما يتم به فاعلية زائد على فاعل الواحد بالعموم اذا شارك الفاعل الواحد بالعدد ولا يتم استخراج  
 تلك العلة التامة والفاعل المتقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في  
 العلية مستقلا بالتاثير ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه من انما ينحصر بوحدة العمارة في فرد وكل من الصور النوعية  
 لا افلاك فان كلا منها بطبيعتها النوعية مقومة لبيولها ونوعها منحصرا في فرد ومنه ما ليس كذلك  
 كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مقومة لبيولي العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة  
 العنصرية طبيعية جنسية تحتها النوع والنوع ايضا لا يجب ان ينحصر كل منهما في فردا لا مانع من ان  
 القسمة الفكرية ولا شبهة في ايجابها لكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية  
 المشتركة في الاجسام كلها مقومة لبيولي هذه حال الصورة واما المادة فاذا قابل لها وكثر افراد  
 نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من النوعين في فرد فبيولي كل من الافلاك نوع على حدة  
 منحصرا في فرد وبيولي العناصر كلها شخص واحد انحصار نوعه فيه فعلة وجود البيولي هي علة شخصها اذا حال  
 كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل  
 على البيولي مطلقا وتقدم البيولي لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من خواص صفة  
 تعالى المودعة في خلقها ومن خواص صفة مابعد الطبيعة ولعل اقتضت منها السواد خفي وفرت في  
 تحقيقها بالقدح المعطى

# كلمة الطبع

حمد لله والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد اطبعت الرسالة المسماة بالدعوة للميادة لصاحب الشمس البارحة  
 بتخشيته من جوفى الفنون الحكيمه عديم التظير وفي الفنون العقلية البديرة المنيرة مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الرحمن  
 الكلنوي او ام فيضه العلي في المطبع المصطفى في اهتم به ذوا الفضل جازيز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان  
 ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
 والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
 ما دام دور القميرين ط

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفسه تصوره عن ان يقال على كثير ويقابل الجزئي والكلي من حيث هو كلى شئ وبما يدل عليه نهالي ومن حيث هو شئ  
يحقه الكلية شئ آخر كالنسان وفرس فالانسان مثلا وان كان معروضا للكليته فليس نفسه كليا بل هو في نفسه موجودا منطويا عليه ماهيته من قوامه والحيث  
هو واحد واكثر او لا موجودا او معدوما ولا في ذلك مما ليس من ذاته ولا داخلها وان كان كمنقطة من خارج فالعقل اذا نظر للحاصل على الانسان نفسه لم يتيات له  
ان يجعل عليه لاحلا اوليا اما لذاته او لذاتياته وانما يتياتي المحل العرضي بلحاظ التصانيف المحمول فلان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلب ذلك  
بحيث يكون التردد بين تعيينه لا محيص عن التزام احد الجواب السلب لحي هو من تلك الحيثية بذلك ان من تلك الحيثية ليس بينك فبينهما بون اذ  
سفا والاول سلب ثبوت المحيثة وهو التقيض صدق افتقار كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له وغاها الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصيد  
لو كان السلب تاما او ذاتيا اللهم الا ان قيل السلب من حيث انه سلب التحيثة وكان مثلا صدق المحيثة منه عدم صدق السلب لاجب ايجابه الى الاول واعتبار المحيثة  
قيدا للموضوع فان نادى ان المحل عليه ليس به الحيثية عا والامر والالفت المحيثة ولو رد بين ايجابا او سلبا بغير الذات والذاتي وايضا بل جنة ثم  
الجواب فان جيب سبب الشقين اقول الكلي يطلق على ثلثة وجوه يقال على ما يتقون بالفعل على كثير ويقال على ما يمكن عمله على كثير من غير اشتراط وجود  
الكثرة بالفعل ويقال على النفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثير فاشئ اذا لم تكن تصوره بانواع عمله على كثير سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان او كمن  
هناك كثرة بالفعل ولكن كما ان جعل على الكثرة كما اقتضت مثلا او لم يحزم عمله على الكثير الا كمن لا يستشعره بل ليس كالمفهوم الصانع للعالم فنقول هذا هو  
في صناعة اليزان وما اشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه الكلي من حيث هو كلى شئ ومن حيث هو شئ لم يقفه الكلية شئ آخر فانه من حيث هو كلى هو مفهومه من حيث  
ومن حيث هو شئ لم يقفه الكلية انسان او فرس الخ غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه من حيث هو كلى ليس كليا فان الانسان  
ليس هو حد الكلي ولا الكلي دخل في حده بل هو في نفسه انسان بمعنى انه من قوامه القرينة كما يحويون والناطق والبعيدة كما يحتمل الناهي ليس من في نفسه  
ومن حيث هو هو واحد واكثر او لا ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس بنفسه في ذاته ولا هو من ذاتياته وان كان حقيقة من خارج لا بمعنى ان الانسان  
في نفس الامر بالو حدة او الكثرة او بالوجود والعدم كيف ولا بد ان تصيغ الشئ في نفس الامر بالكثرة او لا تصيغ بها فان لم تصيغ بها التصيغ سلبها  
وهو شئ التصانيف بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل معنى انه من حيث تقوم ذاته وتصل ماهيتها انها هو هو وما يخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عواضه  
اذ صدق حمل نفسه ذاتياته اما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس الذات فالعقل اذا نظر للحاصل على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منظره  
او منظره عن علم تيات لان محله عليه حسب الملاحظة الاحل او ليا والمحل الاله انما يصح لذاته ذاتياته وانما يتياتي للعقل المحل العرضي بلحاظ التصانيف المحمول  
وهو مزاد على انه خارج عن نفس ماهيته فلا يتياتي اذا نظر للحاصل عن نفس الذات ومن ههنا يلوح لك ان عمل الذات او الذاتى لكن لم يعر المحل الا بال  
المحل العرضي للصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشئ قد يصدر عن نفسه بالمحل العرضي قد لا يصدر فالا يكون مصداق المحل نفس الذات اذا  
عرفت ذلك فاذ سئل عن الانسان بالترديد بين ايجابه من خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن

مردود بين يقضين وحي شرط المتناقض فيما فلا محالة لا يمكن كذبها ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يصيب السلب لها ساوفا ورفعا محضاً لذلك لا يتحقق  
بشيء منه وبالمنع الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتاً للموضوع على سبيل العرض في نفس الامر او سلوباً عنه وذلك لان  
الايجاب من بديهية التبعة لان مفاد الايجاب تنهيه عن الشيء هو كون المحمول ذاتاً او ذاتياً للموضوع والمفروض خبر وجه عنه فيصدق السلب  
ان ليس مرجح حيث هو بوجه الف مثلما بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالمتقدم على السلب فيبيناها ان مفاد الاول سلب  
ثبوت الالف للانسان من حيث هو بوجه الف ان يكون الحيثية قيداً للثبوت فيكون لقبها للمقيد ومصدق هذا السلب تنقار كون المحمول في ذاتها  
اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب مفاد الثاني هو كون السلب ثابتاً للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية تح كون قيد السلب  
فيكون لقباً مقيداً وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب رفع لا يقبل ان كيف بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئاً فاقيد  
السلب بديهية الموضوع يكون ذلك لانه انما اعيد اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبت الشيء فيكون القيد راجعاً الى ثبوت السلب  
ويكون النتيجة موجبة سالبة المحمول قد عرفت ان المحل على الشيء من حيث هو هو انما يكون جملاً او لياً فاما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية  
لو كان السلب ذاتاً او ذاتياً للعلم الا ان يزيد به الى ان السلب من حيث هو سلب قبل التقيد كما ينظر في كلام العارضة من اجل الصانع فخرج  
يكون القضية سالبة ثم اذ قيد السلب بالحيثية فانظر ان يكون مفادها ان الذات بهذه الحيثية هو المصدر للسلب ليس كذلك بل مصدر  
ما عرفت من انقار كون الامر السلوبي ذاتاً او ذاتياً فلا يصدق السلب المقيد ايضاً ولا يكون السلب الايجاب المقيد ان حينئذ وتبين في طريق  
ويمكن ان يراد بتقيد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية متصفاً ومصدراً ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقاً للايجاب فيخرج في المنع  
الى الاول ويكون التقيد بالحيثية راجعاً الى الايجاب يتناقض القضية تارة يصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوصية بتقديمها  
هي اذا حوذي باللفظ معناه وقال المعنى بهذا الى التامية فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيداً للذات واما اذا كانت من جهة الموضوع  
كما قد يوجب من عبارة الشيخ فاحالة اذا ارد الحكيم في الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون  
لاحالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الاربطة حتى لا يحتمل المحل على الايجاب السلب يكون الامر راجعاً بين اليقضيين بتحقيقين في انما يفتح في التام  
تقيد السلب لتقيد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فيصدق الايجاب بل يصدق السلب مع ان الحيثية مقدرة في اللفظ  
ارادة التام في المنع قلت اولاً ان القيد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤدي بيقين لقين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع  
من غير وجوب ان تكون النسبة من حيثية التقيد كما تقول يد عالم طويل فيميز المراد بزيد فيفيد العلم عن يدن الجاهل فلا يفلتوا القيد وان لم يكن الحكم بطول من العلم  
وقد يميزه باعتبار نفسه باعتبار آخر فخرج كان الحكم عليه من ذلك لا اعتبار كان القيد بغيره والالهي فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد بزيد  
انه عالم بغيره من تلك الحيثية فاذا لم تره ان طول من جهة علمه كان القيد لغواً لذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك مهم بل يحكم بالذب من حيث مفاد  
كون طول من جهة علمه الامر ليس كذلك اذ اصغيت لك فتقول ان تقيد الموضوع هنا بالحيثية الاله على قصر النظر عليه الانما من غير سائر ما عداه ان افان  
البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والمحل عليه وسلبيها انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية الى السلب على اعرفت والا يكون التقيد  
لغواً فان معنى بالمحل العرضي لم يخص الجواب الصواب في السلب التبعة وان معنى المحل الاول لكن من غير قصد ولا اية الحيثية على ذلك فالصانع السلب  
وقد كان المقصود بالاثبات بالحيثية بل التبعة على اعتبار النسبة المحلولة و هو حاصل فكان الحيثية مقدرة مؤخره والتبعة ملغاة وثانياً ان للموضوع مع  
مخرج في تحت السالبة مرجح حيث المعنى التبعة فان السلب هو رفع الايجاب فلو كان مرجحاً ليس يد هو كاتبة ليس يد هو كاتبة ما زيد ليس هو كاتبة فهو انما كان مرجح  
في السلب على صطلح الحكم نظر في ان روى السلب على القضية الموجبة بزمها لم يكن فعالها وقد اتضح لك بما سمعت انه اذا رد في السؤل عن انسان  
من حيث هو بوجه من كونها عين عن الماهية لا يخلو عنها شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفاً باحدها التبعة ويكون التردد في ايجاب احدهما كقولك

٢

او احد الانسان من حيث هو هو كغيره او موجود من حيث هو هو كغيره معدوم لا يرد و بين اسباب من غير الذات والممكن وبين اسباب من حيث هو هو كغيره  
موجودتين احدهما حصانة والاخرى معدومة او سلبية التمثل لكن لما كان ذلك استحقاق ان يجاب عنه لا يطلب للتعين بعد وضع ثبوت واحد من في نيك  
الاصح او وضع صدق واحد من اثنين القاضيتين الوضع المعيني على السؤل فاستدل كذلك لا يسؤل فلا يستحق اجواب كيف اجواب لساعات السائل بل مطلوب  
والمطلوب منا باطل فالاصح بقاؤه فان افضل عليه باعطاء الماهية له في جهل المركب على نفاذ الوضع الذي نفي عليه السؤل غلط بسبب التقييد فليست  
واقول من اس ان حيوانا وانسانا مخلوقا متصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريب في وجوده في الايمان كذا عند النفسين تسامحوه محفوفة  
بني نوع لها مادية ولكن تعين في ذلك ان يتسم في النفس مفهوم كل انما يصلح عنوانا للجزئ المادي كغيره المخلوط اذا كان الطبيعي موجودا فانما  
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شئ في ذاته معاشيا تاوانا فليست موجودة الا في نفسنا فانما اجز من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بغيره  
لا يكون في حيوانية سويته وتغذو حسن ان عاجلان تقارنا الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانية بل يكون خارجا عنها فيكون مادته متحدة  
على الجميع منه وما قار غير محمول عليه اخرى بهما يكون فيه سميته وتغذو حسن من غير اعتبار ان لا يكون فيه شئ اخر حتى امكن فيرفع ذلك موردا لخران المجموع  
حيوانا فيكون ممسبا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الازمان فبني وذلك ما بان بتفصيل الحيوان من حيث هو ويلاحظ هذه الحقيقة كما ان الحكم عاينها ليس  
حيث هو هو واحد ولا اكثر واما بان يتقبل الحيوان ولا يتصور شئ فيكون المخلوط هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحقيقة واما بان يتقبل  
واذ هو فرد من الماهية يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط انما هو من الحاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الازمان  
والا فانما ان يكون محمولا على الطبيعي جزئ منه فيكون نظريا على المادة ولو جهتها او معتزتا بها وقد فرض خاليا عن غيرها او على ان لا يكون كذلك فيكون بين المفاتيح  
وكم يكن من الحيوان لا اهم دون الحد على انه وان تعري عن المادة ولو جهتها يكون محفوقا بعوارض فغير مما يوجد الماخوذ كذا في الذين الاقول في الموجود  
يتصف في نفس الامر بالعرضا حتى على العجوة في الذين فذلك كانت من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المحرود وربما يجعل عنوانا للحكمة متحدة كما تقول  
لا يوجد في الايمان ان لم يكن هذا العنوان صادقا على نفسه بل من باطل بل لا يجازي بها شئ في نفس الامر وانما لا يلاحظه شئ لان لا يلاحظه شئ  
يكون شرط في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملاحظة عارض امكن ملاحظة العقل اياه وتكون ذلك ضالجا **اقول** المفهوم الكلي كالحيلون الانسان  
ماخوذ بالبشرط شئ اسي باعتبار تصدق او اقترانها بامر غير قوة النفس مفهومه وبل بشرط شئ اسي بلا اعتبار تصدق شئ ولا بشرط الاقتران شئ او عدم الاقتران شئ او بشرط  
لا شئ اسي باعتبار تصدق شئ او عدم الاقتران بنهذه احتمالات ثلثة وتعمل لها ان كان ماخوذا بالبشرط لم يلاحظ به الحقيقة فيحصل ان يكون ماخوذا بالبشرط  
وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بالبشرط شئ وبشرطه ايضا امكن طبعية نسبتية كالحيلون كان الشئ المشروط يحصله بفعلا كانا طاق فمعي النوع كالانسان ان  
مع ذلك تصدق بالمادة ولو جهتها ايضا كان عين الفرد كزيرة وكذا امكن طبعية نوعية وتشرط تصدق بالمادة ولو جهتها نوعين الفرد والفرد المادي المحسوس هو الحيوان  
الطبيعي ولا ريب في وجوده في الايمان كذا في وجوده عند النفس وان لم يجز ان يتسم في النفس المحرودة صورة المادة المحسوسة به كالصورة الشخصية بل يكون بما  
يتسم في قوة النفس اية كالمشتركة والخيال بحيث يطالعها النفس موجودا عند اعلانه بما يتسم في النفس مفهوم كل يصلح عنوانا للجزئ المادي كغيره المخلوط  
المخلوط بالمادة المشروط بلواحتها هذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولو جهتها كذلك كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة  
في النفس جمالا وبالقدرة فحيز ذلك ان تغذو كذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس اذا كان الطبيعي المادي من الحيوان الانسان مثلا موجودا في الايمان فان الحيوان  
والانسان لا شئ ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شئ موجودا في الايمان الا لم يوجد الطبيعي ايضا فانما اجز من الطبيعي وعينه وذلك لا يعتبر تارة محصلا  
الاشئ يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يتصل صلا الشئ اخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتسم ويحوي اية بان يكون فيه سميته وتغذو حسن فلا يتصل ان يدخل معنى في  
على ذلك في تحصيل حيوانية ورفعها بها وان عاجلان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل والاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس للجمع من حيث هو اخر  
كالانسان المجمع من من الناطق جزوا مادة متقدرة عليه فلا يكون محمولا من ههنا يقال ان الطبيعة قدوم وجودا من الطبيعي يعتبر تارة اخرى به حيث  
ان يتصل في الوجود شئ او شياء يدخل فيه ذلك بان يكون فيه سميته وتغذو حسن ولم يلاحظ اقتضا المعنى بهذا القدر بل ان كان شئ في ذاته او كذا في اخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه حسية وتغذوية ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه وما يدخل فيه محسوبا  
 يكون بنسبته متحدة مع محسوبا عليه وتقسيم ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محسوبا من اجزاءه كان صفة للنوع غير محمول على ان اعتبر متهما غير متمايز كان محسوبا  
 محسوبا للنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محسوبا فيكون تارة عقلية للمجتمع من الطبيعية النوعية والعوارض اخرى متهما فيكون كالحس والفتنة والاعيان  
 شرح فبين اننا اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيون الاتي ايضا موجود في الاعيان بل واخذ بحيث يكون تارة للطبيعة فتمت عقولهم في الوجود  
 من جهة حكم العقل والما وجود الاتي في الازمان فكذلك الاسترة فيه وتصوير ذلك على انحاء واحدة ان تنقل مفهوم الحيوان الاتي عنى نقاد قولنا الحيوان حين بلوغه  
 بلا شرط ولا ينظر بهذه الهيئة كما اذ حكم عليها به ليس من حيث هو بل هو واحد ولا يشترط فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الاتي فثابتا بينهما ان تعقل الحيوان لا يتصور  
 شيئا لا واخلافه في الاضغاط اليه من خارج فيكون الملحوظ بالحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الهيئة فيكون هذا وجود الاتي الحيوان الاتي الحيوان حين بلوغه  
 بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان محسوبا بلوغه حيوان بلوغه الاتي يكون الاتي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما ان وجوده في الوجود  
 الخارج ولا الاتي يكون الطبيعي واللا الاتي في الوجود هذا العنوان يعني قولنا الحيوان الاتي والحيوان من حيث هو بل هو لا بشرط بل ان فرد مفهوم يصدق عليه هذا العنوان  
 ونفوس مفهوم الحيوان اما الحيوان بشرط لا شئ اعني بشرط الاضغاط المعاني الزائدة حتى لا يكون شئ منها واخلافه في مصلح الشرط التجرد ايضا عن الاضغاط المتكلم المعاني  
 حتى لا يكون يقتصرنا من خارج شئ منها اصلا فلا وجود له في الاعيان الا ان كان فاما على سبيل ان يكون محسوبا على الحيوان الطبيعي الملحوظ او جزئيا فيكون ملحوظا  
 ذاته على المادة ووجودها او يقتصرنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنهما في ذاته وعبرنا عن الاضغاط المعاني بها من خارج واما الحيوان الاتي فهو كالمحمول على الطبيعة  
 جزئيا باعتبار آخر كالملازم من خلاف المفروض لان المفروض خاليا وعبرنا بل يلاحظ منطويا ولا يقتصرنا ومنها بلون اعلى سبيل ان يكون محسوبا على الطبيعة لاجزئيا فيكون  
 بالقياسات لم يكن من الحيوان الا الاسم ودون الحد لانه لا يكون جسيما ولا متغيرا ولا حساسا فيكون الفترخ في وجوده متزاعا في امر عالم المفاهيم على الحيوان  
 باشتراك الاسم فقط لاني وجود الحيوان بمعنى الجسم المتفرد في الحساسين انما هو باعتبار اعلى منه وان كان حينئذ علة من المادة ولو جهتها لكانت محسوبا التبتة بلوغه في  
 يكون موجودا واحدا وخاضعا لاسماد في غير ذلك من العوارض فلهما يوجد الحيوان بشرط لاني الذهن بل بمعنى انه يوجد في الذهن كونه موجودا في العالم عينا  
 في نفس الامر جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان كان باطل التبتة كيف يتوصف بالوجود في الذهن والواجبة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحل عليه القول  
 بوجود الحيوان بشرط لاني الذهن اسرارها مدعيا ان يتصور مفهوم الحيوان الموجود بشرط لا واما محسوبا عن قولنا الاحكام متحدة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان  
 فيكون العنوان الحالي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجود الا الحكي عنه بذلك العنوان اعني لا يصدق عليه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا  
 شئ بل يكون الا باطل التي لا يجازي شئ في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصحوة لانه الثاني انه يلاحظ محسوبا لا يلاحظ شئ من المعاني الخارجة عنه  
 لانه يلاحظ عده شئ محتجى يرجع الى الاول والملاحظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملاحظة عارض فهو عارض في الملاحظة وان كان لفظه لا يعقل  
 ونحو ذلك الوجوه والمغايرة اما عداه عارضا حينئذ لكنه ليس يقتصرنا بحسب الملاحظة وان كان يقتصرنا به في نفسه لا يتوهم ان ناك حينئذ بحسب الفرض الزائد لفظه  
 فليس الامر كذلك كيف ليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شئ وتحويل على غير ذلك فالعمل الطبيعي لا يشتمل على التوهم من مرجع الاتي في الاعيان  
 ان هناك شيئا لفظه الكيفية بحسب وجوده في الاعيان كيف دلهم على بهما لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني بل هو مفهوم وليس محسوبا ان يكون شئ بعدة مشتركة بين  
 بالحمل والجزئية كان يكون شئ في الاعيان شئ هو الانسان والانسانية وهو عينه موجود لزيد وعمرو وكبركاتب احد الانباء وكيف يسوغ من له صباه سيلمة ان يكون  
 انسانية واحدا لفظها اعراض عمرو واياها بعينها الكيفية اعراض يلهم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون تحاط الاضافات ان لم يكن الوجود تامة بل  
 المحيثة اذ ليس بينهما لا اخلافا فيما يجوز ان لفظها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواضع كثيرة فتكون انسانيات مختصات للانسانية مشتركة وانما لفظها الكيفية اذا  
 وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذ تقيست الاشخاص الانسانية متحققة او محتملة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مع التبتة لها معنى ان اواحدة احسن صورة  
 في الخيال ولا وانترع العسل مناهج العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تامة النفس من احدتها بهذه الصورة لم يكن خالا في احدتها بهذه الصورة فتمت

تلك الكثرة الكلية لكنهما من حيث انها هدية مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصوة المترتبة من الانسان في لغوس آخر ولذنه الصوة موهبة كلية هي القياس  
مثل كل من تلك الصوة بالقياس تلك الكثرة وكذا الملوحة بتلك الصوة العقلية لا بهامه في الذهن موهبة كلية على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثرة اقوال لما  
تقران اللغوي كالانسان بلا شرط مثلا موجود في الاعيان لا متر في انه كل معنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت سلسولة عن معنى انها ليست عينه والجزء  
منه كما والوجه يربط بين الانسان الموجود في الاعيان كل اى موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان كليا يطلق ان الكلية هنا  
تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو سبب في المعنى اما ان يكون بها او عينها لا يسيل الى الاول لانهم  
على ايهام كيا يكون موجودا في الاعيان من رتبة ان الوجود العيني بلزوم المتعين لا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد نفس المطابقة للكثرة  
وقد نفس بالاشتراك بين كثره فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعنى بها مطابقة النظم على سياتي من البين ان الانسان والانسانية اذا كان موجودا في  
الخارج لا يكون ظاهرا زيدا وعمر مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان معنى الاشتراك من المتكشفت انه ليس كل اشراك يجب الكلية فالاشراك بين زيدا  
لا يكون كليا بالاشراك بل كل المعين من حيث هو عين او يحتمل الاشتراك بين كثره بل كل معنى المحل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بالموهبة كونه  
وهذا القدر يتم المراد ان لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار جزئيتها باعتبار اخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون اعتبارا لاشخاص  
بين كثره بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمر مثلا كالبنا كونه يحوز من لفظة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالذات  
اعراض يدوي بعينها كالتفكير اعراض عمر ويكون هي بعينها مقترنة بالبياض زيد والبياض في عمر والبياض في ذك فان السوالة البياض ليس السوالة  
يمكن اجتماعها في شيء ولا يضر ذلك في تقابلها لاختلاف الصفات اليه ما العلم والمحل نهما وان لم يترستا اضافة لكن تلك الى الشيء الذي تعلق به العلم والمحل  
فاذا اتحاد الصفات اليه فيما يستتبعها في امر واحد ولو توهم في الطبيعة المحنسية مثل ذلك حتى يكون جزئية مقترنة بالنطق في زيد بالصهيل في هذا النفس  
ان يكون شيء واحد بعينه انسانية او في سياتي واذا تاملنا المحل الكلية في الاعيان فلنذكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث  
بدون محاذها اضافة انما في زيد وعمر ووجهها كونهما في هذا وذلك ان لم يكن الوجودا تما بال من هذه الحيثية اذ ليس بينهما اولاد اطلاقا منها حتى يكون محمولا على كيا  
الاولى كما يجوز ان طبيعة الوجود من خارج فاذا وجد في حواد مشتركة كمثلت بنكش الملوحة يكون انسانيات منحصرة لا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية  
واحدة مشتركة اذا تمهدنا فنقول ان القائل ان الانسان من حيث هو موجود في الاعيان هو كل ما حكمه موجودا ان راو بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان  
المقيد بالحيثية موجود في الاعيان وان يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود وطولها ما هو في الخارج  
الاعيان فهو نوع ان راو بان يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان ان لم يكن الوجود حقيقة من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود وطولها ما هو في الخارج  
وصدق هذا العنوان على ما هو في الذهن لم يكن الحكم عليه بالكلية في قول وهو كل ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن منسلف ولا يتكرر الا  
وان كان غير ذلك فالانسان صدق هذا ما قد فرغنا من ذلك فنقول ان تصانف الانسانية مثلا بالكلية انما يحسب الوجود في الذهن في ذلك اعتبارا من احكامها  
اعتبار نفس الصوة الانسانية المترتبة في النفس وانما اعتبار الملوحة بتلك الصوة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصوة الكلية من وجه جزئية من وجه اخر اما كليتها  
نهي انما اذ هيست اشخاص الانسانية موجودة في الاعيان او تخيلت مختلف نسبت تلك الصوة الى تلك الاشخاص من كانت مطابقة لها حتى ان اواحدة منها  
اذا حضرت مكتوبة في الخيال الا وانترع العقل معناه مجرد اعراض فصل هذه الصوة العقلية بعينها فاذا اثار النفس من واحد من تلك الاشخاص من سطح صوته  
الخيالية بهذا الصوة العقلية لم يكن لها خلاه من تلك الاشخاص تايير يدري في ذات النفس ان حضرت صوته في الخيال استمر ذلك نحاكم منته مته بنقش وجه  
فانه اذا ضرب احدنا على شدة الرسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم اخر لم يثر الشمة بنقش آخر ولو سبق الى الشمة غير الذي ضرب عليها اول الا ان  
الحاصل في الشمة في ذلك النقش بعينه فلهذا الصوة العقلية بتعليق تلك الاشخاص الكثرة كلية واجبة جزئيتها فمخصصتها في نفس جزئية فيكون  
جزئية وتماثلها الصوة المترتبة من الانسان في لغوس آخر ولذنه الصوة الانسانية المترتبة في النفس موهبة كلية خرى كون القياس بها سلسولة لما سلسولة كل من تلك الصوة

5

للاشخاص الإنسانية واما اذا اعتبرت الملحوظة هي مفهوم الانسان فهو ايضا كل من جهة جزئية من جهة اخرى اما جهة كلية فلو ان مقتول الفعل بصورة كلية لكان  
لكثير من وقد عرفت معنى سطر البقعة فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن للموجود في الاعميان نعم يمكن ان يقال انه كالمعنى انه في نفسه بحيث ان العقل  
الذهن كان بصورة كلية مطابقة او مجزئة وان لم يكن في الاعميان الاستشخصا بتخص زيدا وعمر او كبر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يتجمل في نفسه ان يقارنه في الآ  
اوفي الاذ بان شخص احد فيكون يدا الشخص عمر وفيكون عمر واخا اريد بالكلية احدي هاتين فالكل يكون موجودا في الاعميان اما جهة جزئية فلو انهما كان  
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وان لا بد وان يكون في الاعميان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك الشخصا او  
به زيادة قلت الفصل المعنى الجبرم والحميدان يقال تارة ان جبرم الانسان مثلا واخرى انه مادة له وجز منه والجنس محمول على النوع متحد بالجزء  
والمادة لا يحل ان على المركب بل يتقدان عليه فالجنسية له باعتبار الجزئية باخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جبرم اذ طول عرض وعمق وتحت المعنى  
بهذا المقدر كان الجسم هذا الملحوظا في ذاته وان جاز ان يقترن مع محلان اخر كالنحو والحميدان كل منهما خارجا عنه غير متجزئ ولا يحصل له ويكون الجسم  
الذي نسبة المادة الى الصورة والى المجموع تهتم الى المركب فلا يخل على شيء من تلك على المركب من الجسمية وشي منها فان كان التمام والاشياء في الوجود العيني مع عز  
النظر عن لحاظ العقل كان العيان الجسمية الفصل مادة وصورة خارجتين اشكال في لحاظ العقل كما ان مادة وصورة عظيمتين البسائط الخارجية لمادة وصورة هما  
الا عظيمتين اذا اخذت جبرم كذلك من غير ان يتم المعنى بهذا القدر بل بما لا يتجاوز وجوده للمعنى حتى اشكال هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون المجموع  
جبرم كذلك كان جبرمها كان الجسم حينئذ بهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان يكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا حتى اذا اخلت الى شيء منها فانما  
على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم بهما بالقياس اليه سابقا ان يكون له وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي الجسم محصلة له لا يمكن ان يكون جبرمها الى شي  
فمنسبة الجسم الى الفصل المالى المركب من الجسمية ومن شي منها فنسبة الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متجاوزا عن كون شي عنى لك  
حال المعنى الجسمية غير بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجسمية هي ما يجوز ان يكون النسبة الى الفصل كالجبرم لا يدعى انه على شي من شي بل حتى تقرير بل  
بمخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب في حصول الاشارة ودون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون لغايات بين الفصول الاعراض ان لم يتيسر لنا في كل المعنى  
علينا من المعاني وانه على اعطاء القانون شريطة في الفصول ام لا فان الفصل يجب ان يقسم الجسم قسمته لازمة بحيث ما دخل في القسمين ليخرج عن حد  
في الاخر فيكون كالناطق لا لا تتحرك ثم المقسمته لازمة لما ان يكون اتحاد الطبيعة المنقسمة بما او لافعل الاول لا يكون الحجاج ولا ان كان كذا اعلم لا يكون  
المقسم فضلا مقسما كذلك المذكورة والاثوية فتسا لانسان لكونه جزوا فانما اذا اخصيص الحيوانية بل هو اصحاب الصورة ودون اخرى بل القسم النوع بها كالجبرم لم يخل في  
العام فضلا عن الخاضع الا ان كان من جهة خصوص المادة كجبرم حيث لا يمنع من القسم اخر اذ من جهة الصورة بحيث لا يخل الاقسام يمكن فضلا كالمذكورة الا ان  
قسما الجبرم للماء عنيت للمادة حرارة وبرودة استعارت بها المذكورة والاثوية ولم ينفذ هذا التقسيم من جهة اخرى من جهة الصورة بل من المذكور الاشياء انسا  
وفرسالم يكونا فصلين ان لم يكن لك بل كان من جهة الصورة كالجبرم الجسم الذي المنفرد للمادة لكن بحيث يمنع من القسم اخر كما لا يتعدى قسم الجسم من جهة المادة  
منصفة بصورة النفس الغاوية يكون فضلا على الثاني لا يكون فضلا وليا التناك الطبيعية بل كان مخصصا لمعنى سابق عليه بل هو اسطة بحيث يمنع قسمته اخرى اذ  
يتم اخل اقسامها مع قسمته وذلك كان كالتبني السابق حتى ينتمى الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول يكون الاخر فضلا الطبيعية فبعد  
او اكثر كالناطق انما تخصص الجبرم بعد كونه نفس شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والابل لم يكن مخصصا وكان مخصصا لاعلى الشريعة لم يكن ابل يخرج عن ذلك لتعلقه  
فضلا اصلا كاللحمي انما تخصص الجبرم بعد كونه جملا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا وانقائا لك يعني عن قانون اخر التمييز بين الانواع والاشياء  
فما يقبل الانقسام بالفصول الجسمية ما لا يقبل الانقسام بل بالعرض فقط نوع اقوال المعنى الجسمية كالجبرم الحيوان مثلا يقال تارة ان جبرم الانسان مثلا  
واخر ان حزنه ومادته ولا شك ان الجسم متقول على هو جبرم له اعنى النوع محمول عليه بالجزء الاكمل على ما هو جزاء اعنى الكل المركب منه ومن جبرم باخر لتقديره عليه  
المادة كالمثل على هو مادة بالنسبة للبرم ما هي مادة داخلية في معنى المركب منها من الصورة وما هي مادة خارجة عن معنى الصورة لانهما جز من الاول ملته الثاني فالجينية

تعاين اجزائية والمادية فلا يمتحان باعتبار واحد بل من حيث ما يقال له اجسما باعتبار اجزائية له باعتبار اخر على ان يقال ذلك المعنى وذلك اذا فصل  
بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم الثاني المحساس عين الجوانب الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبار ان المعنى الجسمي يوزن تارة بشرط الاشياء واخر  
لا بشرط شي واثالثه بشرط شي فاذا اخذ بشرط الاشياء وذلك بان يوزن اجسما مثلا جبر اذا اطول عرض ودمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والاختياره عاودا كما  
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللفظ محصلا في ذاته وح وان جازان يقترن معه معان اخر كما هو المحسوس كونه خارجا عنه غير متبوع فيه ولا يحصل له ويكون نسبة الجسم  
نسبة المادة الى الصورة ليكون علة قابلية بمعنى اخراج عن الشيء المحال ويكون نسبة الجسم الى مجموع الكرب من اجزائية ومن سبي من تلك المعاني كلها وبعضها  
نسبة المادة الى الكرب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الدلائل في الشيء المحال للجوز والاخر منه فلا يعمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة وهو يكون علة لها  
ولا على الكرب من اجزائية ومن تلك المعاني كلا وبعضها يكون جزو منه حينئذ كما كان تمام الاختيار المشروط في الاخذ على هذه الهيئة كما هو محسوس لوجوه الجسمي مع  
النظر عن لحاظ العقل كالمعنى بالاجزائية بالقياس الى المعنى الفصلي مادة وصورة خارجتين كما كان ذلك كما هو محسوس لحاظ العقل كالمعنى الفصلي  
وصورة عقليتين المرديات انما جازية يكون لها المادة والصورة كلاهما الجسمي اما البسائط فلان مادة وصورة لها الاعتقليات ان اذا اخذ لا بشرط شي وذلك بان  
الجسم مثلا جبر اذا اطول عرض ودمق ولا يرا على ذلك من شرط تمام المعنى بهذا القدر والاختياره عاودا حتى ان كان هناك شيء اخر مخلوطا بهذا المعنى كالمعنى  
جسما وشرط عدم تماثلي لو لم يكن هناك معنى اخر لم يكن هناك جسم بل حظ ذلك المعنى بسلام حتى ان جبر من غير ان يكون هناك معنى اخر معنى الوجود والاعتبار  
كان جسما وان جبر مخلوطا اختلافا اتحاديا معان اخر ولو الف معنى كان المجموع ايضا جسما فاجسم حينئذ يسمي في ذاته وجازان يكون معان اخر لا على سبيل كون  
معتزلة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة متوحدته حتى اذا حطت الى شيء منها فانما تلاحظ على الكمال تعين شيئا مما قد كان الجسم معان بالنسبة اليه عاودا ان يكون  
ايه وكان حينئذ تلك المعاني كالمعنى المحسوس محصلا لا بهائرا لا يكون الجسم متجانسا عنهما ولا هي متجانزة عنه ويكون نسبة الجسم الى سبي منها نسبة الجسم الى الفصلي  
نسبة الجسم الى الكرب من اجزائية ومن تلك المعاني نسبة الجسم الى النوع فجميع الجسم على كل من تلك المعاني وكذا انك عليه وحيل الجسم ايضا على الكرب  
واذا اخذ بشرط شي وذلك بان يوزن الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي المحسوس ويكون مخلوطا بالناطق لاعلى ان يكون الجسم الحيوانيا ما بعناه والنامي هو الكرب  
او الناطق تضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك ذلك يحصل غير متجانز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الكرب وعين المجموع بالفعل كما كان ذلك  
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شي واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجسمي من اخذ بالاعتبار الثالث بالقياس الى المعنى الفصلي والناطق اليه من اخذ المعنى  
لك بالقياس الى الجسم عرفت حال كل منها بالنسبة الى الآخر في المحل والبيان كذا حالها بالنسبة الى النوع فالعلم ان الطبيعة الجسمية وكذا النزوية توخذ  
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليها وتقسيم حال الطبيعة الجسمية والنزوية بكل اعتبار في المحل الباطنة بالنسبة الى  
تلك العوارض على حال الجسمية بالنسبة الى اللطائف الفصلية وبالعكس تقسم حال الجسمية والنزوية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاختلاف كما حاصلها بالقياس اليها  
على حال الجسمية الحاصلة من الغضائف والطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انفصلت اليه العين  
يكون معنى زائدا عليه كان من انزلة الابيض وكذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كانه جزو منه وكذا الابيض يكون متجانزا للحيوان الابيض والابيض اذا اخذ  
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان يضاف اليه الابيض فيحصل ويكون له من مضمونات كان ح متجانزا للحيوان  
الابيض كذا الابيض مع الحيوان مع الحيوان الابيض اذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفصل كما كان ذلك بالقوة اذا اخذ  
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكارب بل محصلا فالاعتبارات الثلثة يعبر الكلمات الخمسة المشهورة وهما ان الجسمي تنبيه  
له وهو ان غرض الاعتبارات انما تتاق في الطبائع المحيولة بالقياس الى ايضا اليها كالجسم والحساس من الاجزاء المتبانية بحسب المعنى والوجود كالمادة  
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن كذا المحسوس على النفس فيكون في محاله عينها وذلك لان الطبيعة المحيولة لما كانت مبرمة مسئلة لا بشرط شي فتمت  
ذاتها من ان خلل هناك شرط او شرط اولم يدخل فيكون في محاله تحقيقه بالشروط وبالشروط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت هي في نفسها

٤

معروضه لمد باعينه بخلاف الجزوفاته في حدوجه بشرط الاشئ فليس يسوغ بالنظر الى فاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متعارفة  
في نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبارها لا بشرط لا يمنع من ان يحمل التواطؤ على معروضه بما هو معروضه كما بحسب معنى الجنس على معروض الاعتبارات  
الآخريه عن بشرط الاشئ كالبدن وهو بحسب معنى المادة وبشرط شئ كالحيون المجتمع من البدن فمنه من بحسب المخلوط واما المعروض الاعتبارين الآخريين  
فلا يحمل احدهما على الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحسب يقال على النفس على مجموع الحيوان لا يقال احدهما  
على الآخر فقس على ذلك العرضي والعرضي فالاعتبارات الثلث انما تأتي في العرضي المحمول كالابيض النسبة الى الذوات المعروضه للبيان لا في  
العرض كالبيان النسبة الى تلك الذوات واذا قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلاثة لا تختص بالطبيعة الجسدية بخلاف ما يظن في الطبيعة النوعية  
ايضا وان ذلك انما تأتي في الطبائع المبهمة دون الالهية المحصلة وان الهم لا يمكن ان يوجد على مهابه فلعلك تشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجسدية  
تحتاج الى جميعها واما الطبيعة النوعية فمحصوله في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيخرج ذلك ان الطبيعة الجسدية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها  
تكون كالمحمول بعد لا يدعى على اي معنى كمن معنى الشئ بل يطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتغير بها بالفعل شئ محصل ولذلك اذا خطرنا اللون مثلا  
بالحال لم تحصيل بعد بمعنى تتغير بالفعل تقع النفس بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتغير بالفعل اما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة  
دون المعنى والطبيعة الجسدية وان كانت النفس انما طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها تميز بل كتحصل عنده ولا يجوز  
كون اللون مثلا واليها يشار اليه كان الابدان اضعف اليه جان آخر بعد اللونية بل الاشارة وليس يمكن ان يحيل اللون هو لون بعد بل اشارة شيئا  
مثلا لا يلائم لون في هذه المادة ليس في كذا الشئ الا لونا فقط وقد خصصنا بالموهومية عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احد  
سهما كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية بقى البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى تحصيل طبيعته نوعيته فيكون ذلك المعنى فصلا  
ويها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبعة تمت بمعناها لا يتغير فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فنكون نوعيته واهتمامه  
فيها بعد ايجها من حيث المعنى فيكون طبيعته جسمية فمعناها مقامان من الفصول عن العرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول انما يستلزم في كذا  
معرفة القانون الكلي والجملي وان كيف ينبغي ان يكون النصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة  
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس والما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس بل في المعنى بالقياس  
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فرما جعلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى الطبيعة بل هي جسمية  
ام نوعية فقلنا تفسير لنا الحكم البات في ذلك ذلك القانون الجملي ان شئنا على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستبطن منه بجهد كبرى الصغريات مرفوعة عياتها  
واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تضمنها لا يلائم الامر فيها كما هو العاكس في  
الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون معوية في حوزتها الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنكس  
جزئية لا تشكل علينا معرفتنا فكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جملي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما  
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فرما لم تفسير الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى النصل لشيئية حتى يمكن ان يكون فصلا  
مقسما لهما ان يكون قاسما لها فقسمة لازمة بمعنى ان لا يدخل من افراد القسمة تحت القسمة بل يخرج منه ويدخل في القسمة الآخر مع بقاى بعينه  
في ص ذاته بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسطا لخاص من القسمة عنى احصية التي قارنها من فلا يقع المتحرك غير المتحرك تمييز في التقسيم الذاتي اي الذي  
اريد تحصيل تمييزهما من معنى يدخل في الذات ويكون ان الضافات الى المقسم حتى حصل القسمة الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة  
ما دخل من القسمة تحت المتحرك جازان ان يصير غير متحرك هو بعينه وبكس فهم اذا اطلعت الطبيعة قسمة لازمة مستقرا واما لانقسام تلك القسمة لثلاث  
المعنى المحض لا سيما المحصل للوجودي من القسمة اما ان يكون اعتدادا اما غير متوقف على كون معنى خارج عن تلك الطبيعة بما هو احد او كثيرا او لا يكون

وعلى الاول لا يكون استعداد ذلك المعنى انحصار القبة ولا يكون استعدادها بالمعنى خارج عن القبة فحينئذ المكان استعدادها لذلك الذي اعلم لم يكن المخصص فضلا  
 مقسما لتلك الطبيعة القبة كالانسان اذا انقسم الى ذكروا نثى فاستعداده لذلك انها لو كانت حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا للمعنى المخصص المذكور  
 والا نوثية فصلا مقسما للانسان والالهيون ايضا فانه اذا نحن اول المخصص الاصح ولم تختص بلقوة بصوتة دون اخرى حتى كان النوع مني يجوز ان يتبع  
 به كما انقسم الجسم لم يكن له دخل في تنوع العام فصلا عن ان يكون له دخل في تنوع الخاص الا فان كان استعدادها لذلك من جهة ما داتها العلية  
 بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولي من جهة الصوتة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كما يجوز ان يتبع  
 الى ذكروا نثى لمادة حيث عرضت لها الفاعل من سخن يقبل مزاجا حارا استعدادا للذكورة او من سبر يقبل مزاجا باردا استعدادا للانوثة ليس يمنع  
 بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصوتة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلما افلا حاله  
 كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان تنوعا فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مثل لكونه ذكرا وانثى وان لم  
 يكن كذلك ان فصلا سلو كان استعدادها لذلك صوتها كالحساس الجسمي النفس فان النفس هي التي تكون اولها حاسة بالذات او تكون للمادة كما ان  
 تمنع من انقسامها الى من جهة الصوتة تتداخل اقسامه مع قسامه هذه القسمة وذلك انقسام الجسم الى المفترق وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يختص  
 الجسم من بعض انواع الحاصلات بالانقسام من جهة الصوتة فانه اذا ما تنوعت لم يقبل من الصوتة الا نفسا غاوية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا او نابتا  
 القبة وليس يجوز ان يكون الجسم المفترق في ذات النفس غاوية وغير ذرية نفس كك لان يكون الجسم والنفس مفترقا او غير مفترق ومعنى ان يتذكر  
 لا تقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صوتة ليجرد نوع يعرض لهما من مصاربات الامور الطبيعية عوارض من الافترق وغيرها فربما  
 كانت الانفعالات العارضة متعارفة لها من الغاية المقصودة فقد توقضا على الصوتة الحاصلة اما الصوتة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التجميد  
 مانع بقائه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصوتة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صوتة اخرى كما اذا تحرك  
 العصير الى التجميد فعرض له عارض ففعل وبالمصير ورحبما كانت متوقفة لاختلافات في نفس المعنى التحرك اليها اذا كانت تقبل الاختلافات كما اذا  
 تحركت المادة ببعض الى الحيوانية وبعض لها الانفعالات متوقفة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ويدا بعضها باورا  
 كانت متوقفة لاختلافات في نفس الغاية المقصودة بل في امورنا سببه للغاية واخرية عنها جدا فما تعرض للمادة من هذه الجهة يبقى موقفا بالمادة  
 متوجهة الى الغاية يكون للحالة خارجا ومن هذا القبيل الذكورة والانوثة فانها في كيفية حال آلات التناسل والتناسل امر عارض بعد الحيوة ونحو  
 شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم هذه الصنفه لا يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فضلا  
 اوليا لتلك الطبيعة القبة بل ان كان مخصصا بالمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة  
 ذلك ذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سلو كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او حتى آخر حينئذ يكون الامر كذلك الى ان ينشأ  
 تلك الطبيعة كان هناك فصلا في حصول مرتبة ويكون الآخر فصلا بعد حصول الطبيعة الاولى كما يجوز انما يكون ناطقا بعد كونه ذكرا وانثى  
 هو بعد كونه ذكرا وانثى بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا على الطريقة لم يكن اول  
 عن ذلك كذا ما نثوه فصلا القبة ولو بلا واسطة كما يجوز انما يكون قابلا للميل استقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه  
 جسما طبعيا فان يجوز ان كان جسما طبعيا لزم ان يكون قابلا للميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي نقابا للميل غير مخصص سابقه بلا واسطة اعني الجسم  
 الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا ولا يجوز ان يكون ما بعده اعني قابل للميل استقيم او المستدير ايضا فصلا لشيئ منها كما يجوز انما يكون طبعيا او جسميا  
 بعد كونه حجلا وانما يكون حجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانقسام الفصل المقوم للميلون من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حجلا  
 انما هو بعد كونه ذكرا وانثى بعد كونه جسما بانقسام الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر والحسان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن على الطريقة

9

فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم المتعق او الكومج فصولا وما الحيوة وما قبل لك نعمان ذاتية وبعدها اقتنت ذلك لم سبق لنا حاجته التي تتم  
كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القاون تمييزا للاشياء من الاجناس فان الطبائع التي لتنبس الامر في كونها بسننا او نوحا ما كان منها شيئا  
يقبل الانقسام الى الفصول فمبني بالايكون كك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع قلت وهذه المعاني الملاحظة اذ لا يكون فصولا يكون  
عوارض لازمة او غير لازمة والملازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اي جهة كانت  
او لما فوقها يكون لازمة لما تحتهما والتي يلزمها تحتهما لا يجب ان يلزمها تمام العوارض وان كانت خارجية عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب جها من  
الشخص المشار اليه كما ان الجنس لكونها ما اخذ الا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة عن الفصل كك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه  
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجينية او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك الا ان  
لا يحتاج اليها في تحصيل معنى منقر بالفعل مجوز ان يكون اي مشار اليه شائفي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول لا  
الى الجنس مشار كما في الاول والثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم فروعا عن هذا المشار اليه سبق موجود بل قد يفسد نحو مغايرة الملازمة و  
بالسبب كك كانت قد تحصلت ان الاشياء الواقعة تحت الجنس حقيقة كانت او افتراضية يمتاز بعضها عن بعض بفصول الامتياز الاشياء  
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض اما النوع فلا يمتاز عن الجنس والفصل الذي بعض الحياظ يدخل الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل  
والجنس الفصل ايضا لا يمتاز ان الذي بعض الحياظ ويكون امتيازها حينئذ بنفس معناها والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة  
وكذا الجنس لا على بساطة الفصول انما تمتاز عن غيرها الاشياء بتام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل اقول لما عدت ان اي المعاني الملاحظة  
بالجنس فصولا وايها لا يكون فاعلم ان بالايكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض لازمة لمعروضاتها او غير لازمة والملازمة الملازمة بما سبقتها  
عروض اخرى فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض اخرى ذلك بواسطة ايضا الملازمة لا بواسطة عارض بل جميع الصورة او المادة او  
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة الملازمة الطبيعية من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها التي جعل صورتها الخاصة باو مادتها كك  
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر عن غيرها اما المادة او صورته او عارضه والملازم للامم يكون لازما لما تحته من الانواع والامتنان الا ان من غير  
عكس فان اللازم للاختصاص لا يجب ان يكون لازما للامم نعم قد يلزمه اذا كان لازما له تحت بواسطة او بواسطة ما ليسا ويداو بالغير ثم العوارض وان كانت خارجة  
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب جها على الشخص اذ ان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتخصت فاذا وجدت في مادة معينة اضع لواحق ذاتية و  
لازمة وغير لازمة فالجميع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة والسنن التي ان مجموع الانسانية مع البياض من طول القامة ونبوة عمر مثلا الى غير ذلك  
يكون شخصا مشار اليه انسانا بل ان يراه هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمر ونظرا لساني العوارض من الاعراض فان وضع الاعراض  
في مثل ذلك بدل العوارض في عباراتهم فالمراد بها العوارض فان اقتلج في بالكذا اذا كانت العوارض داخلية في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه  
لانها يكونان جزئية فقد ذكرنا اسلفنا في حمل الجنس على النوع من المحمول على النوع بطبيعة الجنس لا بشرط شي في الفصل تقوم للنوع وان لم يكن  
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه في البقوة ولا يكون متضمنا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزئيا من المجموع غير محمول عليه نفس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص  
فالجسم مثلا انما لفي باذا اخذناه جنسا لا بشرط ما هيته اذا وجدت كانت لاني موضوع كان فيها طول عرض وعرض ولسنا نشترط ضم المعنى بذلك  
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك لفسا معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني متضمنة في الجسم لازمة عليه ايضا فلو  
من خارج فاشخص الشتمل على الجسمية والفصول العوارض يكون تمامها جسمالا ان يكون جزئيا منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان  
للشخص عوارض خواص خارجة عن طبيعة الجنس فان جواب ان مرادهم جها عن طبيعة الجنس في زيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس  
غير داخلية بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك بان توجد بدو

واما النفس لا تحتاج اليها في تحصل معنى متقرر بالفعل محويزان يكون ذلك المعنى في الوجود احيى مشا راليه كان باقيا فان النفس  
اذا ادر ك معنى الجبس كالجور مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالتالي يحصل لها مهية نوعية تامة المعنى محويزان  
يتقرر بالفعل فليجيبها العواض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العواض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ  
في الشفا واما الفصول ايضا تشارك العواض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعواض ثم اعلم ان العواض منها  
ما لو توهم من نوعا عن شخص المشار اليه سبق ذلك الشخص موجودا بل منسوخا مغايرة اللازمه مع سائر الاشخاص مع ذلك اما لكون  
تملك العواض من اسباب التشخص كما لا انفصال الطارى على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء والما لكونها اجزاء  
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كوازم المزاج الشخصية لزيد ولعلك تحصل لك ما وصفت  
ان الانواع الواقعة تحت جنس سوار كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافة محضه كالحوانق النباتا  
تحت الجسم المفتدى يتبار بعضها عن بعض لفصول عقوبة لما مقسمة لجنسها ولا يمنع ان تكون مع ذلك متميزة بالعواض ايضا بل يكون  
لك العبرة لكان الاستياد بالفصول التي وذا عرضي ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعواض لمشاركتهما في تمام  
الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض الاحاطا اعني لخطا يحصل الابهام والخلط والعوار  
فان النوع يمتاز من وجهين احدهما عن الجنس ذلك دخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعلا الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس ايضا  
لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في لفظ التعريف واخذ كل منهما بشرط لا يكون امتيازهما حينئذ بنفس مهيما لا يجوز من المعنى مع الشك  
في جزئيه ولا يخرج مع الشك في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتها في شئ مما يتجوز به الماهية فان قلت ليس مثلا فصول الجواهر محويزان  
الجوهر مشترك بينهما فيكون الامتياز بجوهر اخر وكذا حتى يتساوى قلنا فصول الجواهر وان كانت جوهر لكن قول الجوهري عليها معنى بخلاف قوله على  
نفسه على الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذا ان لا يكون الجوهري جنسا لما تحته لانا نقول انما زيد يكون جنسا لما تحته انك بالنسبة الى الاجناس  
والانواع المندرجة فيه لا ساطعا بل هو من الاعراض العامة للفصول كذلك صلب للفصل المقسوم والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز  
الجنس الاعلى بساطة الفصول على سائر الاشياء بتام المعنى فلا يلزم التسلسل لاني الاجناس لاني الفصول قلت لعلك بعد استيقان الفصل  
البسيط لا ترتاب في ان الجول في نسخ فقره متعلق باجاءل يستتبع ذلك تعلقه في التأسيس والتعلق الا فغير فدا غنى الاجور واذ  
البيّن ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب انفي فيه عن الموجب فنسب الوجوب بالذات  
عن الجانين وجو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيها اليه فيتعلق بالواقع من الجانين من جهة وجوبه فالحاجة دائمة له واما الامكان  
وتعلق الواقع من الجانين موجب على حسب الوجوب يستتبع للواقع في الدوام والتخصيص بشرط من الزمان والابتداء والبقاء وسيلان  
في ذلك واستعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والظهور الواقع مجازاتها على الاض فانه مرتبط بها في تقرر وجوده فليس ان فرض و امره  
بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا عنها ومنا فيا لتعلقها بها وليس ان حدث يستغني في البقاء عنها ومث على ذلك حال البطلان والعدم  
بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقير يوجب كونه واجبا بالذات اذا حملته انما يسد  
وغير الفاقة الى الفاتية لا يعني شيئا واما البطلان والعدم فيكون بالضرورة في وجوبها انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا  
بعد الموجب آخر اجتماع موجبان مستقلان واما تخلف طن العامة ومن تيلو لوجه من التعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والموجب  
له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب لالبتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويكبل بهنا حاله بين العدم والوجود  
اي الخروج من كلى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعلم

11

لا هو فاعله وكونه بالوجود متمصفا بالبعدي عن العدم ليس عن فاعل بل عن الك في نفسه وكذلك في اول ان لم يمتدح من الحدوث معنى  
 يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع لتعلق الذات اذ لو استتبت في نفسها لاستتبت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في  
 اول ان منه وما بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم ليس في واجب العلول بعلة التامة لم تحل عن الزمان  
 فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلوما الواجب بها قد بما فالواجب بالغير بحسب مفهومه نعم من ان يكون قد يما وماذا  
 والتعلق بالغير يشمل مستمية بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم او لا بالذات والاختصاص ثانيا وبالعرض الواجب بالغير ملازم الوجود مادام قفا  
 فكذا التعلق بجهة الحاجة حينئذ يكون للسكان وهو كذلك وانما على ان السبوقية بالعدم ايضا كمالها او قسما في هذه الوطية مشاهدة لتعالقها  
 بعد البناء ونحو ذلك ويشيل ان الاثر من التباين كان بالذات المحمولة والوجود المنفصل للمحصل في المكان امر الجدي فالتاثير فيه لاني الذات  
 الباقية ووجودها والاول من اخذها ليس بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركة هذه سبب لكونه اجزا البيت انها بهذه الحركة  
 لاجتماعها والاجتماع بشكلها والحفاظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو بطابعها من انما في اكتفتها الطبيعية مع عوقها للبلوقى عن الحركة الى اجازها  
 الطبيعية بالوقوع في البين على ما بيننا من الترافق والثاني من شهبته تحصيل الحاصل تحصيل السبل تحصيل آخر فالذات والوجود متم  
 انما تحصيل مستمر لا يتبدل باثار الابداء والبقا وازا والبقا وبقول لا ريب ان الاثر متعلق بالموثر والتعلق بالموثر فرع الحاجة فهو محتا  
 اليه التبعة فجملة ما سوي بعد فقيه ولا معنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته ووجه تعلقه به هو وجوده به ضرورة ان الممكن من حيث انه  
 ممكن لا يكون حاصريا اولي بالابرح وقد عرفت انه لا يكفي الاولية ما لم يتهيء الى حصوله بالمرجح فيكون الامكان هو المحجج الى الوثر المرشح  
 ووجه التعلق هو الواجب به وباسلوب آخر انما اذا فرضنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة انا الواجب اذ لا امتناع بالذات  
 اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى ففرع الواجب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة  
 اذ نقض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة لنفسه فبذلك سلب وجوبها وهو الامكان هو العلة للحاجة  
 فيما من غير ما علة معنى آخر اصلا لا شرط ولا شرط واذا كانت علة الحاجة الى التبرجى الامكان بالذات كانت جهة التعلق به الواجب  
 به فالممكن بذاته سواء كان دائرا الوجود والعدم او حادثا ما بعد العدم محتاج الى الوثر الموجب لاحد الطرفين وانما لا سكا بالذات وانما  
 والطرف الواقع ان كان هو الوجود وانما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه من الموجب وانما كان هو العدم وانما كان التعلق فيه كذلك  
 وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق بينهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجب لان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون  
 موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفائه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك وجب  
 آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثرهما يوضح هذه الجملة لحال الشمس والضوء الواقع على الارض مجازا انها فانه متعلق مجازا انها لكونها  
 شرطا لغيضانها عن المبدء الفياض على الارض لو فرض واهم مجازا انها كان الضوء والظلمة لم يكن واهم موجبا لغيضانها عنها ومنها  
 لتعلقها بها فاذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها وتعلق بها ان حدوثه لك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذة تلك الارض  
 او حيلولة سائر بينهما الغرض الضور وكما ان وجوده مرتبط بمجازا انها كعدمه بعد ما واذا كان شأن العلول في الانتقار الى الشرط والاعتماد  
 به هذا فما نطك بحاله مع ابا عمل ثم ان تحديق النظر لوجب ان حاجتنا الممكن في الوجود وانما هو الى موجب واجب بالذات اذا نشئ  
 انما يكون وجبا لغيره وذلك الغير موجبا له اذا حال الغير في احتمال عليه جميع اشياء العدم وحتى جاز عليه بعض اشياء العدم لا يكون وجبا التبعة  
 ولو فرضنا الموجب لشيء ممكننا في انه فاما يمنع بلطامه عدمه مع بقائه ولا يمنع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو فرضنا  
 ذلك الموجب لبعض علة الممكنة وكذلك الى الا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائزا قطعاً فالجائز انما تفضى بالانضمام الى الشيء ونظم حاجته الى حاجته ومحتاج الى آخره ولو دارا وتسلسل لا يوجب المعنى  
فمذا سر يلوح بان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة ما لو انفتحت فيه التفاسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين خلاف في  
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو نسخ الذات باعتبار  
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في التأسيس والوجود واذا قدر فت ام جعل البسيط فلا يرتاب في ان الحق هو  
وكك في ان الامكان المحجج بالذات هو بسببه وجوب الوجود والعدم الميسر وجوب التقرر والبطلان في نسخ الذات  
المستتبعه لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تفرقه وتو  
به يستتبع لوجوب وجوده به وانما خالف في تلك الجملة الانظار الكلامية اقتدارا بالادامم العامة فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله  
انما هو وجوده وجرم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن الوجود ومنهم من  
يجعل الوجود في اول آن ولم يجعلوا اعلة الحاجة الامكان على الاستقلال بل المجهور منهم جعلوا الحدوث استقلا لا ونهم من جعله مع الامكان  
شظلا وشظلا وكانهم يعينون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزم من الحاجة متقدمة على الحدوث  
فكيف يكون علة لها ونحو اعلى ذلك ان التقديم بالزمان لا يكون له سبب لبقته وان الحدوث وان احتياج السبب تعلق به في الازمنة  
اعني بحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن الوجود او الوجود في اول آن لكنه مستغن عن غير متعلق به في البقاء اعني الوجود والحاصل  
بعد الحالة المتوسطة او بعد الاآن الاول ولما لم يزم من ذلك انه لو فرض عدم البارئ تعالى لما ضرت في بقا العالم تشتتوا فمنهم من يتجاسر  
على الالتزام ومنهم من فرغ الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم يتفوا بازكاب التجرد في الاعراض وتوهموا ان الجملة  
ممتاجة في بقاها الى الاعراض المحتاجة لتجدد ما الى الواجب وهذه الادامم وان كانت تستحق الاعراض دون الاعراض نسخا فمتا وكانت  
فيما تمقتبت من الحق كفاية في ازاقتها لكنها لا تقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين الوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث  
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا وفي اول آن خاصة فان كان الاول فهنا عدم وجوده وكون ذلك الوجود متصفا بالسببية  
بالعدم اما العدم فهو وان احتياج الى موجب له يتعلق بكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام  
في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم فهو وجوب البشوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه لك الى جاعل محله لك فلم  
يبق من الحدوث على هذا معني يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثاني فمنصاع ما مكر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا المعنى له  
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ان يلى وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان  
فبشوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود واللازم في الوجود  
في اول آن والوجود بعد المعنى النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشل ذلك الكل وتخص البعض فنقول اذا كان المعلوم متعلق الوجود بعلة  
السامية واجب الوجود بهما ومن المعلوم انه لا يتخلف عنهما بالزمان فلورفضت العلة السامية قد يرمي بها زمانه المفروض ان لم يكن حلا لهما الواجب بها قد يراها  
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعلم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود واحد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون  
لمحور واحد القسمين كالحادث اولى والاطمئنان القسم الآخر كالتقديم بل محوره اولا وبالذات فلا اعلم اعني الواجب بالغير جهة التعلق بالغير الوجود  
به دون الحدوث والوجوب بالغير لا يزم الوجود واما واقعا فلذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الواجب ثانيا على انه لو كانت علة  
الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق وانما واما الوجود لان اسبقوقية بالعدم غير ان علة ثم نقول المشهور  
ما او قسم في هذه الوطئة وهما ان الاول مشابهة بقاء البنا بعد قمار البنا ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انفكاك الاب ونحوه المما بعد

انتفاء النار ولو كانت علتها حاجته الى الامكان وكان الاثر محتاجا في البقار الى الموشز والبت هذه الآثار بزوال تلك الموشز  
والثاني انه لو كان في البقار تعلق تاثير من المفعول وتأثير من الفاعل فالأثر حينئذ ان كان هو الذات المحمولة والوجود المنفرد  
لزم تحصيل الحمل وان كان امرا جديدا فالأثر فيه لا في الذات الباقية او وجودها وانجواب عن الاول ان من قبيل ان هذا ليس بعلة  
جاءت مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده بسبب الحركة اجزاء البيت كاللبنات وانحشبات ذلك الحركة علة معدة  
لا اجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل ما والحفاظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل  
هو امر يلتزم من طبيعة قسمة ذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعة ما فلفظ لكافة اللبنات والقول على الموضوع  
في الاساس هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضوذة والدعائم المنضوذة والسقوف المنزوعة وبين ما يتحرك اليها  
على الاستقامة من المركز في حادثة لها عن البسوط مع ما فيها من التراق يمنع الاقتران كبدني محرك عن الثاني ان من باب شبهته  
تحصيل الحمل بهذا التحصيل تحصيل الحمل في الباطن هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيل مستمر او اثر مستمر  
هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزى الزمان فلو حفظ في التحصيل ابتداء البقار كان في الاثر ايضا ابتداء البقار فالتحصيل  
بابتداء التحصيل ابتداء الاثر ومقتضى بقاؤه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يعيظ له والصلاة على رسول الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعبر معلوم في نفسه بان اعتبار  
صدقه على شئ وفيهم اليمينى كلمة النفي تحصيل معلوما آخر في غاية البعد عنه ويسمى في المعلوم في نفسه ليس شئ منها اعتبار صدق ولا يصدق  
على شئ اصلا فاذا حمل على شئ واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيله واثبات رفعه لا يمتنا نيان صدقها اذ لا يجوز صدقها على  
ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذا يجوز ان ارتفاعها عند عدم الموضوع فان اعتبر ان المفردات في نفسها سميا متناقضتين  
كان معناها انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو مبلغ منه فيما بين المفردات العترة بلا ملاحظة صدقها على شئ لانها لا يجتمعان في ذات واحدة  
ولا يرفعان عنها يجوز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقها على ذات واحدة كان ليعني كل منهما بهلا لا اعتبار رفع صدقه  
فلم يصدق رفعه لجزا ارتفاعا كما في مثل الانسان اذا اعتبر صدقه كان ليعني بهلا لا اعتبار رفع صدقه وكان موادها عينيتين  
متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية  
لسالبة البسيطة على زعم المتأخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية بنقيضها على زعمهم هذا اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبى  
وهو بالفارسية ليست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية ينشئ كما يقال الوجود والعدم متناقضان فلم يوجد ليعني  
الرفع المصدري وهو العدم ونقيضه بالمعنى المصدري فهو ليس ليعني ليست وجوده ونحوه ان يكون المفهوم واحدا ليعنيان فصا لا يفتقرا  
فقوله ليعني مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شئ منهما محمول مواطاة على يد شئ لا يرفعان  
عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعها عنه بهلا لا اعتبار الوجود وليس الوجود بمعنى ليست وجوده ليعنيان ارتفاعا عنه  
فالا اعتبار الاول كسائر مفردات نقائص المفردات التصويتية وسببان هذا ان المنان نقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بال  
اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها نفيها معنى سلبيما وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبيما

والمتناقضين من الغنيتين فيهما جوبا باعتبار انهما لا تصدقان معا في تقاطعنا لهما فباعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل  
 واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوي مفهوم تصوي ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها  
 ونقيض الموجبة الجزئية ايضاً هو سلبها فتعلم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الكلية بمعنى على  
 المساحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقاسه لانهما مفهوماً محصلا دون وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث المتناقض ثم علم ان المتناقض  
 بين المفهومات التصوية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعها بان يكون كل منهما محمولاً على شيء بالمواطاة وكذا الاستحالة ارتفاعها  
 بان لا يكون شيء منهما محمولاً عليه كذا ما يكون احدهما محمولاً على نفس الآخر كما العلم المحمول على نقيضه هو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا كل  
 مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك كذا الاستحالة ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولاً عليه اشتقاقاً كما ان الوجود محمول  
 بلا اشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو الملا وجود ومحمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقاً فانما يستحيل اجتماعها وارتفاعها باعتبار  
 الاعم فلا يستحيل ان يحمل كل واحد على نفس الآخر وعلى ما عدت عليه الآخر كالمحمول كك على نفس الوجود على افراده وذلك يستحيل ارتفاعها  
 عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولاً عليه مواطاة على زيد مثلاً وان المتناقض في القضا يافياً باعتبار الصدق والكذب كما عرفت في الآيل  
 ارتفاعها باعتبار الحمل مطلقاً بالمواطاة ولا اشتقاقاً وكذا الاستحالة ارتفاع النقيضين مطلقاً باعتبار الوجود والخارجي يعني يجوز ان لا يكون  
 شيء من النقيضين موجوداً في الخارج كما لا يمكن واللا امكان والوجود والملا وجود والامتناع واللا امتناع بل نقول ذلك ضرورة  
 في القضا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا الاستحالة اجتماع النقيضين باعتبار العقل والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء حتى  
 النقيضين معا وكيف يستحيل مع العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون نقل الايجاب لتوقف عليه ولو شتر ان تصور السلب  
 فرع تصور الايجاب وكذا الاستحالة ارتفاعها بذلك الاعتبار ويجوز ان لا يتصور شيئاً من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنها فها  
 تحقيق الكلام في النقيض على وجهه بكثير من الوجوه في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تمنع وتدبر العلوم

١٥

# نمط الطبع

الحمد لله والصلوة على اليها ما بعد فقد اطبعت الرسالتان اللطيفتان احداهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرها  
 في تحقيق ارتفاع النقيضين من صنفاً محققاً وظهر مدقق عصره ملا محمود الجولقي حرم الله تعالى  
 موافقاً لام المولوي خاوم حسين العظيم آبادي سلمه الله والايادي  
 في المطبع المصطفائي اهتم به عبداً الواحد خان  
 اللكنوي ابن المرجوم محمد مصطفى خان في سنة  
 ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من  
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل  
 صلوة تحية  
 فقط

## ترجمة مولف الشمس البازغة

احمد كرامت يامن هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود على من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفوره القوي محمد عبد الحى  
 اللكنوى قد سألني بعض خلاني ان احمر ترجمته صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبت  
 الى مسئوله فاقول هو العلامة في عصره الفهامة في دهر محقق الفنون الحكيمه ودرق العلوم العقلية مولانا محمود الجوفوري نسبة  
 الى جوپور ففتح بفتح الجيم وفتح الواو بعد ما نون ساكنة بعدها بارفاسية بعدها واو ثم راء مهمله بلده ريفية الشان سعدن من قديم اليا  
 لا باب العلامة الشان من بلاد نورب تلمذ على عبده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ صاحب فضل  
 الجوفوري وقرئ من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بजार التاليف  
 فحذف الشمس البازغة ولم يتفق له فيها يراد جميع فنون الطبعة لضرب طبل الرحيل في اثناء عمره الطبع وجرع على الفوائد الغنية  
 للعضد اليجي بشرح اسماء الفرائد وعلق عليه حاشية جمها اكثر من حجم شرحه والى فيه عجائب تنشيطه الاذان وقرع بسماعها  
 الاذان وعلى انه ما صدر عنه في تمام عمره قول يرجع عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافه اكر آباد ولحق آصف خان اعظم  
 امر السلطان شاهجهان نجده عظمه ثم رجع الى جوپور واثبت بتدريس وكر رسالة موجزة اربعة اوراق في الفارسية في اقسام  
 النسوان وتوفى في سنة اثنين وستين والى في التاسع من الربيع الاول قد كان استاذة الشيخ افضل اذ ذاك جيا فخرن عليه  
 حزننا وفيما ما تبسم العين يوبا الى ان لحق به واحق انه لم يظهر بالهند مثل الفارقيين احد هما الشيخ احمد المجدد السهردي في علم  
 الحقائق وثانيهما هذا محمود كذا ذكره المورخ غلام على آزاد البلگرامي في سيرة المرجان ومن تصانيفه ما لم يطبع آزاد البروة  
 المياد في الصورة والمادة ورسالة في الكلى والجزي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين ارتفاعها ورسالة فارسية في تحقيق  
 والقدرة ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجوفوري صاحب الآداب لباقية والابحاث الباقية  
 وفتح في ديباجة الآداب استاذة غاية مدح والمشهور ان مولانا عبد الرشيد الجوفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفة وزاد  
 السالكين وشرح اسرار مخلوقة والمحكوم المر بوط وجواشي كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغير المتو  
 سنة ثلث وثمانين والى ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستذكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبيعي  
 في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بغير الآليات وقد بالغ في تصحيح المحشون  
 لكن لم يات احد منهم باليشف الغليل والحق على ان فضله في المعارف بجواشي شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل  
 على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الآتى والطبعي قبل الآتى مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط







### تمتة حواشي متعلقة صفحته ٥

**قوله** من حيث حدودها التي لا تخفى ان العلم الحقيقي متعلقه النسبة لا الحد و معرفة الامور الطبيعية بالحد و ليست مما لا بد فيها من حدته اسبابها كبقية الاسباب خارجة عن الذات والحد وانما هي بدوا خلفها الا ان يقال ان الحد بالحدود التصورية بالحدود التصورية التي هو مطلب الحقيقة و بتصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الضرور في المسائل التي هي القضايا الالهيانية ذلك التصور و هو يتوقف بطلب الالهيانية بالحدود و لا بد من حدتها المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينا فقال **رحمته الله** قوله هي مبادي تصورية الخ المكونها مبادي و لكن المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم و حدود الامور الطبيعية كذلك و اما كونها تصورية نظاهر **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله فيسلم منها الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي يذو المبادي و لا يبين في علم اخره الا لصارت مسائل و القضايا التي هي مبادي و تصورية فنية عن البيان **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله و ذلك كما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية المكونها مبادي لان يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي كما عرفت و اما كونها تصديقية نظاهر لانها اذا كانت بجزئية العلم الاعلى كانت من المسائل لها و المسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكا قبل اقامة البرهان لكننا بعد تكون نذغتها **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله و توخ منها اي في العلم الطبيعي لما عرفت من انه لا بد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها و اسبابها و انما يتم المعرفة بتوضيح الماهية و تكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات و توطئتها انما يكون بالحدود و عرفت انها مبادي تصورية **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله اعرف الخ كونه و وقوع العامة في الالهية الخ رساما فية اكثر من وقوع الخاصة و رساما فية لان الغنيص من المبادي الفيض عام و النفس الانسانية قابلة للتصويرات فاذا وجد القابل الفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط و ارتفاع الموانع فكل ما كان شرايطه موانع اقل كان الى الفيض اقرب و الا من حيث عمومه و ان كان مخصصا في الخاص اقل منه شرايطه و معاندا ضرورة اشتغالها على امر اخر على العام فشرطه عام و معانداه شرطه الخاص و معانداه من غير مفسد كلي لان الخاص بحسب خصوصية شرايطه و موانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرايطه و ارتفاع موانع اقل بالنسبة الى الخاص فيكون و قومه في النفس و رساما فية اكثر من وقوع الخاص و رساما **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

### حواشي متعلقة صفحته ٨

**قوله** بل هي مفارقة الخ و دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن المأمور بالبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى و تقرر ذلك في ٣١٥ و ان سئل ان حدث النفس لا يمكن بدون حدث البدن و لكن كقولنا و شرايطها الخ و ان النفس لا يكون البدن متقوما للنفس لا يجب ان يكون المقوم للشرايط مقوما للشرايط فالقوله الاول و ان كانت مقومة للبدن لكننا مفارقة للنفس قواما و البدن و ان كان شرطها في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم مقوم النفس مقوما لها لانه لو كان كذلك لاشتغال تغير النفس عند نسا و البدن مع ان النفس تنجى بعد فساد **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهمنا شرايطها و ذكره و انما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس و لا النفس متقومة بها فاقوله فكانت النفس المادة الاولى و وجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانت مادة حقيقة للنفس باهوية حقيقة يعني البدن فهي متقومة بها فالقوله الحقيقة ما هي مادة له لا تصحوبينها الا تقويم احداهما بالآخر وليس التقسيم الاول مثال في الواقع **رحمته الله** قوله في البدن الخ تجزئ اليه ان البدن فيه استعمال وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود و متشخص فلا يكون متقوما بها و الجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الجبولى الاولى مع الصورة الجبرمية فالبدن على وجود النفس الشخصية و النفس من حيث الطبيعة المطلقة عليه **حضرت علام حرم الله** قوله و تقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحملها صورة و باقياك الى طبيعة الجنس الناقصة التي بها تكمل و تحصل شعور و البدن بالاعتبار الاول مادة لها و بالا اعتبار الثاني في جنس لها و الصورة و النوع يكون مقوما للمادة صورة و منوع **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله كافي النفس البدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى القبول و هو النفس ليس وجود النفس مقوما بالمادة لكن يلزم للنفس انها اذا وجدت تقوم لبدن فمفارقة لما كون لبدن محتاجا في تقومه الى النفس لما هو عدم كون وجود النفس مقوما بالمادة لانه ليس البدن على بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها اذا المادى لا يفعل جبره و كما هو مبين في العلم الا ترى لاجزما و بالمعروفات انفا و لا صوريا لكون الامر بالعكس كما مر انما لا بد للنفس ان وجدت ما تقوم لبدن المادى لانه لو لا ذلك لزم قطعها و تطلت في خصوصها المشمل بها بجزء الشرايط و اما المفارقة لان سبيل اختصاصها بسبيل التميز و الاستكمال بسبيل الانطباق و الاختلاف **مولانا محمد يوسف رحمه الله**









**تمت حواشي متعلقة صفحہ ٣٣٣** **قوله** وان اخذ معنى الخ قال الاستاذ ولما قل ان يقول ان ههنا شقاننا وهو بسبب التالف من التقابل له في بانواعه  
 بالنظر الى نفس فهو بلا شبهة في ان يختص الجسم فان الجواهر لا يتصل بالصفات بل الذات بخلاف الجسم فانه يجرى والنظر في نفسه وهو الطويل العريض العميق مثلا  
 يمكن في التالف من الجواهر العزرة ولذا يتوهم المشكوك فيه ذلك ان كان الفصم البرهان يمنع كما يقال مجموع له وامن الضرورة بالنظر الى نفس مفهوماهات قطع نظرا من الاجزاء  
 على الاصول الدقيقة **قوله** محمد بن يوسف رحمه الله **قوله** لم يكن من عوارضه الا الذاتية ولا العرضية لان في تقابل العدم والملكة لا يتصف المحل بالعدم الا اذا صلح الاتصال  
 بالوجود والجسم لا يصلح الاتصال بالتالف من الاجزاء التي لا تجزى فلا يتصف بعدم التالف منها **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** لا من جهة الخ  
 فان الطبيعة خارجة من العوارض من جهة الحركة والسكون وغير ذلك وعدم التالف ليس لانها الجسم من هذه الهيئة فلا يكون من الطبيعة الا من جهة الاستدلال عليه من قبل الحركة  
 ونحو ذلك **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** كما دكلام الخ لم يورد كلمة الجوز بل اورد لفظ كما وسح كلمة الاشعار لعدم الشخ بان المقصود ههنا علم  
 تناسلي للجسام في الانقسام والاتصال عدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه بل هو في برهانها هو غا. كلام الشيخ بوجه الطيب وان كان كلامه محتملا لان يكون المقصود في التالف  
 مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** ثم الاتناهي الخ المقصود منه تفصيل الكلام في ان المراد ههنا من المقاصد ومن المبادي كالاقبال ونحوه  
 ولو اجل ههنا كما يجب الالف ان من المقاصد ما سبق من قوله وبعد استيفار الكلام في المراد الخ **قوله** حضرت علام **قوله** اختلاف الاعراض  
 بان يكون القسمة بل عرض عرضين مختلفين كما كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مائتين ومخافاين فان اذا كان الجسم احد مائتين ومخافاين  
 لها فلا يكون ذلك الابان يكون ما يماس او يمازى به احدى ما غير ما يماس او يمازى به الاخر فيكون في شي دون شي وفيما لم الانقسام **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله  
**قوله** في القسمة الوهمية عبارة عن تعيين شي محسوس ثم تعيين جزئيه من غير تعيينه بمخوذة الوهم ثم جزاءه بكونه في شي غير تلك في الاجزاء الحاصلة منها  
 به جزئيات بخلاف القسمة العقلية فانها عبارة من ملاحظة شي في العمل وتقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة خصوصياتها الشخصية الخارجية كما ان العقل لا يلاحظ الخ  
 اذا قسمنا اصل جزآن كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا كل واحد منهما اصل اربعة اجزاء كل واحد منها ربع ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء الحاصلة منها ملحوظة بمفهومات كلية  
 غير متحققة في الخارج على وجه التمايز ولو هما **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** قوطية له بان اذا قسمنا الجسم بالقسمة الوهمية فاجزائها كما يكون ههنا  
 لكل في المابية والايضل الاتصال في ذلك جسم ضرورة ان المتصل الوحدانية لا يتالف من تقابيل المقابلية وكل ما ثبت لغيره من الطبيعة ثبت لغيره الا في ههنا بان النظر اليها فاذا  
 ثبت للجسم الكل لا يخيار والاتصال مما عداه وكذلك الفعلية لجهة تصدق على كل جزئيه منه لجهة الاحكام ايضا ولا يتصور صدق منه للاحكام بدون الفلك فان الفعلية لجهة  
 والاتصال مما عداه لا يتصل بالمتصل والفلك يتلزم المادة فالمتطلب ههنا يكون من الطبيعة بالضرورة **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله**  
 فلا شك الخ لان القسمة الفلكية لا تخلو عن التغير والخروج من القوة الى الفعل ايضا القسمة العقلية من جهة انها كلية لا تلحق بالجسم الا من جهة انه ذو مادة لا من حيث انه ذو قوطة  
 مطاقا بدليل ان اقبال شئ بجزئيه وجوده عند وجوده المقبول لا يتصل بالاتصال بالوجود والموصوف ودوقوعه على المصفة ويزد ثبات المادة فانها تتمازى بها بخلاف القسمة الوهمية  
 لكونها لاحقة للجسم وذاتية الاتصال في من عوارض المقدار بحيث نفس انه لانك قد عرفت ان القسمة الوهمية فرض شئ معين دون شي معين وذلك ما يحصل بالقسمة  
 فخي من عوارض المقدار بحيث نفس انه لا يعنى ان المصعب بما اجتمع معها بالاجابة الى المادة حتى لو قطعنا النظر بخصا النظر الى الجسمية التعليمية بان فرضها موجودة بدون المادة جزئيا  
 بصورة هذه القسمة بلا شبهة نعم ههنا نفس متصلها محتاجة الى المادة لانها عرض يقصه موضوعها والقسمة باختلاف الاعراض لا يكون الا في المادي بدليل ان الجوز عند تقسيمه  
 لا يقبل القسمة باختلاف الاعراض الخ ان قابلا المطلق الانقسام من جهة كونه ذاتا مقدارا واذ كان الاتناهي في الانقسام من حوال الجسم من جهة كونه جزءا من المادة كان كذلك **قوله**  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله**

**حواشي متعلقة صفحہ ٣٣٣** **قوله** الفاصل بين الوضع الذي يفصل الجسمين ما هي مواضع معينة عند تقابل الخ لا يكون بفصل الجسمين غير بان شئت  
 بفواصل الجوز وسيت باسما **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** كالمسوي والضرورة فانها من الاجزاء المحصلة للجوز الواحد في وهو الجسم من الاجزاء  
 المحصلة للجوزان الجسم انما يحصل من مجموع المقدار ههنا **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** نحن من انما تقسمة الجسم الى الاجزاء المقاربية ثلاثة فلكية  
 تحدث كثيرا بالفعل في الخارج فان كان الانفكاك بالة نافذة فهو قطبي والا فهو كسري ووهية تحدث كثيرا في الوهم وعقلية يمكن ان تستوعب جملة الاجزاء الملكة الا ان  
 بلاتناد في ملاحظة العقل لا ملاحظة اجمالية بسيطة **قوله** **قوله** وينسب لك الخ ولم يقل وذلك من ههنا لادائل لكونه مخالفا لما هو المشهور من ان هذه احتمالات لم يذهب  
 اليها احد **قوله** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** ينسب لك الخ قول الشيخ في الشفايريل على ان التركيب من خطوط قد ذهب اليه ذهاب فلفظ ذلك في قوله وينسب  
 ذلك اشارته الى خطوط خطها والسطوح وخطوط كليها وعلا الطلح المعنى ان التركيب من السطوح ايضا ينسب لمد **قوله** **قوله** التفتحت من الاستاذ قدس سره في  
 من يجرى على العقل عند بانهم يقولون بالتركيب من اجزاء متجزئة فقولهم ان التركيب من اجسام الوهمية لا يتصل بالمتصل لعل الشك في كونه مستغفرا من الاثر فانهم لا يفتنون القسمة الفلكية **قوله**





تمه حاشي متعلقة صفحته ٣٣ **قوله** لا يحصل منها تالف الخ اسي لا يحصل منها تالف وحيث يكون التفتت صلاحا فان الاتصال حسا لا يتعد  
 الا بعد طاقاة الاجزاء الكلام فيه كما لا يقال ان من كل جزئين منها خلا فليل لا يشترط في الاتصال ان كان لكل من الجزئين الانقسام بالجزء  
 مساويا ولا يخلو ان يكون الجزاء ايضا قابلا للمساواة فلا يحصل التفتت منه لان فيه خلا وجزءا منفصلا **١٢** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** فتبدل  
 الخ اسي فيلزم تمامها والجزء المتميز بالذات في الوضع والاشارة وبذا هو معنى التداخل المبداهة شاهدة بخلافه والتفتت على استعماله التداخل له لو جاز التداخل لجاز وقوع الجزاء  
 في جزئية بان تداخل الجزاء مقادير من العالم ثم وثمره بعد اخره ويلزم تمامها في الجزاء اتحادها والجزء المتميز بالذات في الجزئية بالاطلاق يلزم عدم حصول التفتت منها ووجهه **١٣**  
 مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** لا يحصل منها تالف الخ الكلام على اطلاق التداخل في نفسه فان التفتت لعل لا يساوي بل اطلاقه هنا يفتنى الى عدم حصول التفتت  
 والتالف فلا يحصل جسم في العالم الواقع وهو اشد احتمالاً فان التالف انضى الى عدم التالف **احمد الله**

**حاشي متعلقة صفحته ٣٣** **قوله** ان تلك الاجزاء ان تداخلت الخ التفصيل ان الاجزاء اياها كلها متداخلة فلا جسم ولا مجموع فلا قسمه مقدرية املا لا تناسبية ولا تميز  
 فلا جبر لها في قاعدة الانقسام وقد قالوا بالانقسام وايضا هو ظاهر بالاطلاق ان تداخل بعضها فاما بقى الخ من متناهيها فلا قسمه غير متناهية فقد بطل راسم بالكلية ان كل جسم منقسم  
 في القسمه لان المتداخلة لا ينقسم اليها الجسم مقدرية مقدرية مفضية الى التميز في الوضع محصلة لازمة بالانقسام ولو وسميا فوجودها كعدمها ساقط الاعتبار في الجسمية فلا انقسام  
 انها هو يلو في من ذلك الباقي وهو تناه الاجزاء بطل جسم تناه الاجزاء بطل راسم بالكلية وان كان غير تناه فالتفتت على امر واقعة الاعتبار يحصل باجزاء متناهية منها جسم فكل جسم  
 العددية النهائية في الاجزاء بطل كلياته راسم ان كل جسم غير تناه الاجزاء فان تقيد ان بعض الاجسام يكون ذلك الجسم الذي حصل من جزاء متناهية تناه الاجزاء ولو لم تثبت بهذا القدر  
 من البيان ان كل جسم تناه الاجزاء بطل راسم بالكلية **احضرت ملا احمد** **قوله** وان فزع اليد من مسمع بالغار والازار المجرية والعين الحجة الاستقانة  
 والانتجاري التجار النظام الى التداخل لضع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام لكون التالف موجبا لازما **١٢** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** ان  
 يوضع ثلثة على ثلثة بان يوضع جزان فيحصل الطول لان الماخوذ في الجسم طلق الابعاد ولا يحصل البعد في اقل المراتب الا بالثنتين في يوضع جنب حدهما جزلان طلق العرض مع قطع النظر  
 من ان يكون بازار تمام الطول يحصل ضم واحد من الطول انا عند الجباني اثنين يحصل العرض بقابله العرض في مقابلة الطول التام ويوضع فوق الثلثة ثلثة فيحصل  
 الحق في مقابلة العرض والطول على التام كما كان الجباني اخذ الاربعة فيحصل العمق في مقابلة العرض والطول على التام ولما كان يلزم من ذلك ان العرض لا يجمع بالجمع ختيا  
 واحد في العرض ون العمق فاحية اربعة بان يوضع جزان ويجنب حدهما جزير وفوق واحد من الثلثة جزلا اعتبارا طلق الابعاد والثلثة اعم من ان يكون التام او لا **١٣** مولانا  
 محمد يوسف رحمه الله **قوله** لا راسم بالكلية ولا بد من ابطال راسم بالكلية لثبوت نذير الحكيم من ان كل جسم في الواقع قابل للانقسام غير المتناهي  
 ولهذا وجد العنان الى ابطال راسم بالكلية بقوله فاذا اردنا الخ **١٢** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله** وكان الجزاء الواحد الخ فيه وقع لما يقال ان  
 ازدياد الحجم وان كان جزيا والجزء لا يلزم تناهي النسبتين فانه يتحمل ان يكون نسبة الاجزاء من النسب العددية ونسبة من الجمن من النسب التي تختص بالمقادير وهى  
 ما يتحقق بين المقادير ان لا يكون لها عا وشترك ووجه الدفع ان التفرقة بين المقادير والاعداد وليست الا اتمارا الاعداد الى الواحد العا بخلاف المقادير واذ كان  
 تركيب المقادير ايضا من الاجزاء غير المتجزئة ضرورة اتمار الكثرة الى الاعداد الحقيقية فيكون الجزاء الواحد والكل فلا يتصور النسبة الهيمية شيئا بل يكون مماثل  
 الاعداد الا ان الواحد العا في الاعداد غير وضعي وفي الاعداد **احمد الله**

**حاشي متعلقة صفحته ٣٣** **قوله** ولا يكون الخ يعنى ان الثبوت له بالذات للوضع ليس الا افراد وليس للطبيعة الكلية وضع بالذات حتى يقال ان المقصود  
 بهذا الحكم ليس الا اشياء الوضع لهذا المقدم وهو حاصل في العقل فليس المقصود بان الحكم الى الاجسام الشخصية فلا ضير في عدم حصولها في حالة هذا الحكم **١٢** **قوله** لا يمكن  
**قوله** فلا يمكن العقل الخ او ر عليه بان صحيح ان مغزى البرهان مكان التطبيق في الخارج وقد رايه توجب عليه ان اخذ التطبيق العقل الاجمالي كما عرفت فلا وجه لانه لا يستلزم  
 الوجود الا في العقل كما لا يتعاقد قبل الانا فيه **احضرت ملا احمد** **قوله** فزع الاتساق وان لا اتساق في الاعداد المجتمعة غير الترتيبه لكف من حصي فلا استدلالا فلا يكون شيئا  
 اذ اقل فقولون قولت وبهذا فلا يمكن تطبيق المبدى على المبدى ثم ما يليه عليه ما يليه وبهذا يظهر لزيادة في جهة عدم التناهي **١٢** مولانا محمد يوسف رحمه الله **قوله**  
**قوله** فتناك مجرد الحكم الخ وبهذا الحكم لا يقضى الى الاستحالة مطلقا لا الى مساواة الجزاء او مساوية الى الكل فان الزيادة حقيقتها آية عن المساواة ولا التي تفرغ الزيادة  
 او امكانها في جانب علم التناهي الخ ذلك بعد حصول التطبيق بتمايز من جانب المبدى الى الجانب الآخر ولا يتصور ذلك بالتفصيل فانه باطل ولا بالاجمال فافزع الاتساق  
 كما عرفت نعم في المرتبات يلزم احدهما بالنظر الى الحكم الاجمالي الصحيح الواقعي والآخر بالنظر الى التفصيل **١٣** **قوله** لا يمكن الوسط الخ السالبة  
 صادقة لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف في الجزئيات واذ لم يكن قابلا لم يتقبل الزيادة في جانب الاتناهي **١٢** **احمد الله**

متعلقه بصفحة ٣٣ **قوله** ولا يتأتى الخ بل ناصح في الزمان الغير المتناهي وخروج من القوة الى الفعل من المبدع المعين من التسمية  
 فيكون التطبيق التفصيل ايضا سماه **قوله** جريان تطبيق الوهمي في توجيه التطبيق الوهمي في غير التراتب اما من جهة اخذها من الصور المستمرة في الزمن  
 فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الزمن على سبيل التدرج يبلغ الى حد اللانهاية في توجيه التطبيق الوهمي فيما ذكره الص بان يجوز ان لا يتوهم منها في الزمن من جهة على تفصيل  
 الاخر منها وان كانت في الخارج غير متناهية واما من جهة حصولها اجمالا في الزمن فوجه الترتيب فيها فان الوهم يحرم على الاحكام الواقعية في المعدومات من جهة وجودها اجمالي  
 فيه فدفعه للص بان يريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بان كان في ذلك في الزمان المتناهي ان ربحكم العقل في الموجود الغير  
 المرتبة بان في الجملة لا اذ قد ما يعادل الناقصة وزيادة فلا ينعكس كما ذكره **قوله** فيها لان التطبيق في الوهم لا يقتضيه الاجتماع والترتيب بل العقل اذ  
 جملة غير متناهية وجملة اخرى غير متناهية بعد سبيل الجملة الاولى وتوهم انطباق مبدأ الجملة الاولى على مبدأ الجملة الثانية فيطبق سائر احوالها الاولى على سائر احوالها الثانية ويسوق للدليل  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله كما يكون بين الصور المستمرة المعنى والمعلومات الحاصلة في الزمن الصور حيث هي صور زمنية فان الكلام  
 في استحالة علمية النهاية في الخارج **احضرت** ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشي متعلقه بصفحة ٣٣ **قوله** كما الحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشيء بين المبدع والمنتج بحيث اي  
 في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولاحده فيه فمجاله بسيطة غير مقسمة متوسطة بين المبدع والمنتج هي ليست منطبق على الزمان الا لزم الانطباق بين المنقسمين  
 وليست موجودة في طرف ذلك الزمان لان المتحرك فيها ما في سبيل المسافة او بينهما لا داخل المتحرك فيه من الحركة التوسطية اسما لما عرفت ان التوسط حالة بسيطة عادية  
 بعد مفارقة المبدع وقبل الوصول الى المنتج اذ كانت عادية بعد مفارقة المبدع فلا محالة تكون موجودة في زمان قطع من جهة البداية **مولانا محمد يوسف**  
**قوله** كما يكون الخ اي يكون جملة بالحركة التوسطية لا يقدر معين من الحركة القطعية لا يكون موجود في طرف الزمان كما يكون موجودا في الزمان بتمامه بدون الانطباق  
 لان ما يوجد بالحركة التوسطية يكون تابعا لما قبلها لا يكون لها اول ان الحدوث كذلك لا يكون اول الحدوث لتابعا ايضا فان التابع للشيء الذي يجرى واللازم له كذلك  
 بحيث لا يوجد ولا يتخلف عنه في أي طرف كان فلو كان لاحدها اول ان الحدوث يلزم الاخر ايضا اول الاخر يلزم الخلف فيه فبذلك علمت ان لا يوجد يقدر معين من  
 الحركة القطعية يكون منطبقا عليها ويكون حالها في الحركة القطعية في كون الحدوث تدريجيا في زمان بالانطباق عليه لا في ان اول كراهية معينة من حركة احد الطرفين  
 المنطبقين **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله كطلق الزوايا الخ التوهم ان المطلق موجود معين موجود الافراد وليس له وجود مجرد عن الاقدار المعينة  
 لبطان الماهية مجردة كما تقر في مقوله فكيف يتصور الاقتران بين المطلق وافراد في نحو الحدوث لان المطلق له وجود في ضمن وجود كل فرد منه فالوجود المنسوب الى المطلق الزوايا  
 مع قطع النظر عن الخصوصيات والتعينات يقال له انه في جميع الزمان كل خبر منه وكل ان فرض في ذلك الزمان غير منطبق عليه لان المطلق موجود بتمامه في جزيرة ذلك الزمان  
 ايضا وفي ضمن فرد من افراده وان كان كل معين منها يوجد في معين من الزمان ونطبقا عليه لا يلزم منه وجود الكل مجرد عن الافراد كما لا يخفى **احمد الله** **قوله**  
 الخ التي كلامنا فيها بانها ليست لها اول ان تسمى فردية ليس وتماما دفعة ولا تدريجيا بل لها وجود في الزمان من غير انطباق عليه **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله**  
 ولا يكون لهذا ايضا الخ وبعد ان لم يمتنع على التفرقة المشهورة بان باطل المقدرة المذكورة فيه **قوله** احسن **قوله** احسن **قوله** احسن **قوله** احسن  
 وجود الحدوث في آن هو مبدع الزمان المعين كان صفة فيه واذا كان وجوده في الزمان فكان هذا الزمان فكان عدله السابق **مولانا محمد يوسف رحمه الله**  
**قوله** في التفصيل ما بيننا الخ لان الامر الاهم لنا انما هو الاقتران على التفرقة المشهورة لان باطل المقدرة المذكورة فيه وهي ان الحدوث لا بد من اول الحدوث وبهذا التفصيل  
 يبطل تلك المقدرة بل امرته لانه على ان بعض الحدوث ليس له اول الحدوث وسامته الخطا على الخطا ايضا منه هذا المصعب بيان اختلاف الحدوث في اول الوجود بدون الاحتياج الى بيان  
 اختلاف الزمان من الحدوث في آخر ان الوجود او بيان عدم السابق واللاحق لكن الكلام لما انخر الى بيان اختلاف الحدوث فلا بد من تسمية الكلام بتبيين آخر ان الوجود على  
 عدم السابق واللاحق فقال المصنف في الكلام الخ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشي متعلقه بصفحة ٣٨ **قوله** جازبا نظر المبدع الخ يقال ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون مقتضى طبيعة البعد الشخصي يجوز التبديل لا يتبدل ما هو جازب  
 فكل من الماد فان المادة انما تميز بالانفعال هو لا يستعمل الا بتفاهر المصل لا يقال ان الشكل الماصل له يجوز ان يعقل بالنظر الى طبيعة التي هي بشرط شي فانها ليست مقتضية تدويرا  
 البعد الشخصي لان اقتضائه انما هو للمادة مسنونة فاذ يجوز ان يكون الشخص الذي يتجه الى طبايع المفارقات **احضرت** ملا محمد **قوله** جازبا نظر المبدع الخ فلو كان  
 فانه يجوز ان يكون الشكل الحار في المفاصل واللبان كالعلة من المصلول ثم بعد جهة القوة المحركة الى المادة فان القوة عبارة عن مقدار في زمان جازب زمان فلو كانت في انسا  
 لا تقتضيهما الامر لازم فمفروته يجب ان يكون كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته **احمد حسن رحمه الله**







**حواشي متعلقة بصفحة ٥٥** قوله عطفنا اى سطر كان في الالفة المتحدرة كما بين سائر اولاء من في غير الالفة المتحدرة لغو الفلك الاعلى هو لانا محروم  
**له** قوله لتشا باجزاء من اجزاء المثلث فانه ان كانت هناك حركة طبيعية فمن اين تحسب هذا الجزء بالطلب والجزء الاخر بالهرب مع تشابهها هو لانا محروم  
**له** قوله لتشا به اجزائه انت تعلم ان هذا لا يعنى تنفى الحركة الطبيعية في التشابه الا ترى ان القائلين بالبعد المحرور يقولون بتشابه اجزائه مع اجزائها يكون طبيعيا  
 بعض دون بعض ذلك تمايز الاجزاء في الاوضاع والحويات كذلك المثلث في احواله والجزء من اجزائه يكون تمايزا فيما بينهما بالاوضاع والحويات  
 فيجزان يكون هوية بعض مع تميز وضعه عن الاخر مطلقا لبعض الاجسام بالنظر الى ذاته التوعينية ومهروبا ببعض كذلك سائر الاجزاء فلا ينفع التشابه اى حاله  
**له** قوله او تسرية راجحة اليها اى الى الازدية بان يكون تعاضدا وافية لشارة الى زيادة قول من اطلق تحديلا لاذة وعدم تحديلا لقاسم الطبيعة فان التسرية اسمها الذي هو كماله  
 في هذا الحكم كما لا يخفى **حضرت ملا محمد عابد** قوله يجوز ان تحدد الازدية حال الحركة من السرعة والبطء للشعور بحيث الحركة على حسب ذلك فترانها محظوظة في الحركات  
 وتزداد بالمعاقوق وتقص نفعها ما بانها لا يلزم المساواة فلا تتم الجوزة **حضرت ملا محمد عابد** قوله ان النفس ايضا اى اى الشيخ لم يجوز تحديدها في حال الحركة الازدية  
 بالازدية فان الحركة في الحركة الازدية هي النفس النفس اى انما تحرك اى النفس اذ حركت باحداث الميل في مختلف  
 بالاشدة والضعف فلا تجرد الزمان بل اجراء الميل الطبيعى فلا بد من احواله فلا يكون تجرد الزمان بها فانما الجوزة في الازدية كما ذكره ولا يخفى عليك غير ذلك فان تحركها باحداث الميل في مختلف  
 حال الطبيعة فان الفلك تحرك باحداث ميل مع انه لا معاوق فيه صلا فمقد تحدد حال السرعة والبطء بتجريك النفس الفلكية باحداث الميل فليكن المحرك الازدية في الخواص ايضا كذا في حواشي

**حواشي متعلقة بصفحة ٥٠** **له** قوله وقد يكون بتدريج اراد بالتدريج التقدير اى الاتصال او التدرج الذى لا يكون له دفعة خيرة منها وان كان ظننا  
 لما خلا براد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوزة مثلا كالانتقالات التى في اطوار ايضا تدرج فلم يصح قوله ولا تاتى الا في مقولات بعد اصطلاح  
**له** قوله وكان يكون الغرض من هذا الكلام بيان جهه عدول المعلم الاول من تعريف القديما ربوا حد منه العبارات الى مسلك اخر فيبينه بقوله لولا ان اى اى العبد  
 ان التدرج هو وقوع الشئ في زمان بعد زمان فيقع تصور التدرج على تصور الزمان وكذا معنى يسير ايسر هو معنى التدرج وتصور الازدية موقوف على تصديق  
 وهى عبارة عن حصول في الآن الذى هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله على نحو  
 من الدور يمكن ان يقال ان الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة فيقارة ولا ينظر فيه الى انها مقدار الحركة والتدرج هو التدرج في كمية ذلك فلا دور ولا قال  
 وكان يكون علينا ان لم يقل ان تعريف القديما باطل كذا افيد **مولانا محمد عبد الحكيم نور اشد مرقد** **له** قوله انما حاصله ان معنى الكمال  
 هو حاصل الفعل وانما يسمى بالحاصل بالفعل كما لان القوة نقصانا والفعل تمام القياس اليها **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله انما يعنى اى فعلية  
 يتصور بانها قوة سواء كانت متحققة او غير فعلية ولم تحقق فإرادة عنها بمعنى المنع من تحققها كما في الحركات الفلكية الازدية **احمد اشد** **له** قوله اى انما هو قوله  
 به قوة لا تحرك اليه فانه لا دخل في الكمال بل اى قوة التحرك يخص به قوله فربما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل **حضرت ملا محمد عابد** **له** قوله ايضا انما حاصله  
 حاصله ان التدرج وسيله الى نيل الكمال فيكون الكمال اى في الاصل ضرورة ان يتوصل لوجوده الى فعلية فهو فعلية **حضرت ملا محمد عابد** **له** قوله دل ان يتصور الازدية  
 ههنا من جهة الذات فان التحرك ذليل في الوصول الى المنتهى والذليل هو العلة وان كان من الشرائط والعلة متقدمة بالذات على المعلول من جهة الزمان  
 فان التحرك يقع في الزمان المتقدم على ان الوصول والاتان في بين اجتماع التقدمات **مولانا محمد حسن رحمه الله**

**حواشي متعلقة بصفحة ٥٨** **له** قوله ولعل المذهب الخ اشار بلفظة لعل الى ان بعضا من هذه المذاهب قد انشبت الى شعب كثيرة فهدمها اى الاصول  
 كما استفت في اشارة الكلام **احمد اشد** **له** قوله ولعل المذهب الخ كلمة لعل اشارة الى ما يفهم من الشفارة ان ههنا مذاهب اخر لا يعتد به ولا يطبق ان يثبت اليه  
 هو ان الحركة مقولة اخرى سوى المقولات العشر **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **له** قوله انها نفس مقولة ان يتفعل اى الذى يقال له مقولة الال  
 هو نفس الحركة بان يكون عبارة عن هيئة غير قارة وهذا مذهب الشيخ الرئيس ايضا تبعا لبعض الاوائل **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **له** قوله وبالتشكيك  
 اشار به الى ان مصاب هذا المذهب حزنين حزب يقول ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التى تتما بالاشتمالك وحزب يقول بل لفظ الحركة مثل لفظ الوجود  
 على اصناف كثيرة لا يتواطى ولا باشتراك بل بالتشكيك لكن الاصناف الازدية تحت لفظ الوجود ودخولا اوليا هي المقولات واما الازدية تحت لفظة الحركة فمى النوع  
 واصناف من المقولات كذا في الشفارة **احمد اشد** **له** قوله كل هذا غلغلة اى اى الحركة في المقولة عين تلك المقولة فالحركة في الحكم تكون من مقولة لهم  
 والحركة في الكيف تكون من مقولة الكيف والحركة في الالين تكون من مقولة الالين والحركة في الوضوح تكون من مقولة الوضوح  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله**





**حاشية متعلقة صفحہ ۶۸ ۱۱** قوله فان كان الرفع اى الكيفية فارومنه سيال وهو المحرك في الكيفية المنزلة والذبول  
والكيفية من قارومنه سيال وهو المحرك في الكيفية اى الاستتالة ولاين منه قارومنه سيال وهو المحرك في المكان اى النقلة والوضع منه قارومنه سيال وهو المحرك في الوجود  
وربما تادى بعضهم في ذلك حتى قال وهو من قارومنه سيال وهو المحرك في الجوهر فيجب على صاحب هذا المذهب يقول المحرك في الجوهر اى هو الجوهر  
**قوله** من قارومنه سيال اى قال الشيخ في الشفاة اختلف صاحب هذا المذهب في قول الاقران الذي هو السواد القارومنه سيال الاقران قارومنه سيال  
غير فصلاذ يكون اذ تفرغ من خط فيصير خطا الكبر ولا يخرج به من قوله **اشهد** قوله انما ليست في شئ اى بمعنى ان الاصناف الواقعة تحتها ليست اى  
من المقولات على السبيل المذكور في المذهب الثاني في فليس التسود ونوعا من الكيفية ولا النقلة نوعا من الالين فان وقوع الحركة في الكيفية ليس على ان الكيفية جنس بها ولا  
موضوع لها بل الموضوع هو الجوهر لا غير لكن اذا كان مائة وما اليه كيفا فالحركة في الكيفية وان كان اينا فالحركة في الالين الحركة امر متاخر فتلك المقولات ليست فردا منها  
ويقال لفظ الحركة على انه لا بالتواطون ان الكمال الماخوذ في حد ما اخذ بالجنس هو من الالفاظ المجامسة للوجود والوحدة فلا يكون حملها على ما تحتها بالتواطون فلا يكون  
ذاتيا لها **اشهد** قوله مشكك لان صدق الكمال على الكمال الذي هو بما هو بالفعل من كل وجه لكمال الباري اولى من صدقه على الكمال الماخوذ في  
رسم الحركة لانه كمال من جهة القوة او يقال ان صدقه على الجوهر اولى من وقوعه على التسعة الباقية كما فيهما مسابقي في الكتاب **اشهد** قوله لا محذور  
**قوله** فالسود اى يعني ان الحركة في السواد ليست حالة منارة له بل هي فرد منه يحصل للجبروتى الشخصية في مجموع زمان الحركة ومع بقائه بتخصيصه غير  
آنا فانما يحصل لذلك الفرد في كل آن نوع من الشدة ليس في الآن السابق ولا في الآن اللاحق فكالموضوع بالحقيقة للحركة هو ذلك الفرد فان تبدل الحارة  
عليها ولا بالذات وبواسطة يتبدل الجسم في وصف السواد بانه يحصل له ذلك الفرد الباقى على كل آن نحو آخر من الشدة **اشهد** قوله بل اشتداد الرفع اى  
بل التسود اشتداد الجوهر الذي هو موضوع مقولة الكيفية في سواده بان تترك فردا ضعيفا واذا تفرقا باذنا عينينا الموضوع بالجوهر ليعلم النفس البدن فان الحركة تقع في  
الكيفيات النفسانية ايضا عند الشيخ الرئيس كما سياتى ولم يتبين بعد ان موضوع الحركة في مقولة الكيفية هو الجسم لا غير **اشهد** قوله لا محذور  
**قوله** وليس هناك الرفع فلا يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد وكيف وذات السواد اذ غاية لذات السواد الثاني لان التفات بالاشدة وانخفض  
تفاوت في الذات الشخصية قطعا بل في الحقيقة النوعية ايضا عند الشافعيين فليس هناك سواد واحد يكون موضوع التغيير **اشهد** قوله لا محذور  
**اشهد** قوله لا محذور

**حاشية متعلقة صفحہ ۶۹ ۱۲** قوله ان يكون الرفع نفى للمذهب الثاني والاد يكون المقولة موضوع الحركة ان يكون الحركة من الاحوال العارضة للمقولة  
فالحركة في الكيفية مثلالا كيف يشتهر فالسود واشتهر كما مر والاد يكون الحركة واخذ في المقولة ان يكون يحصل بالمقولة تحصل الشئ بما هو فرد بان تكون الالين  
الداخلية تحت لفظ الحركة انواعا واصنافا من المقولات حيث يكون الالين منه قارومنه سيال وهو المحرك في المكان اى النقلة والكيفية منه قارومنه سيال وهو المحرك في الكيفية  
اى الاستتالة والكم منه قارومنه سيال وهو المحرك في الالين المنزول والذبول وجبه النفي ان الحركة ينافي في فعلية المقولة تخليف يكون من جملة المقولات ومن جملة استاد اعلم  
ان فائدة التكرار في نفي المذهب الثاني في بقوله لان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة واخذ في تلك المقولة ان فيه نفي المذهب الثاني في اشتداد الرفع  
المذهب الثاني في نفي المذهب الثاني في بقوله لان يكون المقولة موضوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال على جليل التدرج فيكون تلك المقولة  
هى الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وذهب اخرون الى ان معنى وقوعها في مقولة هو ان تلك المقولة جنس للحركة وقالوا ان من الالين ما هو قارومنه سيال فكذا الحال  
في الالين والكيفية والوضع فالسيال من كل جنس من هذه الاجناس هو الحركة فيكون نوعا من ذلك الجنس والمصنف ايقى الشيخ الرئيس في جعل فرد من المذهبين نفي  
واحد حيث نقلها في تبديل اختلاف المذاهب في سلك عبارة واحدة واشابها الى هذا التشويش عن المذهب الثاني في تعظيم عبارتين تكرير النفي ثم كلام المصنف لا يخفى  
واختلال لانه ابان المذهب الثاني في اختلاف المذهب بعبارة اختيارا الاخر من منه وفي تعيين بعبارة اختيارا باجماعه منه حيث قال يحصل ان الحركة في  
الكيفية اى ومنها اشار الى نفي المذهب الثاني بعبارة تملح اشارة على ان نفي المذهب الثاني في شئ من مظاهره واحدة من الشعبتين لا يمكن ان يكون محصلا لشعبة اخرى  
الا يرجع النزاع الى اللفظ **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله فيلزم من ذلك ان لا يختص في المقولات العشر ليس مينا ولا برهننا عليه فانهم اقاموا دليلا على ان  
وولم يقول ان لا يختص لانها هو النسبة الى المتمايز المركبة التي لها جنس فصل فمجرد ان يكون الحركة حقيقة بسيطة لفصل الجوهر فلا يكون شئ من المقولات جنسا عليها  
وان صدق عليها صدق على جوهرها **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور  
من حيثها الحركات النوعية والشخصية ولكل اذا اخذت بالاشارة الاخر التي تكون جملة حقيقة بالنظر الى نفس امية الحركة يجوز ان تكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات وتجاهاها وكان ثقة  
عنها ولا مضايقة فيه **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور  
لان الرسم عرضي خارج **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور **اشهد** قوله لا محذور

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۲

**۱۱** **قوله** يعرف یعنی ان الذاتية والعرضية بهننا على قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل التسع مثلاً في جسم بواسطة حركة السطح الا ان  
 لكن لعدم كون سيل بطل بتبديل فيه لا يكون الحركة بالذات في التسع بل المتحرك بالذات انما هو السلاح في الاين لكون الميل موجوداً فيه كما اذا تحرك الشخص تحت  
 شخص قاعد فالقاعه وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركاً فيه بالذات بل يتحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بخلافه بالعرض **۱۲** **احمد** **الله** **قوله** خالف  
 فيه قوم الخ وهم فرقة قائلون بالكون والبروز قائلون ان لما تبدل لا يصير باراد لا البارود حالاً وما يدرك من انقلاب احد هما الى الاخر يشهدا ذلك في الصواب  
 الاولة لكون واستتار الاجزاء الحارة وبروز وظهور الاجزاء الباردة التي كانت موجودة في البارود حالاً وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الحار مثلاً  
 اذا صار بارداً فقد غارق منه الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حاراً فقد يدخل فيه الحارة من خارج فتولد بالبرودة الاولة فيكون الاستحالة ولو كان  
 ايضاً وفرقة يقولون ان البارود اذا صار حاراً فقد يقلب بعض جزائه ناراً ويختلط بالباقية على صورتها فتم يقولون بالكون دون الاستحالة **۱۳** **احمد** **الله**  
**۱۴** **قوله** سياتي الكلام معهم الحق عندى ان الحركة في الكيف نفس بل باطل على طريقه الحق فان الحركة كما ذكرنا مراراً بالبرهان القطع لا يمكن وجودها بدون الضرور  
 الترتيبية ولا بد ان يكون متصلاً واذا قد بين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال فلا يمكن وقوع الفرد الترتيبية في بعضها  
 فيمتنع الحركة واذا لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينعى وحوى الضرورة ههنا فلا ينعى الكلام مع القوم **ح ۱۲** **احمد** **الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

**۱۱** **قوله** الحقيقين قد يطلق التخليل على الانتفاش وهو بتا عد اجزاء جسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنقوش والتكاثف على الانداج  
 وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن المنقوش بعد النقش وهذا ان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القطن  
 وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان يغير الجسم آخره وانقاص مقدار من غير ان يفيض منه جزر ويقال **الحقيقين**  
**احمد** **الله** **قوله** ان الوضع في الوضع هيئة حاصلة لثابت سبباً نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام  
 والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغيير في تلك النسبة تدريجاً **۱۲** **مولانا محمد يوسف** **رحمه** **الله** **قوله** كانه في القياس  
 من القعود وان الانتقال من القعود الى القيام والعكس يكون قليلاً قليلاً وان كان حصول القيام والقعود الذي هو الطرف دفعة كالايين الذي  
 هو الطرف يحصل دفعة **۱۳** **مولانا محمد يوسف** **رحمه** **الله** **قوله** ولا يغير في ذلك الخ دفع لما عسى ان يغير في ان الموضوع في القيام  
 من القعود حركة اينية لتبدل الاين كلف يكلم بان فيه حركة وصعبته وتغير الوضع ان تبدل الاين لا يغير الحركة في الوضع لما عرفت من انه لا يغير في جملة الخ  
 في قولين في موضوع كما ان الحركة في الكيف يكون مع التبدل في الاين **۱۴** **مولانا محمد يوسف** **رحمه** **الله** **قوله** كما في حركة الفلك  
 فان الفلك الاكبر لا يمكن له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا تتحرك في مكانها لانها تكون مكانية بل انما يتغير نسبة اجزائها كل منها الى امورها  
 عنها اما ذاتية او محوية وبهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع **۱۵** **مولانا محمد يوسف** **رحمه** **الله**

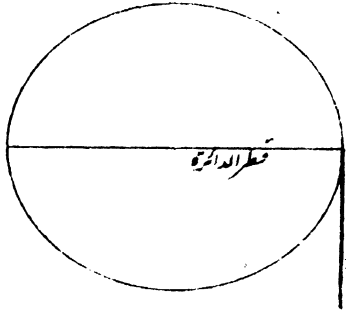
حواشی متعلقہ صفحہ ۷۴

**۱۱** **قوله** ظاهرى على حصوله والا فركات السيارات في بعض المواضع يخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطور كالادج والفيض في الحس  
 وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطور الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في مثل  
 هذه الحركات **۱۲** **احمد** **الله** **قوله** واما في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلاثة ارادية وقسرية  
 وطبيعية اما اول فيمكن ان يكون بالاستعداد بغيره بل قد يتحقق على نحوين واما على الاخيرين فلا يكون الا بعد الاستعداد ضرورة ان القسرية يقع  
 فتور فيها آخر الضعف للميل في ذلك الوقت وبالطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها كقوة  
 المطار في مبدأ الحركة وقلتها في آخرها وهو ايضا ومن الحركة فاذ كان التضاد كثير يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البلور واذا كان غلبه  
 يحصل القوة لها ويعرضها السرعة **۱۳** **احمد** **الله** **قوله** دون ما يكون على الزاوية لانه دون الحركة  
 على ضلع من المثلث فم على اخر منه فانما وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولية لها بالوحدة تعين الاثنيتية فيها كما هو الظاهر **ح ۱۲**  
**مولانا محمد يوسف** **رحمه** **الله**





**حواشي متعلقة بصحة ٨١** **قله** قوله مبينة الخ وليس كذلك فان المقايضة التي بين الزاويتين من قبل المقايضة الاولى عن القرينة دون البعيدة الحقيقية فضلا عن الوهية لا تطابق الزاوية التي بين محيط الدائرة والخط المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة الخطين لانه اذا طبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزير من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تطبق حادة مستقيمة الخطين على بعض زاوية بين المحيط والقطر فانه اذا طبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية فتعقد فضلت على زبره وليس التطبيق على سبيل فهم ضرورة استقامة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة مستقيما لرباسا وت زاوية المحيط والقطر الزاوية القائمة لان الزاوية المحاذية بالخط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط لا تطبق على المماس ولا مساواة لها مع شئ من الزوايا مستقيمة الخطين **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله وان بعدها عن الخ اي يكون بعد السواد وعن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من السواد لا يتصور فوق مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فوق مرتبة منه يكون على السواد **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله وهي حقيقة الخ ناص بان اللقائفة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي المربع المثلث



ومستقيمة مستقيمة وزاوية احدها على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون المساوات والمغاواة مجازية فان المساواة والمغاواة في المقدار كونهما بحيث لا تطابقا توهمهما لم يفضل احدهما عن الآخر وفضل وهو حاصل كيف وان عظيمة الكل على الجزر حقيقة مع ان التطبيق بالفعل غير مقبول **حضرت ملا محمد يوسف رحمه الله** قوله ما هو الخ اي من الخواص الاسباب عن التطابق بين خطين مستقيمين مستديرين بينهما مقايضة بعيدة ثانية من القبيل الاول **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

**حواشي متعلقة بصحة ٨٢** **قله** قوله نيب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفاً على تضاد المتحرك وكذا على تضاد المتحرك وما فيه فانها تكون تضادة سواء كان تضاد في هذه الامور ولم يكن بل انما الموقوف على تضاد امانته وما اليه يعني انه لا يتحقق بدون تضادها وليس المقصود في العلية الايجابية عن تلك الامور واشارتها في امانته وما اليه كيف وتستعملان التضاد بين الحركات قد لا يتحقق مع تحققه فيما غاية الامر ان تسامح في العبارة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله من جهة تضاد الخ ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتهما بل المراد بها كشف تضاد المبدور والمنتهى عن تضاد الحركتين ولزومته **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله ان لا يكون ذلك الخ ومعناه ان لا يكون التضاد بينهما موقفاً على الحركة فان النقطة العلية عالية وكذا السانلة سافلة وان لم يقع منها واليهما الحركة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله قطتان اي قطتان من جسم بسيط وبذلك يجب باذي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمبدور والمنتهيان احياناً لا تقطعان الاقرب لانه يقاس حال الاثنين حال النقطة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله نيكون علوا وعلو وسفل للنقطة العلية والسافلة ليسن القياس الى الحركة اي لا توقف عليهما فان المركز ساقل والنقطة من المحيط عالية وان لم يفرض بينهما الحركة وباعتبار زبرين العاضين صارا متقادين مع تساويهما في الحقيقة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله فان احدي الخ حاصلان المبدور والمنتهيين قطتان هما التضادان في الحقيقة لكن عرض لاحد من النقطتين المركز انهما مبدور للتصاعدة ومنتهى للمابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انهما مبدور للمابطة ومنتهى للتصاعدة فكانتا متضادتين بحسب هذا العارض لان كلا من الحركة الصاعدة والمابطة مستقيمة والمبدور في الحقيقة لا يمكن ان يكون منتهى فحما متقابلان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقفاً عليها فان للسببية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم يفرض الحركة لا صاعدة ولا مابطة فلا مبدور ولا منتهى **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله وقياسهما الخ وقع توهم عسى ان توهم ان مفهوم المبدور مفهوم منها في فيكون المقابله بينه وبين مفهوم المنتهى تضاداً ايضا لا تضاداً فكيف يوجد الحركتين **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

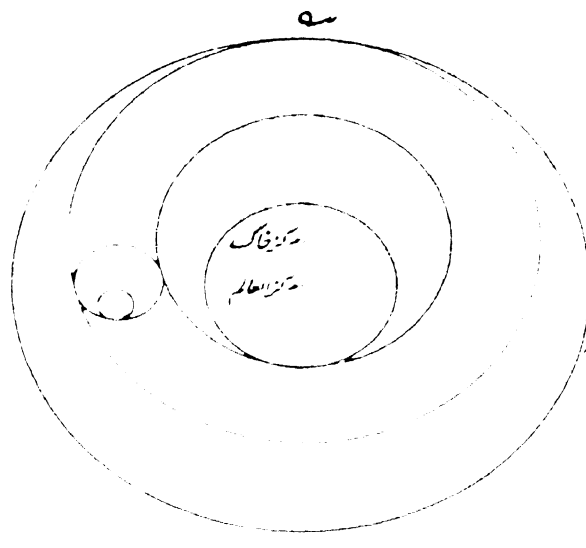
**حواشي متعلقة بصحة ٨٥** **قله** قوله قد طلت الخ فان اختلاف المبدور والمنتهى في وصف السببية والمنتهية لا يختص بالصاعدة والمابطة بل في كل مستقيمتين متبادلتين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله متضادان ذلك لكونهما مفهومين مجزئيين فيرقتين بل واحدتهما بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة واما كونهما مفهومين متحققين متقابلين فلعلم يدرى بشهادة الوجود ان **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله كما ظن قد ظن بعض ان التضاد بين الحركة الصاعدة والمابطة انما هو باعتبار كون المبدور والمنتهى في جهة القرب والبعد عن المحيط ولذا قلنا ان التضاد بين الحركات مستقيمة منحرفة الصاعدة والمابطة **مولانا محمد يوسف رحمه الله**







**حواشي متعلقة صفحہ ۸۹** **ہاں** **قولہ** غیر ان جو آخر ان قسم کے موجب المعادون فہم یجب بالطلب ولكن منع عدم منع وجود المبتدوع  
 ان اردنا سائبة البسيطة نسام عدمه لعدم الوضوح والعموم في الواقع ونفسه استلزامه بالطلب بل ينافيه **مولا محمد حسن ح** **ثله** **قولہ** قدس السكون لا  
 بزوان تعطلت فيه الحركة الاولى ولم يوجد في الميل الثاني والا يلزم اجتماع السيلين فهو زمان السكون بل بالطلب **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ**  
 ولا تصح الخ لما كان البرهانين معا على عدم اجتماع السيلين كما عرفت وكان يراد عليه انه لا دليل على عدم اجتماع السيلين اذ لا يصح قول من ان اجتماع  
 السيلين لان اجتماعهما مستلزم مقتضى لان يكون شيئا رقيقه بالفعل بلا فتحة له جهة ان كان الميل عبارة عن نفس المدافعة او لا يبرم المدافعة ان لم يكن الميل عبارة عن  
 نفس المدافعة بل عن سبب المدافعة لان المدافعة مستلزمة لازم للسيل ويكون في بالفعل التمسك عن تلك الجهة وهذا هو اجتماع المتناقضين بل يرجع الى اجتماع التناقضين  
 في الواقع **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ** ولا يشبه ان يكون  
 الخ امي الاشبه بالصلوب ان يكون السيل الاول الموصول بقى زمانا فان كان الزمان لم يمتد  
 لم يتعد فيه الوصول والوصول لا يكون بدون الوصول لان الاثر لا يكون بدون اثر  
 لكننا اخذناه موصلا انما يكون اقرب من الموجب لعدم السكون بل هو سبب وجوده فهو سبب  
 صل الحار وتوقف وجوده لا قدسية ان السيل الاول في الواقع بعد ان الوصول فلا يبقى الوصول  
 وتحدث المفارقة بخلاف بقائه زمانا فان يقتضيه بقا الوصول من ذلك الزمان  
**مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ** قوله في الاشياء حيث حال الشئ في  
 وتقال فيفسك بنار جمع العمل الاول في الاصل انتهى **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ**  
**ثله** **قولہ** ان كان رجاء الخ بان كان في الخ المشبه بالماضي والمباينة  
 اريد في الخ ما وجها للمباينة فيكون في الخ ثم تمام الخ **جملة** **ثله** **قولہ** في الخ  
 افا والرجح ان يقال ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون مما سببا في فعله لغاية معينة و  
 سببا في الاخرين فكل ذلك السيل الموجب للمباينة والسيل الموجب للمباينة لا يكون الا في  
 اثنين من كل اثنين فان ذلك الزمان لا حركة فيه فيكون **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله**



في الواقع **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ** ولا يشبه ان يكون  
 الخ امي الاشبه بالصلوب ان يكون السيل الاول الموصول بقى زمانا فان كان الزمان لم يمتد  
 لم يتعد فيه الوصول والوصول لا يكون بدون الوصول لان الاثر لا يكون بدون اثر  
 لكننا اخذناه موصلا انما يكون اقرب من الموجب لعدم السكون بل هو سبب وجوده فهو سبب  
 صل الحار وتوقف وجوده لا قدسية ان السيل الاول في الواقع بعد ان الوصول فلا يبقى الوصول  
 وتحدث المفارقة بخلاف بقائه زمانا فان يقتضيه بقا الوصول من ذلك الزمان  
**مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ** قوله في الاشياء حيث حال الشئ في  
 وتقال فيفسك بنار جمع العمل الاول في الاصل انتهى **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ**  
**ثله** **قولہ** ان كان رجاء الخ بان كان في الخ المشبه بالماضي والمباينة  
 اريد في الخ ما وجها للمباينة فيكون في الخ ثم تمام الخ **جملة** **ثله** **قولہ** في الخ  
 افا والرجح ان يقال ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون مما سببا في فعله لغاية معينة و  
 سببا في الاخرين فكل ذلك السيل الموجب للمباينة والسيل الموجب للمباينة لا يكون الا في  
 اثنين من كل اثنين فان ذلك الزمان لا حركة فيه فيكون **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله**

**حواشي متعلقة صفحہ ۹۳** **ہاں** **قولہ** لا يستلزم اجزاء الخ في الحركة الوضعية في السيل البسيط طالما ان اجزائه انما هي اجزاء حادثة في وقت واحد فيكون في الخ  
 تغير الوضع واذا كانت اجزاء البسيط متساوية في زمانها متساوية في الخ البسيط ان اجزاء الخ المتغيرة في وقت واحد في العقل لا تظهر في الحركة الوضعية  
 في زمانها كون تغير وضعها في اجزائها في العقل لا يمتد في زمانها كون تلك الاوضاع متساوية بالنسبة الى العقل الا اعظم او لا يمتد في زمانها كون تلك الاوضاع متساوية بالنسبة الى العقل  
 المتغيرة في زمانها في سائر الافلاك فان الحركة الوضعية في العقل الثامن مثلا تصغر اجزاء الخ في زمانها كون تلك الاوضاع متساوية بالنسبة الى العقل الا اعظم او لا يمتد في زمانها كون تلك الاوضاع متساوية بالنسبة الى العقل  
 جوف الثامن بل خارج عنه فتلك الاوضاع تكون متساوية بالنسبة الى العقل الثامن مثلا واذا كانت تلك الاوضاع متساوية متساوية متساوية في المابنة فلا يكون في زمانها كون تلك الاوضاع متساوية بالنسبة الى العقل  
 بالطبع وهو باعته بالطبع لعدم الرجوع فلا يصح كون الحركة الوضعية للبساطا طبعيا **مولانا محمد يوسف** **جملة** **ثله** **قولہ** لا يستلزم الخ لما قدس ان  
 يناقش ان البسيط وان كان اجزائه متساوية متساوية لكن لانها متساوية الاوضاع اليه لم لا يجوز ان يكون حقيقة تقتضية لان يكون بعض اجزائه محاذيا لشيء مما في  
 جوفه وبعض اخره مثل شي آخر كما ان الزمان مع تشابه اجزائه في الحقيقة تقتضيه تقصير تقصير جزوه واخره فيقال **جملة** **ثله** **قولہ**

**حواشي متعلقة صفحہ ۹۴** **ہاں** **قولہ** لشدت حركته في السيل البسيط طالما ان اجزائه انما هي اجزاء حادثة في وقت واحد فيكون في الخ  
 ايضا ياتي عن الدخول في مثل الاجرة وساماتا فاما ما غريب لما ايضا ضرورة الخ لا يستلزم في العقل الا حقيقة في مثل الاجرة سوار كان ان اجزائه متساوية في الخ البسيط  
 فيشبهها للاربعين لشدت حركته فيها وندم دخول الماربل موصول فيها من اول الامر مرجح للبقار وحاصل الدفع ان حركته بالطبع من الخ الغريب استلزام الخ لا يكون  
 جازب للمار وكذا البار من الدخول كانه جازب للمار فوقع التجاذب بينهما لكن لما كان حركته بالطبع يدا غلب فعله فخرج ودخل المار ضرورة استلزام الخ لا يكون  
 انه اذا عرض بل الظاهر ان ذلك انما هو لما حوته في الاجرة في جذب المار ولا يفرغ من مكان الاجرة جزم كما لم يفرغ من مكانه انتشاف الماء البقية من فيه وهو **جملة** **ثله** **قولہ**  
**ہاں** **قولہ** انما هو لما حوته في الاجرة في جذب المار ولا يفرغ من مكان الاجرة جزم كما لم يفرغ من مكانه انتشاف الماء البقية من فيه وهو **جملة** **ثله** **قولہ**  
**ہاں** **قولہ** انما هو لما حوته في الاجرة في جذب المار ولا يفرغ من مكان الاجرة جزم كما لم يفرغ من مكانه انتشاف الماء البقية من فيه وهو **جملة** **ثله** **قولہ**







### حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

**۱۱۱** **کہ** قولہ **الارض** فی ضمن معین لان طبیعتہ المرسلة لیس علی الوجہ و فی مذہب البرہان ما ادرت علی صرافۃ ابہا ہما و ارسا لہا **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**  
**۱۱۲** **کہ** قولہ **والا جسمیۃ** مشترک الخ سے لایکن ان کیون المرخ الجسمیۃ الاشرک لکما فی الاجسام فلو كانت مقصیۃ فجزعین مجسم یلزم اشتراک الاجسام ہر ہر  
 فی ہذا الجزیرہ بہ مجال و کذا لہیوسے لایکن مقصیۃ لہذا فیضا لاشرک لکما فی اجسامہ لایصلح لان تیرج چیز البصر و من بعض مہیا ولما كانت علی عدم اقتضار الجسمیۃ و کسب  
 و احدہ ترک المصنف بیان عدم اقتضار العیوسے و ایضا العیوسے قابلیۃ لا فاعلا فلا یقتضی فی الفلک ایضا کون سیوسے لکل فلک متعارف لہیوسے الا ح ۱۲

**مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۱۳** **کہ** قولہ **الارض** فی ضمن معین لان طبیعتہ الخ و فیہ انہ یجزون کیون الجزع لعیین من مقصیبات الجسمیۃ المشترکہ و کیون فیہ جسم واحد  
 نقط و باقی الاجسام فی احوال مختلفہ المعادہ و باقتضار طباعتہا تلک الاحیاء المتخلفہ و غلبۃ اقتضار الطبائع علی اقتضار الجسمیۃ کما فی القواسم فلا یثبت ہر جسم  
**محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۱۴** **کہ** قولہ **وجود الجسود** الخ اشارت لے وقع ایراد یور و ہمتا و ہوان تاثیر فا علاقہ کان من الامور الخارجیۃ الی غیر من علوہ منہا فلانم نہ عند تقلبہ مع طبیعہ لہ  
 موجود فضلا عن ان کیون اصلہا مکان و مقصیۃ و انکم کین علی من تلک الامور الخ رتبہ جازان کیون حصولہ فی مکان معین من فاعلہ و وجہ الدخ ظاہر و ہوان تخلیۃ جسم  
 من المصلح و انکم لکن الفاعل عندہ ہر ما کان جو ہر قد سیانستہ الی جمیع الاحیاء علی السواء لایکن ان کیون جمیعہ البطلان لایحیازون جنس نام لکن فی طبیعہ الخ  
 مع ذلک الجزیرہ **محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۱۵** **کہ** قولہ **علی السواء** لمانع ان ینع تساویہ نسبتہ لہر القدر سے الی الاجسام مستندا بما یقول الاشرقیون من ربا  
 ثم بعد تسلیم ذلک لہ ان ینع نسبتہ الاحیاء الخ متخلفہ لے امور و اصلہ لہ لایجزون کیون اختلاف الاحیاء یقتضی الجوبہ القدر سے علی حسب اختلاف  
 انفسہا و فی استعدا و ہمتا **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

### حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

**۱۱۶** **کہ** قولہ **بقوة** بسیط الخ فانه اذا فرض الترتیب من ثلث بسیا یط کلاض و الممار و المنا بان کیون کلاما متساویۃ فی المیل و القوس و فرض حرکتہ ذلک  
 باطبع لے جتہ مکان الارض مثلا و ہذا لکما بان ان کان الارض فی ذلک المركب غالبۃ فی القوت و المیل و ہو ظاہر و ہذا جو غالب طلق لکونہ عبارتہ عن غلبۃ جزر واحد  
 علی ما عدہ فیلزم تخلف الارض فی التساویہ فی الاجزاء فی القوس **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۱۷** **کہ** قولہ **غالبۃ** باطبع و ہذا خلف لاجد  
 ان یقول ان السکون فی جزیرن الاحیاء نام و تساویہ المیل لالغالبۃ قوتہ بسیط ذلک الجزیر فلا یلزم الخلف **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**  
**۱۱۸** **کہ** قولہ **و مجال** الخ استحالہ عدم التحرک و السکون مطلقا مسلمہ و لایلزم و اما استحالہ عدم التحرک الطبعی و السکون کذلک فمنوۃ فانہا تسرع  
 ان کیون لہ جسم جزر طبعی و المركب لیس لہ مکان طبعی حتی کما عرفت سابقا **محمد یوسف رحمہ اللہ**

### حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

**۱۱۹** **کہ** قولہ **و لم یقول** الخ فاحد من بسیطین المذكورین لو کان قویا علی دفع الآخر و خرقہ فیذہب الی خیرہ بدفع الآخر و خرقہ و یحصل المفسرتان  
 و الانفصال بین بسیطین **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۲۰** **کہ** قولہ **ہناک جسمان** الخ ہذا بیان العمودۃ الاولی و اما العمودۃ الثانیۃ  
 فاشار فیہا الی صورتین الاولی ان کیون الترتیب من جسمین کما ذکرنا و الثانیۃ ان کیون الترتیب من جسمین فصاعدا و تصویر ذلک انا فرضنا جسم  
 مرکبا من ثلثہ اجسام کلا الارض و النار و المار مثلا و فرضنا الارض فوق النار و المار و النار تحت المار و الارض و لکن الارض غالبۃ علی کل واحد الی ہاتین  
 و معادل لہما الخ یقع المركب ایضا فی المكان الذی یقع التدا فی ذلک **محمد یوسف رحمہ اللہ**

### حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

**۱۲۱** **کہ** قولہ **و فی نصف** و رتبہ الخ لے المركب من طرف و وسط کیون فی نصف و رتبہ انکانا متساویۃ فیہن نے الثقل و الخفۃ بان کیون احدہما ثقیلا و الآخر  
 خفیفا کالنار و المار فالنار طرف خفیف و المار و رتبہ من الخفۃ و المار وسط ثقیل لہ رتبہ من الثقل فبعد تعادل رتبہ خفۃ النار لہ رتبہ ثقل المار یستقر فی نصف رتبہ  
 و احدہ من الخفۃ و ہو تقسیم علی بسیطین فحاصل القسمۃ نصف رتبہ فیون المركب منہما فی نصف رتبہ من الخفۃ و کلا الارض و المار فالارض طرف ثقیل  
 و المار وسط خفیف فبعد تعادل رتبہ ثقل الارض لہ رتبہ خفۃ المار یقسم فی نصف رتبہ فیون الارض علی بسیطین فحاصل القسمۃ و ہر نصف رتبہ ثقل  
 کیون المركب **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

الثنائي من الطرفين فلان درجة الثقل يزداد عند زيادة <sup>الوزن</sup> ~~الوزن~~ على <sup>الوزن</sup> ~~الوزن~~ وكذلك ودرجة الخفة  
 تزداد عند زيادة <sup>النار</sup> ~~النار~~ على <sup>الوزن</sup> ~~الوزن~~ واما في التركيب الثنائي من الوسطين اي الهواء والماء  
 فلان درجة الخفة تزداد على درجة الثقل عند زيادة الهواء على الماء ويزداد درجات الثقل  
 عند زيادة الماء على الهواء فلا يتعادل واما في التركيب الثنائي من طرف ووسط متوازيين كالنار  
 والهواء والارض والماء وينبسط فلان الاعتدال فرع التثاقف عندهم وادنى التثاقف فلا اعتدال  
 ١٢ ولاننا في يوسف رحمه الله قوله اذا كان الوسط ضعف الطرف بان يكون الخارج والمخرجين  
 او يكون الارض جزء والهواء جزءين فيعاني الثقل في الاول بالنظر الى الماء درجتان بازاء درجتين  
 خفة النار وبثباتي الخفة بالنظر الى الهواء في الثاني درجتان بمدا درجتين ثقل الارض فيكون درجتان  
 خفة الوسط او ثقله ضعف الطرف مساوية الدرجات ثقل الطرف او خفة فيكون المركب معتدلا  
 ١٣ <sup>عندنا</sup> يوسف رحمه الله قوله ان كان الساقطان متساويين ان يكون الخارج جزء والهواء جزءين  
 والماء اربعة اجزاء فالقط فيه احد الطرفين وهو الارض والوسط التثاقف يقرب  
 هو الماء فان خالف للنار والهواء في الثقل والخفة وهو زائد على مجموع النار والهواء ثقله  
 لان النار جزآن مجموع ثلثة اجزاء واذ كان الماء ليقدر اربعة اجزاء وكان زائد على مجموعهما  
 وهو معتدال الطرف اي النار والمركب من تلك الاجزاء معتدال لان درجات الخفة اربعة  
 اثنان في الوسطين <sup>الهواء</sup> ~~الهواء~~ في الجزء الواحد انفاري واثنان في الجزءين <sup>الهواء</sup> ~~الهواء~~ والماء درجتان الثقل اربعة

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠

تتم حواشي متعلقه صفحه ١٠٩ قوله ولان التلاني الخ معطوف على قوله في التركيب التلاني اى لا يتصور  
 الاعتدال مع التساوي في الاقدار في التركيب الثلاثي اصله ان يكون المركب من العناصر الثلاثة  
 المتساوية الاقدار في ثلثي درجته من المنحفة لو اسقطت الارض من الاربعة لانه اذا كان التركيب  
 من الماء والهواء والارض فيكون خفة الهواء <sup>مقابلة</sup> لتقل الماء ولقسم الخفة الباقية وهي درجتان <sup>ان ربي</sup> على  
 عدد البساط وهو ثلثه فيكون خارج القسمة ثلثي درجته من الخفة او يكون المركب من العناصر الثلاثة  
 المتساوية الاقدار في ثلثي درجته من التقل لو اسقطت النار من الاربعة لانه اذا كان التركيب  
 من الارض والماء والهواء فيكون خفة الهواء وهي درجة مقابلة لتقل الماء وهي درجتان ايضا فيبقى  
 ثقل الارض وهو درجتان فيقسم على عدد البساط وهو ثلثه فيصير حاصل القسمة ثلثي درجته من التقل  
 او يكون المركب منهما في ثلث درجته من الخفة ان اسقط الماء لانه اذا كان التركيب من النار  
 والهواء والارض فيجعل خفة النار وهي درجتان بازاء ثقل الارض وهي درجتان ايضا فيقسم  
 درجته خفة الهواء على عدد البساط وهو ثلثه فيكون خارج القسمة ثلث درجته من الخفة وهو  
 نصيب المركب او يكون المركب منهما في ثلث درجته ثقل الماء على الثلثة يكون نصيب المركب  
 ثلث درجته من التقل <sup>ان ربي</sup> او من مجموع درجته الدرس قوله فلا يتصور الاعتدال الخ زان في التركيب

من ثقل الثلثة ان سقطت النار من الاربعة لانه اذا كان التركيب من النار والهواء والارض فيجعل خفة النار وهي درجتان بازاء ثقل الارض وهي درجتان ايضا فيقسم درجته خفة الهواء على عدد البساط وهو ثلثه فيكون خارج القسمة ثلث درجته من الخفة وهو نصيب المركب او يكون المركب منهما في ثلث درجته ثقل الماء على الثلثة يكون نصيب المركب ثلث درجته من التقل



للاختلاف في عالم الكون والفساد - و...  
للمقتضا في اثار البرق

قد يتكلم في الامور...  
التي هي في الاجسام والاحياء الطبيعية والاشكال والتركيبات  
منه

10 قوله والتموم لم العنوا - الخ

بشرط ما به على ما ذكرته...  
فيلزم تركبه من اجسام مختلفة اطيافا

قوله بل انه...  
اجسام صغار حدث فيها

على كيفية...  
في كافي المراد







آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار  
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی  
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔

---

۷/۹/۲۰

کتابخانہ  
جامعہ اسلامیہ

- ۱۔ اراکین مجلس اعلیٰ مجلس فقہاء مجلس مفتیان
- ۲۔ اساتذہ جامعہ شاہانہ کتب خانہ جامعہ اسلامیہ
- ۳۔ طلبہ سائنس جسر شدہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ حساب
- ۴۔ طلبہ عربی کتب خانہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ عربیہ
- ۵۔ طلبہ عربیہ کتب خانہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ عربیہ
- ۶۔ طلبہ عربیہ کتب خانہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ عربیہ
- ۷۔ طلبہ عربیہ کتب خانہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ عربیہ
- ۸۔ طلبہ عربیہ کتب خانہ دو کتابیں ہوں گی اور طلبہ عربیہ

عائد ہوگی۔  
کتابخانہ پر کسی قسم کا نقصان یا ہیروین سے  
جان بچا جائے۔  
کتابخانہ پر کسی قسم کا نقصان یا ہیروین سے  
جان بچا جائے۔







